في المسألة الوطنية

الكتاب: «في المسألة الوطنية»
الكاتب: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين–
معهد العلوم الإجتماعية
الطبعة الأولى: تشرين الثاني(نوفمبر) 2021

جميـــع الحقـــوق محفوظـــة

الناشر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات
(ملف) / دمشق، ص.ب. 11488
هاتف: 6315740

التوزيع: شركة دار التقدم العربي للصحافة
والطباعة والنشر/ بيروت
ص.ب 14/6047، هاتف: 305596
والدار الوطنية الجديدة / دمشق، ص.ب 5953
هاتف: 4418202 – 2248560

الإخراج الفني: حسن الهندي
تصميم الغلاف الخارجي: زكريا شريف
موافقة وزارة الإعلام:

سلسلة كتب «دليل المعرفة» (2)

في المسألة الوطنية

□ هذا الكتاب.....5

■ الفصل الأول: وعد بلفور في مدار سايكس– بيكو.....7

□ وثائق تأسيسية.....31

■ الفصل الثاني: الحركة الوطنية .. من النشوء إلى النكبة.....55

■ الفصل الثالث: الصهيونية .. في الخلفية والحركة السياسية.....97

■ الفصل الرابع: التيارات السياسية الصهيونية.. 1897–1948.....145

■ الفصل الخامس: موضوعات في القضية الوطنية.....171

□ وثيقة: في العلاقات الأردنية – الفلسطينية.....189

معهد العلوم الإجتماعية

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

هذا الكتاب..

■ في كتاب **«من الإنتداب إلى النكبة.. 1919–1948»**، وهو الأول من سلسلة كتب «دليل المعرفة»، تم تناول «المسألة الفلسطينية»، والصراع الناشب على أرض فلسطين، بين الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية الناشئة، وبين الحركة الصهيونية بامتداداتها، والإنتداب البريطاني الراعي لها. وفي هذا المسعى، تم الإستناد إلى مجموعة من الدراسات العلمية الرصينة، تَعرَّفت أجيال من خلالها على تاريخ قضيتنا الوطنية في فترة الإنتداب: **1– إميل توما** – «جذور القضية الفلسطينية»؛ **2– غسان كنفاني**– «الثورة الكبرى في فلسطين... 1936–1939»؛ **3– فيصل حوراني**– «التشكيلات السياسية للحركة الفلسطينية.. 1919–1948»؛ **4– ماهر الشريف**– «من الحزب الشيوعي إلى عصبة التحرر الوطني...1923–1948».

■ في هذا الكتاب: **«في المسألة الوطنية»**، وهو الثاني من السلسلة المذكورة، تقدم الجهات المختصة في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مجموعة من الدراسات التي تضيء على جوانب عدة من المسألة الفلسطينية، إستعادة وتوسيعاً لما بحث فيه الكتاب الأول في موضوع فترة الإنتداب البريطاني، على يد أربعة فصول توزعت على العناوين التالية: **1–** وعد بلفور في مدار سايكس – بيكو؛ **2–** الحركة الوطنية الفلسطينية.. من النشوء إلى النكبة؛ **3–** الصهيونية.. في الخلفية التاريخية والحركة السياسية؛ **4–** التيارات السياسية في المؤسسة الصهيونية.. 1897–1948.

وقد إغتنت هذه الفصول بمحور «وثائق تأسيسية» عن فترة الإنتداب مع هوامش توضيحية ذات دلالة ***[كما وردت في تقرير اللجنة الملكية لفلسطين– تموز (يوليو) 1936، الصادرة بشكل كتاب أبيض]***، هي: وعد بلفور + المادة 22 من عهد عصبة الأمم، التي بموجبها تم إقرار ما يسمى بـ «نظام الإنتداب» + صك الإنتداب البريطاني. وأُضيف إلى هذه الوثائق «نقاط ويلسون الـ 14»، التي أسست لعصبة الأمم.

■ الفصل الخامس: «موضوعات في القضية الفلسطينية»، بعد التعريف العلمي للمسألة الفلسطينية، يستعيد فترة الإنتداب البريطاني، قبل أن يطل على مرحلة تجدد إنبثاق الحركة والكيانية الفلسطينية، بدءاً من أواسط ستينيات ق 20، ليركز على الفترة الواقعة بين حربي 1967 و 1973، التي شهدت صعود المقاومة الفلسطينية المسلحة، وطرحت في السياق موضوع العلاقات الفلسطينية – الأردنية على جدول أعمال الحركة الفلسطينية، التي بقيت مفتوحة وموضع تجاذب، إلى أن رست بجهد مشترك بين الحركتين الوطنيتين الأردنية والفلسطينية على صيغة برنامجية، أتت الوثيقة الملحقة بهذا الفصل حول «العلاقات الفلسطينية–الأردنية» لتعبر عنها بدقة، أقله من منظور اليسار الديمقراطي في صفوف الحركتين.

■ هذا الكتاب، وبخاصة فصله الأخير، يؤسس لدراسات أخرى تتوقف أمام قضايا النضال الوطني التحرري الفلسطيني في مرحلة ما بعد نكبة 1948، سوف تجد مكانها في الإصدارات اللاحقة في سلسلة كتب «دليل المعرفة»، التي تتوجه ليس إلى العاملين في الحقل الوطني الفلسطيني فحسب، إنما أيضاً إلى القطاع الواسع من المهتمين والمتابعين عن كثب لقضية فلسطين■

المحرر

الفصل الأول

وعد بلفور في مدار سايكس – بيكو

1- مبضع سايكس بيكو
2- فلسطين.. العقدة في منشار سايكس- بيكو
3- وعد بلفور.. تقاطع الظرفي مع الإستراتيجي
4- صك الإنتداب.. غلاف لوعد بلفور
5- الإنتداب .. حاضنة المشروع الصهيوني
6- في العلاقة مع الإحتلال، والمحيط، وأشكال النضال
7- في إقامة السلطة الوطنية
8- وعد بلفور..أسقط فلسطين من «نظام الإنتداب»
9- وعد بلفور.. خطر ماثل أمام شعوب المنطقة
10- تعقيب: أسئلة ما بعد وعد بلفور

□ هوامش

معهد العلوم الإجتماعية

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

وعد بلفور

«وزارة الخارجية – 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1917

إنه من دواعي سروري الكبير أن أنقل إليكم باسم حكومة صاحب الجلالة الإعلان التالي عن التعاطف مع الأماني اليهودية والصهيونية الذي تمَّ عرضه وإقراره بواسطة مجلس الوزراء. ونصه كما يلي:

«إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بالعطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وسوف تبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذا الهدف. ومن المفهوم أن هذا الإعلان لن يؤتي بعمل من شأنه أن يُجحف بالحقوق المدنية والدينية لطوائف غير يهودية موجودة في فلسطين. كما أنه لا يؤثر على الأوضاع القانونية أو السياسية التي يتمتع بها اليهود في البلاد الأخرى.»

وسأكون شاكراً لكم إذا تفضلتم وأبلغتم هذا الإعلان لعلم الإتحاد الصهيوني.

المخلص،

آرثر بلفور

■■■

The Balfour Declaration

November 2, 1917

Foreign Office

November 2nd, 1917

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet.

«His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavors to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of

existing non Jewish communities in Palestine, or the right and political status enjoyed by the Jews in any other country.»

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

Yours sincerely,

Arthur James Balfour

■■■

(1)

مبضع سايكس – بيكو

1–■ إندلاع الحرب العالمية الأولى.. 1914/8–1918/11، طرح مصير السلطنة العثمانية – بما فيه ولاياتها العربية – على مائدة بحث متواصل بين فرنسا وبريطانيا أفضى – بالنتيجة– إلى إتفاقية بينهما، كانت روسيا القيصرية – وإن بمسافة– شريكة فيها، قبل أن تخرج منها، ومن الحرب عموماً، إثر صلحها المنفرد مع ألمانيا في «بريست– ليتوفسك»– 1918/3. وعلى الرغم من توقيع روسيا وإيطاليا عليها، فقد إقتصر مسمى هذه الإتفاقية على صاحبيها: البريطاني مارك سايكس، والفرنسي جورج بيكو، وشملت المنطقة العربية الممتدة من شمال سوريا والعراق إلى الخليج.

■ أدى اندحار الجيش العثماني من أمام الجيش البريطاني من رفح – فلسطين جنوباً، والبصرة – العراق شرقاً، ودخول الجيش الفرنسي إلى مسرح العمليات من لبنان غرباً، إلى وضع المشرق العربي خلف أسوار الإحتلالين البريطاني والفرنسي. وقاد تطبيق إتفاقية سايكس – بيكو، بما هي إتفاقية إقتسام وتقاسم إقليمي بين قطبين إمبرياليين لمغانم الإحتلال، قاد بالنتيجة، إلى إقامة خمسة كيانات سياسية[1] في المنطقة: العراق في بلاد الرافدين، و4 كيانات أخرى في ما يُصطلح على تسميته بسوريا الطبيعية، أو التاريخية: لبنان، شرق الأردن، سوريا، وفلسطين.

بقيت هذه الكيانات تحت السيطرة البريطانية والفرنسية المباشرة حتى مابعد الحرب العالمية الثانية بفترة قصيرة، وبما يقارب ثلاثة عقود من الزمن، شهدت خلالها سلخ مناطق واسعة عن سوريا، أهمها تم ضمها إلى تركيا الحالية[2]، فضلاً عن ترسيم الحدود بين هذه الكيانات[3]، التي تحوَّلت – باستثناء فلسطين– إلى دول مستقلة، بفضل نضال حركات التحرر الوطني في هذه البلدان أساساً.

■ مورست هذه السيطرة الإستعمارية بأشكال وصيغ مختلفة، شكل الإحتلال قاعدتها الثابتة والأهم، وكانت واجهتها «القانونية» هي الإنتدابات المُرسَّمة بتفويض من عصبة الأمم. أما فلسطين فكان لها مصير آخر، تواطأت فيه بريطانيا وفي جيبها وعد بلفور، مع الحركة الصهيونية، واختتمت إنتدابها بالنكبة وقيام دولة إسرائيل، ما أدى إلى نشوء القضية، أو المسألة الوطنية الفلسطينية، المتواصلة فصولاً حتى يومنا.

2–■ تمثل إتفاقية سايكس – بيكو الحل الإستعماري الماثل لما كان يدعى في المحافل السياسية الأوروبية منذ زمان الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون– 1798، وعلى امتداد القرن التاسع عشر بـ **«المسألة الشرقية»**[4]، وهي العنوان الكودي لمسألة البت بالمصير النهائي للإمبراطورية العثمانية[5]، التي إنتهت بعد

الحرب العالمية الأولى إلى تكوين تركيا الحديثة، دولة قومية في مناطق الإمبراطورية الآفلة الناطقة باللغة التركية، وإلى تقاسم الولايات العربية في المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا.
ولا يمكن فهم إتفاقية سايكس–بيكو بما ترتب عليها، وباعتبارها القاعدة المؤسسة للتطورات اللاحقة، إلا من خلال معاينة ما تحدَّر من صُلبها من تصريحات ومؤتمرات ومعاهدات: وعد بلفور، مؤتمر سان ريمو، معاهدة سيڤر، معاهدة لوزان، صكوك الإنتدابات من عصبة الأمم[6]، وغيرها..

■ في هذا الإطار، أضفى **ميثاق/ عهد عصبة الأمم المتحدة**– 1919/6/28، شرعية قانونية دولية على الإحتلالين البريطاني والفرنسي للمشرق العربي من خلال المادة 22 (الفقرة 3) بالتحديد، التي أرست أسس **«نظام الإنتداب»** في هذا الإقليم: *«**3**– إن بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية التركية قد وصلت إلى درجة من التطور يمكن معها الإعتراف مؤقتاً بكيانها كأمم مستقلة خاضعة لقبول الإرشاد الإداري والمساعدة من قبل الدول المنتدبة حتى ذلك الوقت الذي تصبح فيه هذه الشعوب قادرة على النهوض وحدها ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب المقام الأول في اختيار الدول المنتدبة:»*

■ في 1920/4/25، قام **«مجلس مؤتمر السلام الأعلى»** (أي مجلس الحلفاء الذين إنتصروا في الحرب) أثناء إنعقاد **مؤتمر سان ريمو** بتوزيع الإنتدابات على الولايات العربية (العثمانية سابقاً) بين فرنسا وبريطانيا، وهي التي كرستها – فيما بعد– صكوك الإنتداب الصادرة عن عصبة الأمم المتحدة، المعبرة عن الإرادة الدولية الرسمية في ذلك الوقت.

3–■ بعد التوقيع على إتفاقية سايكس – بيكو بصيغتها الأولى– 1916/5/9، كان لا بد من مفاتحة وإشراك روسيا بالأمر، فمشاريع التقاسم الإقليمي المطروحة كانت تشمل الإمبراطورية العثمانية بأسرها، ولم تكن تقتصر على ولاياتها العربية، ولروسيا نصيب في كل هذا، فهي الشريك الرئيسي في الحرب على السلطنة العثمانية، وهي الدولة الإمبريالية الطامحة إلى بسط سيطرتها على مضائق الدردنيل (التي تتحكم بالطريق المائي بين البحرين الأسود والأبيض المتوسط، والبري بين أوروبا وآسيا)، كما أنها القوة العظمى الساعية إلى توطيد نفوذها (السياسي، الديني، الثقافي) في المنطقة، وبالذات في الأراضي المقدسة. غير أن ما تم التوصل إليه مع روسيا بشأن «حصتها» من التركة العثمانية، أضحى خارج البحث، بعد خروجها من الحرب التي إختتمت بإنتصار الحلفاء[7]..

■ وبهذا تكون دائرة البحث مع روسيا قد أغلقت، حيث كانت المفاوضات قد بدأت معها منذ مطلع 1915 من أجل تقسيم وتقاسم أراضي الدولة العثمانية، حينما طلبت روسيا أن يكون لها نفوذ في القسطنطينية (إسطنبول، أو الآستانة) والمضائق. لكن بريطانيا وفرنسا تخوفتا من تلك المطالب التي تعني إمتداد النفوذ الروسي إلى البحر الأبيض المتوسط، بما يُنذر بتهديد مصالح الدولتين في المنطقة.
أمام إصرار روسيا القيصرية على مطالبها كشرط لاستمرارها في الحرب تم التوصل إلى «إتفاق القسطنطينية» – 1915/3، الذي وافقت من خلاله بريطانيا وفرنسا على مطالب روسيا بشرط أن تكون القسطنطينية ميناءً حراً، وأن تضمن حرية الملاحة في المضائق للبواخر التجارية. وأما الأراضي التي صارت من نصيب روسيا بفضل هذا الإتفاق فقد شملت القسطنطينية وكل أراضي الدولة العثمانية المتبقية لها في

أوروبا (تراقيا)، وأجزاء من آسيا الصغرى والجزر الواقعة في بحر مرمرة وبعض جزر بحر إيجة. وعليه، أصبح على بريطانيا وفرنسا أن تتقاسما باقي أملاك الدولة العثمانية فيما بينهما، ما أطلق المفاوضات الثنائية التي تُوِّجت، كما جرت الإشارة، باتفاق سايكس – بيكو الأول– 1916■

(2)

فلسطين .. العقدة في منشار سايكس – بيكو

1–■ لم تحسم إتفاقية سايكس – بيكو مسألة التقاسم الإقليمي بين الإمبرياليتين، فالتسليم البريطاني بسوريا الطبيعية (أوالتاريخية) كمنطقة نفوذ فرنسي، لم يرفع الخلاف عن مشتملاتها وحدودها، وبالذات الجنوبية منها، حيث إعتبرت فرنسا أن جنوب سوريا – أي فلسطين– يجب أن يبقى ضمن ولايتها، بينما أصرت بريطانيا على المطالبة بها. وبالنتيجة رست صيغة الإتفاق على وضع فلسطين تحت إدارة دولية، مع بقاء كل من الطرفين على موقفه. بكلام آخر: بقيت المسألة مفتوحة بانتظار التوصل إلى حل.

■ إستمر هذا الخلاف على إمتداد سني الحرب، وكلما كان الوضع العسكري لبريطانيا يتقدم في مواجهة الجيش العثماني، كانت لندن ترسل إشارات، وتصدر عنها تصريحات تفيد بتنصلها من إتفاقية سايكس– بيكو، وذلك على لسان مصادر مسؤولة ليس أقلها مارك سايكس نفسه، أحد صاحبي الإتفاقية، الذي إعتبر أنها ليست أكثر من مشروع وضعه جورج بيكو، ولا يمكن للحكومة البريطانية قبوله دون إجراء تعديلات عميقة عليه. أما لويد جورج، رئيس الحكومة البريطانية، فقد مضى إلى أبعد من هذا عندما إعتبر أن بريطانيا أقدر على حماية الأراضي المقدسة من أي كان، وجزم أن موضوع «فلسطين الفرنسية» ليس وارداً أصلاً.

2–■ بقيت هذه المسألة موضع تجاذب بين لندن وباريس حتى عشية إفتتاح مؤتمر السلام– 1919/1 في باريس، عندما إنتزع لويد جورج من كليمنصو رئيس حكومة فرنسا قرار إنتقال فلسطين إلى منطقة النفوذ البريطاني؛ من جهة أخرى، وعلى خلفية إكتشاف النفط فيها، جرى ضم الموصل – بعد سلخها عن سوريا – إلى بلاد الرافدين، حيث أقامت بريطانيا في الأخيرة حكماً مباشراً.

■ في كل هذا، لعبت الغلبة العسكرية البريطانية دوراً حاسماً في تغيير الموقف الفرنسي، فبعد أن إنطلق أللنبي على رأس الجيش البريطاني من قاعدته المتينة في مصر (المحتلة– 1882) كرَّت مسبحة إنتصاراته، فاحتل فلسطين من بوابة القدس– 1917/12/11، وأعلن الحكم العسكري فيها ضد إرادة فرنسا المطالبة بإدارة مشتركة لفلسطين، وتابع أللنبي حملته، فدخل دمشق– 1918/10، ونصَّب الأمير فيصل حاكماً على سوريا (دون لبنان وفلسطين). وكان الجيش البريطاني إحتل بغداد– نهاية 1917، ودخل كركوك والموصل– صيف 1918؛ وفي المقابل لم يتجاوز الحضور العسكري الفرنسي بيروت ومعها جزء من الساحل اللبناني.

■ على إمتداد فترة إنعقاد مؤتمر السلام في النصف الأول من 1919، وعلى الرغم من إتفاق التقاسم الإقليمي بين كليمنصو ولويد جورج الآنف ذكره، لم تتوقف محاولات الأخير لوضع اليد على سوريا، ولم تهدأ

مساعيه (ومناوراته) لإقناع الرئيس الأميركي ويلسون بمقاومة مطالبة فرنسا بسوريا. والمعروف أن هذه المحاولات لم تتوقف إلا في مطلع 1920، عندما كفَّت بريطانيا عن الوقوف في طريق فرنسا في سوريا، وخاصة بعد حلول ميران على رأس حكومة فرنسية يمينية ذات نزوع إستعماري واضح قررت إحتلال سوريا، وفعلت– صيف 1920[8].

3–■ إنطلاقاً من هذه الوقائع التي حسمتها حقائق الميدان، باتت الطريق أخيراً ممهدة أمام باريس ولندن لتقاسم إقليمي واضح المعالم، أصبحت فيه فلسطين (وفي إمتدادها شرق الأردن) وبلاد الرافدين تحت السيطرة البريطانية، وسوريا ولبنان تحت السيطرة الفرنسية. أما الجزيرة العربية، فبقيت مستقلة، إنما في دائرة النفوذ البريطاني.

■ **وهكذا رست إتفاقية سايكس – بيكو على صيغتها المعدَّلة بعد أكثر من سنتين ونصف السنة من إقرار صيغتها الأولى.** ولكن هذا لم يعنِ أن الصراع لم يستمر بأشكال متعددة بين الأطراف المعنية على إمتداد العقود الثلاثة التي إستغرقها الإحتلال ومعه الإنتداب. لقد أتت إتفاقية سايكس – بيكو، كما رست عليها– 1922 (عام إصدار صكوك الإنتداب وغيرها من الإتفاقات) بتسويات قلقة، غير مستقرة، تخللتها عمليات تغيير حدود وضم مناطق (أي سلخ أراضٍ عن كيان، وإلحاقها بكيان آخر) ولَّدت عداوات؛ والأكثر خطورة، فقد زرعت إتفاقية سايكس – بيكو معطوفة على وعد بلفور دولة إسرائيل، كياناً غاصباً، ومشروعاً مفتوحاً على عدوان متمادٍ في قلب الإقليم. ومن هذه الزاوية، فقد كان لاتفاقيات سايكس – بيكو وفي إمتدادها وعد بلفور(ولما تحدَّر منها، أو دار في فلكها من وعود وإتفاقات، الخ..) التأثير العميق على مصائر المنطقة ومستقبل شعوبها، وبما أسسته، أيضاً، لصراعات متوالدة مازالت تداعياتها قائمة حتى يومنا■

(3)

وعد بلفور.. تقاطع الظرفي مع الإستراتيجي

1–■ إرتقى مؤتمر بازل (بال) التأسيسي– 1897، بالدعوة الصهيونية، إلى مستوى البرنامج السياسي الذي تحمله حركة منظمة تسعى لتحقيق أهدافها من خلال كسب تأييد دول فاعلة من جهة، وخلق أمر واقع إستيطاني على أرض فلسطين، من جهة أخرى. وتؤكد الوقائع –حتى إندلاع الحرب العالمية الأولى وإلى أن وضعت أوزارها– أن مشروع إستيطان فلسطين بقيت نتائجه متواضعة، ليس بسبب ضعف إستجابة اليهود فحسب –وهذا عامل مهم بكل تأكيد–، إنما بالأساس، لأن المشروع الصهيوني لم يلقَ إستجابة من قبل الجهة التي تملك السيادة على الأرض، أي الدولة العثمانية.

■ أما بريطانيا، الأكثر إستجابة لهذا المشروع (سواء من زاوية طبيعة البيئة الثقافية وسط النخب المتقبلة للفكرة الصهيونية، أو من زاوية محصلة الأجواء السائدة في الوسط السياسي، كما والشركات الكولونيالية ورجال المال والأعمال..)؛ نقول، بريطانيا على إفتراض أنها كانت عازمة – وهي لم تكن كذلك في تلك الفترة – لم يكن بوسعها تطويع أو إختراق القرار السيادي للدولة العثمانية التي، وإن لم تكن كلية القدرة، كانت تملك ما يكفي منها لصون إستقلال قرارها السياسي المنسجم ومصالحها كدولة[9].

2-■ بقيت هذه المعادلة صامدة، إلى أن بدأت بالإهتزاز مع إندلاع الحرب العالمية الأولى التي طرحت مصير الإمبراطورية العثمانية (كما والإمبراطورية النمسوية – الهنغارية) على بساط البحث.
وعلى هذا، ترتب بالنسبة لفلسطين مايلي: مع بدء تقدم الجيش البريطاني في أراضيها- 1917/2، إفتتحت المفاوضات الرسمية بين الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية، تلتها مفاوضات أخرى مع الحكومتين الفرنسية والإيطالية، قادت إلى الموافقة رسمياً على المشروع الصهيوني في باريس وروما، كما في لندن. وأرجيء نشر هذه الموافقة حتى أواخر 1917/10، عندما ظهر أن إنتصار الجنرال أللنبي في حملته بات أمراً محققاً. وفي 1917/11/2 نشرت الحكومة البريطانية بياناً بسياستها، عُرف بتصريح، أو وعد بلفور. وكان هذا التصريح قد عُرض قبل نشره على الرئيس الأميركي ويلسون وحظي بموافقته. وفي 1918/2/14، أيدته الحكومة الفرنسية تأييداً علنياً، ثم تلتها الحكومة الإيطالية، فأيدته- 1918/5/9 .

3-■ روّجت الحكومة البريطانية لوعد/ تصريح بلفور، كأمر **«إقتضته موجبات الدعاية»** لتحشيد الرأي العام اليهودي وإمكانياته خلف الحلفاء في ظرف حرج كانت تجتازه العمليات الحربية[10]، فقد أملت ظروف الحرب إصدار الوعد الذي أيدته فرنسا، إيطاليا والولايات المتحدة.
قد يضاف إلى هذا إعتبارات أخرى، من بينها: أن وعد بلفور يخدم حجة بريطانيا في خلافها مع فرنسا على فلسطين، التي أحالتها إتفاقية سايكس – بيكو الأولى إلى «إدارة دولية»؛ ومنها أيضاً: الدافع العقيدي في البلدان الأنجلو- سكسونية بالذات (الولايات المتحدة، بريطانيا ومعها دول الدومينيون: كندا، جنوب إفريقيا، أستراليا، نيوزيلندا)، حيث تعاطُف البروتستانتية بمرجعيتها التوراتية أيضاً، مع طموح (أو حنين) اليهود في الإلتحاق بـ «أرض الميعاد»..

■ هذه الإعتبارات وغيرها صحيحة في تبرير صدور وعد بلفور، ولكنها ليست كافية، فالإعتبار الظرفي المحكوم بمتطلبات الحرب والمدعوم بالموقف العقيدي المتعاطف مع الأهداف الصهيونية، يتجاهل أن إتفاقية سايكس – بيكو سبقت وعد بلفور بعام ونصف العام ورسمت حدود المكاسب الإمبريالية بين طرفيها. صحيح أنها كادت تفشل بسبب الخلاف على توزيع «الحصص»، لكنه كان خلافاً بمضمون إستراتيجي، فهو لم ينشب –مثلاً- على الموصل النفطية رغم أهميتها الإقتصادية، بل على فلسطين لأهميتها الإستراتيجية التي لا تضاهى في الإقليم، وبخاصة في حماية قناة السويس وخطوط المواصلات عموماً، معبراً آمناً إلى الهند، وما كانت تمثله الهند في قلب الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.

4-■ ضمن هذه الأولوية الإستراتيجية تقاطعت بريطانيا مع المشروع الصهيوني، الذي إفترضت أنه باستيطانه وإرتباطه العضوي بالغرب، إنما يخدم مواقعها الإستراتيجية في فلسطين، في زمن كان الإستعمار الإستيطاني الحديث (أي الذي بوشر به في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) قائماً في أكثر من مكان في العالم (الجزائر، روديسيا، جنوب غرب إفريقيا/ ناميبيا، جنوب إفريقيا..) لاعتبارات إقتصادية وسكانية، لكن أيضاً لاعتبارات متصلة بالمصالح الإستراتيجية.. ومن هذا المنظور تقاطع وعد بلفور مع المصالح الإستراتيجية في المنطقة، وما يتجاوزها. وقد تبيّن مع مرور الزمن أن الرهان الإمبريالي كان في محله، فبعد

أن حلّت الإمبريالية الأميركية، بعد الحرب العالمية الثانية، مكان الإمبريالية البريطانية، باتت إسرائيل هي القاعدة الإستراتيجية الأهم للولايات المتحدة في الإقليم، وما يتخطاه.

■ إن الإضاءة على الأهمية الإستراتيجية لفلسطين بالنسبة لبريطانيا في ذلك الحين، لا يعني أن المصالح الإقتصادية الكبرى، لم تكن لدى فرنسا وبريطانيا أيضاً هي الدافع الرئيسي لاحتلال الإقليم بواجهة الإنتداب، بل على العكس تماماً، كانت المصالح الإقتصادية لدى الإمبرياليتين أكبر من أن تُحجب في المنطقة.. كسوق إستهلاك، وطرق تجارة، وكمصدر للمواد الخام■

(4)

صك الإنتداب.. غلاف لوعد بلفور

1-■ إذ أسست **الفقرة الثالثة من المادة 22** من ميثاق عصبة الأمم- 1919/6/28، لأنظمة الإنتداب على الولايات العربية التي تقرر فصلها عن السلطة العثمانية، فقد تفاوتت بشدة في التطبيق، حيث ميّزت معاهدة سيڤر- 1920/8/10، فيما يتعلق بصيغة الحكومات التي ستقام في هذه البلدان لاحقاً، بين سوريا والعراق من جهة، وفلسطين من جهة أخرى.

وبالفعل، فقد نصّت **المادة 94** من معاهدة سيڤر على الإعتراف بكل من سوريا والعراق «كدولة مستقلة بشرط أن تمد بالمشورة والمعونة الإدارية من قبل دولة منتدبة إلى أن تصبح قادرة على حكم ذاتها بذاتها وفقاً للفقرة 3 من المادة 22»؛ وفي المقابل نصّت **المادة 95** من المعاهدة المذكورة على أن يعهد بإدارة فلسطين إلى دولة منتدبة «تكون مسئولة عن تنفيذ تصريح بلفور الذي أصدرته الحكومة البريطانية (..) وأقرته دول الحلفاء الأخرى فيما بعد».

2-■ إثر معاهدة سيڤر، صدر عن مجلس عصبة الأمم إستناداً إلى المادة 22 من ميثاقها (لكن من دون ذكر لفقرتها الثالثة)، مشروع صك الإنتداب على فلسطين، الذي نصَّ على **«أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ تصريح بلفور»**. وبما أن هذه الإشارة الصريحة إلى وعد بلفور (المدرج بكامل نصه) تتعارض مع الفقرة 3 من المادة 22 التي سرت على سوريا والعراق باعتبارها دول مستقلة، وإن مؤجلة الإستحقاق، فقد تم إسناد صك الإنتداب هذا إلى الفقرة 7 من المادة 22 التي «تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدول المنتدبة، إذا لم يكن هناك إتفاق سابق بشأنها بين **أعضاء عصبة الأمم**، سيحددها بصراحة **مجلس عصبة الأمم»**؛ أي - بكلام آخر - دول الحلفاء الكبرى الموافقة أصلاً على تطبيق وعد بلفور.

3-■ إجتاز صك الإنتداب على فلسطين **3 محطات** في عصبة الأمم: إعلان المشروع- 1921/7/6، والمصادقة عليه- 1922/7/24، ووضعه موضع التنفيذ- 1923/9/29. إن إنقضاء حوالي السنتين بين معاهدة سيڤر والمصادقة على صك الإنتداب، يُعزى إلى طلب الولايات المتحدة، رغم أنها رفضت أن تنضم إلى عصبة الأمم - إنما بسبب من مشاركتها الفاعلة في الحرب- أن يؤخذ رأيها حول شروط الإنتدابات. وهذا ما وقع، حيث عُرضت مشاريع الإنتدابات على مجلسي النوب والشيوخ- 1922/6/30[11]، وحازت على موافقتهما، بما في ذلك الموافقة على «تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»، ما جعل وعد بلفور

يتمتع ليس بشرعية عصبة الأمم فحسب، إنما أيضاً بموافقة تلك الدولة العظمى التي أبقت نفسها خارج إطار المؤسسة الأممية الفاعلة في حينها.

■ بين إقراره من الحكومة البريطانية والمصادقة عليه من عصبة الأمم إستغرقت رحلة وعد بلفور خمس سنوات، لكن الشروع بتنفيذه لم ينتظر طويلاً، فقد باشرت بريطانيا، بعد أن أصبحت قوة محتلة، بتوفير شروط تطبيقه، ما أن تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة (ومن ضمنها المادة 22)– منتصف 1919، أي حتى قبل عام من إعلان بريطانيا رسمياً نهاية الحكم العسكري– 1920/7/1، وبداية الحكم المدني، الذي إفتتحه المندوب السامي هربرت صموئيل المعروف بالتزامه الصارم، العقيدي والوظيفي، بالمشروع الصهيوني، وكان هو أول عضو في الحكومة البريطانية إقترح إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين برعاية بريطانيا في العام 1914، عندما بدأت الحرب ضد الدولة العثمانية■

(5)

الإنتداب.. حاضنة المشروع الصهيوني

1–■ صك الإنتداب حوَّل وعد بلفور إلى إلتزام أممي. وكما تجاهل وعد بلفور الفلسطينيين، أصحاب البلد الأصليين، وأنكر وجودهم، فانحدر بالتعريف عنهم –بالإنكار– إلى مستوى «الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين»، أتى صك الإنتداب في امتداد هذا الإنكار ليستخدم نفس الصيغة، وأحياناً ليلطفها دون تغيير مضمونها بصيغة «فئات الأهالي الأخرى»، لكنه أبداً لم يُشر إلى الفلسطينيين.

إستخدم صك الإنتداب الصيغة الصحيحة لفلسطين (التاريخية) عندما أسماها فلسطين، معترفاً بجغرافيا الكيان السياسي، الذي من المفترض أن يتحوّل – مبدئياً – إلى دولة مستقلة، بمساعدة نظام الإنتداب. غير أن الإعتراف بهذا الكيان الصائر إلى دولة، لم يترتب عليه الإعتراف بشعبها وبحقه في تقرير مصيره على أرضه، بل بشعب آخر، غير موجود في فلسطين، عندما «إعترف بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد»؛ كما إعترف صك الإنتداب بوكالة يهودية معنية بجميع القضايا المتعلقة بإنشاء«الوطن القومي اليهودي، ومصالح السكان اليهود في فلسطين».

2–■ لم يلتزم صك الإنتداب الصادر عن عصبة الأمم بمبدأ حق تقرير المصير، كما ورد **في النقاط الـ 14**[12] الشهيرة للرئيس الأميركي ويلسون، وهو المبدأ الذي كان في أساس قيام عصبة الأمم، لا بل أعادنا صك الإنتداب في واقع الأمر إلى القاعدة الإمبريالية إياها، التي تعتبر أن حق التصرف بالبلاد المحتلة لا يعود لسكانها المحرومين من حق تقرير المصير، بل لمحتليها الذين وحدهم يقررون لمن يعود هذا الحق. وفي الحالة الموصوفة تكون بريطانيا، الدولة القائمة بالإحتلال، قد إعترفت ومن ثم فرضت حق تقرير المصير لمن لم يتشكل بعد كشعب، فضلاً عن كونه ليس من سكان البلاد أصلاً، فكان لا بد من توفير شروط إستقدامه وتوطينه في فلسطين من خلال ممارسة أقصى درجات الضغط، وصولاً إلى الإكراه (coercion)، لا بل العنف (violence) بأشكاله على سكان البلاد الأصليين.

[■ بالفعل، ففي 1947 ورد في تقرير للجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، أن «مبدأ تقرير المصير لم ينطبق على فلسطين عندما نشأ الإنتداب عام 1922، بسبب التطلع للسماح بإقامة الوطن القومي اليهودي. والعرب الذين كانوا في حينه 90% من سكان البلاد إضطروا للاكتفاء بمساواة حقوق مدنية في دولة تقام للشعب اليهودي المنتشر في الشتات».]

■ وعليه، يكون صك الإنتداب – في إمتداد وعد بلفور، بالتوافق معه وتفصيلاً لفحواه – قد إعترف، لا بل إلتزم أمام الحركة الصهيونية بالأركان الثلاثة التي تقوم عليها الدولة بمفهومها الحديث: **الأرض** (فلسطين)، **الشعب** (اليهودي)، **الحكومة** (ونواتها الوكالة اليهودية)، بينما حجب هذا الحق عن شعب فلسطين، من بوابة إنكار وجوده كشعب – إبتداءً – وبحقه في تقرير المصير – تالياً.

■ بهذا أيضاً، يكون صك الإنتداب بالنظام الذي أقامه، قد خلق مشكلة دستورية كبرى للفلسطينيين، باعتباره لم يأتِ صراحة على ذكرهم، لا بالتسمية ولا بالتصنيف كشعب، ولا بذكر حقوقهم، ذلك أن بنية نظام الإنتداب قد صممت لمنع الشعب الفلسطيني بالتحديد من إكتساب حقه بتقرير المصير. ومن هنا تمسك الحكومات البريطانية المتتالية – ومعها الحركة الصهيونية – بالرفض المبدئي لقيام **حكومة تمثيلية حقيقية** في فلسطين، وبرفض أية تعديلات دستورية تجعل ذلك ممكناً، ما شكَّل عائقاً حقيقياً أمام الفلسطينيين، عجزوا عن تجاوزه طيلة فترة الإنتداب■

(6)

في العلاقة مع الإحتلال، والمحيط، وأشكال النضال

[■ في البدء كان سايكس – بيكو، تلاه وعد بلفور ومعه الإحتلال بثلاث محطات متوالية: الحكم العسكري، فالمدني، ومن ثم الإنتداب، وإضطلعت كل واحدة من هذه المحطات بوظيفة خلق الشروط المؤاتية لتنفيذ إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

لقد كانت المهمة الرئيسية للإنتداب البريطاني والمندوبين الساميين الذي تعاقبوا على رأس حكومة فلسطين الإنتدابية توفير الشروط السياسية والسكانية والإقتصادية والعسكرية من أجل تعزيز كيانية المستوطنين اليهود، وتعظيم كتلتهم السكانية، وتسهيل إقامة البنى التحتية للدولة الصهيونية قيد التأسيس؛ وفي المقابل إنصب جهد الإحتلال على تقويض أي مسمى لإقامة كيانية (سلطة) سياسية وطنية.

ثلاثة عقود إستغرقها هذا المسار.. 1918–1948، فكيف تعاطت معه، في غالبية الأحيان، القيادة المتنفذة للحركة الوطنية الفلسطينية، المتحدرة – بمعظمها – من وجهاء المدن وكبار التجار وملاك الأراضي؟]

1–■ في تعيين التناقض الرئيسي؛ هل هو مع الصهيونية؟ أم مع الإحتلال بمسمى الإنتداب؟ أم مع الإثنين معاً؟ وفي كل هذا تشير الوقائع إلى مايلي:

إنطلقت القيادة المتنفذة للحركة الوطنية بأن العدو هو الصهيونية وحدها، وساورها وهم إقناع بريطانيا بوقف الدعم للمشروع الصهيوني، وبإلغاء وعد بلفور من خلال عرض المزايا التي يمكن أن تتوفر لبريطانيا من خلال تعاون العرب معها، بدل الحركة الصهيونية.

لقد تأخر الوعي لأهداف السياسة البريطانية وصلتها الوثيقة بالصهيونية، بسبب الجهل بطبيعة الصهيونية وطبيعة الإمبريالية البريطانية والآصرة العميقة بينهما. وفي هذا أغفلت قيادة الحركة الوطنية أن الإحتلال البريطاني المتدثر بثوب الإنتداب هو العدو الأول الذي أدخل الصهيونية إلى البلاد. ولم تدرك أن النكبة التي حلَّت بشعب فلسطين قد بدأ العد العكسي لوقوعها مع اليوم الأول للإنتداب؛ وهي – بالنتيجة– ثمرة التحالف الوطيد بين الصهيونية والإمبريالية البريطانية، وتواطؤ الإمبرياليات الأخرى، وإن بدرجات متفاوتة.

2–■ في مواجهة بريطانيا والمخطط الصهيوني عموماً؛ في إمتداد ما سبق نشير إلى مايلي: كانت هناك على رأس الحركة الوطنية قيادة تقليدية، ضعيفة.. لا تتمتع بالفعالية التي تقتضيها طبيعة المعركة، قيادة لم تفهم تماماً ولم تكن أصلاً بمستوى التحدي الإستراتيجي الذي يواجه شعبها، قيادة لم تستوعب ميزان القوى الحقيقي المتحكم في الميدان، ولا طبيعة العلاقة بالضبط بين القوة العظمى المسيطرة في كل مرحلة، وبين حلفائها في الحركة الصهيونية. وفي معظم الأحيان كانت هذه القيادة تسعى إلى عقد التحالفات الخارجية الخاطئة، إن لم تكن المدمرة في بعض الحالات. وبالنتيجة وقفت القيادة الفلسطينية في هذا الصراع الطاحن عاجزة، وبلا تحالفات تذكر.

3–■ في العلاقة مع المحيط المباشر؛ لم تقدِّر القيادة الفلسطينية بشكل صحيح درجة إهتمام البلدان العربية والمسلمة بالقضية الفلسطينية، وما يمكن أن تقدمه من دعم وإسناد سواء على مستوى الحكومات أو الشارع، كما أنها لم تستوعب تماماً في العلاقة مع الحكام العرب مدى تأثير العوامل المصلحية لديهم من موقع علاقتهم (التابعة في أحيان كثيرة) ببريطانيا خاصة، أو فرنسا، ما كان يؤدي إلى التأثير السلبي على القرار الوطني– ثورة 1936، وصولاً إلى مصادرته– خاصة– بعد إنتهاء ثورة 1936، على طريق إلغاء التمثيل الفلسطيني المستقل– عملياً بدءاً من 1943 .

4–■ في العلاقة مع أشكال النضال؛ أحجمت (أو تهيّبت في أفضل الحالات) قيادة الحركة الوطنية بأحوالها الطبقية آنفة الذكر، أحجمت عن اللجوء لاستخدام، أو لاعتماد أشكال النضال الصدامية في مواجهة الإحتلال البريطاني، ونأت بنفسها عن أشكاله العنفية بالذات، ما ترك هذا الخيار لحركة النضال في الميدان (ثورة 1936 والمحطات التي سبقتها) لقطاعات مؤثرة في المجتمع الفلسطيني سواء في الريف (الفلاحين) أو المدن (الطبقة العاملة، وفئات معيّنة من البورجوازية الصغيرة)، قدَّمت قيادتها المتحدرة بمعظمها من أصول كادحة (فلاحية بمعظمها، وعمالية بحدود معيّنة)، ما أدى إلى إنقطاع في سلسلة القيادة بين المستوى القاعدي والوسيط من جهة، والمستوى الأول المتآكل القدرة باضطراد على الإضطلاع بدوره القيادي المفترض، من جهة أخرى■

(7)

في إقامة السلطة الوطنية

1–■ إن من أهم مظاهر فشل الحركة الوطنية الفلسطينية يعود إلى عدم إيلائها الإهتمام بالقدر المطلوب لمسألة بناء السلطة السياسية (الوطنية) على خلفية عدم إدراك كافٍ لأهميتها، إن لم يكن لأولويتها، وغياب طويل لأي تصور لما يمكن أن تلعبه هذه السلطة من دور.

وفي هذا المجال بالتحديد، بدت الحركة الوطنية – بداية – مشتتة بين رغبتها في جعل فلسطين جزءاً من وحدة سياسية أكبر (سوريا الكبرى، الخ..)، وبين هدف فلسطين مستقلة بحدودها الإنتدابية. وهذا ما رسا عليه خيار التيار الرئيسي في الحركة الوطنية، رغم إندفاع بعض الأوساط في قيادة الحركة، كان تأثيرها في القرار الفوقي أكبر مما تجيزه صفتها التمثيلية، لمساومة الإمبريالية البريطانية على إنتداب بغير وعد بلفور(!)، أو حتى حكم ذاتي فلسطيني تُصان فيه مصالح بريطانيا(!).

وبالنتيجة، فإن المشكلة الجوهرية التي واجهت الفلسطينيين على إمتداد عقود الإنتداب، تتحدد بفشلهم في إقامة **بنى وطنية** للإمساك أو للمشاركة بالسلطة السياسية الرسمية في دولة الإنتداب، أو – في حال تعذر الخيارات الأخرى – إنشاء **بنى بديلة، أي بنى سياسية – إدارية**، تقود البلد على طريق الإستقلال.

2–■ مما لا شك فيه أن قسماً مهماً من هذا الفشل يعود إلى الإنتداب البريطاني، الطرف الأقوى في المعادلة، فمنذ البداية سعت حكومة الإنتداب إلى صرف أنظار الحركة الوطنية عن توفير مدخل على السلطة الحقيقية في الدولة قيد الإنشاء، وعن مواجهة منع الإنتداب بشكل حاسم تشكيل المؤسسات التمثيلية الفلسطينية، وبالذات فيما خص الحكومة التمثيلية.

وتحقيقاً لهذا الغرض، رعت حكومة الإنتداب إنشاء وتطوير مؤسسات إسلامية لم تكن قائمة فيما مضى من أجل إلهاء الحركة الوطنية عن توحيد جهودها وتشتيت تركيزها على الأهداف الوطنية المناهضة للإستعمار، بما في ذلك صرف أنظار الحركة الفلسطينية عن التغلغل في حكومة الإنتداب.

3–■ في هذا الإطار، إستحدث الإنتداب بنى في الإدارة الدينية لم تكن موجودة فيما سبق، على غرار: «المجلس الإسلامي الأعلى»، أو منصب «مفتي فلسطين الأكبر»، الذي سمي أيضاً «مفتي القدس والديار الفلسطينية» بدلاً من الصيغة التقليدية المعتمدة:«مفتي الديار المقدسية».

هذه البنى كانت إختراعات بريطانية، رمت إلى تجنيد نخب فلسطينية إنطلاقاً من منح مؤسسات الإدارة الدينية سيطرة على الإيرادات العامة الواسعة للأوقاف العامة وسلطات واسعة على الناس ومصالحهم. وكان ذلك أحد جوانب سياسة أشمل لتجنيد أوسع شرائح من تلك النخب، وإعطائها كل مظاهر ومكاسب السلطة دون أي مضمون.

إن خلق (وتحفيز) منافسة حادة بين النخب القيّمة على شئون مؤسسات الإدارة الدينية المستحدثة، والنخب التي تُستبقى خارجها، يؤدي إلى تأجيج نار الصراعات فيما بينها، خاصة عندما يتم إسترضائها بمناصب أخرى على غرار رئاسة بلدية القدس التي خصصت لعائلة النشاشيبي، مقابل تخصيص رئاسة «المجلس الإسلامي الأعلى» لعائلة الحسيني■

(8)

وعد بلفور.. أسقط فلسطين من «نظام الإنتداب»

1–■ حوّلت أنظمة الإنتداب المشرق العربي من كيانات إدارية توحدها سياسياً وسيادياً الإمبراطورية العثمانية متعددة الأقوام، إلى دولة تحت الإحتلال بمسمى الإنتداب، تفصلها حدود دولية عن بعضها البعض. لقد شقّت

هذه الدول، بنضال شعوبها، طريقها نحو الإستقلال، وأزاحت الإنتداب عن كاهلها، لكنها مازالت تخوض معركة الدفاع عن الدولة الوطنية، إن لم يكن إعادة بنائها في بعض الحالات.

إن هذا المسار بمحطاته الثلاث: إحتلال/ إنتداب، فاستقلال، ومن ثم بناء (أو إستكمال بناء) الدولة الوطنية، هو مسار مشترك ينطبق على عديد الدول العربية، وليس على دول مشرقنا العربي فحسب. ولا تغيّر التطورات التي نشهدها منذ 2011 شيئاً من حقيقة أن مهمة بناء، أو إعادة بناء الدولة الوطنية، هي المهمة المركزية المطروحة على جدول أعمال جميع القوى الحيّة في المجتمع، سوى أن هذه المهمة باتت متداخلة، أكثر من ذي قبل، بمهمة التحرر الوطني.

2-■ وحدها فلسطين خرجت عن هذا المسار، فلم ينطبق عليها نموذج الإنتداب، أي نموذج الشعوب التي لم تنضج ظروفها بعد لنيل الإستقلال، ما يستدعي وضعها تحت رعاية وحكم دول أكثر تطوراً(!)، تأخذ بيدها، وتعدّها تدريجياً للإستقلال من أجل نقل الحكم إليها في نهاية الأمر(!!).

ومع إدراكنا أن ما يدعيه أو يفترضه هذا النموذج غير صحيح، ولا يتعدى كونه تحايلاً على مبدأ حق تقرير المصير، الذي رفعت رايته عالياً ثورة أكتوبر المجيدة بقيادة لينين، والنقاط الـ 14 للرئيس الأميركي ويلسون التي أمطر بها مؤتمر باريس للسلام (لكنه أغفل المطالبة بتطبيقها على الدول العربية وفلسطين)، والذي تحوَّل إلى مبدأ تأسيسي لعصبة الأمم المتحدة؛

نقول، مع إدراكنا أن ما يرمي إليه هذا النموذج ليس أكثر من مناورة مكشوفة لإعادة الإحتلال من البوابة التي كان سيخرجه منها مبدأ حق تقرير المصير، الذي ضلَّ سبيله عن فلسطين، فاستثناها بوعد بلفور من نظام الإنتداب الذي قاد الدول العربية الأخرى، وإن عن طريق الآلام، إلى الإستقلال. إن وعد بلفور، المُتضمن تنفيذه في صك الإنتداب على فلسطين، أحالها من الإنتداب بأفق الإستقلال، إلى مشروع آخر، إستعماري إستئصالي بالجوهر، يقتلع الشعب الفلسطيني من بلاده، ويحرمه من كيانه، ويقطع «العلاقة العضوية، التي لا إنفصام فيها ولا إنقطاع بين الشعب والأرض والتاريخ».

وبالمحصلة، فقد أتى وعد بلفور ليخرج فلسطين من «نظام الإنتداب»، أي من نسق الدول التي كان من المقدَّر لها، طال الزمن أم قصر، أن ترتاد أفق الحرية والإستقلال، ووضعها في خانة الإستعمار الإستيطاني بأبشع أشكاله■

(9)

وعد بلفور.. خطر ماثل أمام شعوب المنطقة

■ لموقعيته، بحكم الدور الذي إضطلع به، ومرجعيته في القرارات الدولية التي أسست لإسرائيل، تحوَّل وعد بلفور بعد إنقضاء أكثر من مئة عام على ولادته إلى ركن أساسي في العقيدة الصهيونية، وفي السياسة اليومية المشتقة في التعاطي مع الفلسطينيين والعرب وعموم شعوب المنطقة.

إن ما تعرضت له الأراضي العربية بعد النكبة، يشير إلى أن إسرائيل تضع هذه الأراضي في مهداف سياستها العدوانية التوسعية الخ..؛ وهذا ما تؤكده – على أية حال – وقائع الإحتلال في الضفة العربية، بما فيها

القدس، والجولان، والشريط الجنوبي في لبنان، ما يعني أن فلسطين ليست وحدها في مرحلة تحرر وطني، بل أيضاً عدد من الدول العربية، على إختلاف ظروفها، لا سيّما بعد وقائع ما بعد 2011.

وإذا ما أضفنا إلى العدوانية الإسرائيلية الموصوفة، العدوانية الأميركية المتجددة في عهد إدارة ترامب.. 2017–2021، المتحيّزة بشكل غير مسبوق للمشروع التوسعي الإسرائيلي.. نصل إلى نتيجة مفادها، أن الدفاع عن **الدولة الوطنية** التي تقوّضت، أو بالحد الأدنى إهتزت مرتكزاتها في السنوات الأخيرة، بات يقترن بشكل وثيق بالنضال الوطني التحرري، ما يستدعي بدوره التأكيد على ضرورة العمل المشترك بين مختلف المكونات السياسية في المنطقة، رسمية كانت أم شعبية. ولعل هذا من أهم ما يمكن الدعوة إليه في الذكرى المئوية لوعد بلفور المشؤوم■

(10)

تعقيب: أسئلة ما بعد وعد بلفور

[■ شكل وعد بلفور عنواناً لمشروع إستيطاني بريطاني – صهيوني، جاء الإنتداب ليتولى تحقيقه بتعاون وثيق بين الجانبين، بالضد من الإرادة الفلسطينية. غير أن هذا كله لا يلغي أن نطرح على أنفسنا، أسئلة جادة قد تكون جارحة، وقد تكون إجاباتها مدخلاً لمراجعات سياسية لحالة فلسطينية راهنة تبدو في ظل التحالف الأميركي – الإسرائيلي، شبيهة بتلك التي سادت في ظل الإنتداب (الإحتلال) البريطاني لفلسطين والتي أدت إلى النكبة الوطنية والقومية الكبرى:]

1–■ السؤال الأهم هو: هل كان تحقيق وعد بلفور «حتمية تاريخية» وقدراً لم يكن بالإمكان إحباطه، وبالتالي إفشال المشروع الصهيوني في تحويل فلسطين إلى «وطن قومي لليهود»، رغم أن اليهود كانوا أقلية لا تتجاوز الـ 9 % من سكان فلسطين؟

■ وهل تعامل الفلسطينيون، والمقصود زعاماتهم السياسية العليا، مع الإنتداب البريطاني على أنه قوة إحتلال تحمل مشروعاً يهدف إلى تمزيق البلاد وتشريد الشعب الفلسطيني، أم أنهم تعاملوا مع الأمر، وكأنه كان ممكناً الفصل بين معارضة وعد بلفور، وبين إمكانية إقامة صداقة وتعاون مع سلطات الإنتداب؟

■ وإلى أي مدى لعبت المصالح الفئوية لدى القيادات السياسية الفلسطينية، المتمحورة حول عائلات «سياسية» معيّنة في المدن، دوراً في إضعاف قدرة المعارضة الفلسطينية على قطع الطريق على المشروع الصهيوني الذي كان ينمو بمؤسساته السياسية والإقتصادية والنقابية والعسكرية تحت أنظار الفلسطينيين؟

■ ولماذا لم تلجأ القيادات السياسية الفلسطينية – بالمقابل – إلى بناء مؤسسات «السلطة السياسية» على غرار التجربة الصهيونية، والتي كان بإمكانها أن تشكل نواه لقيام الدولة الفلسطينية بعد رحيل الإنتداب؟

■ ولماذا إتبعت هذه القيادات سياسة «المعارضة السلمية» لسياسة الإنتداب والمشروع الصهيوني، ولماذا تخلّت عن دورها القيادي في ظل الثورة الفلسطينية.. 1936–1939، وما معنى مقاطعتها لجنازة تشييع الشهيد عز الدين القسّام، رائد تجربة الكفاح المسلح؟

■ وثم، لماذا تأخرت القيادات الفلسطينية في بناء أحزابها الفلسطينية، حتى بدايات ثلاثينيات ق 20، أي بعد مضي حوالي العقد ونصف العقد من الزمن على الإحتلال ومن ثم الإنتداب البريطاني. ولماذا فشلت هذه الأحزاب في إستقطاب الفئات الوسطى من أبناء المدينة، بينما إمتد – بحدود معيّنة – إلى الريف الفلسطيني؟

■ ثم، لماذا لم يكن لهده الفئات الوسطى المدينية دور قيادي في تنظيم المقاومة في المدن، كما نظمها الفلاحون في الريف، ولماذا سقطت معظم مدن فلسطين (خلافاً لما جرى في القدس مثلاً) دون مقاومة للمجموعات الصهيونية المسلحة التي إجتاحتها، مدينة وراء أخرى؟

■ وأخيراً، وليس آخراً، لماذا لم تتشبث القيادات الفلسطينية بما قررة لها قرار التقسيم من أرضٍ تقيم عليها دولتها، كقاعدة ينطلق منها النضال الموصول لانتزاع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على كامل ترابه الوطني؟

2–■ هذه الأسئلة وغيرها لا تستطيع أن تعيد عقارب الزمن والتاريخ إلى الوراء، لكن أهميتها تكمن في أنها محاولة، ضمن محاولات أخرى، لاستيعاب الدروس التاريخية، والتي كان ثمنها ضياع وطن وتشريد شعب؛ فالوضع الفلسطيني يختلف بالضرورة عما كان عليه خلال سنوات الإنتداب، بفعل الوعي الفلسطيني لحقائق المشروع الصهيوني وتحالفاته، ولحقائق السياسة الدولية، على خلفية تركيم خبرات وأساليب عمل نضالية، مكَّنت الشعب الفلسطيني بقواه الوطنية على إعادة بناء الكيان السياسي، وبلورة الشخصية الوطنية، وعلى إستيعاب مكانته في المجتمع الدولي.

ومع ذلك، فإن تقرير هذه الحقيقة لا يلغي واقع أن معضلة العمل الوطني الفلسطيني، كانت – ومازالت – تكمن في مسألة القيادة السياسية المقرِرة، التي وإن لعبت دوراً ريادياً في إطلاق المشروع الوطني الفلسطيني وبخاصة بعد هزيمة حرب 1967، فإنها تشكو من نقاط ضعف بنيوية ناجمة عن طبيعتها الطبقية وشبكة المصالح التي ترسم سقف تحركاتها وتحدد نمط توجهاتها، الأمر الذي ينقلنا إلى مستوى آخر من البحث يتجاوز حدود هذا التعقيب■

2017

هوامش

(1)

■ نشأت هذه الكيانات بدمج عدد من الوحدات الإدارية العثمانية السابقة فيما بينها:

1– **العراق**، بدمج 3 ولايات، هي: البصرة، بغداد، والموصل.

2– **فلسطين**، بدمج 3 سناجق ، هي: عكا، نابلس، والقدس.

3– **شرق الأردن**، بدمج القسم الجنوبي من سنجق حوران وسنجق معان، معاً.

4– **سوريا**، رست بالنتيجة على توحيد أجزاء من ولاية الشام مع أجزاء من ولاية بيروت.

5- لبنان، إلى متصرفية جبل لبنان، تم ضم أربعة أقضية(حاصبيا، راشيا، بعلبك، عكار) من ولاية الشام، وأجزاء من ولاية بيروت، وبما شمل أيضاً مدن الساحل: طرابلس، صيدا، وصور■

(3) + (2)

■ في هذا الإطار نذكر مايلي:

1- سلَّمت فرنسا **أجزاء كبيرة من ولاية حلب** ومنحتها لتركيا، ما جعل الحدود التركية تقترب إلى مسافة لا تزيد عن 50 كيلومتراً من مدينة حلب. وتخلّت فرنسا لتركيا عام 1939 عن **لواء الإسكندرون – أنطاكية** لضمان حيادها في الحرب العالمية الثانية. وبموجب إتفاقية سايكس – بيكو المعدلة أُخرجت **الموصل**، لاعتبار الثروة النفطية المكتشفة، من سوريا، وجرى ضمَّها إلى العراق، وبالتالي نُقلت من الإنتداب الفرنسي إلى الإنتداب البريطاني.

ملاحظة: تقلصت مساحة سوريا الطبيعية الموزعة على ولايات ومناطق، الخ.. بنسبة 38%، أي من حوالي 300 ألف كم^2 في المرحلة العثمانية إلى 185 ألف و190 كم^2 هي مساحة سوريا الحالية.

2- 1922- فرضت بريطانيا إتفاقيات حدودية على إبن سعود، أُقيمت (رُسِّمت) بموجبها الحدود بين المملكة العربية السعودية والعراق والكويت.

3- تكرّست الحدود بين سوريا ولبنان- 1936، في سياق المفاوضات مع فرنسا حول إستقلال سوريا. وقد سبق ذلك- 1923، ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا من جهة، وشمال فلسطين من جهة أخرى، بناء على أعمال اللجنة البريطانية – الفرنسية، لجنة نيوكومب – بولية (Newcombe - Paulet)، التي إحتلت فيها مسألة منابع نهري الأردن واليرموك موقعاً بالغ الأهمية، فبقيت هذه المنابع في منطقة الإنتداب الفرنسي في سوريا ولبنان، بما فيها هضبة الجولان، في مقابل أن يبقى مجرى نهر الأردن وبحيرتا الحولة وطبريا ضمن منطقة الإنتداب البريطاني في فلسطين.

ملاحظة: في أوائل 1921- كتب حاييم وايزمن إلى وزير المستعمرات تشرشل أن الإتفاق مع فرنسا «حرم فلسطين من الوصول إلى الليطاني، وحرمها إمتلاك أعالي نهر الأردن ونهر اليرموك وسلبها السهول الخصبة شرقي بحيرة طبريا، هذه السهول التي كانت تعتبر حتى الآن أحد أهم الأماكن الواعدة لاستيطان يهودي واسع النطاق..».

4- في 1921/3- أعلن تشرشل وزير المستعمرات البريطاني في مؤتمر القاهرة عن منح شرق الأردن إلى الأمير عبدالله. وعليه، رسَّم الإنتداب البريطاني الحدود بين شرق الأردن وفلسطين على إمتداد نهر الأردن، فالبحر الميت، وصولاً إلى العقبة، فنشأت إمارة شرق الأردن بمساحة 91 ألف كم^2 تحت الحماية البريطانية. وفي 1922/9- نشر المندوب السامي هيربرت صموئيل مرسوم الحدود الذي قضى بإخراج شرق الأردن من إنطباق تصريح بلفور عليه.

5- في ضوء ما سبق تم ترسيم حدود فلسطين الإنتداب (أو فلسطين التاريخية) شمالاً مع لبنان وسوريا، وشرقاً مع شرق الأردن، أما الحدود الجنوبية فكانت قد حددت بموجب إتفاقية تعيين الحدود- 1906 بين

تركيا العثمانية ومصر الخديوية وبحضور بريطانيا الدولة المحتلة لمصر منذ 1882. وبالنتيجة رست مساحة فلسطين ضمن الحدود المذكورة على 27.027 كم^2.

لعله من المفيد في هذا السياق التذكير بأن الخارطة التي قدمتها الحركة الصهيونية إلى مؤتمر ڤرساي– 1919/2، بلغت مساحتها 45 ألف كم^2، وضمت أجزاء في لبنان ، سوريا، الأردن، ومصر■

(4)

■ بكثير من التحايل، وبذهنية إستعمارية إستعلائية بخلفية عنصرية، كانت المحافل الأوروبية تطلق على الإمبراطورية العثمانية تسمية «**الرجل المريض**»، التي تؤجل الإمبرياليات الأوروبية إستحقاق وفاته، لأنها لم تتفق بعد فيما بينها على توزيع تركته. غير أن هذه المحافل نفسها، كانت تحجم – في الوقت نفسه – عن إستخدام مصطلحات التصنيف الإستعلائي السلبي، حيال الإمبراطورية النمسوية – الهنغارية التي كانت تشكو من معضلات بنيوية بالغة الخطورة، كونها دولة متعددة الأقوام في مرحلة نهوض الحركات القومية في أوروبا وتعميم نموذج «الدولة – الأمة». وما لبثت هذه المعضلات أن أنفجرت مع إنتهاء الحرب، التي إنتهت معها أيضاً هذه الإمبراطورية، التي إنقسمت إلى دولتي النمسا وهنغاريا، وتوزعت بقاياها على بلدان أخرى (إيطاليا، يوغسلافيا..) تبعاً لمكوناتها القومية■

(5)

■ عشية إندلاع الحرب العالمية الأولى، كانت السلطنة العثمانية قد فقدت – عملياً – ممتلكاتها الأوروبية، ومنها ولايتي البوسنة والهرسك اللتان ضمتهما إمبراطورية النمسا/ هنغاريا– 1908؛ وخلال حرب البلقان الأولى.. 1912–1913، أنزلت الرابطة البلقانية (بلغاريا، اليونان، الجبل الأسود، والصرب) هزيمة بتركيا وضمت إليها ما تبقى للإمبراطورية العثمانية من مناطق في أوروبا، باستثناء: تراقيا الشرقية، وبعض الجزر في بحر إيجة الفاصل بين تركيا واليونان. وعليه دخلت تركيا الحرب، وهي تضم المناطق الناطقة باللغة التركية (أي تركيا الحالية) والولايات العربية المشرقية (سوريا الطبيعية + بلاد الرافدين).

■ إستمدت مسألة «**البت بمصير الدولة العثمانية**»، أهميتها في المحافل الأوروبية من إعتبارات عدة، لعل من بين أهمها ما يتصل بدعم الحركة الإستقلالية القومية في أوروبا العثمانية، ومنها ما له علاقة بمطامع الضواري الإمبريالية، الخ.. غير أنه، مع إنكفاء الإمبراطورية العثمانية إلى حدودها الآسيوية، تقدم لاعبان رئيسيان في ساحة الصراع على مناطق النفوذ في آسيا، ومن ضمنها على أراضي تركيا العثمانية: **روسيا القيصرية** النازعة للتوسع في آسيا جنوباً على محوري البحر الأسود من جهة، وأفغانستان(آسيا الوسطى) من جهة أخرى؛ **وبريطانيا** الساعية إلى مواصلة تأمين طرق مواصلاتها إلى الهند (جوهرة التاج البريطاني). وقد أطلقت تسمية «**اللعبة الكبرى**» على هذا الصراع الذي دارت فصوله في القرن الـ 19.

ويمكن القول أن بريطانيا حتى إندلاع الحرب العالمية الأولى لم تكن راغبة في السيطرة على المنطقة التي تشغلها الدولة العثمانية، لاسيما بعد إحتلال مصر– 1882 (ولاحقاً السودان)، بل كان همها أن تحول دون سيطرة دولة أوروبية أخرى عليها، وبالذات روسيا القيصرية. لكن الأمر إختلف تماماً بالنسبة لبريطانيا، بعد

أن هزمت تركيا في الحرب، حيث وضعت نصب الأعين هدف توسيع دائرة نفوذها من خلال مد سيطرتها المباشرة على أقصى ما يمكن من المناطق المتاحة في الإقليم، الأمر الذي نجحت في تحقيقه■

(6)

■ وعد بلفور (Balfour Declaration) – 1917/11/2، أعلن أن الحكومة البريطانية «ستبذل جهودها لتسهيل (...) تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين».

■ بدأت الأعمال التمهيدية الرسمية لمؤتمر الصلح في باريس– 1919/1، وكانت تنتقل إلى أماكن أخرى بين وقت وآخر. وكان موضوع البحث هو تعيين الشروط التي ينبغي فرضها على الدول التي خسرت الحرب، أي الإمبراطوريات الألمانية، والنمسوية – الهنغارية، والعثمانية، وبلغاريا حليفة هذه الإمبراطوريات.
أما القرارات المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية، فقد إتفق على الجانب الأكبر منها في المؤتمر الأول الذي إنعقد في لندن بدءاً من 1920/2، وتم تثبيتها في مؤتمر سان ريمو (San Remo)– 1920/4/25، وإتخذت شكل معاهدة تم التوقيع عليها في سيڤر (Sevres) – 1920/8/10.

■ نجح مؤتمر سان ريمو في تقرير مستقبل المنطقة الناطقة باللغة العربية من الدولة العثمانية، إذ قسمها إلى كيانات عدة وضعت تحت الإنتدابين البريطاني والفرنسي. غير أن الحلفاء لم ينجحوا من خلال معاهدة سيڤر (التي وقعت مع ممثلي السلطان التركي الذي كان في حكم الأسير فعلياً)، في تقرير مصير منطقة آسيا الناطقة بالتركية من الدولة العثمانية، بسبب رفض الحركة القومية التركية بقيادة مصطفى كمال، أو كمال أتاتورك (مؤسس تركيا الحديثة) مشروع التقسيم الذي كانت الدول الإمبريالية، وبموجب معاهدة سيڤر، بصدد تطبيقه على تركيا الناطقة باللغة التركية.

■ في معاهدة سيڤر قُسِّمت تركيا (أي المناطق الناطقة بالتركية) على النحو التالي: معظم جزر بحر إيجة وكذلك تركيا الأوروبية (شرق تراقيا) سُلخت عنها وأعطيت لليونان. أما إزمير ومنطقة غرب الأناضول فقد تقرر أن تتولى اليونان إدارتها لمدة 5 سنوات، ثم يجري إستفتاء قد يؤدي إلى دمج المنطقة في المملكة اليونانية. وأما الدردانيل فقد وضع تحت إشراف دولي، وأصبح المضيق وإسطنبول رهينتين لضمان حسن سلوك تركيا. وفي شرق الأناضول مُنحت أرمينيا الإستقلال، وأعطيت كردستان – تركيا الحكم الذاتي. ووضعت الشؤون المالية التركية تحت إشراف بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.
ضمن هذه الحدود، وتبعاً لهذه القيود، يكون القليل الذي تبقى من الأناضول الناطقة بالتركية مستقلاً إستقلالاً إسمياً وعلى رأسه السلطان العثماني.

■ رفضت الحركة القومية الإستقلالية التركية هذه الشروط، وخاضت حرب تحرر وطني ضد التدخل الأجنبي متعدد الأطراف، وإنتصرت في الميدان. وفي هذا السياق خلعت السلطان العثماني وأقامت دولة قومية تركية إستعادت إلى حدود بعيدة نتيجة الهدنة التي كانت توصلت اليها مع الحلفاء– خريف 1922، أعقبتها معاهدة الصلح في لوزان (Lausanne)– 1923 التي أنتجت تركيا بحدودها المعروفة، باستثناء حدودها الجنوبية مع سوريا التي خضعت لترتيبات أخرى مع الإنتداب الفرنسي، سلخت عن سوريا لواء الإسكندرون– أنطاكية، إضافة إلى ما سبق ذكره من مناطق شمالية واسعة■

(7)

إن هذا لا يعني أن روسيا قد خرجت تماماً من دائرة لعب دور في محيطها الإقليمي في تلك الفترة (إن كان في تركيا، أو إيران، أو أفغانستان، أو المشرق العربي)، بل هي – في واقع الحال – وما أن أغلقت ملف الحرب الأهلية والعدوان الخارجي الذي تعرضت له بعد إنتصار ثورة أكتوبر – عادت لتضطلع بدورها وتمارس نفوذها بأشكال مختلفة (تشجيع الحركة القومية في إيران، مساندة الحركة القومية التركية، تقديم العون للثورة في العراق..) مع مطلع عشرينيات ق 20.

لكن هذا الدور أتى تحت عنوان آخر، أي نظام سياسي آخر، هو الإتحاد السوفييتي، حيث مورست سياسة نشطة في المنطقة، تداخلت فيها عوامل الأممية البروليتارية بداية، مع إعتبارات وحسابات ومصالح الدولة العظمى فيما بعد (بعد أن إنحسرت إحتمالات إندلاع الثورات الإجتماعية في عدد من البلدان الأوروبية)، أي ما يسمى بـ «الريال بوليتيك» Real Politik. غير أن كل هذا ينتمي الخوض فيه إلى إطار آخر، يفيض عن موضوع هذه الدراسة■

(8)

■ إن تسليم بريطانيا بحصة فرنسا في سوريا لم يضع حداً لطموحات فرنسا في فلسطين، فقد شرعت الحكومة الفرنسية في نفس الوقت الذي أصدرت فيه الأمر بغزو سوريا، وإحتلالها– منتصف 1920، بحملة دبلوماسية ودعائية، هدفها الحيلولة دون تحويل فلسطين المجاورة إلى دولة صهيونية. وبما أن بريطانيا كانت ترعى الصهيونية في فلسطين، فقد إتخذت الحملة صيغة العداء لبريطانيا.

■ والمعروف أن فرنسا– 1918/2، رضخت للأمر الواقع وأيدت وعد بلفور بعد أن كانت القوات البريطانية قد سيطرت عملياً على فلسطين. لكن هذا لم يلغِ حقيقة أن الحكومة الفرنسية (خاصة بعد أن ترأسها ميران)، ومن زاوية معيّنة، كانت أشد معارضة لفلسطين اليهودية من معارضتها لفلسطين بريطانية، فقد خشيت أن تتعرض مصالح فرنسا التجارية والدينية في الأراضي المقدسة للخطر على يد الصهيونية التي ترعاها بريطانيا. في هذا السياق، نشير إلى أن المؤسسة الكاثوليكية، في فرنسا بالذات، كانت تصوِّر مشروع «الوطن القومي اليهودي» بأنه مجرد وسيلة يستخدمها الإنجليز لتقويض موقف فرنسا.

■ وبالمقابل، فإن ما كانت تخشاه بعض الأوساط الإستعمارية في بريطانيا، أن تشن فرنسا حملة دعاية وتحشيد لقيام سوريا كبرى تضم إلى جانب سوريا ولبنان، شرق الأردن وفلسطين، على أساس برنامج معادٍ للصهيونية. وكانت هذه الأوساط تضع الفرضية التالية: قد تقطع فرنسا وعداً للعرب بأن تضع حداً للمشروع الصهيوني، إذا سُمح لها بأن تنتزع فلسطين (ومن ضمنها شرق الأردن) من بريطانيا■

(9)

■ لم تكن الدولة العثمانية واطئة الجدار، إلى الحد الذي كانت تروج له المحافل الأوروبية، أو أوساطها الإمبريالية بأقله، تحت شعار «الرجل المريض». وفي هذا الإطار من المفيد التذكير أن الأداء العسكري العثماني أثناء الحرب العالمية الأولى (الذي كان أداءً تركياً – عربياً بحكم تكوين الجيش العثماني) تميّز على

نحو ملحوظ في عدد من المعارك الكبرى (التي دحرت الأسطورة العرقية عن الجيش الأوروبي المتفوق الذي يهزم جيشاً آسيوياً متخلفاً)، نذكر منها **معركتي غاليبولي وكوت العمارة:**

■ إستغرقت **معركة غاليبولي** (Galipoli) 259 يوماً، من 1915/4/25– مطلع 1916، إنسحب الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) على أثرها مهزومين من مواقعهم الأخيرة على شواطيء مضائق الدردنيل، وشارك فيها من الجانبين أكثر من نصف مليون جندي. وقد بلغ عدد الإصابات في الجانب التركي 218 ألف إصابة، وفي جانب الحلفاء 210 آلاف (170 ألف بريطاني، و40 ألف فرنسي). وقاد الجيش التركي في هذه المعركة مصطفى كمال.

■ معركة مماثلة لمعركة غاليبولي نشبت أثناء زحف الجيش البريطاني من البصرة إلى بغداد ولكنها كانت أكثر عاراً على بريطانيا، إذ إختتمت في معركة **كوت العمارة** باستسلام غير مشروط للقوات البريطانية. إستغرقت المعركة عاماً كاملاً.. 1915/4–1916/4، منيت خلالها القوات البريطانية بأكثر من 33 ألف إصابة: 10 آلاف أثناء زحفها نحو بغداد وحتى إستسلامها في كوت العمارة، و 23 ألف إصابة في صفوف القوات البريطانية التي تقدمت لإنقاذ القوات المحاصرة■

(10)

■ «ذكر لنا المستر لويد جورج في سياق الشهادة التي أدلى بها، أنه بالرغم من أن القضية الصهيونية كانت تلقى معاضدة واسعة في بريطانيا وأميركا قبل شهر نوڤمبر 1917، كان إعلان تصريح بلفور في ذلك الحين أمراً «**إقتضته موجبات الدعاية**». وشرح لنا الموقف الحرج الذي كان يحيق بدولة الحلفاء في ذلك الوقت؛ فالرومانيون كانوا قد سحقوا ومعنويات الجيش الروسي كانت قد أخذت في الإنحلال، ولم يكن في وسع الجيش الفرنسي آنئذ أن يقوم بهجوم واسع المجال، وكان الإيطاليون قد فشلوا فشلاً مروعاً في موقعة كابوريتو، كما أن الغواصات الألمانية كانت قد أغرقت مايبلغ محموله ملايين الأطنان من السفن البريطانية، ولم تكن قد وصلت الفرق الأميركية بعد إلى الخنادق».

■ «وفي تلك الحالة الحرجة ساد الإعتقاد بأن إكتساب عطف اليهود أو مناوأتهم قد يكون له أثره الفعال في توجيه كفة الميزان نحو قضية الحلفاء أو ضدهم، ثم أن عطف اليهود من شأنه على الأخص أن يضمن معاضدة اليهود في أميركا، ويجعل من الصعب على ألمانيا تخفيف قواها العسكرية وتحسين وضعها الإقتصادي في الميدان الشرقي».

■ «تلك هي الأحوال التي أصدرت فيها الحكومة البريطانية تصريح بلفور. وقد ذكر لنا مستر لويد جورج: «إن الزعماء الصهيونيين قطعوا لنا وعداً أكيداً مآله أنه إذا أخذ الحلفاء على عاتقهم تسهيل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، فإنهم (أي الزعماء الصهيونيين) سيعملون كل ما في وسعهم لإيقاظ عاطفة اليهود في كافة أنحاء العالم وتأليبهم لمعاضدة قضية الحلفاء، وقد بروا بوعدهم هذا». *(من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين المطبوع بالعربية في شهر تموز/ يوليو 1937 والصادر بشكل كتاب أبيض رقم 5479)*■

(11)

■ إتخذ الكونغرس بمجلسيه (الشيوخ والنواب)– 1922/6/30، القرار التالي: «إن مجلس الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة بأمريكا المنعقدين معاً، تحبيذاً لإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين يقرران أن الولايات المتحدة بأمريكا تحبذ إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين على أن يُفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يُجحف بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف المسيحية وجميع الطوائف الأخرى غير اليهودية، الموجودة في فلسطين وأن تُحمى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين حماية تامة»■

(12)

■ **مباديء ويلسون الأربعة عشر** هي التي قدمها رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون للكونغرس في 1918/1/8، رَكَّزَ فيها على 14 مبدأ للسلم ولإعادة بناء أوروبا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى:

1– تقوم العلاقات الدولية على مواثيق سلام عامة، وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية.

2– تأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في السلم والحرب، إلا ما ينص عليه الإتفاق الدولي خلافا لذلك.

3– إلغاء الحواجز الإقتصادية بقدر الإمكان وإيجاد مساواة بين الدول المتعاونة في المحافظة على السلام.

4– تخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي.

5– وضع إدارة عادلة للمستعمرات تنفذ ما يحقق مصالح سكانها.

6– الجلاء عن الأراضي الروسية كلها والتعاون مع أي حكومة روسية يختارها الشعب.

7– الجلاء عن أراضي بلجيكا وتعميرها.

8– الجلاء عن فرنسا ورد الألزاس واللورين وتعمير ما خرب منها بسبب الحرب.

9– إعادة النظر في حدود إيطاليا بحيث تضم جميع الجنس الإيطالي.

10– منح القوميات الخاضعة للإمبراطورية النمساوية حق تقرير مصيرها.

11– الجلاء عن صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذا إلى البحر وإقامة علاقات جديدة بين دول البلقان كافة مبنية على أسس قومية وتاريخية، وضمان حريتها السياسية والإقتصادية.

12– ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي.

13– بعث الدولة البولندية بحيث تضم جميع العنصر البولندي، وإعطائها منفذا إلى البحر، وضمان إستقلالها السياسي والإقتصادي دوليا.

14– إنشاء عصبة الأمم ■

2017

وثائق

وثائق تأسيسية[1]

- وعد (تصريح) بلفور
- المادة 22 من عهد (أو ميثاق) عصبة الأمم
- نظام (أو صك) الإنتداب على فلسطين
- نقاط ويلسون الـ 14

(1) باستثناء نقاط ويلسون الـ 14، أُخذت هذه الوثائق من كتاب «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين – من أرشيف الأمانة العامة للجامعة العربية»، المجموعة الأولى: 1915– 1946، إعداد وتحرير أمين عقل، تقديم وليد الخالدي، من إصدارات «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، بيروت، الطبعة الثانية: نيسان (إبريل) 2016.

وعد (تصريح) بلفور[1]
2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1917

[في 1917/11/2 أصدرت الحكومة البريطانية وعد بلفور بصفة كتاب وجهه مستر بلفور، الذي كان عندئذ وزيراً للخارجية، إلى اللورد روتشيلد، وفيما يلي نص الكتاب:]

يسرني جداً أن أبلغكم، بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته:

«أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى»[2]■

هامش

[جاء في الصفحات 30 و31 و32 من تقرير اللجنة الملكية المشار إليه في الهامش-1 أدناه، بصدد وعد بلفور ما يأتي:]

1() من كتاب «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين»، الوثيقة 24، (ص 87–88). مصدر سبق ذكره،
وقد نقل النص أعلاه من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين المطبوع بالعربية في تموز (يوليو) 1937 والصادر بشكل كتاب أبيض رقم 5479 بعد أن عرض على البرلمان بأمر الملك.

2() وفي ترجمة أخرى، إنما بنفس المضمون، يرد مايلي:

إن من دواعي سروري الكبير أن أنقل إليكم باسم حكومة صاحب الجلالة الإعلان التالي عن التعاطف مع الأماني اليهودية والصهيونية الذي تمَّ عرضه وإقراره بواسطة مجلس الوزراء. ونصه كما يلي:

«إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بالعطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وسوف تبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذا الهدف. ومن المفهوم أن هذا الإعلان لن يؤتي بعمل من شأنه أن يجحف بالحقوق المدنية والدينية لطوائف غير يهودية موجودة في فلسطين. كما أنه لا يؤثر على الأوضاع القانونية أو السياسية التي يتمتع بها اليهود في البلاد الأخرى. وسأكون شاكراً لكم إذا تفضلتم وأبلغتم هذا الإعلان لعلم الإتحاد اليهودي.»

المخلص

آرثر بلفور»

■ «إن خوض الامبراطورية العثمانية لغمار الحرب أثار الآمال القومية في اليهود كما أثار في العرب. فقد لاح لليهود أن إنتصار الحلفاء قد يفتح باباً لرجعتهم إلى فلسطين على مجال أوسع كثيراً مما كان يظن ممكناً حتى ذلك الحين ولذلك عمد الزعماء الصهيونيون إلى وضع آرائهم في قالب مشروع نهائي لعرضه على حكومات الحلفاء عند أول فرصة ملائمة تسنح لهم. وفي أواخر سنة 1916، أخذت تضعف مقاومة الحكومة الروسية القيصرية لهم. وقد كانت هذه المقاومة العقبة الكؤود التي تعترض سبيلهم. وعندما صَحَّت النية على زحف الجيوش البريطانية على فلسطين في شهر شباط (فبراير) سنة 1917 فتح باب المفاوضات الرسمية بين الصهيونيين والحكومة البريطانية، وتلتها مفاوضات أخرى بينهم وبين الحكومتين الإفرنسية والإيطالية فتمت الموافقة رسمياً على المشروع الصهيوني في باريس وروما كما في لندن وأرجيء نشر هذه الموافقة حتى أواخر شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1917 عندما ظهر أن إنتصار الجنرال أللنبي في حملته أصبح أمراً محققاً وفي اليوم الثاني من شهر نوڤمبر سنة 1917 نشرت الحكومة البريطانية بياناً بسياستها، إشتهر فيما بعد بـ «تصريح بلفور».

■ «وكان نص هذا التصريح قد عُرض قبل نشره على الرئيس ويلسون وإقترن بموافقته، وفي 14 شباط (فبراير) سنة 1918 أيدته الحكومة الفرنسية تأييداً علنياً ثم تلتها الحكومة الإيطالية فأيدته بتاريخ 9 أيار (مايو) سنة 1918، ثم قالت: ذكر لنا المستر لويد جورج الذي كان رئيساً للوزارة في ذلك الزمن في سياق الشهادة التي أدلى بها أمامنا أنه بالرغم من أن القضية الصهيونية كانت تلقى معاضدة واسعة في بريطانيا وأمريكا قبل شهر نوڤمبر سنة 1917، كان إعلان تصريح بلفور في ذلك الحين أمراً «إقتضته موجبات الدعاية» وشرح لنا الموقف الحرج الذي كان يحيق بدول الحلفاء والدول المشتركة معها في ذلك الوقت. الرومانيون كانوا قد سُحقوا ومعنويات الجيش الروسي كانت قد أخذت في الإنحلال ولم يكن في وسع الجيش الإفرنسي آنئذ أن يقوم بهجوم واسع المجال، وكان الإيطاليون قد فشلوا فشلاً مروعاً في موقعة كابوريتو كما أن الغواصات الألمانية كان قد أغرقت ما يبلغ محموله ملايين الأطنان من السفن البريطانية ولم تكن قد وصلت الفرق الأمريكية بعد إلى الخنادق. وفي تلك الحالة الحرجة ساد الإعتقاد بأن إكتساب عطف اليهود أو مناوأتهم قد يكون له أثره الفعال في توجيه كفة الميزان نحو قضية الحلفاء أو ضدهم، ثم أن عطف اليهود من شأنه على الأخص أن يضمن معاضدة اليهود في أمريكا ويجعل من الصعب على ألمانيا تخفيف قواها العسكرية وتحسين وضعها الإقتصادي في الميدان الشرقي.

■ «تلك هي الأحوال التي أصدرت فيها الحكومة البريطانية تصريح بلفور. وقد ذكر لنا مستر لويد جورج: «أن الزعماء الصهيونيين قطعوا لنا وعداً أكيداً مآله أنه إذا أخذ الحلفاء على عاتقهم تسهيل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فإنهم (أي الزعماء الصهيونيين) سيعملون كل ما في وسعهم لإيقاظ عاطفة اليهود في كافة أنحاء العالم وتأليبهم لمعاضدة قضية الحلفاء، وقد بروا بوعدهم هذا»■

المادة 22 من عهد عصبة الأمم[1]

1919/6/28 ، 1920/11/10

[يؤلف عهد (أو ميثاق) عصبة الأمم القسم الأول من معاهدة ڤرساي. لقد وقع هذا العهد بتاريخ 28 حزيران (يونيو) 1919، وأصبح نافذ المفعول في 10 كانون الثاني (يناير) سنة 1920. وفيما يلي نص المادة 22 التي بموجبها تم إقرار مايسمى بـ «نظام الإنتداب»:]

«إن المستعمرات والبلاد التي زالت عنها صلة التابعية للدول التي كانت تحكمها سابقاً نتيجة للحرب الأخيرة والتي يقطنها أقوام لا يستطيعون النهوض وحدهم حسب مقتضيات العالم الحديث النشطة يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها يعتبر وديعة مقدسة في عنق المدنية وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الوديعة يجب أن يشتمل عليها هذا العهد.

1– وأن أحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عملياً هو أن يعهد بالوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم المتقدمة، والتي تستطيع بسبب مواردها وخبرتها أو موقعها الجغرافي أن تأخذ على عاتقها هذه المسئولية على أحسن وجه وتتقبلها ويجب عليها أن تمارس هذه الوصاية بوصفها دولة مُنْتَدَبه بالنيابة عن عصبة الأمم.

2– أن نوع الإنتداب يجب أن يختلف تبعاً لدرجة تقدم الشعب وموقع البلاد الجغرافي وأحواله الإقتصادية وغير ذلك من الظروف المماثلة.

3– أن بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية التركية قد وصلت إلى درجة من التقدم يمكن معها الإعتراف مؤقتاً بكيانها كأمم مستقلة خاضعة لقبول الإرشاد الإداري والمساعدة من قبل الدول المنتدبة حتى ذلك الوقت الذي تصبح فيه هذه الشعوب قادرة على النهوض وحدها ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب المقام الأول في إختيار الدولة المنتدبة.

4– أن الشعوب الأخرى وخصوصاً شعوب وسط إفريقيا فإنها في مثل الدرجة التي هي عليها يجب معها على الدولة المنتدبة أن تكون مسئولة عن إدارتها تحت ظروف تضمن لها حرية العقيدة والدين مراعية فقط حفظ النظام العام ومباديء الأخلاق وأن تمنع التصرفات السيئة مثل تجارة الرقيق ونقل السلاح والخمور ومنع إنشاء الحصون العسكرية والقواعد البحرية وعدم تدريب الوطنيين عسكرياً إلا بقصد إستخدامهم في البوليس وفي الدفاع عن البلاد، وأن تضمن أيضاً فرصاً متساوية في المتاجرة للأعضاء الآخرين في عصبة الأمم.

1() من كتاب «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين»، الوثيقة 25، (ص 114–115). مصدر سبق ذكره.

5– وهناك بلدان مثل جنوب غربي إفريقيا وبعض جزر المحيط الهادي الجنوبي، نظراً لتفرق سكانها أو قلة عددهم أو بعدهم عن مراكز المدنية أو الإتصال الجغرافي في بلاد الدولة المنتدبة وغير ذلك من الظروف، يمكن إدارتها على وجه أحسن بمقتضى قوانين الدولة المنتدبة كجزء من بلادها بشرط أن تراعي التحفظات المذكورة أعلاه لصالح السكان الوطنيين.

6– في كل حالة يفرض فيها الإنتداب، على الدولة المنتدبة أن تقدم إلى المجلس تقريراً سنوياً يتعلق بالبلد الذي عهدت إليها شؤونه.

7– أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة، إن لم تكن قد إتفق عليها سابقاً من قبل أعضاء عصبة الأمم المتحدة، يجب أن تحدد بصراحة في كل حالة من قبل المجلس.

8– يجب أن تؤلف لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية التي تقدمها الدول المنتدبة وفحصها، ولتقديم المشورة في جميع المسائل المتعلقة بمراعاة شؤون الإنتداب■»

1919/6/28

صك الإنتداب على فلسطين[1]

1921/7/6 ، 1922/7/24 ، 1923/9/29

[أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 6 تموز(يوليو) سنة 1921، وصودق عليه في 24 تموز(يوليو) 1922، ووضع موضع التنفيذ في 29 أيلول(سبتمبر) 1923. وفما يلي نص صك الإنتداب، مع تسليط الضوء – بالخط الأسود – على ما ورد في المقدمة، وكذلك على المواد التي تخدم – بالنص الصريح – أهداف المشروع الكولونيالي الإستيطاني الصهيوني، وهي المواد 2، 4، 6، 7، 11 و22:]

مقدمة

«مجلس عصبة الأمم

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للدولة العثمانية، بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذا لنصوص المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم،

ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني(نوفمبر) 1917 وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين، أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أي بلاد أخرى،

ولما كان قد إعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد،

ولما كانت دول الحلفاء قد إختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدبا على فلسطين،

ولما كان الإنتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لإقراره،

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الإنتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقا للنصوص والشروط التالية،

ولما كانت الفقرة السابعة من المادة 22 المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك إتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم،

ولذلك فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الإنتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي:

1() من كتاب «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين – من أرشيف الأمانة العامة للجامعة العربية»، الوثيقة 27 (ص 128-129). وقد نقل هذا النص عن تقرير اللجنة الملكية (الترجمة العربية الرسمية)، ص 46، 48، 49، 50 + ص 519، 521 و522.

■ **المادة 1:** يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قُيِّد في نصوص هذا الصك.

■ **المادة 2: تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية وإقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتكون مسئولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.**

■ **المادة 3:** يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الإستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف.

■ **المادة 4: يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشئون الإقتصادية والإجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد، على أن يكون ذلك خاضعا دوماً لمراقبة الإدارة.**
يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة مادامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض، ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي[1].

■ **المادة 5:** تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى.

■ **المادة 6: على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.**

■ **المادة 7: تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل إكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم.**

1() إضطلعت المنظمة الصهيونية العالمية (أو الجمعية الصهيونية) بهذا الدور في الفترة من 1922–1929. وفي عام 1929 قرر المؤتمر الصهيوني الـ 16 تشكيل أجهزة خاصة للوكالة اليهودية في فلسطين، وأصبحت هذه الوكالة والمنظمة الصهيونية العالمية هيئتين منفصلتين من الناحية الشكلية رغم أن لهما رئيساً واحداً.

■ أعيد توحيد اللجنتين التنفيذيتين للوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية فأصبحتا هيئة واحدة باتت تُعرف باسم «المنظمة الصهيونية العالمية– الوكالة اليهودية»، وظل هذا الوضع قائماً حتى 1971، فتقرر فصل الوكالة عن المنظمة ثانية.

■ **المادة 8:** إن امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين.
غير أنه متى انتهى أجل الانتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالإمتيازات المذكورة في أول آب سنة 1914 إن تنازلت عن حق استرجاع تلك الإمتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى.

■ **المادة 9:** تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامناً تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء.
ويكون إحترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضموناً تمام الضمان أيضاً، وبصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين.

■ **المادة 10:** تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الإجراء في فلسطين إلى أن تعقد إتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين.

■ **المادة 11: تتخذ إدارة فلسطين ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع مايلزم من الأحكام لاستملاك أي مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الإلتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها. ويترتب عليها أن توجد نظاماً للأراضي يلائم إحتياجات البلاد مراعية في ذلك، من بين الأمور الأخرى، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة.**
ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة مادامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها، غير أن كل إتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة.

■ **المادة 12:** يُعهد إلى الدولة المنتدبة بالإشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية ويكون لها الحق أيضاً في أن تشمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفرائها وقناصلها.

■ **المادة 13:** تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة، وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط أن لا تحول

نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع إدارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائماً لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط أن لا يفسر شيء من هذا الصك تفسيراً يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام أو إدارة المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة، المصونة حصانتها.

■ **المادة 14:** تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والإدعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والإدعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لإقرارها، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور.

■ **المادة 15:** يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط، ويجب أن لا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وأن لا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط.

ويجب أن لا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة أبنائها بلغتها الخاصة وأن لا ينتقص من هذا الحق ما دام ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

■ **المادة 16:** تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الإشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين، ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها إعاقة أعمال هذه الهيئات أو التعرض لها أو إظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته.

■ **المادة 17:** يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد، أيضاً بشرط أن يكون ذلك خاضعاً لإشراف الدولة المنتدبة، ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآنفة الذكر إلا بموافقة الدولة المنتدبة، وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقي أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية.

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين.

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات.

■ **المادة 18:** يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة)، ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي الصنائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات المدنية. وكذلك يجب أن لا يكون هناك تمييز في فلسطين

ضد البضائع التي يكون أصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها. وتطلق حرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.
ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا، يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ماتراه ضرورياً من الضرائب والرسوم الجمركية وأن تتخذ ما تراه صالحاً من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدولة المنتدبة إتفاقاً خاصاً مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة 1914 داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب.

■ **المادة 19:** تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين إلى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشأن الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة أو بالمخدرات أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانسيت) والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية أو بالممتلكات الأدبية والفنية والصناعية.

■ **المادة 20:** تتعاون الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عصبة الأمم لمنع انتشار الأمراض ومكافحتها، بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الأحوال.

■ **المادة 21:** يترتب على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلي، خلال الأثني عشر شهراً الأولى من هذا التاريخ، ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية:

1- تعني عبارة (الآثار القديمة) كل ما أنشأته أو أنتجته أيدي البشر قبل سنة 1700 ميلادية.

2- يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد. وكل من اكتشف أثراً دون أن يكون مزوداً بالتصريح المذكور في الفقرة الخامسة وأبلغ الأمر إلى أحد موظفي الدائرة المختصة يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه.

3- لا يجوز بيع شيء من الآثار القديمة إلا للدائرة المختصة مالم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه، ولا يجوز إخراج شيء من الآثار القديمة من البلاد إلا بموجب رخصة تصدير صادرة من تلك الدائرة.

4- كل من أتلف أو ألحق ضرراً بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال يعاقب بالعقوبة المعنية.

5- يحظر إجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة إلا بتصريح من الدائرة المختصة ويغرم المخالف بغرامة مالية.

6- توضع شروط عادلة لنزع ملكية الأراضي ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزع الملكية مؤقتاً أم دائماً.

7- يقتصر في إعطاء التصريح لإجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبرتهم في الآثار. ويترتب على إدارة فلسطين أن لا تسير عند إعطاء هذا التصاريح على طريقة تؤدي إلى استثناء علماء أية أمة من الأمم من الترخيص بدون سبب مبرر.

8- يقسم ناتج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تعينها تلك الدائرة. فإذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يعطى المكتشف تعويض عادل بدلاً من إعطائه قسماً من الآثار المكتشفة.

■ **المادة 22: تكون الإنكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب أن تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب أن تكرر بالعربية.**

■ **المادة 23:** تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين كأيام عطلة قانونية لأفراد تلك الطائفة.

■ **المادة 24:** تقدم الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم تقريراً سنوياً بصورة تقنع المجلس، يتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب، وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير.

■ **المادة 25:** يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجيء أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد، بالنسبة للأحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير لإدارة تلك المنطقة وفقاً لأحوالها المحلية بشرط أن لا يؤتى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد 15، 16، 18.

■ **المادة 26:** توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها، وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم.

■ **المادة 27:** إن كل تعديل في شروط الإنتداب يجب أن يكون مقترناً بموافقة مجلس عصبة الأمم.

■ **المادة 28:** في حالة إنتهاء الإنتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الأمم مايراه ضرورياً من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة، بموجب المادتين 13، 14 على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الإنتداب إحتراماً تاماً وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت.

■■■

[■ فيما يلي نسلط الضوء على المادتين 14 و 15 اللتين تخدمان ضمناً المشروع الصهيوني، حيث تقرر ***المادة 14*** *تشكيل لجنة لتقرير الحقوق والإدعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة. والمقصود هنا هو الإدعاءات الصهيونية الخاصة بالحرم الإبراهيمي وحائط البراق والمسجد الأقصى، وغيرها... أما* ***المادة 15****، فهي تنص*

على عدم حرمان الأشخاص من دخول فلسطين بسبب معتقدهم الديني فقط، أي، بكلام آخر، إعطاء الضوء الأخضر للهجرة اليهودية:]

■ المادة 14: تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والإدعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والإدعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة إختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لإقرارها، ولا تعيّن اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور.

■ المادة 15: يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والأداب العامة فقط، ويجب أن لا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وأن لا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط.
ويجب أن لا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وأن لا ينتقص من هذا الحق مادام ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

■■■

*[■ كما نسلط الضوء على **المادة 25**، التي تنص على إستثناء شرق الأردن، من مخطط الإستيطان، كما والبناء المؤسسي، ما أدى إلى إعتراض أوساط معيّنة من الحركة الصهيونية على هذا الأمر، من موقع عدم الموافقة على إخراج شرق الأردن من المخطط الصهيوني. وبالفعل، فبعد أقل من شهرين من مصادقة عصبة الأمم على صك الإنتداب، في أيلول(سبتمبر) 1922 تحديداً، نُشر مرسوم الحدود من المندوب البريطاني السامي على فلسطين، هيربرت صموئيل، الذي قضى بإخراج شرقي الأردن من سريان تصريح بلفور عليه، إمتداداً لما سبق أن أعلنه تشرشل – وزير المستعمرات في آذار (مارس) 1961 في مؤتمر القاهرة، عن إقامة إمارة شرق الأردن بمساحة 91 ألف كم^2 تحت الحماية البريطانية:]*

■ المادة 25: يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجيء أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعيّن فيما بعد، بالنسبة للأحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير لإدارة تلك المنطقة وفقاً لأحوالها المحلية بشرط أن لا يؤتى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد 15، 16، 18■

هامش

[■ ذكرت اللجنة الملكية في ص 41 من الترجمة الرسمية العربية لتقريرها الكامل ما يأتي بصدد الإنتداب عن فلسطين، علماً أن المقصود بـ «المجلس الأعلى» هو «مجلس مؤتمر السلام الأعلى» (أي مجلس الحلفاء):]

■ «وكانت الخطوة الثانية (بعد أن قرر المجلس الأعلى [في **مؤتمر سان ريمو** – San Remo] منح الإنتداب على العراق وفلسطين لبريطانيا في 25 نيسان/إبريل سنة 1920) توقيع **معاهدة سيڤر** – Sevres بتاريخ 10 آب(أغسطس) فقد أيدت هذه المعاهدة فصل الولايات العربية عن الإمبراطورية العثمانية فصلاً تاماً، ولكنها فرَّقت بين سوريا والعراق من جهة، وفلسطين من الجهة الأخرى فيما يتعلق بشكل الحكومات التي تقام فيها في المستقبل.

فقد نصَّت **المادة 94** من هذه المعاهدة على الإعتراف بكل قطر من القطرين «كدولة مستقلة بشرط أن تمد بالمشورة والمعونة الإدارية من قبل دولة منتدبة إلى أن تصبح قادرة على حكم ذاتها بذاتها (الوقوف وحدها) وفقاً للفقرة الثالثة من المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم.

وتم الإتفاق في **المادة 95** من المعاهدة المذكورة على أن يعهد بإدارة فلسطين، عملاً بأحكام المادة 22 من ميثاق العصبة إلى دولة منتدبة «تكون مسؤولة عن تنفيذ تصريح بلفور الذي أصدرته الحكومة البريطانية في الأصل بتاريخ 2 تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1917 وأقرته دول الحلفاء الأخرى فيما بعد» ثم تلا ذلك نص تصريح بلفور بكامله. غير أن هذه المعاهدة [معاهدة سيڤر] لم تبرم على الإطلاق، وقد أُستعيض عنها في شهر تموز (يوليو) سنة 1923 **بمعاهدة لوزان** – Lausanne التي لم ترد فيها أية إشارة إلى الإنتدابات.

■ «وقد مر ما يقرب من سنتين بعد توقيع معاهدة سيڤر قبل أن يعرض مشروع صك الإنتداب على فلسطين على مجلس عصبة الأمم لإقراره، غير أن هذا التأخير في هذه المرة كان يرجع سببه بالأكثر إلى تدخل حكومة الولايات المتحدة. فقد أدعت الحكومة المذكورة في مذكرة مؤرخة في 20 تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1920 أن من حق الولايات المتحدة بسبب إشتراكها في الحرب أن يؤخذ رأيها حول شروط الإنتدابات، فوافقت الحكومة البريطانية في الحال على هذا الإدعاء، وعرض مشروع صك الإنتداب على فلسطين ومشاريع الإنتدابات البريطانية الأخرى على حكومة الولايات المتحدة وأجريت في هذه المشاريع بعض تغييرات طفيفة إجابة لطلب تلك الحكومة.

■ «وكانت أهم المسائل التي دار حولها النقاش مسألة إقتصادية، إذ أصرت حكومة الولايات المتحدة على تطبيق المبدأ القائل بإعطاء فرصة المساواة الإقتصادية لجميع الدول المنتمية إلى عصبة الأمم، وقد تنازلت عن طلبها هذا فيما يتعلق بفلسطين إعترافاً منها «بحالتها الخاصة» ورعاية لمصالح الوطن القومي اليهودي، وكانت حكومة الولايات المتحدة في إبداء عطفها على الأماني الصهيونية على الصورة هذه معبرة عن رأي الهيئة التشريعية في البلاد، فقد إتخذ مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكي القرار المشترك التالي بتاريخ 30 حزيران(يونيو) سنة 1922:

«إن مجلسي الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة بأمريكا المنعقدين معاً، تحبيذاً لإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين يقرران أن الولايات المتحدة بأمريكا تحبذ إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يجحف بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف المسيحية وجميع الطوائف الأخرى غير اليهودية، الموجودة في فلسطين وأن تُحمى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين حماية تامة».

■ «ولما كان الإتفاق على شروط الإنتداب قد تم، فتح باب المفاوضات بعقد معاهدة تضمن المصالح الأميركية في فلسطين في المستقبل، وأسفرت هذه المفاوضات عن عقد معاهدة بين الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة بأمريكا «بشأن حقوق الحكومتين ورعاياهما في فلسطين» وتم التوقيع على هذه المعاهدة في اليوم الثالث من شهر كانون الأول(ديسمبر) سنة 1924، ثم أبرمت بعد ذلك.

وقد أثبت في هذه المعاهدة نص صك الإنتداب الفلسطيني مع مقدمته، وكانت أغلب مواد المعاهدة الثماني تتعلق بحقوق الرعايا الأمريكيين والأملاك والمؤسسات الأمريكية في فلسطين [..].

■ «وفي غضون هذه المدة كان مجلس عصبة الأمم قد أقر مشروع صك الإنتداب على فلسطين في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز(يوليو) سنة 1922. وقد مضى نحو خمس سنوات بين التاريخ الذي صدر فيه تصريح بلفور والتاريخ الذي أقر فيه صك الإنتداب، وخلال هذه المدة الطويلة، برزت للعيان ناحية من نواحي المسألة كانت مهملة بعض الإهمال في باديء الأمر.

ذلك أن تصريح بلفور كان قد إشترط أن لا يجحف إنشاء الوطن القومي اليهودي بسكان عرب فلسطين الحاليين، غير أن قرائن الحال تدل على أنه لم يكن يعرف آنئذ إلا النذر القليل عن عدد هؤلاء السكان وصفتهم، فقد أتى التصريح على ذكر «الطوائف غير اليهودية الموجودة حالياً في فلسطين» وهي عبارة تدل على وجود جماعات عديدة كالمسلمين العرب، والمسيحين العرب، والأرمن، والطوائف الأخرى الصغيرة التي كانت تعيش على قدم المساواة تقريباً، غير أنه ظهر جلياً في سنة 1922 أن الشعب السائد في فلسطين هو الشعب العربي الذي يتجاوز عدده نصف مليون وهو يتكلم العربية بمجموعه ويتفق جميع أفراده في أمانيهم القومية، وظهر أيضاً، كما سنأتي على بيانه فيما يلي، أن زعماء هذا الشعب كانوا مقاومين كل المقاومة للسياسة الصهيونية، وأن في وسعهم أن يحرضوا جميع أفراد شعبهم على إختلاف طبقاتهم للقيام بهجمات دموية على اليهود.

وفي شهر شباط (فبراير) سنة 1922 صرح الزعماء العرب لوزارة المستعمرات أن أهالي فلسطين لا يمكنهم قبول تصريح وعد بلفور أو الإنتداب وطلبوا أن يمنحوا إستقلالهم القومي■»

تعليقات على النصوص الواردة في صك الإنتداب
بشأن المجلس التشريعي

«أحداث فبراير – ديسمبر سنة 1923 (منقولة عن تقرير حكومة الإنتداب Survey of Falastine وفق تسلسل الأحداث التاريخي).

باءت محاولة الحكومة لإجراء إنتخاب للمجلس التشريعي المقترح بالفشل وعلى الأثر ألغيت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا السبيل، وجرت محاولة بعدها لتأليف مجلس استشاري بتعيين أعضاء من غير الموظفين على نفس الأسس التمثيلية الواردة في قانون الإنتخاب للمجلس التشريعي فوجه المندوب السامي الدعوة إلى ثمانية من المسلمين وإثنين من المسيحيين العرب ليكونوا أعضاء في هذا المجلس فقبلوا غير أن سبعة أعضاء منهم انسحبوا فيما بعد تحت ضغط اللجنة التنفيذية العربية ***[المقصود هو اللجنة التنفيذية***

للمؤتمر العربي الفلسطيني – المحرر] وقد تنازلت الحكومة عن هذه المحاولة وظل المجلس الإستشاري يدار من قبل موظفين من الانكليز حتى النهاية.

« 4 أكتوبر سنة 1923

إقترح وزير المستعمرات بعد ذلك إنشاء وكالة عربية أسوة بالوكالة اليهودية لها نفس مركزها عملاً بالمادة 4 من صك الإنتداب وقد شرح هذا الإقتراح من قبل المندوب السامي في 11 أكتوبر سنة 1923 إلى جمع له صفة تمثيلية كاملة من زعماء العرب فأجمعوا على رفض الإقتراح لأنه «لا يرضي أماني الشعب العربي».

وقالت اللجنة الملكية في تقريرها الأصلي في الصفحة 72 من الترجمة العربية الرسمية بصدد أحداث سنة 1925 ما يأتي:

«... كانت القوة المتغلبة على أدمغة العرب المثقفين هي روح القومية العربية التي ضخمتها حوادث الحرب العظمى كما رأينا، ولم يطرأ بعدها أي حادث يضعفها بشكل من الأشكال. وأوضح دليل على هذا هو الموقف المنطقي الحاسم غير المتردد الذي وقفته اللجنة التنفيذية العربية من الإقتراح بإنشاء مجلس تشريعي، ثم أن الوفد الذي أرسلته اللجنة التنفيذية إلى لندن في أول عام 1922 إستهل أول رسالة وجهها إلى وزير المستعمرات (المستر تشرشل) بالعبارة التالية:

«ما دام وضع فلسطين على ما هو عليه اليوم من استئثار الحكومة البريطانية بالسلطة بالاعتماد على قواها المحتلة، واستعمالها تلك السلطة في إرغام اهل البلاد ضد رغبتهم على قبول هجرة واسعة النطاق من اليهود والغرباء الذين ينتمي أكثرهم إلى عناصر بلشفية ثورية فلن يقبل أهل فلسطين بأقل من دستور يمكنهم من الإشراف على شئونهم الخاصة إشرافاً تاماً».

«ولو أعادت الحكومة البريطانية النظر في سياستها الحاضرة في فلسطين ووضعت حداً لنظام الحكم الذي تسيطر عليه الصهيونية وأوقفت هجرة الغرباء إلى فلسطين ايقافاً تماماً ومنحت سلطات تنفيذية وتشريعية إلى أهاليها الذين هم بحكم الحق والخبرة خير من يميز بين ما هو خير أو شر لبلادهم، لكان في الإمكان البحث في نصوص الدستور في جو آخر لأن العرب لو وافقوا اليوم على دستور يقصر عن منحهم حق ادارة شئونهم الخاصة بصورة مستكملة لكانوا بفعلهم هذا يوافقون على صك لإدارة الحكومة قد يتخذ بل يرجح أنه سيتخذ، كأداة لخنق كيانهم القومي تحت سيل جارف من الهجرة الجنبية».

«وعن أحداث 21 و22 ديسمبر سنة 1935 ذكر تقرير حكومة الإنتداب السالف الذكر ما يأتي:

عرض المندوب السامي على زعماء العرب واليهود اقتراحاً لإنشاء مجلس تشريعي قوامه أكثرية من الأعضاء غر الموظفين توزع مقاعده الـ 28 على الوجه التالي:

5 موظفين و 2 يمثلان التجار بالتعيين، 8 ينتخبون و 3 يعينون من المسلمين، 3 ينتخبون و 4 يعينون من اليهود وينتخب 1 و 2 يعينان عن المسيحيين والرئيس شخصية محايدة غير متصلة بحكومة فلسطين لا يشترك في المناقشة ولا يصوت. فليس هناك أكثرية رسمية إنما إشترط ثلاث تحفظات وهي:

1– مشروعية الإنتداب لا يجوز أن ينازع فيها.

2– يخول المندوب السامي حق التشريع في حالات معينة.

3– يستمر المندوب السامي في تحديد جدول العمل المخصص للهجرة.

ومع أن الصحافة العربية تناولت المقترحات بالنقد فإن زعماء الأحزاب العربية المتحدة لم يرفضوها وكان هناك ما يشير إلى أن الرأي العام العربي على العموم في جانبها إلا أن الزعماء اليهود رفضوها بشكل لا يقبل المساومة.

وبتاريخ 28 فبراير سنة 1935 ناقش مجلس اللوردات موضوع المقترحات الدستورية كما ناقشه مجلس العموم بتاريخ 25 مارس وقد هوجمت هذه المقترحات بشدة في كلا المجلسين وأثار اليهود حملة في الصحف ضدها أيضاً وبتاريخ 3 أبريل سنة 1936 وجه وزير المستعمرات دعوة إلى الزعماء العرب لبحث هذه المقترحات فقبلت الدعوة غير أن الوفد لم يسافر بسبب نشوب الإضطرابات التي تلت هذه الدعوة»■

President Woodrow Wilson's Fourteen Points

8 January, 1918

■It will be our wish and purpose that the processes of peace, when they are begun, shall be absolutely open and that they shall involve and permit henceforth no secret understandings of any kind. The day of conquest and aggrandizement is gone by; so is also the day of secret covenants entered into in the interest of particular governments and likely at some unlooked-for moment to upset the peace of the world. It is this happy fact, now clear to the view of every public man whose thoughts do not still linger in an age that is dead and gone, which makes it possible for every nation whose purposes are consistent with justice and the peace of the world to avow now or at any other time the objects it has in view.

■We entered this war because violations of right had occurred which touched us to the quick and made the life of our own people impossible unless they were corrected and the world secured once for all against their recurrence. What we demand in this war, therefore, is nothing peculiar to ourselves. It is that the world be made fit and safe to live in; and particularly that it be made safe for every peace-loving nation which, like our own, wishes to live its own life, determine its own institutions, be assured of justice and fair dealing by the other peoples of the world as against force and selfish aggression. All the peoples of the world are in effect partners in this interest, and for our own part we see very clearly that unless justice be done to others it will not be done to us. The program of the world's peace, therefore, is our program; and that program, the only possible program, as we see it, is this:

I. Open covenants of peace, openly arrived at, after which there shall be no private international understandings of any kind but diplomacy shall proceed always frankly and in the public view.

II. Absolute freedom of navigation upon the seas, outside territorial waters, alike in peace and in war, except as the seas may be closed in whole or in part by international action for the enforcement of international covenants.

III. The removal, so far as possible, of all economic barriers and the establishment of an equality of trade conditions among all the nations consenting to the peace and associating themselves for its maintenance.

IV. Adequate guarantees given and taken that national armaments will be reduced to the lowest point consistent with domestic safety.

V. A free, open-minded, and absolutely impartial adjustment of all colonial claims, based upon a strict observance of the principle that in determining all such questions of sovereignty the interests of the populations concerned must have equal weight with the equitable claims of the government whose title is to be determined.

VI. The evacuation of all Russian territory and such a settlement of all questions affecting Russia as will secure the best and freest cooperation of the other nations of the world in obtaining for her an unhampered and unembarrassed opportunity for the independent determination of her own political development and national policy and assure her of a sincere welcome into the society of free nations under institutions of her own choosing; and, more than a welcome, assistance also of

every kind that she may need and may herself desire. The treatment accorded Russia by her sister nations in the months to come will be the acid test of their good will, of their comprehension of her needs as distinguished from their own interests, and of their intelligent and unselfish sympathy.

VII. Belgium, the whole world will agree, must be evacuated and restored, without any attempt to limit the sovereignty which she enjoys in common with all other free nations. No other single act will serve as this will serve to restore confidence among the nations in the laws which they have themselves set and determined for the government of their relations with one another. Without this healing act the whole structure and validity of international law is forever impaired.

VIII. All French territory should be freed and the invaded portions restored, and the wrong done to France by Prussia in 1871 in the matter of Alsace-Lorraine, which has unsettled the peace of the world for nearly fifty years, should be righted, in order that peace may once more be made secure in the interest of all.

IX. A readjustment of the frontiers of Italy should be effected along clearly recognizable lines of nationality.

X. The peoples of Austria-Hungary, whose place among the nations we wish to see safeguarded and assured, should be accorded the freest opportunity of autonomous development.

XI. Rumania, Serbia, and Montenegro should be evacuated; occupied territories restored; Serbia accorded free and secure access to the sea; and the relations of the several Balkan states to one another determined by friendly counsel along historically established lines of allegiance and nationality; and international guarantees of the political and economic independence and territorial integrity of the several Balkan states should be entered into.

XII. The Turkish portions of the present Ottoman Empire should be assured a secure sovereignty, but the other nationalities which are now under Turkish rule should be assured an undoubted security of life and an absolutely unmolested opportunity of an autonomous development, and the Dardanelles should be permanently opened as a free passage to the ships and commerce of all nations under international guarantees.

XIII. An independent Polish state should be erected which should include the territories inhabited by indisputably Polish populations, which should be assured a free and secure access to the sea, and whose political and economic independence and territorial integrity should be guaranteed by international covenant.

XIV. A general association of nations must be formed under specific covenants for the purpose of affording mutual guarantees of political independence and territorial integrity to great and small states alike.

■In regard to these essential rectifications of wrong and assertions of right we feel ourselves to be intimate partners of all the governments and peoples associated together against the Imperialists. We cannot be separated in interest or divided in purpose. We stand together until the end.

■For such arrangements and covenants we are willing to fight and to continue to fight until they are achieved; but only because we wish the right to prevail and desire a just and stable peace such as can be secured only by removing the chief

provocations to war, which this program does not remove. We have no jealousy of German greatness, and there is nothing in this program that impairs it. We grudge her no achievement or distinction of learning or of pacific enterprise such as have made her record very bright and very enviable. We do not wish to injure her or to block in any way her legitimate influence or power. We do not wish to fight her either with arms or with hostile arrangements of trade if she is willing to associate herself with us and the other peace-loving nations of the world in covenants of justice and law and fair dealing. We wish her only to accept a place of equality among the peoples of the world, — the new world in which we now live, — instead of a place of mastery■

مباديء الرئيس ويلسون الأربعة عشر[1]

■ رغبتنا وهدفنا أن تكون عمليات السلام، عندما تبدأ، منفتحة تماماً وأن لا تسمح البتة من الآن فصاعداً بأية تفاهمات سرية من أي نوع كان. لقد إنقضى زمن الغزو والتوسع دون رجعة؛ وكذلك زمن الاتفاقات السرية التي تندرج في المصلحة الخاصة لبعض الحكومات والتي من المحتمل وفي غفلة من الزمن أن تهدد السلام في العالم، إنه من حُسن الطالع ما بات الآن واضحاً من وجهة نظر أي شخصية عامة لم تعد أفكارها منشدة إلى عهدٍ مات ومضى دونما رجعة، ما يجعل من الممكن أن تكون كل أمة ذات تطلعات متوافقة مع العدالة والسلام في العالم لتقر أو لا تقر في أي وقت كان تلك الأمور التي تقع ضمن رؤيتها.

■ لقد دخلنا في هذه الحرب بسببٍ من انتهاكات القانون التي وقعت، والتي سرعان ما انتقلت إلينا ومَسَّتنا وجعلت حياة شعبنا مستحيلة ما لم يجرِ تصحيحها، وللمرة الأخيرة تأمين العالم ضد تكرارها. إن ما نطالب به في هذه الحرب ليس شيئاً خاصاً بنا، بل هو جعل العالم أكثر أمناً للعيش فيه؛ وبخاصة أن يكون أكثر أمناً لكل أمة مُحبة للسلام، مثل أمتنا، التي تتمنى أن تحيا حياتها، وأن تقرر مؤسساتها الخاصة، بما يكفل العدالة والتعامل بإنصاف مع شعوب العالم ضد استخدام القوة بغرض العدوان. إن جميع شعوب العالم في الواقع تتشارك هذه المصلحة، فيما بينها، أما فيما يتعلق بنا، فنحن نرى بكل وضوح أنه ما لم تتحقق العدالة للآخرين، فلن تتحقق لنا. إن برنامج السلام في العالم، الذي هو تالياً برنامجنا؛ هو الوحيد، كما نرى، الذي سيكون ممكن التحقيق، من خلال ما يلي:

أولاً– إتفاقيات سلام مفتوحة، يتم التوصل إليها بالعلن، وبعد ذلك لن يكون هناك تفاهمات دولية خاصة من أي نوع، إنما يجب أن تعمل الدبلوماسية دائمًا بصراحة وتحت نظر الرأي العام.

ثانياً– الحرية المطلقة للملاحة في البحار، خارج المياه الإقليمية، في السلم والحرب على حد سواء، باستثناء ما قد يشمل إغلاق كلي أو جزئي لبحار بعينها، من خلال عمل دولي لتنفيذ إتفاقيات دولية.

1() ترجمة أسرة مجلة «الحرية»– بيروت.

ثالثا– إزالة جميع الحواجز الاقتصادية، بأقصى ما يمكن، وإقامة المساواة في شروط التجارة بين جميع الأمم التي توافق على السلام وتتشارك فيما بينها من أجل الحفاظ عليه.

رابعا– الضمانات المناسبة والمتبادلة بتقليص التسلح على المستوى الوطني إلى أدنى مستوى وبما لا يتجاوز تأمين السلامة الوطنية.

خامساً– تعديل حر ومنفتح ونزيه تماما لجميع المطالب الاستعمارية، على أساس التقيد الصارم بالمبدأ القائل بأنه عند تحديد كل مسائل السيادة، يجب أن يكون لمصلحة السكان المعنيين نفس وزن المطالب العادلة للحكومة التي سيتم تحديد صفتها لاحقاً.

سادساً– إن إخلاء جميع الأراضي الروسية وتسوية جميع القضايا التي تؤثر على روسيا سيؤمن التعاون الأفضل والأكثر حرية بين أمم العالم الأخرى في الحصول على فرصة بلا عائق ودون حرج من أجل التقرير المستقل لتطورها السياسي والوطني. وتضمن لها الترحيب الصادق في مجتمع الأمم الحرة من خلال المؤسسات التي تختارها ؛ أيضاً وبما يتجاوز الترحيب، تلقي (روسيا) المساعدة من كل نوع قد تحتاجها وقد ترغب فيها. إن المعاملة التي ستمنحها الدول الشقيقة لروسيا في الأشهر القادمة ستكون بمثابة الاختبار الحمضي (المخبري، العلمي) لإرادتهم الطيبة، وفهمهم لاحتياجاتها بتمايزها عن مصالحهم الخاصة، وتعاطفهم الذكي والمجرد معها.

سابعاً– سيوافق العالم كله على الجلاء من بلجيكا وإعادتها كدولة، دون أي محاولة للحد من السيادة التي تتمتع بها على قدم المساواة مع جميع الدول الحرة الأخرى. ولن يكون لأي عمل آخر دور في إعادة الثقة بين الأمم في القوانين التي وضعتها وقررتها بنفسها أكثر من إدارة علاقاتها مع بعضها البعض بنفس الأسلوب. بدون هذا الفعل العلاجي، فإن بنية القانون الدولي وصلاحيته ستضعف بشكل دائم.

ثامناً– يجب تحرير جميع الأراضي الفرنسية واستعادة الأجزاء التي تم غزوها، ويجب تصحيح الخطأ الذي ارتكبته بروسيا بحق فرنسا عام 1871 في مسألة الألزاس واللورين، الذي زعزع السلام في العالم لما يقرب من خمسين عامًا، من أجل أن يصبح السلام آمنًا مرة أخرى لمصلحة الجميع.

تاسعاً– يجب تصحيح حدود إيطاليا بما يمكن التعرف عليها بوضوح، على أساس خطوط الإنتماء إلى الجنسية.

عاشراً– ينبغي منح شعوب النمسا والمجر، التي نود أن نراها مصونة، ومضمونة مكانتها بين الدول، وكذلك منحها أفضل فرصة للتنمية المستقلة.

حادي عشر– يجب جلاء القوات الأجنبية من رومانيا وصربيا والجبل الأسود؛ ينبغي رد الأراضي المحتلة (إلى أصحابها)؛ ومنح صربيا إمكانية الوصول الحر والآمن إلى البحر؛ علاقات دول البلقان العديدة ببعضها البعض تتحدد من خلال مشاورات ودية على أساس خطوط الولاء والجنسية الراسخة تاريخيًا؛ وينبغي إعتماد الضمانات الدولية للاستقلال السياسي والاقتصادي وسلامة أراضي عدة دول في البلقان.

ثاني عشر– يجب ضمان تأمين السيادة للجزء التركي من الإمبراطورية العثمانية الحالية، وفي الوقت نفسه يجب ضمان تمتع الجنسيات الأخرى التي تخضع الآن للحكم التركي بحياة آمنة لا شك فيها وفرصة مطلقة للتطور المستقل، ويجب فتح مضيق الدردنيل بشكل دائم كممر مجاني لمرور السفن وتجارة جميع الدول بموجب ضمانات دولية.

ثالث عشر– يجب إقامة دولة بولندية مستقلة بحيث تشمل الأراضي التي يسكنها بلا منازع سكان بولنديون، دولة ينبغي ضمان وصولها الحر والآمن إلى البحر، دولة يجب ضمان استقلالها السياسي والاقتصادي وسلامة أراضيها بموجب إتفاق دولي.

رابع عشر– يجب تشكيل إتحاد عام للدول بموجب مواثيق محددة لغرض توفير ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي وسلامة الأراضي للدول الكبرى والصغيرة على حد سواء.

■ آخذين بالاعتبار هذه التصويبات الأساسية لجوانب الخطأ والتأكيد على الحق، نشعر بأننا شركاء حميمين لجميع الدول والشعوب المتحدين ضد الإمبرياليين. وسنبقى متحدين حتى النهاية، ولا يمكن أن نتباين في المصلحة أو الهدف.

■ من أجل هذه الترتيبات والإتفاقات، سنكافح ونواصل الكفاح بتصميم حتى إنجاز هذه الأمور؛ لأننا نرغب في انتصار الحق، وفي تحقيق سلام عادل ومستقر. لا يمكن أن يُضمن الأمن إلا من خلال إزالة التهديدات الرئيسية للحرب، وعدم الخروج عن هذا البرنامج. نحن لا تساورنا أية مشاعر غيرة من عظمة ألمانيا، وليس في هذا البرنامج ما يحول دون تحقيق هذه العظمة. كما أننا لا نحسد ألمانيا على أي إنجاز أو تميُّز تحققه في القدرة العلمية أو المبادرة السلمية، التي جعلت سجلها لامعاً وجدير بالمحاكاة. نحن لا نرغب إلحاق الأذى بها ولا بإغلاق الطريق أمام نفوذها وقوتها. وكذلك نحن لا نرغب في مقاتلتها، إن بالسلاح أو بإجراءات عدوانية في التجارة، إن تحلت بالإرادة لتشاركنا وتشارك الأمم الأخرى المحبة للسلام في العالم في إتفاقات عادلة وتعامل منصف تحت سقف القانون. ما نتمناه على ألمانيا فحسب، هو أن تقبل بمكانة المساواة بين شعوب العالم، – عالم جديد نعيش فيه الآن – بدلاً من مكانة اليد العليا (السيطرة) عليه■

الفصل الثاني

الحركة الوطنية الفلسطينية..
من النشوء إلى النكبة

□ مقدمة

أولاً– مرحلة النشوء والتكوين

ثانياً– تطور الحركة الوطنية.. من هَبّة 1929 وحتى النكبة

معهد العلوم الإجتماعية

للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مقدمة

■ نشأت **القضية الفلسطينية** في نهاية القرن الـ 19 وبداية القرن الـ 20 في سياق مواجهة مشروع السيطرة الصهيونية بالإستيطان على أرض فلسطين، ما أدى إلى الصدام مع الشعب الفلسطيني وبريفه خاصة المستهدف قبل غيره.

في تلك الفترة كانت القضية الفلسطينية مطروحة كجزء من القضية العربية في مواجهة السلطة العثمانية، إلى أن حلّت بريطانيا مكان الأخيرة، حاملة مع صك الإنتداب وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

كان هذا إيذاناً ببداية تكوين **الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة** (عن مثيلاتها في الجوار العربي) في مواجهة الانتداب البريطاني والإستيطان الصهيوني، ما يؤشر إليه عادة، بانعقاد ما أُعتبر لاحقاً، بمثابة «**المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول**»– 1919 الذي تسلسلت محطاته حتى **المؤتمر السابع**– 1928.

***[■** ثمة من يعتبر – ومنهم د. إميل توما إلى جانب عدد كبير من المؤرخين– «أن المؤتمر السوري العام الذي إنعقد بدمشق في 1919/6/8 بمشاركة العديد من الفلسطينيين هو المؤتمر الفلسطيني الأول» (راجع ص 102 من كتاب «**جذور القضية الفلسطينية**». دار الجليل. ط3: 1984).*

د. ماهر الشريف من جهته، يعتبر أن المؤتمر الذي عقدته الجمعيات الإسلامية– المسيحية في مطلع شهر 1919/2، والتي مثّلت في حينها التعبير الأول عن الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، هو المؤتمر الفلسطيني الأول.

*راجع بهذا الخصوص «مجلة النهج» – دفاتر الماركسية – اللينينية في العالم العربي– العدد 20، تشرين الثاني(نوفمبر) 1983، دراسة د. ماهر الشريف: «**الخاص والعام في نضال الشعب العربي الفلسطيني**» (ص49). والأمر نفسه أكده في كتابه: «**قرن على الصراع العربي– الصهيوني.. هل هناك أفق للسلام؟**»، الصادر عن دار «المدى». ط1: 2011 (ص 61).]*

■ **المؤتمر السابع**، وهو المؤتمر الأخير، كشف بشكل خاص قصور هذه الصيغة الوطنية الجامعة بمكوناتها السياسية–الإجتماعية، وتخلف القيادة المنبثقة عنها (اللجنة التنفيذية)، عن قيادة الحركة الجماهيرية المناهضة للإنتداب البريطاني والمشروع الصهيوني في آن.

أحد مظاهر هذه الأزمة تمثل بتعذر إنعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثامن، فحاولت اللجنة التنفيذية – 1934، من خلال الإقرار بشرعية قيام الأحزاب (الذي كان قد بوشر بتأسيسها منذ 1923)، التأسيس عليها – كإطار جديد – للخروج من هذه الأزمة وللتعاطي مع التطورات المتلاحقة.

تشكيل الأحزاب لم يُخرج صيغة العمل الوطني من أزمتها، فالمواجهات مع الإنتداب وحركة الاستيطان إتسعت دائرتها واجترحت صيغتها التنظيمية الخاصة: **اللجان القومية**، ولجانها المتفرعة في المدن والقرى..

■ الإضراب الذي تمت الدعوة إليه– 1936، بتأييد شعبي جارف قاد إلى تشكيل «**اللجنة العربية العليا**»– 1936/4/25 بديلاً للجنة التنفيذية.

غير أن اللجنة العربية العليا لم تتمكن من الإضطلاع بالدور القيادي المنشود للحركة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من إقرار اللجان القومية وغيرها من الأطر الفلسطينية، بشرعيتها السياسية ومكانتها كمرجعية وطنية عليا.

إقدام الإنتداب البريطاني– الربع الأخير 1937، على حل اللجنة العربية العليا وخروج رئيسها الحاج أمين الحسيني من فلسطين، قاد إلى تشتت القيادة الوطنية حتى إنتهاء الثورة الكبرى.. 1936– 1939.

بقيت فلسطين بلا قيادة أثناء الحرب العالمية الثانية.. 1939–1945، ولم تتمكن القيادة الفلسطينية المتصارعة فيما بينها من الإتفاق على إطار قيادي يحل مكان اللجنة العربية المشتتة، فتدخلت الجامعة العربية وانشأت ما عُرف بـ **«الهيئة العربية العليا»**– 1946، التي لم تغير من واقع الأمر شيئاً على مستوى القيادة الوطنية لشعب فلسطين حتى حلول النكبة– 1948.

■■■

■ هذه الدراسة بقسميها: **«الحركة الوطنية.. مرحلة النشوء والتكوين»** التي تغطي المرحلة الممتدة من 1919–1929، و**«تطور الحركة الوطنية– من هبّة الـ1929 وحتى النكبة»** تسلط الضوء على جوانب رئيسية من هذه المحطات بعلاقتها الصراعية مع الإنتداب البريطاني والمشروع الصهيوني، وذلك إنطلاقاً من تطور الحركة الجماهيرية والنضال الوطني عموماً بمنعرجاته الأبرز: هبّات 1929 و1933، ثم المحطة القسّامية الفاصلة 1935، فالإضراب العام والثورة الكبرى 1936–1939، وصولاً إلى حرب 1948.

■ ومن بين القضايا الرئيسية التي تتوقف أمامها هذه الدراسة **مسألة القيادة**، قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية التي لم تحسن توجيه هذا الزخم النضالي على امتداد عقود من الزمن نحو إلحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني المدعوم من بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

الإجابة التي تقدمها الدراسة، مع تأكيدها على الدور السلبي لقيادة طبقة كبار الملاك/ البورجوازية الكبيرة عند كل المنعطفات الرئيسية للقضية الوطنية، لا تغفل الإحاطة الأشمل بالموضوع من خلال التوقف أمام طبيعة المشروع الصهيوني نفسه بتفوق حواملة، والوضع العربي العاجز بتعاظم كوابحه، ولكن أيضاً بتسليط الضوء على الحالة الفلسطينية نفسها التي إنكشفت على تحولات إقتصادية – إجتماعية – سياسية كبرى منذ نهاية القرن الـ 19، عجزت بنيتها السياسية الذاتية عن مواكبتها، فبقيت دون مستوى تحدياتها، ما أثر سلباً على تكوين ما يمكن أن نطلق عليه مجازاً تسمية **«نظامها السياسي»** الذي بقي طيلة هذه الفترة متعثراً■

المحرر

أولاً– مرحلة النشوء والتكوين

(1)

في علاقات الملكية والإنتاج ... إنعكاس الحراك الإجتماعي على النضال الوطني

1–■ عبأت مقاومة المشروع الاستيطاني الصهيوني المدعوم من الإمبريالية البريطانية الأغلبية الساحقة من جماهير الشعب الفلسطيني، وكان من الطبيعي أن تتسم هذه المقاومة بالتفاوت لجهة صلابة المواجهة، وجديتها، وتواصلها. لقد كان طبيعياً أن تواجه طبقات الشعب الفلسطيني ومختلف فئاته هذا المشروع الاستعماري من مواقعها الطبقية المتباينة في جذريتها وقدرتها على الاستمرار. ففي الربع الأخير ق 19 ومطلع ق 20، كانت قد بدأت تترسب وتبرز آثار **عملية التمايز الإجتماعي** بفعل التغلغل الرأسمالي في فلسطين وسلسلة القوانين والإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية منذ سبعينيات ق 19. ومن المفيد التطرق، ولو بصورة موجزة لعمليات التحول الإقتصادي التي كانت تجري في تلك الفترة، واستجلاء آثار ذلك ودوره في مقاومة الاحتلال.

■ إن ما عرف بـ **«المسألة الشرقية»**، أي الصراع بين ضواري الاستعمار على الإمبراطورية العثمانية، لم يكن صراعاً على تقاسم النفوذ السياسي فحسب، ولا مجرد إبداء للحرص الكاذب على الأقليات الدينية من أجل تدعيم هذا النفوذ، بل كان في الأساس صراعاً من أجل تثبيت الامتيازات الاقتصادية التجارية. بل يمكن القول أن الاختراق التجاري الرأسمالي لمدن الإمبراطورية ومراكز إنتاجها الزراعي، فرض وعزز قوانين «الحماية» وامتيازات الأقليات الدينية والطائفية. وقد بلغت التجارة الخارجية مع أوروبا حد «إستنزاف النقد»[1] المعدني للإمبراطورية. ففي 1850 بلغت صادرات بريطانيا وحدها للإمبراطورية العثمانية قيمة ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه إسترليني[2].

■ من جراء خضوع الاقتصاد العثماني المتدرج للاقتصاد الرأسمالي العالمي وحاجة هذا النظام الإقطاعي – العسكري إلى كميات متزايدة من النقد، لجأ إلى عدد من التشريعات كان أبرزها **«قانون الملكية العقارية»**– 1888. فقد نص هذا القانون على ضرورة تسجيل الأراضي رسمياً، بما يتضمنه ذلك من رسوم نقدية، وتنظيم طريقة جباية الضرائب نقداً بعد أن كانت تدفع عينياً، ومصادرة الأراضي التي تبقى بوراً لمدة ثلاث سنوات متعاقبة، الخ.. وقد عنى ذلك في فلسطين عملياً ما يلي:

– مصادرة أراضي مشاع واسعة، وازدياد حجم ملكية الدولة.

– إرتفاع كبير بحجم ملكية الأوقاف الإسلامية والمسيحية.

– إزدياد وتشكيل وإعادة تشكيل الملكيات الكبيرة.

---

(1) راجع «وثائق المؤتمر العربي الأول– 1913» – تقديم ودراسة د. وجيه كوثراني – دار الحداثة (ص33).

(2) راجع «المسألة الشرقية» – حول القوميات في الدولة العثمانية – كارل ماركس. ترجمة جوزيف عبد الإله – دار الحداثة (ص204).

– إدخال الرأسمال الربوي بقوة إلى الريف الفلسطيني، وإعطائه فرصة واسعة لتشكيل ملكيات كبيرة لملاك لا علاقة لهم بالأرض، وقد عرفوا بالملاك الغائبين.
– التجريد التدريجي للفلاحين المتوسطين والصغار من أرضهم، وتحويل عدد متزايد منهم إلى عمال زراعيين، وقذف الفائض المتسارع النمو ليضخم جيش العاطلين عن العمل أو العمال، الموسمين في المدن ..

2–■ تزامنت هذه التحولات تقريباً، وتأثرت بتسارع الغزو الرأسمالي لفلسطين، الذي عرف 3 مراحل:
أ) بدأت **المرحلة الأولى** من الكنائس المسيحية، وبشكل خاص الكنيسة الأرثوذكسية التي اشترت أراضي كثيرة ووظفت أموالاً طائلة. لقد حصلت الأديرة على أراضي خصبة، ولجأت إلى تشغيل الفلاحين عليها، وجنت أرباحاً كبيرة من هذا الاستغلال، ولكنها في نفس الوقت لعبت دوراً هاماً في تحديث الزراعة.

ب) وأما **المرحلة الثانية** من الاختراق الرأسمالي فقد تمثلت في وصول المعمرين الألمان المتدينين (جمعية «حراس المعبد»)[1] بين 1867–1868، والذين استمروا يتدفقون حتى 1907، وقد أسسوا أول مستعمرة لهم 1869 قرب حيفا. ومجمل ما أنشأه الألمان في فلسطين 10 مستعمرات[2] ضمت بين 1868–1875، 750 شخصاً، أي ربع عدد أعضاء الجمعية، وبقي هذا العدد يراوح بل يميل إلى الانخفاض حتى مطلع ق 20. وقد إستقبلت الجماهير الفلسطينية الألمان الوافدين بحالة من العداء، وكانت ترى فيهم (خلافاً للإرساليات الدينية الأخرى) مشروعاً «للاستيلاء على أراضيهم، وامتصاص دمائهم»[3] وتطويعهم لمنطق القوة والمال[4] . ومما فاقم من مشاعر الكراهية عملية التنافس الاقتصادي الجزئي بين الألمان والفلسطينيين العرب، حيث حل العرب محل الناقلين الألمان بالشاحنات على طريق حيفا – عكا، وألحقوا أضراراً كبيرة بشركة السفريات الألمانية على طريق يافا – القدس بتخفيض أجور السفر، كما واجه الحرفيون الألمان منافسة مماثلة من العرب[5].. يبقى أن المزارع الألمانية تميزت بتقنية عالية، وبالإضافة إلى التكنولوجيا الأوروبية التي طبقوها في الزراعة، فقد أنشؤوا مدارس ومسارح ومستشفيات ومكتبات عامة، ولكن هذه النشاطات الثقافية بقيت قليلة التأثير بسبب من موقفهم العدائي والعنصري من المواطنين الفلسطينيين العرب، وقد لجأت مزارعهم إلى تشغيل الفلاحين الفلسطينيين بكثافة.

ج) شكلت الهجرة الصهيونية **المرحلة الثالثة** من الغزو الرأسمالي لفلسطين، وبدأت فعلاً مع تأسيس مستعمرة بتاح تكفا– 1882. وفي البداية حاولت طلائع المهاجرين الصهاينة (جماعة «أحباء صهيون») الاستفادة من تجربة المستوطنين الألمان في المستعمرات الزراعية، وكان الصهاينة يترددون على هذه المستعمرات محاولين تجنب الأخطاء التي وقع فيها الألمان.

■ مع تطور الهجرة الصهيونية المنظمة ساءت العلاقات بين الجاليتين اليهودية والألمانية بسبب المنافسة الاقتصادية، والأهم من ذلك بسبب تمثيل الجاليتين لمصالح إمبريالية متضاربة في تلك الفترة، حيث كانت المزارع اليهودية خاضعة للرأسمال الفرنسي ممثلاً بالبارون روتشيلد ووكلائه في فلسطين. وإذا كانت مزارع

---

(1) راجع كتاب «العلاقات الألمانية – الفلسطينية.. 1841 – 1945»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، على محافظة (ص100).
(2) للإطلاع على الوضع الأكثر تفصيلاً لهذه المستعمرات، راجع نفس المصدر (ص107 – 115).
(3) + (4) + (5): (ص128) + (ص128) +(ص129–130). المصدر نفسه.

روتشيلد لم تتمايز عن المزارع الألمانية لجهة إستخدام واستغلال اليد العاملة الفلسطينية، فإن الحركة الصهيونية بدءاً من السنوات الأولى للقرن الـ 20 سوف تفرض إقصاء اليد العاملة غير اليهودية عن العمل في المؤسسات اليهودية. ولكن بغض النظر عن هذه الواقعة البالغة الأهمية، فقد شكلت عملية الغزو الرأسمالي الصهيوني أسوة بالغزوة الألمانية تهديداً لأسس المجتمع الفلسطيني التقليدي. وعلى قاعدة فساد الإدارة العثمانية وممالأة الموظفين والمسؤولين المحليين، تَسَعَّرت عمليات المضاربة العقارية، وتسرعت عملية تجريد الفلاحين الفلسطينيين من أرضهم، وتكثفت بالتالي عملية تحويل أعداد متزايدة من الفلاحين إلى عمال زراعيين، أو عاطلين في الريف، أو مرشحين للهجرة إلى المدن الفلسطينية وضواحيها.

3-■ أتى التشريع العثماني ليلبي موضوعياً حاجات الغزو الرأسمالي للريف الفلسطيني، حيث وفر الأرضية لتفتيت الملكية وإعادة تجميعها تحت تصرف الدولة وطبقة الملاك الجدد من مؤسسات دينية واستيطانية أجنبية (ألمانية، يهودية، الخ...)، وملاك أرض كبار محليين.

وفي مطلع ق 20 أصبح سكان الريف الفلسطينيون يتشكلون من فئات ثلاث: **أ) فئة كبار الملاك** الذين كانوا يؤجرون أراضيهم للفلاحين بعقد مستمر الارتفاع. **ب) فئة الفلاحين بلا أرض** الذين كانوا يشكلون بروليتاريا زراعية يعمل قسم منها على أرض كان يملكها منذ عشرات السنين. **ج) الفلاحون الملاك** ويشكل هؤلاء فئة الملاكين المتوسطين والصغار، هذا وكانت الملكيات الصغيرة والمتوسطة تشكل في مطلع ق 20: 25% من أرض الجليل، ونحو 50% من سنجق القدس.

■ ولإعطاء صورة أفضل عن وضع الريف ممكن العودة إلى إحصاء تركي أُجري 1909 في سناجق القدس ونابلس وعكا، فهو يبين بأن العائلة الفلاحية كانت تملك بالمتوسط 0,46 من الدونم، وأما في عشرينيات ق 20، فالإحصاءات تشير إلى أن 144 من الملاكين الكبار كانوا يملكون 3 مليون و130 ألف دونماً أي بمتوسط 21.736 دونماً للعائلة الواحدة، وبعض هذه العائلات كانت تملك حتى مئة ألف دونماً، وأما عائلة سرسق اللبنانية فقد كانت تملك أغلبية أراضي جزرائيل، أي 230 ألف دونماً. **وباختصار، فإن 250 عائلة فلسطينية وعربية كانت تملك ما يوازي ملكية عموم فلاحي فلسطين.** وفي 1936، وبناءً على دراسة أجريت على 322 قرية فلسطينية تتضح البنية التالية للملكية العقارية:

فئة الملكية	عدد الحيازات	النسبة المئوية للحيازات	النسبة المئوية لمساحة الأرض
أقل من 100 دونماً	65.933	91,8	36,7
من 100 – 1000 دونماً	5.706	8	35,8
أكثر من 1000 دونماً	150	0,2	27,5
أكثر من 5000 دونماً	13	0,01	19,2

يتضح من هذه اللوحة أن 13 حيازة كبرى تساوي أكثر من نصف 65.933 حيازة صغيرة. إن هذه الملكيات الكبيرة الفردية؛ بدأت بالتشكل منذ سبعينيات ق 19، مستفيدة من القانون العقاري العثماني، وكانت حصيلة المضاربات العقارية، وإثقال الفلاحين التدريجي بالديون، ودفعهم للتخلي عن أراضيهم تحت وطأة الربا الفاحش.

■ ومما كان يزيد الوضع تفاقماً هو الطبيعة الطفيلية لهذه الملكيات الكبيرة، فهي لم تكن وحسب أداة إنتاج واستغلال للفلاحين، بل بأغلبيتها مادة **للمضاربات العقارية**. ويكفي أن نعطي مثلاً واحداً عن هذه **الملكيات الطفيلية**، فقد تملكت عائلة سرسق اللبنانية القسم الشمالي من سهل جزرائيل، أي 20 قرية يسكنها أربعة آلاف فلاح، على مساحة 18 ألف هكتاراً، ومن أجل تملك هذه الأرض دفعت عائلة سرسق مبلغاً تافهاً لا يتجاوز 20 ليرة فلسطينية، وعندما باعت العائلة أملاكها **للمعمرين الصهاينة** باعت الهكتار الواحد بعشرات أضعاف ثمن شرائه. وقد تشكلت هذه الملكيات في فترة زمنية قصيرة نسبياً، متلازمة مع إنهيار عدد الحيازات الصغيرة والمتوسطة. لقد كان الفلاحون المدنيون مضطرين إلى دفع فائدة تصل إلى حدود 30% تسدد نقداً، كما كان الدائنون أحياناً يلجأون إلى إلزام الفلاحين على دفع الضريبة من المحصول على قاعدة إجبارهم للبيع لهم[1].

4-■ إلى جانب سكان الريف بكافة فئاتهم، والذين كانوا يشكلون في بداية عشرينيات ق 20 ما يزيد عن 60% من سكان البلاد، كان ما يقارب الـ 10% من سكان فلسطين، في نفس الفترة ممكن أن يندرجوا تحت التسمية العامة **للفئات العمالية**[2]. ويرجع التواضع في الحجم العمالي إلى الوضع الخاص الفلسطيني (إضافة إلى السمة العامة المتعلقة بالعديد من البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة)، فقد كانت «الصناعة بدائية وتتكون في الغالب من أعمال يدوية، كما كانت جميعها تقريباً تعتمد على المواد الأولية التي تنتجها البلاد محلياً». وتسجل إحصاءات 1912 وهي الأقدم، ولكنها تقتصر على العاملين في الصناعات الكبرى، أن عدد العمال بلغ 1.603 كان 37,4% منهم يعملون في صناعة الصابون، و26,1% في صناعة النسيج، و16,5% في صناعة الخزف. وكان في مقدمة الصناعات معاصر الزيت وما ارتبط من إنتاج الصابون في نابلس، وصناعة النسيج في غزة والمجدل، وصناعة الزجاج ودبغ الجلود في الخليل، ومواد الزينة من خشب الزيتون في القدس، وصناعات الصدف والتذكارات الدينية في بيت لحم، ومعامل عصر السمسم في يافا واللد والرملة[3].

■ نمت الصناعة نمواً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الأولى، فارتفع عدد المصانع الكيميائية- 1928 من 395 إلى 581، وبقيت هذه الصناعات متمركزة في أيدي الفلسطينيين العرب، وخاصة صناعة الزيت والصابون والتبغ، إلا أن اليهود كانوا قد بدأوا بالسيطرة على الصناعات الكبيرة في هذه الفترة، فاحتكروا إمتياز شركات الكهرباء، وأسسوا مصنعاً للإسمنت ومصنعاً لإنتاج الزيوت النباتية والحيوانية، كذلك مطاحن فلسطين الكبرى في حيفا، وأدخلوا إلى البلاد صناعات جديدة كالطباعة، وصناعة الأسنان، والمصنوعات الجلدية المزخرفة، وصناعة المنسوجات[4].

■ ولأسباب عديدة سوف يرد ذكرها، إنخفض عدد العمال في الفترة التي تمتد حتى 1939، وانتشرت البطالة بشكل واسع، وعاد حجم الطبقة العاملة للإتساع الكبير إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها.

1() + (2) + (3) + (4): «الحركة العمالية والنقابية الفلسطينية في فلسطين.. 1920-1948». الدكتور فائق حمدي طهبوب، منشورات كاظمية - الكويت 1982، (ص34) + (ص 36) + (ص203).

ونقدر عدد العاملين بالصناعات الكبرى– 1942 بـ 8.804 عاملاً (بعد أن كان يتدرب 4.117 – 1939)، وضمن عدد إجمالي قارب الـ 100 ألف عاملاً، يضاف إليهم 30 ألفاً يعملون بشكل موسمي. وإنه لمؤشر ذو مدلول بارز على إرتفاع عدد المنتسبين إلى النقابات العمالية إلى 35.217 – 1945. وعندما خاطب سكرتير جمعية العمال العرب الأمين العام للأمم المتحدة رافضاً مشروع تقسيم فلسطين في شهر 1947/8، فقد فعل ذلك باسم «120 ألف عامل...»[1] منتسبين للنقابات. وفي نفس العام، وبناءً على قرار الهيئة العربية العليا بإعلان الإضراب العام في وجه لجنة التحقيق الموفدة من قبل الأمم المتحدة، قدرت جمعية العمال في بيان لها عدد العمال بما يقارب الـ 300 ألف[2].

5–■ أما عن الرأسمال الوطني (المحلي)، فقد دخل منذ البداية في منافسة مع الرأسمال الصهيوني. ويمكن القول بأن هذه المنافسة أخذت تشتد وتأخذ منحى تدريجياً متصاعد مع نهاية سنوات العشرين، ودون الدخول الآن في تفاصيل تركيب هذا الرأسمال المحلي، أكان ذلك لجهة حجم الرأسمال في التجارة والصناعة أو الزراعة... أو لجهة التدقيق في التركيب الداخلي للرأسمال في كل من هذه القطاعات، من حيث دراسة الإنتاجية بصلتها مع طبيعة المنشآت التي تأسست، ودون الخوض في طبيعة الرأسمال التجاري الكبير وارتباط الجزء الكومبرادوري منه بالمصالح البريطانية، وتأثيرات ذلك على ميوعة المواقف الوطنية لهذه الفئة، ودون الدخول الآن في البحث بأقنية الوصل بين هذه الفئة وبين الإقطاعيين وكبار الملاك الفلسطينيين. وإذا أخذنا جدولاً مقارناً للرأسمال الفلسطيني واليهودي الموظف في الصناعة– 1945، يتبيّن التالي[3]:

	العـدد	الرأسمال (مليون جنيه ف.)	حجم الإنتاج (مليون جنيه ف.)
منشـآت عربية	1.558	12	5,6
منشـآت يهودية	1.907	12	29,00
المجمـوع	3.465	24	34,6

■ إن هذه الأرقام تؤشر للضعف البارز للإنتاجية العربية قياساً بالإنتاجية اليهودية، وتؤشر كذلك من خلال حجم التوظيف والإنتاجية (مرة أخرى) إلى درجة عالية ومحتدمة من المنافسة بين القطاعين مع ما يؤشر ذلك إلى ضرورة إنخراط هذا القطاع من الرأسمال في النضال الوطني. ***[نحن هنا لا نعالج مسألة البورجوازية الوطنية التي باتساعها تتجاوز كثيراً هذا القطاع منها، الذي يستحق التمييز من وجهة نظرنا، لأنه يشكل مفصلاً بارزاً من مفاصل التناقض بين المجتمع العربي والتجمع الصهيوني الآخذ بالتبلور المتسارع، وقد مسّ تطور هذا القطاع من البورجوازية الوطنية، حياة شريحة واسعة جداً من مجتمعنا.]***

■ أما في الزراعة فبعض الأرقام المتوفرة تعطي مؤشرات بارزة على طبيعة التنافس اللامتكافيء، والذي زاد في تسعير التناقض القومي واحتدامه. لقد كان دونم الأرض اليهودي المزروع قمحاً يعطي محصولاً زنته 110

1() + (2) + (3): المصدر السابق نفسه، (ص 233) + (ص 237) + (ص 182).

كغ، والمزروع عنباً يعطي ما زنته 450 كغ، بينما يعطي دونم الأرض العربي 48 كغ من القمح و175 كغ من العنب. وكانت البقرة في المزارع اليهودية تعطي سنوياً قرابة 3.500 ليتراً من الحليب، وعند العرب 500 ليتر، والدجاجة 150 بيضة عند اليهود و40 بيضة عند العرب.. *[الأرقام حول الإنتاج الزراعي مأخوذة من كتاب «المقاومة العربية في فلسطين.. 1917–1948». ناجي علوش – منشورات مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية 1967 (ص28).]*

6– إستناداً إلى ما سبق، بالإمكان إستنتاج مايلي:

■ **أولاً**– مع بلورة وتطور التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين بمؤسساته الاقتصادية والسياسية، ومع سلسلة «التشريعات» والتقنينات التي وضعتها الحركة الصهيونية على العمالة العربية والإنتاج العربي (العمل العبري والإنتاج العبري) والخطوات العملية التي اتخذت من أجل ذلك، بات هذا التجمع الإستيطاني متناقضاً مع المجتمع الفلسطيني بصورة شاملة، **فالتناقض هو أولاً قومي**، وذو صلة مباشرة بالمشروع السياسي الصهيوني؛ وهو **ثانياً تناقض طبقي إجتماعي**، حيث يهدد المشروع كافة طبقات الشعب بما يحمله من نية مسبقة وقدرة متأتية من ديناميكيته الخاصة، وأساساً من إحتضان الاستعمار البريطاني له، على أن يكون **نقيضاً** للشعب الفلسطيني بأكمله.

ولا يغير من جوهر هذا التناقض وجود شريحة شديدة الضآلة باعت أملاكها، أو تعاونت مع الاستيطان الصهيوني وحماته البريطانيين. **فالغزو الصهيوني ضرب بالملموس مصالح الفلاحين والعمال بكامل فئاتهم**، وهم يشكلون الأغلبية العظمى من السكان، وعبر ضرب هاتين الركيزتين الأساسيتين شل، ومن ثم قوّض ركائز مقاومة المجتمع الفلسطيني بأكملها.

■ **ثانياً**– إن التناقض الجوهري الصهيوني– الفلسطيني، ورغم شمولية الصراع لم يكن يعني للحظة واحدة أن محفزات الصراع على الجانب الفلسطيني كانت واحدة، فعندما تحول النضال ضد المشروع الصهيوني إلى نضال ملموس ضد تجلياته على الأرض، جرى تمايز واضح من قبل الطبقات والقوى الإجتماعية الفلسطينية، **إن لجهة** الإنخراط الكامل والاستمرار في النضال، والتحديد الدقيق لمعسكر الأعداء (أي التحالف البريطاني– الصهيوني)، **أو لجهة** إعتماد النضال الموسمي المتقطع والمتداخل مع نفس المهادنة والتمييز المفتعل بين الانتداب البريطاني وبين المشروع الصهيوني، والسعي الدائم لمهادنة الإمبريالية البريطانية بفعل مصالح الفئات الإقطاعية والبورجوازية الكبيرة وضغوطات الأنظمة العربية الرجعية.

■ **ثالثاً**– إحتلت **مسألة الأرض** مكان الصدارة في الصراع ضد المشروع الصهيوني، وهي بذلك حرَّكت عموم الشعب، ولكن الأرض كأداة إنتاج حَرَّكت بشكل خاص الفلاحين الذين بقوا يمثلون أغلبية السكان حتى أربعينيات ق 20.

وقد احتل الفلاحون والعمال الزراعيون دوراً مميزاً في النضال، وتتالت الإنتفاضات الفلاحية التي تحوّلت مع الزمن إلى محرك لأبرز الأشكال النضالية التي عرفتها فلسطين، كما سوف يتضح أثناء الثورة الكبرى 1936 – 1939. فالفلاحون لم يكونوا يدافعون عن أرض الوطن وحسب، وإنما عن أرضهم وعن حقهم ضد البطالة والتشرد في أحياء المدن المكتظة، أو أكواخ التنك حول المدن كذلك. لقد كان الفلاحون الضحية المباشرة

لسياسة **«العمل العبري»** العنصرية منذ أواخر ق 19 وبداية ق 20، وعندما كانوا ينفذون من شباك التمييز العنصري بفعل حاجة المستعمرات الصهيونية لجهدهم، كانوا يتقاضون لقاء هذا الجهد مخصصاً يعادل على العموم نصف ما يتلقاه المهاجر اليهودي. وتساوى في هذا التمييز الطبقي والعنصري غالبية الفلاحين الذين كانوا مضطرين إلى بيع فائض قوة عملهم خارج أوقات إنشغالهم الضروري في حيازاتهم الصغيرة، حيث تساووا مع العمال الزراعيين ...

■ **رابعاً**– لعبت الطبقة العاملة الفلسطينية دوراً نضالياً مرموقاً، وطنياً وطبقياً واجتماعياً. وقد بدأ هذا الدور بالتبلور من حيث الوضوح والثقل منذ أواسط عشرينيات ق 20، وازداد بروزاً في ثلاثينياته رغم التراجع في حجم الطبقة العاملة في هذه الفترة، فقد شهدت البلاد 54 إضراباً رسمياً بين 1933–1939، ليأخذ بعده الحقيقي في نهاية الثلاثينيات والأربعينيات.

وسوف يتضح هذا الدور من خلال المساهمة النشطة بالنضال الشعبي العام منذ 1929، ويتطور متصاعداً ليبلغ ذروته في الأربعينيات. وقد تداخل النضال الوطني مع النضال الطبقي الاجتماعي وحُسِب في المجرى النضالي العام للشعب الفلسطيني، ورغم الكفاح الباسل الذي خاضه العمال، **لا يمكن القول أن الطبقة العاملة تمكنت من لعب دور جدي بشكل مستقل**، مما عرقل عملية قيامها بدورها القيادي لنضال عموم الشعب ضد الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني.

إن جملة من الظروف حالت دون تأصيل الوضع الذاتي ليستجيب لهذا الدور التاريخي، كما أن نفس الكلام وبطريقة أشد جزماً ينطبق على بورجوازية المدن الصغيرة والوسطى، لجهة عجزها عن لعب دور سياسي مستقل عن قيادة كبار الملاك والبورجوازية الكبيرة، هذا إذا استثنينا تجربة حزب الاستقلال القصيرة بطابعها الوطني الملتزم.

■ **خامساً**– أما **كبار الملاك وكبار التجار ووجهاء المدن ورجال الإقطاع الديني**، الذين تصدروا قيادة الحركة الوطنية، فسوف يمتاز سلوكهم النضالي الوطني ضد الصهيونية بالتقطع والتذبذب، وحيال بريطانيا بالمهادنة حتى نهاية ثلاثينيات ق 20. وإبان الحرب العالمية الثانية سوف يرتمي الرمز الأبرز لهذه القيادة – الحاج أمين الحسيني– في أحضان الإمبريالية الألمانية، ما ألحقَ الأذى بالنضال الوطني الفلسطيني. وطيلة فترة النضال الوطني إرتكبت هذه القيادة ذلك الخطأ الفادح بالتمييز المفتعل بين العدو الصهيوني والعدو الإمبريالي، وانطلاقاً من طبيعتها الطبقية ومصالحها الأنانية الضيقة، ورضوخاً لضغوطات الأنظمة الرجعية العربية تعاملت مع بريطانيا كحكم شبه محايد، وليس كقوة إستعمارية كانت في أساس نجاح المشروع الصهيوني. كما سوف تتميز هذه القيادة باستمرار بتخلفها عن الحركة الجماهيرية، ومحاولة اللحاق اللاهث بها من أجل تمييعها والعمل على منعها من تجاوز قيادتها، وتوظيف نضالاتها من أجل المساومة مع قوات الاحتلال■

(2)

مرحلة النشوء والتكوين

1–■ ليس من اليسير تعيين تاريخ محدد ودقيق، والجزم بأنه يشكل ولادة الحركة الوطنية الفلسطينية، فمن ناحية لم تكن فلسطين تشكل كياناً مستقلاً بل جزءاً من ولايات المشرق العثمانية، وكانت تتشكل من سنجقي عكا ونابلس، اللذين ألحقا بولاية بيروت– 1883، و«خوفاً من المطامع اليهودية، أُنشِئت متصرفية القدس– 1887(وباتت) تابعة للباب العالي مباشرة أسوة بالولاية...»[1]؛ ومن ناحية أخرى، يصعب التمييز الدقيق بين مرحلتي النضال العفوي والنضال الوطني المنظم، فالأحداث متداخلة وبعض أساليب العمل رافقت الحركة الوطنية في كافة مراحلها، كما أن النضالات الجماهيرية العفوية أو شبه المنظمة سوف تبقى متقدمة على القيادة في كافة مراحل النضال تقريباً.

■ من هنا فمن الصحيح القول أن الحركة الفكرية والإصلاحية الفلسطينية كانت جزءاً من مثيلتها العربية حتى بداية عشرينيات ق 20، فقد أسهم فلسطينيون عديدون في جمعية «العربية الفتاة»، وكذلك في المؤتمرات العربية والتظاهرات الوطنية العربية المناهضة للإمبراطورية العثمانية، ولعل أقدم ظاهرة معادية للأتراك تم رصدها في المشرق، حصلت في فلسطين– 1856، حيث جرت تظاهرة عنيفة في نابلس، «جرى خلالها تمزيق العلم التركي، وتشكل هذه(التظاهرة) العلامة الأولى لليقظة الوطنية العربية في المشرق الأدنى»[2]. وإذا تركنا جانباً الآن ردات الفعل الفلاحية التي كانت عنيفة أحياناً، رداً على السيطرة الصهيونية على الأرض، فإن القضية الفلسطينية كقضية سياسية كانت مطروحة **كجزء من القضية العربية العامة** بمواجهة السلطة العثمانية.

■ في هذا السياق الملفت للنظر، أن **المؤتمر العربي الأول** الذي عقد في باريس– 1913، والذي شارك فيه فلسطينيون لم يتطرق إلى فلسطين، والخطر الصهيوني الذي كان قد بدأ يظهر كخطر ماثل على الأرض، فقد نصّت قرارات المؤتمر العربي الأول على: «**1**– أن الإصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية.. **2**– من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية، وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية إشتراكاً فعلياً. **3**– يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لا مركزية، تنظر في حاجاتها وعاداتها». *(راجع «المؤتمر العربي الأول»، تقديم ودراسة وجيه كوثراني.)*

وباستثناء برقية وردت إلى المؤتمر من وجهاء بيسان، تحث المؤتمر للتضامن معهم دفاعاً عن أرضهم، وباستثناء برقية وردت إلى المؤتمر من وجهاء بيسان، تحث المؤتمر للتضامن معهم دفاعاً عن أرضهم، فقد خلت البرقيات العديدة الأخرى الموجهة للمؤتمر من أنحاء فلسطين من مطالب وطنية خصوصية، بل أكدت على تأييدها للمؤتمر ومقرراته[3]. ومما جاء في مذكرة مشايخ غور بيسان: «...إننا معشر يبلغ عدد نفوسنا سبعين ألف نسمة، وكلنا نفوض لمؤتمركم العربي الكريم – بصفتنا فرعاً من العنصر العربي– أمر النظر في

1() راجع «حزب الاستقلال العربي في فلسطين.. 1932 – 1933». سميح شبيب – مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت 1981 (ص18).

2() راجع كتاب «الصهيونية ضد إسرائيل» (ص91).

(3) وجيه كوثراني، المصدر نفسه. راجع البرقيات الفلسطينية الواردة للمؤتمر (ص 163–190، 197–199، 202–210).

أحوالنا خصوصاً مسألة الشفا تلك التي نحن نسكنها... ونصرح بأن هذه الأراضي هي ملك آبائنا وأجدادنا، وقد اغتصبت منا في عهد الحكم المطلق... واعلموا أن من أكبر الحوادث التي تضر بالأمة العربية بيع هذه الأراضي أو تأجيرها لإحدى الشركات، فباسم العرب والعثمانية...». *(وجيه كوثراني، نفس المصدر السابق ص188).*

■ أما في **المؤتمر السوري العام** الذي إنعقد في دمشق– 1919/6/8، بمشاركة العديد من الفلسطينيين، فقد عبر برنامج المؤتمر عن مشاعر الفلسطينيين في البنود 7+8+10 من البيان، بما يلي: «...رفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من سوريا أي فلسطين وطناً قومياً للإسرائيليين، رفض الهجرة اليهودية، عدم فصل القسم الجنوبي من سوريا المعروف بفلسطين والمنطقة الساحلية النى من جملتها لبنان عن القطر السوري، إلغاء كل معاهدة سرية تقضي بتجزئة بلادنا (إتفاقية سايكس– بيكو) وكل وعد خصوصي يرمي إلى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا (وعد بلفور)...»[1]. وقد إعتبرت «الحركة القومية العربية في فلسطين» (أي الحركة الوطنية الفلسطينية) «المؤتمر السوري العام مؤتمرها الأول» بحسب د. إميل توما[2].

2–■ عقد الوطنيون العرب في فلسطين **مؤتمرهم الثاني** في دمشق– 1920/2/27، على «هامش المؤتمر السوري العام، (وكان) بمثابة محطة إنتقالية بين الحركة القومية العربية الجامعة في سوريا الطبيعية وبين الحركة القومية العربية الفلسطينية»[3]، فتم إبراز اسم فلسطين في تسمية لجنة الدفاع الوطني العربي المنبثقة عن المؤتمر السوري، وأعلن أن النضال يستهدف «إخراج المحتلين الفرنسيين من الساحل (لبنان)، وإخراج المحتلين البريطانيين من فلسطين»[4].

■ ما بين 13 و1920/12/16، تم «عقد **المؤتمر الفلسطيني الثالث** في حيفا، وقد حضره ممثلو الجمعيات الإسلامية–المسيحية والهيئات الأخرى وبعض أعيان البلاد وكبار الملاك...»[5]. ويعتبر هذا المؤتمر بحق «بداية التنظيم القومي الفلسطيني» بحسب د. إميل توما، و«نقطة الإنطلاق الحقيقية للحركة الوطنية الفلسطينية» بحسب د. ماهر الشريف.

صدر عن هذا المؤتمر ميثاق وطني نص على: «**1**– شجب السياسة الصهيونية التي تنطوي على إقامة وطن قومي لليهود، والمبنية على تصريح بلفور. **2**– رفض مبدأ الهجرة اليهودية. **3**– إقامة حكومة تمثيلية وطنية»[6]، وكان هذا البند الأخير «يمثل أول إنفصال للحركة الوطنية في فلسطين عن الحركة الوطنية

1() راجع «تاريخ فلسطين الحديث»، د. عبد الوهاب الكيالي – المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة 6 (ص138 – 139).

2() «جذور القضية الفلسطينية». د. إميل توما. دار الجليل (مع دائرة الإعلام والثقافة في م.ت.ف). الطبعة الثالثة: دمشق، 1984 (ص 102).

3() راجع «مجلة النهج» – دفاتر الماركسية – اللينينية في العالم العربي – العدد 20، تشرين الثاني (نوفمبر) 1983. دراسة د. ماهر الشريف بعنوان: «الخاص والعام في نضال الشعب العربي الفلسطيني» (ص50).

4() د. ماهر الشريف. نفس المصدر السابق (ص51).

5() + (6): راجع «فلسطين والانتداب البريطاني.. 1922– 1939»، د. كامل محمود خلة، مركز الأبحاث الفلسطينية، 1974 (ص154).

العربية الأخرى»[1]، كما انتخب المؤتمر **لجنة تنفيذية** عهد إليها بالسعي لمتابعة وتنفيذ القرارات والإشراف على الحركة الوطنية، وتم اختيار موسى كاظم الحسيني رئيساً لها.

وإذا تركنا جانباً الآن ميوعة موقف المؤتمر من الاستعمار البريطاني، فإن ما يهمنا التأكيد عليه أن بروز الخصوصية الفلسطينية والتعبير الواضح عنها كان يحمل مضموناً إيجابياً جلياً.

إنه بداية التوجه النضالي الواعي لمعالجة خصوصية المسألة الفلسطينية ذاتها. ولم يأت كطفرة فجائية، بل كان ثمرة تراكم كفاحي طويل للجماهير الفلسطينية العفوية وشبه المنظمة بدأ مع تبلور الوجود الصهيوني على الأرض بأشكاله الملموسة، فلم يكن بإمكان الجماهير الفلسطينية وبشكل خاص الفلاحية، إتخاذ موقف المتفرج من الغزو الصهيوني بوجهيه: الهجرة والسيطرة على الأرض.

3-■ إعترفت المصادر الصهيونية بأن الغزو الصهيوني أثار «أول موجة من المخاوف والاحتجاجات التي دلت على بداية مقاومة الشعب العربي للمشروع الصهيوني في فلسطين»[2]. ويؤكد د. كامل محمود خلة أنه سمع بالتواتر عن هجمات عربية على المستوطنين اليهود منذ موجة الهجرة الأولى.. 1882-1903[3].

1886، هاجم الفلاحون العرب المطرودون من الخضيرة وبتاح تكفا قراهم المغتصبة، ودفعت هذه الاصطدامات الحكومة العثمانية- 1887 إلى فرض قيود على هجرة المستوطنين اليهود الذين كانوا يدخلون البلاد كسياح، بحيث لم يعد يسمح لهم بالإقامة لمدة تزيد على ثلاثة أشهر في البلاد .. وبغض النظر عن جدية الإجراء العثماني وإمكانيات الإلتفاف الواسعة حوله عملياً، فقد رفد هذا الإجراء نضالات الفلاحين الفلسطينيين.

1891، إستنتج المفكر الصهيوني **أحاد عام** أن العرب «لن يقابلوا الاستيطان اليهودي المستمر بالاعتدال»[4]، وفي نفس العام قدّم وجهاء القدس مذكرة للسلطات التركية «ضد هجرة اليهود الآخذة في الازدياد».

■ مع بداية **موجة الهجرة الثانية**- 1904، تعترف المصادر الصهيونية أن حدة الدعاية المضادة للصهيونية زادت وشملت دوائر أكثر إتساعاً، وبدا أن مركز ثقل هذه الدعاية تحول من النواة الضيقة لعائلات «الوجهاء» الخائفة على مراكزها إلى طبقات أوسع من سكان المدن، وأن الروح المعادية للصهيونية لُمست في مجالات كثيرة بزيادة عدد حوادث الاصطدامات والعنف بين اليهود والعرب، وباتساع وانتشار الدعاية المعادية للصهيونية على صفحات جرائد فلسطين، وفي النشاط الكثيف للنواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني.

لقد تركز النشاط البرلماني العربي بصفة رئيسية في الضغط على الحكومة العثمانية لمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين منعاً باتاً، والإشارة إلى خطر وجود مجموعة يهودية ذات جنسية أوروبية سواء للسكان العرب، أو بالنسبة لسيادة وتقدم الدولة العثمانية. *(د. كامل محمود خلة، المصدر السابق (ص8) نقلاً عن يوسف لونتس: «الاتصالات الديبلوماسية بين الحركة الصهيونية والحركة العربية الوطنية عند انتهاء الحرب العالمية الأولى»).*

1() المصدر والصفحة نفسهما.

2() + (3) +(4): د. كامل محمود خلة، المصدر السابق (ص7) + (ص7) +(ص8).

4-■ منذ العقد الأول للقرن العشرين نشطت حركة صحافية وفكرية واسعة مناهضة للصهيونية في فلسطين، وتعرض الصحافيون الوطنيون للاضطهاد، وبعضهم للاعتقال: 1913، اعتقل نجيب نصار صاحب جريدة «الكرمل». 1914: أغلقت الحكومة العثمانية صحيفة «فلسطين»، وحاكمت صاحبها عيسى العيسى.

وقد تأسست جريدة «الكرمل» لصاحبها نجيب نصار في حيفا- 1908، وجريدة «فلسطين» لصاحبها عيسى العيسى في يافا- 1911، ودعت الصحيفتان إلى ضرورة مجابهة الخطر الصهيوني، وقد لعبت جريدة «الكرمل» دوراً خاصاً في حملة التعبئة الوطنية وفي لفت النظر لخصوصية القضية الوطنية الفلسطينية والتركيز عليها. ففي 1913 وبعد إنعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس وتجاهله للخطر الصهيوني على فلسطين، دعت «الكرمل» إلى عقد مؤتمر في نابلس يبحث في أهداف الصهيونية، ويحدد الطرق لإحباطها[1]، كما نقلت جريدة «الكرمل»- 1914/6 نص نداء وجهة الوطنيون الفلسطينيون إلى أشقائهم العرب أعلنوا فيه «... نحن أخوانكم الفلسطينيون شاطرناكم في كل مواقفكم أنواع المحن، فلماذا لا تشاطروننا على الأقل بشيء من الشعور بالمصائب التي تنصب على رؤوسنا، نحن في وسط نكاد نفنى فيه ونُجلى عن بلادنا .. ويحق علينا ما حق على هنود أمريكا إزاء المهاجرة الأجنبية»[2].

وهكذا فإن **بداية التكريس الرسمي للخصوصية الوطنية الفلسطينية في المؤتمر الثالث**، وجدت جذورها في عشرات ومئات أحداث المقاومة الفردية وشبه الجماعية ضد الصهيونية، في العديد من الجمعيات في أوساط المتعلمين وسكان المدن، في الصحافة الوطنية التي كانت تعكس هموم الجماهير الوطنية. وليس أدل على ذلك من الضجة وحركات الاحتجاج المحلية على التصدي للاعتداء على جريدتي «الكرمل» + «فلسطين» وصاحبيهما- 1913 + 1914.

■ سبقت **المؤتمر الفلسطيني الثالث** تحركات جماهيرية عارمة وذات مدلول سياسي وطني تجاوز ما سبقها، أبرزها مظاهرة القدس-1920/2/27، والصدامات العنيفة التي وقعت- أوائل 1920/4، رداً على الاستفزازات اليهودية والنشاطات الاستعراضية التي قاموا بها، وقد شكل مجموع هذه التحركات الهبّة الوطنية الفلسطينية الأولى، والتي كانت قد بدأت بمظاهرة مقام النبي موسى المعروفة، وقد تأثر تطور الحركة الوطنية الفلسطينية بدون شك باليقظة الوطنية العربية العامة[3]، وبأصداء الثورة الاشتراكية في روسيا القيصرية لجهة فضحها للمعاهدات الاستعمارية الخاصة بمنطقتنا، وتنصلها منها وكشفها لوعد بلفور، وبالتالي الفضح الرسمي للسياسة البريطانية الاستعمارية، والتضامن الأممي مع شعبنا والشعوب الشقيقة، والذي سوف يتم التعبير عنه بوضوح في المؤتمر الأول لشعوب الشرق المنعقد في باكو- 1920/9 بإشراف الأممية الشيوعية الثالثة.

[جاء بخصوص فلسطين في النداء الذي وجهه المؤتمر: «ما الذي تقدمه بريطانيا لفلسطين؟ إرضاء لحفنة

1() راجع إميل توما: «ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية» - دائرة الإعلام والثقافة، م. ت. ف. 1978 (ص15).

2() راجع «إميل توما». المصدر السايق (ص16).

3() نستذكر ثورة 1919 في مصر، وثورة العراق 1920، والتحركات الوطنية في سوريا في نفس العام، وتحركات جبل عامل في جنوب لبنان ضد الفرنسيين في نفس الفترة، أي أن تحركات جماهيرية وطنية في الحزام المحيط بفلسطين قد أثرت وتأثرت بلا شك بأوضاع فلسطين، وشكلت رداً متفاوتاً وغير منسق على مؤامرة تقسيم المنطقة وإخضاعها للاستعمار البريطاني الفرنسي.

من الرأسماليين اليهود والإنكليز طردت العرب من أراضيهم ومنحتها للمستوطنين اليهود..». راجع النداء في كتاب اميل توما. المصدر السابق (ص24).]

5-■ يكتسب **المؤتمر الفلسطيني الثالث** أهميته الاستثنائية في أنه: **1-** أتى تتويجاً للنضالات الجماهيرية والتحركات السياسية وحركة النضوج الفكري الآخذة في التبلور، والتي سرّع بها انكشاف المخطط الإمبريالي البريطاني وبداية تطبيقه على الأرض. **2-** شكل صيغة أكثر تمثيلية من المؤتمرين السابقين، وتم تجاوز صيغة الجمعيات الإسلامية – المسيحية التي مثلت عماد المؤتمر الأول. **3-** ركز على خصوصية القضية الوطنية الفلسطينية عندما رفض وعد بلفور، ورفض الهجرة اليهودية لفلسطين، وطالب بحكومة قومية فلسطينية. *[لقد استنتجت الحركة الوطنية الفلسطينية الاستنتاج المنطقي من سقوط الحكم الفيصلي، وهزيمة ميسلون وتكريس تقسيم المنطقة بين الاستعمارين البريطاني والفرنسي، ولكنها لم تقع ضحية الإقليمية الضيقة، بل ربطت دوماً بين القضايا الوطنية والقضايا القومية المشتركة، وقد طبع هذا الربط حركتنا الوطنية في عموم مراحل تطورها قبل عام 1948 وما بعده.]*

وأخيراً إنتخب المؤتمر الثالث لجنة تنفيذية للمؤتمر الفلسطيني سوف تتكرر وجوهها تقريباً، وسوف تقود الحركة الوطنية (وجهها الرسمي) حتى 1948 عملياً، وسوف تتميز هذه القيادة بالتخلف الدائم عن الحركة الجماهيرية، والحذر والتوجس الدائم منها، والمحاولة المستمرة لاستيعابها وتمييعها. وسوف ترفض اللجنة التنفيذية إعتبار البريطانيين عدواً، وتسلك إنطلاقاً من مصالح الفئات التي تمثل وكذلك الضغوطات العربية الرجعية، مسلك المهادنة مع سلطات الانتداب، وبالنتيجة التواطؤ معها.

■ على المستوى الوطني الفلسطيني العام سوف تتسارع الأحداث وتتعاظم المهمات أمام الحركة الوطنية، فالصهيونية تكتفي من عملية الاستحواذ على الأراضي بالتواطؤ مع كبار الملاك وسماسرة الأرض، وبحماية الاستعمار البريطاني سوف تسرع عملية بناء المستعمرات، وتوفير الحماية لها، وتدخل السلاح إلى البلاد وتنشيء مفارز الحراسة، وتتغلغل في الإدارات المدنية والعسكرية(تحديداً الشرطة)، وتقيم المؤسسات الصناعية والخدماتية، وتبني أدوات التأطير والسيطرة على التجمع اليهودي النامي، بما يخفف من تناقضاته ويزيد من تماسكه على قاعدة عدائه المبرمج والمخطط للتجمع العربي الفلسطيني.

وقد لعبت **الهستدروت** دوراً خطيراً على هذا الصعيد، وكذلك **المستعمرات الزراعية** (كيبوتزيم)، وسوف تكتسب مسألة تشكيل المفارز لمنع تشغيل العمال العرب في المؤسسات الصهيونية والبريطانية كلما أمكن ذلك، صفة منهجية، وسوف تتكثف عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين متكئة على تطور بنيات الاستقبال المحلية، ومن التسهيل المفتوح من قبل السلطات البريطانية وحمايتها.

■ أما **بريطانيا** فسوف تعمل وسعها **لتجسيد وعد بلفور على الأرض** عبر تسهيل الهجرة ومنح الامتيازات الاقتصادية، والمساعدة في السيطرة على الأرض، والحماية المباشرة للوجود الصهيوني.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، أخذت بريطانيا على عاتقها **مهمة تحطيم مقاومة الشعب الفلسطيني** بالتصدي المباشر لها، وكذلك بأساليب أكثر خساسة عبر توفير أدوات الولاء لها والتخريب على الحركة الوطنية من بين صفوف الإقطاع والبورجوازية الكبيرة، وسوف تشجع وتذكي التناقضات بين العائلات

الإقطاعية الكبيرة على قاعدة تنصيبها (العائلات) قيادة للشعب وتغذية شروط إستمرارها في هذا الموقع. *[أبرز هذه العائلات عائلتا الحسيني والنشاشيبي. لقد نصّب الإنكليز راغب النشاشيبي رئيساً لبلدية القدس بعد خلع موسى كاظم الحسيني من هذا المنصب، كما عينوا الحاج أمين الحسيني مفتياً، وضمنوا بذلك استمرار التناحر بين العائلتين].*

6-■ في المقابل فإن الجماهير سوف تستمر نضالاتها متصاعدة، وسوف تشحن وعيها في معمعان الصدامات مع أدوات القمع البريطانية والمستعمرات والمؤسسات الصهيونية، وسوف تراكم ببطء وعياً سياسياً وطبقياً تشكل عبر النضال، وعبر تلمس الاستعداد لمساومة البريطانيين ومهادنتهم من قبل القيادة التي لم تخفِ ثقتها ببريطانيا، وكانت دوماً متأهبة لتتلقف أية خطوة بريطانية تعبر عن تراجع شكلي يهدف إلى امتصاص النقمة الجماهيرية إلا وتنفخ بها، محاولة إستخدامها لتمييع النضال الجماهيري..

ففي أوائل 1921/5، شهدت البلاد إنتفاضة كبرى كان مركزها مدينة يافا، وقد بدأت بمظاهرة إستفزازية نظمتها الهستدروت بمناسبة عيد العمال- 5/1 بترخيص من السلطات البريطانية وتحت حمايتها، إصطدمت بمظاهرة صغيرة (50 شخصاً) نظمها الحزب الشيوعي الفلسطيني[1]. وتحت وطأة القمع البريطاني إلتجأ الشيوعيون إلى حي المنشية في يافا، وطاردهم الإنكليز هناك، مما ألهب مشاعر أبناء الحي وعمت الانتفاضة مدينة يافا، وقمعها المستعمر بقسوة موقعاً في صفوف السكان 47 شهيداً.

إستمرت أحداث يافا خمسة أيام تركت أصداء واسعة في عموم البلاد، ومن أجل إمتصاص النقمة وقطع الطريق على تفاعل الأحداث، شكلت لجنة تحقيق برئاسة القاضي توماس هيكرافت. ولقد لاحظت اللجنة قلق الجماهير العربية من سياسة «الوطن القومي اليهودي»، كما لاحظت أن المقاطعة الصهيونية التجارية والاقتصادية تزيد من الصعوبات الاقتصادية التي يعيشها العمال. وطبعاً إتهمت الحكومة البريطانية «البلشفية اليهودية» بإثارة الاضطرابات.

■ أما قيادة الحركة الوطنية وعلى لسان رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني، فقد دعت عشية أحداث أيار (مايو) 1921 إلى الهدوء ووضع الثقة ببريطانيا. وعندما عقدت اللجنة التنفيذية **المؤتمر الفلسطيني الرابع**- 1921/9، طلب الحسيني من المؤتمر عدم بحث أحداث أيار ملقياً اللوم على «اليهود البلاشفة»، وقرر المؤتمر إرسال وفد إلى لندن لشرح القضية الفلسطينية، وبقي الوفد عاماً كاملاً تقريباً في العاصمة البريطانية، وتحمَّل الإهانات المتتالية على يد وزير المستعمرات، دون الوصول لأية نتيجة ملموسة على محاور المطالب الوطنية المعلنة والمعروفة: إلغاء وعد بلفور، وقف الهجرة، إستقلال فلسطين.

أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض الأول-1922/6، الذي لم يمس وعد بلفور، بل حاول أن يطمئن الفلسطينيين بأن بريطانيا لا تريد تحويل عموم فلسطين إلى وطن قومي يهودي، ولم تتراجع عن الانتداب على فلسطين، بل وعدت بإقامة مجلس تشريعي ذي أغلبية منتخبة يشكل نوعاً من الحكم الذاتي. وفعلاً صرحت

1() مساء 30 /1921/4، وزع الحزب الشيوعي مناشير بالعربية والعبرية واليديشية (مزيج من الألمانية والبولندية والعبرية القديمة) تدعو إلى الجهاد «ضد الأغنياء الذي يبيعون البلاد وأهاليها للأجانب»، وتدعو لسقوط «الحراب الإنكليزية والفرنسية .. وأصحاب الثروات العربية والأجانب»، ونادت بإقامة «فلسطين السوفييتية». راجع د. كامل محمود خلة. المصدر السابق (ص162).

الحكومة البريطانية– 1921/8، عن مشروع المجلس التشريعي قوامه 11 موظفاً و12 عضواً منتخباً على أسس طائفية متوزعين بين المسلمين والمسيحيين واليهود، ورفض **المؤتمر الفلسطيني الخامس** المجلس التشريعي، وأكد على نفس المطالب الوطنية، وتخلت بريطانيا بعدها عن فكرة المجلس التشريعي. ***[****علماً أن بريطانيا لم تتراجع بريطانيا عن المجلس التشريعي إلا بعد أن عيَّنت عدداً من الفلسطينيين العرب، الذين اضطروا للاستقالة لاحقاً تحت الضغط السياسي الوطني.****]***

7–■ عقد **المؤتمر الفلسطيني السادس**– 1923/6، وكان على جدول أعماله البحث في **تطوير أساليب النضال ضد سلطات الانتداب**، وكانت هذه النقطة مجال مزايدات داخل المؤتمر من أجل تمييعها، ففي حين إقترحت اللجنة التنفيذية فكرة الامتناع عن دفع الضرائب لسلطات الانتداب، طرحت المعارضة المتعاونة مع بريطانيا بقيادة النشاشيبي فكرة العصيان المدني. ولم يخرج المؤتمر بشيء ملموس على هذا الصعيد. وناقش المؤتمر قضية فرضت حالها عليه فرضاً وهي قضية المعاهدة الهاشمية البريطانية المعقودة حديثاً بين حسين بن علي شريف مكة والبريطانيين، والتي **تعترف بالانتداب البريطاني على فلسطين**. ولم يتمكن المؤتمر من تقرير إدانة واضحة لهذه المعاهدة رغم النقاش الصاخب حولها، بل خرج المؤتمرون بقرار إرسال وفد إلى لندن «للعمل بالتعاون مع ممثل الشريف حسين وممثلي الحكومة البريطانية لإلغاء الاعتراف بالانتداب»[1]، وفيما عدا ذلك فقد ثبت المؤتمر المطالب الوطنية الأساسية: رفض وعد بلفور، رفض الهجرة والمطالبة بحكومة وطنية. ***[****علماً أن هذه المعاهدة قد إنهارت تلقائياً بعد احتلال الوهابيين للحجاز وطرد الهاشميين منها، وتشكيل المملكة العربية السعودية. وقد شكلت هذه المعاهدة تراجعاً واضحاً عن معاهدة حسين / مكماهون– 1915، التي نصت على استقلال البلاد العربية، بما فيها فلسطين.****]***

8–■ بعد خمس سنوات من عقد المؤتمر السادس، وبعد محاولات فاشلة عديدة عقد **المؤتمر الوطني الفلسطيني السابع**– 20–1928/6/21، وكان من قرارات المؤتمر: **1**– الاحتجاج على منح إمتياز البحر الميت لشركة أجنبية. **2**– وعلى تفضيل العمال اليهود على العرب في الأشغال الحكومية. **3**– المطالبة بحكومة برلمانية وبوقف سن القوانين ريثما تؤلف الحكومة البرلمانية. **4**– التأكيد، إنما بشكل ضعيف على قرارات المؤتمرات السابقة. وقد خلت قرارات هذا المؤتمر من «أية إشارة أو نقد ضد الصهيونية»[2].

■ إذا قورن هذا المؤتمر بالمؤتمرات التي سبقته، فقد كان أضعفها عملياً، حيث انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من 48 عضواً، وإذ كان هذا العدد من المنتخبين كقيادة يومية للحركة الوطنية، يعطي مؤشراً لضعف هذه الحركة، فهو يؤشر أيضاً لعمق الصراع الدائر بين الكتلتين الرئيسيتين في المؤتمر. وعندما نعلم أن غالبية اللجنة التنفيذية المنتخبة كانت من أنصار الكتلة النشاشبية المعروفة بعلاقتها مع بريطانيا، ندرك عمق المأزق الذي وصلته هذه القيادة. ويصف محمد عزت دروزة اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر السابع بالتالي: «... وكانت فعلاً ممثلة للفئات جميعها، مجلسية ومعارضة ومخلعة ومنافقة وسماسرة وباعة أراضي وجواسيس، وانتخب لها ثلاثة أمناء سر... فكان كل هذا مظهراً لمدى الانقسام، ومدى ما كسبته المعارضة

1() راجع اميل توما. المصدر السابق (ص41).

2() راجع د. كامل محمود خلة. المصدر السابق (ص281).

التي شجع عليها الإنكليز من خطورة، وما أصاب الجبهة الوطنية من تضعضع، وبالتالي ما أصاب الإنكليز من نجاح عظيم في توجيهاتهم ودسائسهم وخططهم...».(*راجع «القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها»– الجزء الأول. م.ت.ف، دائرة الإعلام والثقافة– محمد عزت دروزة).*

ويمكن القول أن هذا المؤتمر كان خاتمة **تقريباً** لمرحلة إنكشفت فيها طبيعة هذه القيادة. لقد مضى الاستعمار البريطاني في تمزيق الحركة الوطنية على كل صعيد، أكان ذلك على صعيد إضعاف مقاومة شعبنا وتفتيت تماسك مجتمعنا بشكل مباشر، أم في ابتداع الأدوات العميلة ذات النفوذ أو تغذية الصراعات بين الكتل العشائرية وبشكل خاص بين الكتلتين المقدسيتين: الحسينية والنشاشبية.

9–■ مارست بريطانيا طيلة الفترة الممتدة بين المؤتمرين سياسة هجومية متعددة الوجوه على قاعدة سعيها لفرض هيمنتها وتحقيق ما جاء في وعد بلفور. **وقد شكلت هاتان المسألتان المترابطتان ثوابت السياسة البريطانية**، ففور موافقة عصبة الأمم على الانتداب البريطاني على فلسطين، سَنَّت الحكومة البريطانية دستوراً لفلسطين، تضمنت مقدمته **وعد بلفور**، وذلك في 1922/8/10، وقد «أنيطت بالمندوب السامي سلطة الإشراف على الأراضي العمومية». وسوف يتم تعديل هذه المادة لاحقاً باتجاه توسيع صلاحيات المندوب السامي على أراضي «الميري» بما يمكنه من التصرف بها باسم صاحب الجلالة.

■ بعد فشل المجلس التشريعي بمقاطعة شعبية حاسمة للانتخابات، لجأت الحكومة إلى إصدار بلاغ رسمي تعلن فيه تأسيس مجلس إستشاري– 1923. وإذا كان هذا المشروع قد فشل أيضاً بانسحاب غالبية المندوبين العرب منه تحت الضغط الشعبي، فقد بادرت الحكومة– أواخر 1923، إلى طرح مشروع **الوكالة العربية** كهيئة عمومية استشارية بالعلاقة مع الانتداب، على غرار **الوكالة اليهودية!** وفشل المشروع، ولكن بريطانيا سجلت نجاحاً على نحو آخر، حيث مددت الاتفاق حول مشروع روتنبرغ لاستغلال مياه فلسطين من قبل الشركات الصهيونية، والذي لقي معارضة واسعة في البلاد، وتمكنت من تمرير مشروع النقد الفلسطيني بديلاً للنقد المصري المتداول، رغم المعارضة الاقتصادية والسياسية الواسعة له، وأصدرت السلطات كذلك قانون الجنسية الفلسطينية[1] الذي صيغ بطريقة تحايلية ليسمح بتسجيل اليهود المهاجرين «الشرعيين» منهم، وغير الشرعيين، بمن فيهم الذين غادروا فلسطين وأقاموا في بلدان مختلفة، وتحايلت كذلك لحرمان عشرات الآلاف الفلسطينيين من إكتساب الجنسية وفق ذات القوانين، الخ...

■ لم يقتصر الوضع الهجومي على سن سلسلة من التشريعات والقوانين توطد سلطة الانتداب، وتيسر إقامة الوطن القومي اليهودي، **بل مارست مختلف الضغوطات لتمزيق الحركة الوطنية الفلسطينية**، مرتكزة على تناقضات القيادة الإقطاعية البورجوازية الكبيرة، وعلى قاعدة التوظيف الإستغلالي للنسيج العشائري لمجتمعنا الريفي والمديني الحديث التكون نسبياً. فبعد اللطمة التي وجهتها الحكومة البريطانية للوفد الفلسطيني المنبثق عن المؤتمر الفلسطيني السادس، لجهة عدم إستقباله رسمياً وعدم الاستجابة لأي من مطالبه طيلة شهرين ونصف تقريباً، عاد الوفد إلى فلسطين ليجد أن صك الانتداب البريطاني أصبح نافذاً، وأن بريطانيا ممعنة في

1() للتفاصيل حول الدستور وقانون النقد وقانون الجنسية، راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص181 – 197).

سياستها الهجومية على الأرض، وتمثلت هذه السياسة في الإيغال بسياسة خلق المصاعب أمام الحركة الوطنية بقصد تفتيتها.

10-■ ضمن هذا السياق جرى التشجيع على تشكيل ما سمي **بالحزب الوطني**، بقيادة سليمان التاجي الفاروقي، وحضور راغب النشاشيبي في الهيئة القيادية لهذا الحزب. لقد عقد الحزب الوطني مؤتمره.. 9-1923/11/10، وصاغ برنامجاً ينص على «عدم الاعتراف بوعد بلفور ومقاومته، سن دستور مطابق لنزعات الأمة وأحوالها ورفض الدستور الذي وضعته الحكومة، تأليف مجلس نيابي، تشكيل حكومة وطنية **وقبول ما يمكن الحصول عليه من الحكومة**» [1]. وإذا وضعنا جانباً العبارة التي تؤكد على قبول ما يمكن الحصول عليه من الحكومة، رغم ما تكشفه عن طبيعة هذا الحزب، نجد أنه يعيد صياغة نفس أهداف الحركة الوطنية (باستثناء الموقف ضد الانتداب)، وذلك من أجل أن يلقى مصداقية ما في صفوف الجماهير، وبالتالي من أجل المزيد من القدرة على التضليل في الصف الوطني.

يقول محمد عزت دروزة في الحزب الوطني؛ أنه جاء «خرقاً رسمياً لصفوف الحركة الوطنية، وقد كان لهؤلاء الرجال (المؤسسين) مواقف عديدة في مساوقة الحكومة والسير في توجيهاتها ومناوأة الحركة الوطنية، كما كان لبعضهم يد بارزة في السمسرة وبيع الأراضي لليهود»[2].

أما المندوب السامي البريطاني الصهيوني هيربرت صموئيل، فقد وصف مؤسسي الحزب أنهم «تواقون لحياة هادئة ولا يودون التورط في صراعات سياسية، فهم يرغبون في زيادة ثرواتهم، **ويعتقدون أن الإدارة والسيطرة البريطانية** في الظرف الراهن، هما خير ما يمكن أن يجعل البلاد وأنفسهم أكثر إزدهاراً. وبعضهم مدفوعون بمواقفهم هذه بدوافع أقوى، ناجمة عن الحزازات داخل صفوف معسكر المعارضة»[3].

وفي المعنى نفسه يقول دروزة: «ومع أن هؤلاء قد ظلوا مطبوعين بطابع الوصولية ومغموزين في وطنيتهم وإخلاصهم في الجملة .. فإن ما كان من دسائس ودعايات، وما لعبته الأوشاج والأنساب والعصبيات والمنافسات المحلية من أدوار، قد ساعد كثيراً على تحقيق شيء غير قليل من تلك الغاية، وعلى طرد شيء غير يسير من الفتور والوهن على الحركة الوطنية ونشاطها»[4].

■ في نفس سياق التخريب على الحركة الوطنية وتفتيتها، تم إنشاء **حزب المزارعين**، وباعتباره حزباً زراعياً، فإنه «**إهتم ظاهرياً** بحماية المحصولات وتخفيض الضرائب وتحسين الطرق الزراعية، وتعميم التعليم الزراعي في القرى، وإنشاء بنك زراعي، وتأسيس صندوق عام للزراع»[5]. وأما سياسياً فقد قرر «التعاون مع الحكومة على غير رضى بالسياسة الصهيونية»[6]. أما محمد دروزة فيقول في تشكيلة حزب المزارعين أنها كانت «تحمل في باطنها فكرة التفريق بين المدينة والقرية، والمدني والفلاح، وتغذى بدعاية خبيثة تستهدف إيقاظ الريبة وسوء الظن في الفلاح نحو المدني .. وقد لُمست أيدي الحكومة من إنكليز وعرب في هذه الحركة،

1() راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص228).

2() راجع محمد عزت دروزة. المصدر السابق (ص48).

3() راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص239).

4() راجع محمد عزت دروزة. المصدر السابق (ص49).

5() + (6): راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص241).

وشوهدت مشاهد واتصالات متنوعة بينهم وبين القائمين الموظفين بهذا الحزب .. وكانت هذه الحركة أقوى ما تكون في لواء نابلس، لأن هذا اللواء كان يبدو الأشد والأعنف في الحركة الوطنية وفي حركة المقاطعة حينئذ ...»[1].

■ إذا وضعنا جانباً عبارات دروزة عن إيقاظ الريبة وسوء الظن في الفلاح نحو المدني، وسلمنا موضوعياً (وهذا صحيح) بأن الريبة وسوء الظن كانا موجودين فعلاً (وهذه ظاهرة موجودة في ريفنا والريف العربي بشكل عام، وتأخذ أشكالاً يومية من التعليقات والنكات أحياناً «على حساب الفلاحين وسكان الريف عموماً»)، وأن جوهر هذه الظاهرة في المحصلة النهائية طبقي، إذا سلمنا بذلك يبقى أن مستوى التطور الرأسمالي في فلسطين لم يكن قد بلغ مستوى التناقض بين الريف والمدينة، **ومشكلة الفلاح الفلسطيني أساساً وجوهرياً لم تكن مع المدينة، بل مع الصهيونية** التي تعمل على سلب الأرض، **ومع الاستعمار البريطاني** الذي كان يوفر لها كافة الإمكانيات من أجل ذلك، **ومع كبار الملاك** الذين باعوا أرضهم والسماسرة سواء أقاموا في الريف أو المدينة.

ولذا فإن ظاهرة الحزب الزراعي لم تُعمر ولم تُثمر لأنها تشكيلة مصطنعة تتكيء على ظاهرة شديدة الهامشية ضمن الواقع الفلسطيني. ومن الملفت للنظر فعلاً، أن الحملة الشعبية التي تطورت ضد حزب المزارعين أخذت أبعادها الملموسة في الريف الفلسطيني نفسه، على شكل عرائض وبرقيات رافضة له ومنددة به.

وندرج ضمن مظاهر التشويش على الحركة الوطنية لإضعافها أيضاً، خلق **«جمعية تعاون القرى»**– 1924/7، والتي لم تختلف في مبادئها وسلوكها السياسي عن الحزبين السابقين.

■ في السياق نفسه يأتي تشكيل **«حزب الأهالي»**– 1925، ورغم أن تسمية حزب لا تنطبق على هذه التشكيلة التي اقتصرت على عدد محدود من العناصر الشابة المثقفة المركزة أساساً في منطقة نابلس، وذات مطالب فئوية ضيقة تعبر عن طموحات باتجاه الوظائف والإدارة، فقد استمرت هذه التركيبة حتى 1928 **بفعل ضعف الحركة الوطنية، وكانت سبباً إضافياً من أسباب هذا الضعف كذلك.** وإذا أضفنا لهذه التشكيلات الانقسامية، تشكيل **«الحزب الفلسطيني الحر»**– أواخر 1927، وقبله ملابسات إنتخابات **المجلس الإسلامي** 1925–1926، وما ساهمت به من تعميق للانقسامات داخل صفوف القيادة الطبقية الواحدة، **يتضح أمامنا سبب جوهري من أسباب الركود الوطني النسبي في هذه المرحلة.**

11–■ ضمن أجواء التشرذم والتفتت والركود الوطني العام، الذي جاء معبراً عن الأزمة العميقة للقيادة الإقطاعية والبورجوازية الكبيرة، جاء ميلاد **«جمعية العمال العرب»**– 1925/3/31، وكانت ولادة الجمعية تعبيراً أولياً عن رغبة طبقة (آخذة في الاتساع شيئاً فشيئاً) على البروز المستقل على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفلسطينية. وقد تمحورت أهداف الجمعية حول مطالب العمال وضرورة تنظيمهم مركزياً، وصاغت هيكلية أولية، نقطة ضعفها الأساسية، تمثلت في كونها تعتمد على **مبدأ الجمعية العمومية للأعضاء المنتسبين إليها بغض النظر عن المهنة.** ولهذه الثغرة آثار سلبية واضحة سوف تبرز لاحقاً في مسار عمل الجمعية. وقد «ثبتت الجمعية في برنامجها أهدافاً وطنية كالنضال ضد الاستعمار والصهيونية،

1() راجع محمد عزت دروزة. المصدر السابق (ص46).

وأهدافاً طبقية عامة مثل النضال ضد الإقطاع والبورجوازية، وأخرى ذات صلة مباشرة بهموم العمال اليومية مثل: تحديد ساعات العمل، الأجور، مشكلات الفصل الكيفي، التعويضات... الخ. وخاضت الجمعية في عامي 1927 – 1928 ثلاثة إضرابات ناجحة **أولها** ضد متعهد لنقل التراب والحفر، **وثانيهما** في معمل للكرتون في شفا عمرو، **وثالثهما** في مصنع للسجائر في حيفا. وفي أواخر 1927، «تم تشكيل نقابة لعمال المطابع العربية في يافا، وكان ذلك بداية تشكيل النقابات المهنية»[1].

في نفس الفترة الممتدة بين المؤتمر الفلسطيني السادس والسابع، وتحديداً بين عامي 1925–1926، شهدت البلاد ثلاثة إضرابات عامة: **الأول**– 1925/3/25، إحتجاجاً على زيارة اللورد بلفور للقدس، **والثاني**– 1925/11، تضامناً مع الثورة السورية ضد الاستعمار الفرنسي، **والثالث**– 1926/3، إحتجاجاً على زيارة المندوب السامي الفرنسي جوفينال في القدس»[2].

12–■ إن هذه النضالات الجماهيرية التي تؤشر لظرف موضوعي ناضج، لا تنفي سمة الركود النسبي التي تكلمنا عنها، والأهم من ذلك فهي تسلط ضوءاً ساطعاً على إنكشاف الدور الذاتي لقيادة الحركة الوطنية بضعفه وهزاله أحياناً، وقد انكشف هذا الدور بالوقائع التالية:

أولاً– لقد حددت الحركة الوطنية عبر مؤتمراتها وبشكل صحيح، الأهداف الأساسية للنضال الوطني، فقد رفضت وعد بلفور (سياسة وتجليات ملموسة على الأرض)، ورفضت الانتداب، وطالبت بالاستقلال، ولكنها لم تشخص العدو بشكل صحيح، فهي إذ أعلنت عداءها الصريح للصهيونية ووعد بلفور، تعاملت مع البريطانيين أصحاب الوعد وحماته وكافلي سبل تحقيقه كما لو كانوا حَكَماً. وفي أحسن الأحوال، كما لو كانوا خصماً وحَكَماً في ذات الوقت. ولم يجر التعامل معهم كعدو سوف يجري تشخيصه لاحقاً في أدبيات حزب الاستقلال بأنه «رأس الداء وأصل البلاء». وبديهي أن عدم التشخيص الدقيق للعدو لم يكن مسألة عسيرة ذهنياً، فالعسر تأتى من طبيعة القيادة الوطنية الطبقية التي كانت تدرك أن رفع وتيرة مواجهتها لبريطانيا إلى مستوى ما تتطلبه القضية والظرف الموضوعي، سوف يودي بمصالحها.

ثانياً– ونتيجة لما سبق، كانت هناك فجوة هائلة بين الأهداف الوطنية المطروحة، والوسائل المتبعة من أجل إنجازها، فالأهداف المحددة لم تكن تعني أقل من ضرورة التعبئة الوطنية الشاملة والمتعددة الأشكال لطرد المستعمر البريطاني، واقتلاع أسس الاستيطان الصهيوني. وأما الوسائل النضالية فلم تكن تتجاوز بكثير أساليب المناشدة لبريطانيا، والضغط السياسي المتقطع عليها، من وفود متكررة إلى لندن، ومقابلات لا تُحصى مع المسؤولين البريطانيين في فلسطين، إلى سلسلة طويلة من الاحتجاجات الدفاعية رداً على مبادرات بريطانية متصلة، تصب في خط تطبيق وعد بلفور على الأرض.

ثالثاً– إحجام ذو طبيعة فاقعة عن اللجوء إلى **التعبئة الجماهيرية**، رغم التحفز الجماهيري والوسائل المادية الكبيرة المتاحة. لقد كانت اللجنة التنفيذية تُحظى بهيبة حقيقية في البلاد، ريفاً وحواضر، وإلى جانب اللجنة التنفيذية كانت الأسرة الحسينية الموالية لها تضع يدها على إمكانيات معنوية ومادية هائلة، عبر مركز

1() حول هذه الفقرة راجع د. طهبوب. المصدر السابق (ص48 – 53).

2() راجع اميل توما. المصدر السابق (ص58).

الاقتصاد والمجلس الإسلامي. لقد كانت تمتلك سلطة تعيين الخطباء في المساجد، وتشكيل المحاكم الشرعية وتعيين القضاة وإصدار الفتاوى، أي صلاحية الإفتاء بالجهاد من أجل الوطن وتحديد مضمون هذا الجهاد، وخلق شبكة متكاملة للتحريض السياسي، والحث على النضال في عموم البلاد عبر خطباء المساجد. وكان المجلس الإسلامي مسؤولاً عن إدارة الأوقاف الإسلامية، والتصرف بأموال المسلمين، وكان بالإمكان تحويل هذه الإمكانيات الكبيرة فعلاً لتصب في أقنية تدعيم صمود شعبنا وتطوير الأساليب النضالية المعادية للاحتلال البريطاني والاستيطان الصهيوني.

لقد أحجمت اللجنة التنفيذية ومعها دار الإفتاء والمجلس الإسلامي عن توظيف هذه الإمكانيات. وقد يكون الكلام عن الإحجام تعبيراً مخففاً لدرجة الالتباس، فالمفتي لم يكتف بالإحجام السلبي، بل استعمل صلاحياته الواسعة بأنانية فئوية ضيقة لتوسيع نفوذه، وزرع رجال مضمونين باستجابتهم لسياسته المساومة للاحتلال. سوف يرفض المفتي مثلاً تعيين عز الدين القسام خطيباً متجولاً ليدعو إلى الثورة. فالحركة الجماهيرية يجب أن تكون تحت الرقابة، وسلطة المفتي يجب أن تكون مطلقة في ممارسة هذه الرقابة. والمجلس سوف يوظف لتنمية النفوذ العائلي والعشائري وزيادة الانقسام والتفكك في صفوف القيادة الإقطاعية البورجوازية الكبيرة■

1985

ثانياً – تطور الحركة الوطنية.. من هبّة 1929 حتى النكبة

(1)

من منعطف هبّة 1929 إلى مقدمات الثورة الكبرى

1–■ إنطلقت أحداث آب (أغسطس) 1929 من حائط البراق الذي هو جزء من الحرم الشريف (حائط المبكى بالنسبة لليهود)، وعَمَّت العديد من المواقع في البلاد وتسببت بوقوع عدد كبير من الضحايا: 133 قتيلاً و339 جريحاً من اليهود، و116 قتيلاً و232 جريحاً من العرب.

غير أن هذه الأحداث لم تكن مجرد إصطدامات بين العرب واليهود، بل كانت بجوهرها **هبّة شعبية** في وجه بريطانيا. وهذا ما جسدته التظاهرات الشعبية الحاشدة لا في المدن المختلطة فحسب، بل في المدن العربية الخالصة مثل نابلس. وبهذا المعنى كانت هذه التظاهرات معادية للإمبريالية البريطانية، دون أن نسقط دور القيادة الصهيونية في هذه الحوادث الدامية. وسوف يكون لهذا الصدام البريطاني – الفلسطيني الأول والكبير تأثيراً إيجابياً ومتعدد الوجوه في الأحداث اللاحقة، **فقد كرست هذه الصدامات الدموية بريطانيا عدواً**، كما أن الجماهير تجرأت على هذه القوة الاستعمارية الكبرى، وسوف تبرز هذه الجرأة بشكل أكبر في الانتفاضات اللاحقة.

ولم تنتظر الأمور كثيراً، فعلى اثر قمع هبّة 1929 مثلاً، نشأ تنظيم مسلح سري، عُرف بعصابة «الكف الأخضر» التي تشكلت في منطقة صفد، عكا، سمخ، وتعززت بوجود العديد من المناضلين السوريين الذين شاركوا بثورة 1925 في سوريا. وقد عملت هذه المجموعات ضد التجمعات اليهودية، وكذلك ضد دوريات البوليس البريطاني.

وفي سياق أحداث آب (أغسطس) 1929، ورغم القمع الذي واجهته الحركة الجماهيرية، فقد أضربت البلاد في 1929/11/2 في ذكرى وعد بلفور، منددة بالوعد وبالسياسة والوجود البريطاني في فلسطين. وفي أواخر 1929/10 عُقد مؤتمر للنساء في مدينة القدس، ضم 300 مندوبة أتين من مختلف المدن الفلسطينية، وقد أكد المؤتمر على رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية، وطالب بقيام حكومة وطنية، وأكد كذلك على ضرورة قيام حركة نسائية أسوة بما هو قائم في البلدان العربية.

2–■ كان أبرز حدث إفتتح به عام 1930 هو إنعقاد **مؤتمر العمال العرب**– 1930/1/11، وقد ضم المؤتمر 61 مندوباً غالبيتهم من حيفا والقدس ويافا، وحظي المؤتمر باهتمام كبير، إذ أن انعقاده أتى بعد هبّة 1929 التي شدت أنظار العالم إلى فلسطين، وقد تتالت على المؤتمر برقيات التضامن من فلسطين وخارجها وخاصة من سوريا ولبنان. كما وجهت قيادة الأممية الشيوعية الثالثة نداء إلى المؤتمر تقول فيه: «*... إن الجماهير العمالية والفلاحية مدعوة لمراقبة قيادتها الوطنية الإصلاحية التي تسعى لعقد مساومة مع الإمبريالية الإنجليزية على حساب الجماهير الشعبية. إن مؤتمركم العمالي يدل على أن العمال العرب قد بدأوا يعون المهمة التاريخية الملقاة على عاتقهم في المعركة الكبرى التي يخوضها الشعب العربي في سبيل تحرره*

الوطني»[1]. وقد صدرت عن المؤتمر قرارات عديدة بعضها ذو صلة مباشرة بنضال عموم الشعب: **1**– منح الاستقلال السياسي التام لفلسطين في إطار الوحدة العربية. **2**– شجب الهجرة اليهودية. **3**– شجب قرار السلطات الحكومية القاضي بمنح حق إستثمار مشروع فوسفات البحر الميت لإحدى الشركات اليهودية. **4**– المطالبة بإيجاد عمل للعمال العرب، والمطالبة بتشغيل العمال العرب في الأشغال العامة الحكومية بحسب نسبة المواطنين العرب لمجموع سكان فلسطين. **5**– الدعوة لوضع نظام خاص للمساجين السياسيين.

■ أما على المستوى النقابي، فقد جرت الدعوة لتشكيل نقابات عمالية في عموم أنحاء فلسطين، وإقرار الإضراب للعمال كلما احتاجوا لذلك، والمطالبة بسنّ تشريعات وقوانين خاصة لحماية العمال[2].

لقد كان المؤتمر بانعقاده، وبالاهتمام الواسع الذي حظي به محلياً وعربياً ودولياً، وبالصراعات الحادة التي تخللته من أجل منع القيادة التقليدية من السيطرة عليه، وبالقرارات التي صدرت عنه، يؤشر لقوة العمال الصاعدة في فترة بدأت تتراجع فيها الأزمة الرأسمالية العالمية من ناحية، وتلوح بالأفق ملامح المعارك الطبقية والوطنية في فلسطين، مع تطور الهجرة والمشروع الصهيوني على الأرض.

3–■ بتخلف صارخ عن تطور الحركة الجماهيرية والتناقض معها، تابعت القيادة التقليدية سياسة التوجه السلمي لبريطانيا. وفي هذا السياق سافر وفد فلسطيني إلى لندن ليقدم إلى حكومتها المطالب الوطنية المعروفة الخاصة بالهجرة اليهودية، وبيع الأراضي وإقامة حكومة تمثيلية.

سوف ترفض الحكومة البريطانية هذه المطالب، ومستندة إلى تقرير جون هوب سمبسون (الذي قاد بعثة التحقيق البريطانية إلى فلسطين بعد هبّة 1929) أصدرت الحكومة البريطانية كتاباً أبيض تضمن بعض الاستجابة للمطالب الوطنية. فقد تبنى الكتاب الأبيض توصيات سمبسون الداعية إلى تخفيض وتيرة الهجرة اليهودية وإلى تطوير الزراعة وتكثيفها كي تلبي حاجات السكان في العمل، وإلى وقف توسع الاستيطان الزراعي اليهودي. وعلى المستوى السياسي يعد **الكتاب الأبيض** بمنح درجة ما من الحكم الذاتي لصالح عموم السكان.

وإذا كانت بريطانيا قد أعطت باليد اليمنى بعض التنازلات للعرب، فقد نسفتها باليد اليسرى، حيث وجه رئيس وزرائها رسالة إلى حاييم وايزمن رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، يؤكد فيها على استعداد الحكومة لوضع بعض الأراضي الأميرية تحت تصرف الحركة الصهيونية كما وعد بتسهيل الهجرة، وأما رد القيادة التقليدية على هذه اللعبة الصفيقة فلم يتعدَ ردات الفعل السابقة على خطوات مشابهة، والمنحى البارز في ردة الفعل هذه هو الإصرار على عدم إعتبار بريطانيا عدواً.

4–■ المرحلة الممتدة ما بين 1930–1935 سوف تكون شديدة الغنى بالأحداث والدروس كذلك، فعلى صعيد العدو سوف تعرف الهجرة الصهيونية إرتفاعاً لم يسبق له مثيل من قبل، وخاصة بدءاً من 1933، حيث ستتطور حركة هجرة واسعة من ألمانيا النازية، ومع الهجرة تدفق لا سابق له برؤوس الأموال كذلك. لقد وصل عدد المهاجرين اليهود 1932 إلى 10 آلاف، وفي 1933 إلى 30 ألفاً، وفي 1934 إلى 42 ألفاً، وفي 1935 فقد تجاوز الـ 60 ألفاً، كما أن علينا أن نضيف إلى هذه الهجرة «القانونية» حركة التسلل الكثيفة التي

1() + (2): راجع نص نداء الأممية في كتاب د. طهبوب. المصدر السابق (ص 72 – 73) + (ص72).

بلغت 22 ألفاً خلال 1932–1933[1]، وكانت الأغلبية الساحقة من هؤلاء قادمة من ألمانيا الهتلرية، وقد رافقت هذه الهجرة حركة إستثمار واسعة نسبياً في الزراعة والصناعة إذ تجاوز رقم الاستثمار مبلغ 5 ملايين ونصف مليون جنيه إسترليني 1935[2].

■ وفي الحقيقة فقد عقدت الحركة الصهيونية ممثلة بحاييم أرلوسوروف رئيس المكتب السياسي في الوكالة اليهودية إتفاقاً مع الحكومة النازية، عرف باسم **إتفاقية هعفارا**.. 1933–1940، وقد شملت بنوداً عديدة تتعلق بتحويل الأموال اليهودية إلى فلسطين، وكذلك تصدير الآلات والأدوات الزراعية إلى فلسطين، واستيراد المنتجات الزراعية الفلسطينية.. (اليهودية طبعاً). وليس في ذهننا الخوض في تفاصيل هذه الاتفاقية، ولكن مهم أن نعرف أن قيمة ما حُوّلَ من أموال نقدية من ألمانيا إلى فلسطين بين 1933–1939 بلغت 8 ملايين جنيه إسترليني، وتضاف إليها واردات رأسمالية خلال نفس الفترة بقيمة أربعة وخمسين مليون جنيه إسترليني[3]+[4].

■ إن هذا الدفق من الرأسمال النقدي والتجهيزات الرأسمالية، قد وسع الهوة بين القطاعين الاقتصاديين العربي والصهيوني، كما أن إحتكار الصهاينة لتصدير المنتجات الزراعية للسوق الألمانية ألحق ضرراً جدياً بالاقتصاد العربي الفلسطيني. وإذا أضفنا لذلك التشدد المتصاعد للصهاينة في تطبيق شعار **«العمل العبري والإنتاج العبري»**، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار إشتداد سُعار الاستيلاء على الأرض نتلمس عمق وحدة الأزمة التي كان يعيشها مجتمعنا وشعبنا خلال تلك السنوات المصيرية. وفي وجه هذه التحديات الكبيرة، شهدت **الحركة الجماهيرية العفوية** نهوضاً متميزاً يعكس الاستعدادات النضالية العالية لدى شعبنا، ويبرز أكثر من أي وقت مضى عجز القيادة التقليدية واستعدادها الدائم للمساومة على نضالات الجماهير.

5–■ شهدت البلاد على **المستوى العمالي** 43 إضراباً في الفترة بين 1933–1935، «8 إضرابات– 1933، و5 إضرابات– 1934، و21 إضراباً– 1935»[5]. وشهد 1933 تشكيل فرق **قوى الدفاع العمالية العربية** بقيادة ميشيل متري، وقد تم تبني فكرة اللجان من قبل الحزب الشيوعي الفلسطيني، وأتى تشكيلها رداً على تشكيل الهستدروت (رئيسها بن غوريون) للفرق العمالية المسلحة اليهودية، التي كانت وظيفتها طرد العمال العرب من المصانع والمؤسسات اليهودية.

وقد وضعت قوى الدفاع العمالية العربية لنفسها برنامجاً من نقطتين: **1**– التصدي لفرق العمال اليهودية، وذلك بتنظيم فرق عمالية لحماية العمال العرب الذين يشتغلون في المؤسسات اليهودية. **2**– منع أية شركة

1() بالنسبة لأرقام الهجرة راجع «إميل توما». المصدر السابق (ص95).

2() راجع «إميل توما». المصدر نفسه (ص95).

3() بالنسبة لاتفاقية هعفارا راجع تفاصيلها ونتائجها في «العلاقة الألمانية – الفلسطينية.. 1841 – 1945». د. علي محافظة (ص197 – 218).

4() حول الهجرة اليهودية يورد أسعد صقر في كتابه «الحركة العمالية في فلسطين منذ عهد الانتداب البريطاني وحتى العام 1980» (مطبوعات الجرمق) أنها بلغت 150 ألفاً بين 1933 – 1935، وأن المعدل السنوي للهجرة بات يتجاوز 42 ألفاً، وأنه من أصل مليونين ونصف المليون يهودي الذين غادروا ألمانيا هرباً من النازية لم تستقبل بريطانيا سوى 170 ألفاً، والولايات المتحدة 50 ألفاً، بينما تحمل ثقل الهجرة الاتحاد السوفييتي وفلسطين. راجع أسعد صقر (ص142 – 143).

5() راجع د. طهبوب. المصدر السابق (ص122).

يهودية من أخذ تعهدات إنشائية حكومية في المناطق العربية. وتألفت فعلاً حاميات عمالية عربية في كل من القدس ويافا وحيفا. وقال عنها المندوب السامي البريطاني آرثر واكهوب في تقرير سري– 1934، بأنها «ظهرت لمواجهة أعمال الإرهاب والعدوان التي يشنها العمال اليهود»[1].

6–■ أما على مستوى **النضال الوطني العام**، فقد كان النهوض الوطني الشعبي عاماً، وإذا كان 1932 قد شهد موجة من الاحتجاجات ضد مشروع توطين الأسر العربية التي طردها إستيلاء اليهود على الأرض، وضد ضريبة الأملاك في المدن، وإذا كان نفس العام قد شهد ولادة «**حزب الاستقلال**» الذي سوف نتكلم عنه لاحقاً، فإن 1933 كان إحدى ذرى العمل الوطني:

– ففي 1933/2 إجتمعت اللجنة التنفيذية، وقررت تشكيل وفد لمقابلة المندوب السامي والإجتماع لديه ضد سياسة الحكومة بشان الهجرة وبيع الأراضي، ورد المندوب السامي أن من واجبه تنفيذ أحكام الانتداب، وبذلك وجه الحاكم البريطاني صفعة جديدة للجنة التنفيذية.

– وفي 1933/3/26 دعت اللجنة التنفيذية إلى مؤتمر أسبقته ببيان تهديدي يصف الحكومة بأنها «خصم حقيقي» ويطلب من الأمة أن «تُعد نفسها للأعمال الجريئة». وقد حضر المؤتمر عدد واسع من المندوبين من مختلف مدن وقرى فلسطين، وبلغ عدد الحاضرين 600. وعقد المؤتمر تحت شعار «**عدم التعاون مع الحكومة**»، ولكن الشعار تاه في مسالك المزايدات بين العائلات الإقطاعية، وخاصة بين كتلتي الحسيني والنشاشيبي، واتفق الطرفان **عملياً** على ضرب فكرة اللا تعاون مع الحكومة.

■ أما **سياسة اللا تعاون** فقد مارستها الجماهير الشعبية إبان زيارة وزير المستعمرات البريطانية لفلسطين في 1933/4، وقد حيّا رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني «مقاطعة الشعب شبه الشاملة» للزيارة. وطالب الأمة بالمحافظة على كيانها الاقتصادي بتشجيع المصنوعات العربية ومقاطعة البضائع والسلع الأجنبية، يهودية أم إنكليزية، من فلسطين أو من الخارج، وبعدم التردد على المحال والمتاجر الأجنبية. وبغض النظر عن نتائج هذه النداءات وعن جديتها أصلاً، فقد إشتدت حملات الصحف ضد بريطانيا وحصل تصعيد تعبوي فعلي ضد السياسة البريطانية والوجود البريطاني في فلسطين.

■ وقد جرت في 1933/9/13 مظاهرة كبرى في القدس إعتبرها البريطانيون غير قانونية، فقمعوها بشدة وقدموا بعض المشاركين فيها للمحاكمة. وفي 1933/10/13 جرت مظاهرة أخرى في القدس تم قمعها، واجتمعت اللجنة التنفيذية وقررت إقامة مظاهرات في مختلف مدن فلسطين على التوالي، على أن تبدأ في مدينة يافا– 1933/10/27، ويسير أعضاء اللجنة التنفيذية على رأسها، وقد شكلت مظاهرة يافا بداية **إنتفاضة 1933**، وتخوفاً مما قد يحصل في المظاهرة توجه رئيس اللجنة التنفيذية على رأس وفد لمقابلة المندوب السامي في 1933/10/25. ومما قاله له: «**لم يسبق لنا قط أن لجأنا حتى إلى المظاهرات السلمية، ولكننا نجد أنفسنا مدفوعين إليها بواسطة الشعب نفسه. ولقد كنا نأمل ونحن نواجه هذا المأزق، أن تقوم الحكومة بمساعدتنا بدل أن تُكرهنا على قيادة الشعب إلى إضرابات أشد خطورة**»[2].

1() راجع المصدر نفسه (ص134 – 137).

2() راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص349).

■ في اليوم المحدد للمظاهرة عاشت مدينة يافا إضراباً عاماً منذ الصباح، وتوافد الفلاحون والبدو من المناطق المجاورة مسلحين بالعصي والسكاكين، وخرجت المظاهرة بعد صلاة الجمعة حاشدة باتجاه مبنى الحكومة (قدر عددها بسبعة آلاف)، ولم ترهب الجماهير لا الأسلاك الشائكة أمام المبنى، ولا الشرطة الراجلة ولا الخيالة، ولا تدخل الجيش، ولا إطلاق النار على المتظاهرين، واستمرت الهجمات العنيفة طيلة النهار على مراكز الشرطة والجيش، وأعلنت الحكومة حالة الطوارىء في المساء.

■ في اليوم التالي تفجرت مظاهرة عنيفة في حيفا، وجرت محاولة لاحتلال محطة سكة الحديد أفشلها البوليس البريطاني بالعنف الدموي. وفي نفس اليوم جرت مظاهرة في نابلس، حاول المتظاهرون خلالها إحتلال محطة سكة الحديد وضرب بنك باركليس. وفي نفس اليوم أيضاً جرت صدامات دموية بين جماهير الشعب والقوات البريطانية في القدس، وأطلقت النار على قوات الجيش في المدينة. وفي عكا جرت مظاهرة وجهت الجماهير غضبها فيها ضد سجن المدينة الشهير. وفي غزة جرت محاولة للزحف باتجاه المطار الحربي البريطاني. وفي طولكرم تم نسف سكة الحديد، وتدخل الطيران البريطاني لمنع عرب وادي الحوارت من التظاهر في المدينة.

في 1933/10/30 أصدرت الحكومة قانوناً للطوارىء شمل عموم فلسطين، واستدعت قوات إضافية من مصر وشرق الأردن، ورغم ذلك بقي الإضراب الشامل قائماً حتى 1933/11/3، تاريخ صدور نداء من اللجنة التنفيذية أن «يكف عن المظاهرة والإضراب حتى إشعار آخر...»[1].

7-■ إذا كانت الهبّة الوطنية العامة قد هدأت، فقد تطورت أساليب نضالية أخرى إلى جانب المذكرات والعرائض الرسمية، وسياسة اللقاءات بالمسؤولين البريطانيين، ومناشدتهم إنصاف الشعب العربي الفلسطيني. ومن الممكن أن نستخلص من **إنتفاضة شهري 10 و 1933/11** الملاحظات التالية:

■ **أولاً-** المسألة الأولى التي تشد الانتباه، أن صهيونياً واحداً لم يقتل أثناء إنتفاضة 1933، بما يعني أن **العنف الجماهيري كان موجهاً بالكامل ضد الاحتلال البريطاني،** وقد شكل ذلك قفزة كبرى في الوعي الجماهيري، فالجماهير إكتشفت بتجربتها المريرة من يُشَرّع القوانين لاغتصاب الأرض ومن يحمي مغتصبيها، ومن يشجع الهجرة ويحمي المهاجرين، ومن يحمي المؤسسات العنصرية الصهيونية. ومن هذه التجربة المكتسبة عبر النضالات المتفرقة والوطنية في الدفاع عن الأرض، وموقع العمل والأجر المتساوي للعمل المتساوي... أن العدو الأساسي هو بريطانيا، التي توفر للكيان الصهيوني الآخذ في التبلور أسس الحياة، واندفعت الجماهير في مقاتلة هذا العدو وبما ملكت أيديها من وسائل النضال العنيف، ودفعت تضحيات جسيمة في نضالها غير المتكافيء مع العدو.

■ **ثانياً-** إستجابة الجماهير لتجاوز الأساليب النضالية التقليدية التي كانت تتمثل بمناشدة بريطانيا لأن تنصف الشعب الفلسطيني، كانت إستجابة للتحدي الذي مارسته بريطانيا ضد حقوق شعبنا البديهية، ولم تكن إستجابة لخطة قيادية واعية وحازمة تطور أساليب نضالها وفق ظروف الاحتلال والموجبات الموضوعية

1() الجانب الإخباري لأحداث عام 1933 وارد في العديد من المصادر، ولم نجد ضرورياً الإشارة إلى مصدر بعينه.

للتصدي له. لقد إتسم النضال الجماهيري رغم البسالة وعبء التضحيات بالعفوية، فرغم مظاهر التنظيم التي اكتسبتها المظاهرات وبعض الهجمات المنظمة، فقد تميز النضال العام **بكونه هبّة عنيفة لم تنجز أهدافاً ملموسة**، ولم تتوفر لها آفاق الاستمرار، فكان لا بد أن تعقبها فترة هدوء بانتظار الهبّة المقبلة.

■ **ثالثاً**– كما حصل بعد هبّة 1929، مع تشكيل عصابة **الكف الأخضر**، فقد تشكلت إبان إنتفاضة 1933 وبعدها جماعة سُمِيَّت – على سبيل التجريح – بعصابة **أبو جلدة**، وهو لقب لفلاح فلسطيني اسمه **أحمد المحمود** من إحدى قرى نابلس، لقد إنتقل إلى العمل المسلح إنطلاقاً من مشكلة مع عائلته حول الأرض، وانضم إليه العديد من الفلاحين المطرودين من أراضيهم، وركز أبو جلدة نشاطه العسكري ضد البريطانيين، رافعاً شعار رميهم إلى البحر، وطارد بشكل خاص رجال البوليس المتعاونين مع الاحتلال،وكان عمله متركزاً في البداية في منطقة نابلس ومن ثم في الجليل. وبعد أحداث 1933 شارك في عملية التصدي لتهريب اليهود براً عبر الحدود السورية في منطقة الحولة، وبقي ناشطاً حتى صيف 1934، حيث ألقي القبض عليه بالوشاية، وواجه حكم الإعدام عليه بشجاعة المناضلين الأوفياء لشعبهم.

في منتصف 1934 تشكلت من مجموعات من الشباب الفلسطيني «**لجنة حراسة السواحل**» للتصدي للهجرة اليهودية، وتوزعت المهام على طول الساحل الفلسطيني، واصطدمت بالمسلحين الصهاينة الذين كانوا يحرسون المهاجرين المتسللين قرب ناتانيا، وردت السلطة البريطانية معتبرة عمل اللجنة تشويشاً من شأنه أن يساعد على الإخلال بالأمن، وأنذرت بأنها ستمنع جميع المحاولات التي يقوم بها أفراد هيئات، لأخذ القانون بأيديهم، وأن من يخالف سوف يعرض نفسه للإجراءات بموجب قانون منع الجرائم، وردت اللجنة التنفيذية رداً متوقعاً، فألقت مسؤولية الحادثة على عواتق الحكومة والمسؤولين.

إن تشكيل عصابة الكف الأخضر، ومن ثم عصابة أبو جلدة، وجمعية حراسة السواحل وفرق قوى الدفاع العربية العمالية وعشرات أعمال المقاومة المتفرقة الأخرى، إذ كانت تعبر عن الاستعداد النضالي العالي لدى الجماهير، وتعبر كذلك عن أشكال متقدمة نسبياً من التنظيم الموقعي، فإنها تدلل مرة أخرى على **عفوية المقاومة الوطنية** لافتقادها بشكل صارخ لقيادة حازمة تكسبها صفة الشمولية والاستمرار.

■ **رابعاً**– وفي الوقت الذي كانت تبدي الجماهير هذه الروح الكفاحية العالية، والتي كانت تصل حد الفداء بما دفع خليل سكاكيني أن يكتب في يومياته– 1933/10/28 عن: «**شعب أعزل لا يملك من السلاح شيئاً غير أحذيته ومداساته يهاجم المترااليوزات، ويهاجم الفرسان فيخطف الفرسان عن صهوات خيولهم ويدوسهم بأقدامه**»[1]. وفي ذات الوقت يكتب المندوب السامي عن الحاج أمين الحسيني (الذي كان غائباً إبان الانتفاضة، ولم يستعجل العودة إلى فلسطين) «إنني واثق من أن المفتي يحبني ويحترمني ويحرص على تقديم العون لي، وعلى كل حال فالحقيقة هي أن نفوذه الذي يضع ثقله إلى جانب الاعتدال هو ذو قيمة مؤكدة، ولو وضع هذا الثقل في الجانب الآخر فإني واثق من أن نشوب إضطرابات واسعة يصبح أمراً لا مفرّ منه...»[2].

1() راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص350).

2() راجع د. عبد الوهاب الكيالي. المصدر السابق (ص285).

8-■ إن المفارقة صارخة، ولم يعد الأمر مجرد تخلف القيادة عن الحركة الجماهيرية على خطورة هذا الموضوع، بل تطور الوضع باتجاه **تناقض فاضح بين جماهير يتصلب عودها النضالي بشكل متصاعد، وبين قيادة تسير باتجاه التفسخ.** ومن دلائل هذا التفسخ عجز اللجنة التنفيذية وفشلها المتكرر في عقد **المؤتمر الفلسطيني الثامن،** ومن أبرز دلائله موجة الازدهار الجديدة في تفريخ الأحزاب في هذه المرحلة، فاستناداً إلى قرار أصدرته اللجنة التنفيذية- منتصف 1934، والذي دعا الكتل السياسية لأن تشكل أحزاباً، تشكلت بالفعل وتباعاً الأحزاب التالية:

حزب الدفاع- 1934/2 وعماده كتلة النشاشيبي؛ **والحزب العربي الفلسطيني**- الربع الأول من 1935 وعماده آل الحسيني؛ **وحزب الإصلاح**- منتصف 1935، وعماده عائلتا الخالدي والبديري (حسين الخالدي رئيس الحزب الجديد كان قد طرد من كتلة النشاشيبي بسبب الصراع على بلدية القدس)؛ **وحزب الكتلة الوطنية**- أواخر 1935، وتشكل حول إثنين من أبرز الشخصيات النابلسية هما عبد اللطيف صلاح وعبد الفتاح طوقان، واعتبر «ممثلاً» لنابلس وشمال فلسطين.

وإذا احتكمنا إلى برامج هذه الأحزاب، وجدنا أنها شديدة التشابه، فكلها تطالب بالاستقلال، وإلغاء وعد بلفور، ووقف الهجرة، ووقف بيع الأراضي... الخ، **أما على أرض الواقع، فقد كانت مجرد ترسيم للكتل العائلية وأسماء مستعارة لها.** وقد لعبت دوراً سلبياً في مسار الحركة الوطنية، وكانت مؤشراً على تفسخ هذه القيادة التي سوف تتجاوزها الأحداث اللاحقة.

ومع إستثناء الحزب الشيوعي الفلسطيني، كونه خارج هذه التركيبة كلها ومشكلاته من نمط آخر، يمكن أن نعيّن موقعاً خاصاً **لحزب الاستقلال** الذي تأسس 1932■

(2)

الحركة القسامية والثورة الفلسطينية الكبرى..1936-1939

1-■ 1935، لم يكن فقط عام بروز تفسخ القيادة التقليدية ووصوله حد الإهتراء، بل كان ثلثه الأخير مليئاً بالتحركات الجماهيرية النوعية، فقد أدت حادثة إنكشاف تهريب أسلحة إلى الصهاينة إلى إلهاب المشاعر الوطنية من جديد، وإذا كانت اللجنة التنفيذية قد تعاطت مع الموضوع بأسلوب العرائض والإحتجاجات، فقد نفذت الجماهير إضراباً وطنياً، إحتجاجاً شاملاً بدأ من 1935/10/26. وشهدت هذه الفترة تحولاً نوعياً في العمل الوطني بظهور الحركة القَسَّامية على مسرح النضال، وكان الشيخ عز الدين القسام قد إنتقل إلى فلسطين في بداية عشرينيات ق 20، وبدأ عمله الجهادي فيها بأشكال سرية. وتشكلت 1928 قيادة خماسية لحركة القسام واضحة الانتماء للبورجوازية الصغيرة الدنيا، فإذا استثنينا القسام (وهو رجل دين فقير) فإن الأربعة الآخرون كانوا يتوزعون على المهن التالية: إثنان يبيعان الكاز في حيفا، وثالث يملك طنبراً، والرابع يملك دكاناً شعبياً لبيع الأقمشة، **والأربعة من أصول فلاحية قروية مَسَّتهم مباشرة عملية مصادرة الأرض.**

2- وقف القساميون موقفاً إيجابياً ومشجعاً من تأسيس **«جمعية العمال العرب»**- 1925، وشاركوا في هبّة 1929، وكذلك في إنتفاضة 1933، وذلك على قاعدة موقف واضح من الاستعمار البريطاني باعتباره «أصل

الداء» في فلسطين. وبعد أحداث 1929 عانت الحركة القسامية من أزمة (غير مبتوت بحجمها الفعلي وأهميتها) دافعها الأساسي إستعجال جزء من الحركة مسألة الانتقال المباشرة للعمل الثوري.
وقد إعتمد القساميون مبدأ تنظيم الخلايا الخماسية السرية، واعتمدوا على المساجد، وخاصة في حيفا وجوارها، مدخلاً أساسياً لنشر الدعوة للجهاد، وللقيام بالمهام النضالية، شكلت القيادة خمس لجان تتولى أوجه العمل المختلفة: **1**– لجنة الدعوة، أي لجنة العمل الدعاوي السياسي والتنظيمي. **2**– لجنة التموين، وكانت تُعنى أساساً بشراء الأسلحة والذخيرة والجباية. **3**– لجنة التدريب العسكري. **4**– لجنة جمع المعلومات. **5**– لجنة العلاقات السياسية.

■ حاول الشيخ عز الدين القسام مع المفتي الحاج أمين الحسيني تعيينه خطيباً متجولاً، بما يساعده على الدعوة للثورة والتحضير لها على نحو أفضل. وجابه المفتي طلبه هذا بالرفض. وحاول مرة أخرى في أواخر 1935، إقناع المفتي (بواسطة رسول) أن يحصل على موافقة للبدء بالثورة في الجنوب على أن يبدأها المفتي في الشمال، وتلقى رداً واضحاً مفاده أن المفتي لا يراهن على العنف، بل على الاتصالات مع بريطانيا والضغوطات عليها، وقد شكل هذا الرد **نقطة إفتراق جوهرية** بين طريقتين متعارضتين في النظر لبريطانيا، وبين أسلوبين للتعاطي معها كذلك. وقرر القساميون أن تخرج مجموعة مسلحة لهم على رأسها القسام نفسه إلى الريف، للقيام بالدعوة للثورة، أي ما يمكن أن نسميه راهناً الدعاية المسلحة، وكان ذلك في 1935/11، وبملابسات ذات علاقة بالصدفة والوشاية إنكشفت المجموعة القسامية، واصطدمت بقوات ضخمة من البوليس البريطاني قدرت بأربعمائة.
وفي قتال ضار بدأ فجر 1935/11/20 وانتهى في العاشرة من صباح نفس اليوم، سقط الشيخ عز الدين القسام شهيداً، واستشهد وجرح من معه. وشكل إستشهاد القسام مفارقة ساطعة في الوضع الفلسطيني، ففي حين شَيَّعه عشرون ألفاً من المواطنين لمسافة عشرة كيلو مترات في جو من المهابة، إمتنعت القيادة عن المشاركة في الجنازة، واكتفت بإرسال برقيات فاترة، رغم كون هذه القيادة حاولت أن تستدرك خطأها في ذكرى أربعين الشهيد.

3–■ ترك إستشهاد القسام ورفاقه تأثيراً جماهيرياً هائلاً، ولم يقتصر هذا التأثير على موجة الحزن العميق والغضب، بل أحدث نقلة أخرى في وعي الجماهير حول عقم الأساليب القيادية المتبعة، وضرورة العمل المباشر ضد بريطانيا، وزاد من إنكشاف القيادة التقليدية، وسوف تتبع لاحقاً في المدن والريف **أساليب التنظيم القسامية**. وإذا كانت المعلومات حول حجم التنظيم السري للقسام متضاربة وتتراوح بين مئتين وثمانمائة، فإن القَسَّاميين بجسمهم التنظيمي المباشر الذي إنخرط بالعمليات وبأساليب عملهم التنظيمية، لعبوا دوراً مؤثراً في الأحداث النضالية اللاحقة.
وكان النصف الأول من 1936 مسرحاً لأحداث كبيرة الأهمية، فقد عادت بريطانيا لطرح مشروع **المجلس التشريعي** كمحاولة لامتصاص النقمة العربية، فقابله الزعماء العرب بالتحفظ. وفي أوائل 1936/4 أبلغ المندوب السامي قادة الأحزاب الفلسطينية دعوة لإرسال وفد لمفاوضة وزير المستعمرات في لندن، فقبلت الأحزاب هذه الدعوة بالإجماع، ولكن الأحداث تسارعت بشكل تجاوز الأحزاب ودعوة لندن، فعلى الأرض

كثرت تحرشات الصهاينة بالعرب، متخذة منحى هجومياً ودموياً، وكانت الجماهير تنظم عمليات الرد العنيف كذلك.

■ وفي جو الغليان هذا تعاقدت الحكومة مع مقاول يهودي لبناء ثلاث مدارس في يافا، وامتنع المقاول عن تشغيل العمال العرب في ورش البناء، فتدخلت حامية من العمال العرب لمنع العمال الصهاينة من الوصول إلى مكان العمل. وتكثفت عمليات الاستفزاز والردود العربية عليها، فبلغت ذروتها في أواسط 1936/4 وقامت الحكومة بمنع التجول في يافا وتل أبيب مكان الصدامات الحامية، وأعلنت حالة الطوارىء في عموم البلاد، ولم تتوقف الاشتباكات، بل ازدادت عنفاً، وبلغت ذروتها في 1936/4/19.

في 1936/4/20، تشكلت لجنة وطنية في نابلس قررت إعلان الإضراب العام المفتوح في عموم البلاد إلى حين استجابة الحكومة للمطالب الوطنية. وفي اليوم التالي تشكلت لجان مماثلة في حيفا ويافا وغزة. وفي 1936/4/22 طالبت اللجنة التنفيذية الاستمرار في الإضراب الذي كان قد أصبح شاملاً، وأعلنت تأجيل موضوع الوفد الذي كان مزمعاً أن يزور لندن. واستمر الإضراب العام وتطور الموقف باتجاه العصيان المدني والامتناع عن دفع الضرائب بدءاً من منتصف 1936/5، وشكل عدم إمتناع الموظفين عن الالتحاق بوظائفهم الحكومية عنصراً سلبياً سمح للحكومة بمواجهة إحتمال الشلل الإداري العام.

4-■ مع استمرار الإضراب، تصاعدت أعمال العنف الثوري في جميع أنحاء البلاد، واتخذت أشكالاً أكثر فعالية وتنظيماً بشهادة البريطانيين أنفسهم، وزاوجت الحكومة البريطانية بين أسلوب العنف لكسر الإضراب وضرب العمل المسلح وأسلوب الضغوط المباشرة على القيادة، أو عبر الأنظمة العربية. وأجرت بريطانيا فعلاً إتصالات مع المملكة العربية السعودية والحكومة العراقية وكذلك إمارة شرق الأردن، بهدف الإفادة من ضغوطهم على **اللجنة العربية العليا**، التي **كانت قد تشكلت في 1936/4/25 بديلاً للجنة التنفيذية، وكان على رأسها الحاج أمين الحسيني**. وقد دعا الأمير عبد الله اللجنة العربية العليا إلى اجتماع عقده في عمان، ولم يفلح في إقناع أعضائها بوقف الإضراب، حيث أعلنوا عجزهم عن ذلك ما لم توقف الحكومة الهجرة وقفاً تاماً. ولنفس الهدف حضر وزير خارجية العراق نوري السعيد إلى فلسطين ضيفاً على حكومتها، وفي 1936/8/30، أعلن بيان للجنة العربية العليا بأنها رغم ثقتها بأصحاب الجلالة والسمو، فإن الشعب الفلسطيني سيواصل إضرابه العام بنفس القوة والإيمان.

■ إلى جانب الضغوطات السياسية عملت بريطانيا على تعزيز قواتها في فلسطين، فبلغت 20 ألفاً، وشهدت البلاد خلال 9 و1936/10 أعنف المعارك. وفي نهاية 1936/9، كان قد سافر وفد من الهيئة العربية العليا إلى السعودية، وتوجه عوني عبد الهادي لمقابلة الأمير عبد الله، وفي 1936/10/10، وبتنسيق مع الحكومة البريطانية وجَّهَ الملك عبد العزيز آل سعود والملك غازي (العراق) والأمير عبد الله، نداءً لإيقاف الإضراب والثورة، و«الاعتماد على النيات الطيبة لصديقتنا بريطانيا العظمى، التي أعلنت أنها ستحقق العدالة». وتلقفت اللجنة العربية العليا هذا النداء، فدعت «الأمة الكريمة في فلسطين للعودة إلى الهدوء، ووضع حد للإضراب والاضطرابات».

■ وبرز التدخل العربي الرسمي بشكل فظ مرة أخرى عند حضور لجنة التحقيق الملكية، حيث تدخلت الأنظمة لإجبار الهيئة العربية العليا على الاجتماع بها والإدلاء بإفادتها، ولعب حزب الدفاع ورئيسه بشكل خاص دوراً مخرباً على الإجماع الوطني في مقاطعة اللجنة، ودوراً تمييعياً بارزاً في موقف الهيئة العربية العليا من الضغوط العربية بالتنسيق المباشر مع الأمير عبد الله.
كما تكررت نفس المواقف المائعة والسلبية، عندما أصبح مطلوباً تحديد موقف من مشروع التقسيم الذي طرحه البريطانيون 1937، فحزب الدفاع كان مع التقسيم بخلفية ضم القسم العربي من فلسطين لإمارة شرق الأردن. كما يجب التنويه أن اللجنة العربية العليا لم تكن حازمة في مقاومة الضغوط العربية التي كانت ترمي، ليس إلى رفض المشروع، بقدر ما كانت تهدف إلى تحسين شروطه على الأرض، أي تعديلات تكون أقل إجحافاً بحق عرب فلسطين.

5-■ إنتهت **المرحلة الأولى** من الثورة في هذه الأجواء من المناورات والبلبلة في الرأي العام، وكان الحدث الأبرز فيها هو هذا الانخراط الجماهيري الهائل في العمل الوطني المباشر، والجيد التنظيم قياساً بالانتفاضات السابقة. وفي هذه الانتفاضة الشعبية العارمة شكل **الإضراب العام** الحدث الأهم كمعبر عن إرادة وطنية جماعية في وجه الاحتلال والمشروع الصهيوني برمته.

■ حول الإضراب برز عند العديد من مؤرخي الحركة الوطنية الفلسطينية وجهة نظر، تشير إلى السلبيات التي ألحقها الإضراب الطويل بالاقتصاد العربي والمزايا التي حصلت عليها الصهيونية خلال نفس الفترة، كونها أصبحت الممون الوحيد للبريطانيين والتجمع اليهودي نفسه، فانتعشت مؤسساتها وخرجت من هذه المرحلة أقوى من ذي قبل. وتكتسب هذه الملاحظة قيمتها من كونها صادرة من موقع وطني، وميزتها الأخرى أنها لا تدفع ملاحظاتها إلى الحد النهائي، فنستنتج مثلاً أن الإضراب كان يجب ألا يحصل، رغم ذلك فمن المفيد والضروري أن نحدد حول الإضراب القضايا التالية:

أ) صحيح أن الإضراب ألحق الضرر بالاقتصاد العربي بشكل عام، ونقطة القوة في الإضراب (شموله وامتداده الزمني) تتضمن كذلك نقطة ضعفه، أي أنه لم يتمكن من تشكيل **ضغط خانق** على بريطانيا، يجبرها على التراجع والانصياع لمطالب الإضراب السياسية الوطنية.

ب) صحيح أيضاً أن الإضراب ترك المجال مفتوحاً للاقتصاد الصهيوني ليتطور بلا منافسة، خلال مرحلة مصيرية، وقد شكل الاقتصاد الصهيوني المغلق والتطبيق العملي لشعار **«العمل العبري والإنتاج العبري»** عنصراً بالغ الأهمية، حيث بات القطاع الاقتصادي الصهيوني بروافعه الأساسية، موازياً ومتفوقاً في عدد من النواحي على القطاع العربي، وقد ساهم ذلك في ثلم سلاح الإضراب، عبر لعب دور البديل في تموين البريطانيين واحتكار هذه الوظيفة خلال فترة زمنية (مرة أخرى) مفصلية.

ج) ولكن هذه الملاحظات الصحيحة على أهميتها، تبقى وصفية وتغفل جملة من القضايا الهامة أبرزها: **1-** هل العوامل السابقة هي التي لعبت الدور الأساسي في إفشال الإضراب؟ **2-** رغم كل شيء وبالمحصلة، هل نستنتج أن الإضراب ما كان يجب أن يقع؟

6-■ إن الإضراب العام رغم ثغراته، شكل ضغطاً سياسياً هائلاً على البريطانيين، مترافقاً مع الأشكال النضالية الأخرى، وليس أدل على ذلك من الضغوط البريطانية لإنهائه، وتعبئة جهود الرجعية العربية بأكملها من أجل ذلك، وليس أدل على ذلك من النشاطات الصهيونية المحمومة واتصالاتهم مع الاحتياط الرجعي العربي والفلسطيني من أجل نفس المهمة، فقد كان الإضراب تجسيداً حياً لإرادة شعب بكامله، مشدودة باتجاه إنجاز أهداف وطنية سياسية محددة، وهنا تكمن قيمته الجوهرية، ولأن بريطانيا والصهيونية تعرفان ذلك، فقد بذلتا كل هذا الجهد من أجل كسره.

أما الاستدلال من فشل الإضراب العام على أنه ما كان يجب أن يقع، فهذا خطأ فادح والأجدى هو التدقيق بالأسباب الذاتية لهذا الفشل، والأهم هو التدقيق بكيف كان يمكن أن يكون الإضراب أفعل مما كان عليه. إن اعتبار الفشل مدخلاً لزرع الشكوك حول الحدث، منهج خاطيء يستند إلى حتمية غير جدلية. الجماهير الفلسطينية لم تكن مخطئة بتحركها الكبير، بل إن القيادة هي التي ساومت على النضال، وأما الطليعة فلأسباب عديدة لم تكن على مستوى قيادة الحدث وتوجيهه.

7-■ يمكن إعتبار مقتل ل. ي. أندروز حاكم الجليل البريطاني في القاهرة- 1937/9/26، الشرارة التي بدأت معها المرحلة الثانية من ثورة 1936-1939، ورغم استفظاع اللجنة العربية العليا لهذا «الحادث الأليم واستنكارها له» باسمها وباسم جماهير فلسطين، فقد أجرت السلطات البريطانية حملة إعتقالات واسعة، وأصدرت بلاغاً رسمياً- 1977/10/1، يعتبر اللجنة العربية العليا واللجان القومية المتفرعة عنها غير شرعية، وأصدرت أمراً باعتقال عدد من أعضاء اللجنة، وعزلت المفتي الحسيني عن رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى وعن رئاسة لجنة الأوقاف. وفشلت مساعي حزب الدفاع في تشكيل هيئة عربية عليا جديدة، وتمكن المفتي من اللجوء إلى الحرم، ومن ثم الخروج إلى البلاد.

■ لم يدم الهدوء أكثر من أسبوعين، إنفجر الوضع بعده واتخذ منحى متصاعداً من العنف الجماهيري والمسلح، وتشكلت «**لجنة الجهاد المركزية**» موزعة بين بيروت ودمشق، وكان مسؤولها الفعلي عزت دروزه. وإذا كان غير مبتوت بمستوى كفاءة لجنة الجهاد، لجهة القيادة الفعلية للنضال الميداني، فقد لعبت دوراً سياسياً مساعداً، وساهمت في عملية تموين الثوار بالمال والسلاح. وقد بلغت الأعمال العسكرية للثورة ذروتها - منتصف 1938.

■ في هذه الفترة عقد قادة الثورة مؤتمراً لهم في طولكرم، قرروا فيه متابعة القتال حتى تحصل البلاد على مطالبها القومية، وقرروا تطبيق ما أُسمي بمشروع القتال لمدة خمس سنوات، ودعوا الشباب الفلسطيني للجهاد، وأعلنوا شكلاً من أشكال التجنيد الإلزامي يقوم على القرعة وفق الحاجة، ويمس الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 22 عاماً، واتخذوا إجراءات تتعلق بتأجيل ديون الفلاحين للبنوك والأفراد، وأنذروا كل من يخالف هذا القرار ويلجأ إلى إلحاق الضرر بالفلاحين المدنيين بحجز أراضيهم، أو أموالهم وبتقديمه إلى محكمة عسكرية بتهمة عصيان الثورة الوطنية، وتشكلت قيادة عامة للثورة في مناطق وسط فلسطين.

■ أما بريطانيا، فقد استقدمت المزيد من قواتها إلى فلسطين ونصبت الأسلاك الشائكة والمفخخة لإغلاق الحدود السورية - اللبنانية مع فلسطين، وأشركت كافة صنوف أسلحتها البرية والجوية في المعارك، ومارست

عمليات قمع منهجية وشرسة في الريف إستناداً إلى قانون الطوارىء، ووضعت البوليس الفلسطيني تحت إمرة الجيش مباشرة، وأشركت 6 آلاف جندي(بوليس) صهيوني بعمليات القمع مباشرة، بالإضافة إلى قوات الهاجانا. وشكلت قوات مختلطة بريطانية–صهيونية مارست أبشع أنواع الإرهاب ضد الثوار وخاصة الفلاحين. وبرز في مجال الإجرام ضابط بريطاني يدعى ونغيت، فقد تخصص في شن الغارات الليلية ضد القرى وضمن مجموعته تتلمذ موشي دايان على نسف البيوت العربية. في الأصل كانت مهمة ونغيت حماية أنابيب بترول العراق الذي يصب في فلسطين، وقد نسف الثوار هذه الأنابيب أكثر من عشر مرات في أماكن مختلفة من فلسطين.

■ وحركت بريطانيا إحتياطيها الرجعي متمثلاً بشكل أساسي بحزب الدفاع الوطني الذي قام بنشاط سياسي واسع ضد الثورة بحماية الحراب البريطانية، وشكل **«فصائل السلام»** التي كانت تقوم بدور إستخباري علني للبريطانيين، فترشد إلى الفلاحين الملتزمين مباشرة بالثورة، أو المنخرطين في قواتها الرديفة، أو تقوم مباشرة بتصفية الفلاحين. (كانت القوات المسلحة الفلسطينية تنقسم عملياً إلى تشكيلات ثلاثة: القوات النظامية، ومجموعات المدن التي كانت تنتظر في الليل وتمارس نشاطها العادي في النهار، والقوات الرديفة التي كانت تشكل أصلاً من الفلاحين الذين كانوا يشاركون في العمليات وفق الحاجة أو على شكل نجدات).

8–■ إلى جانب القمع العسكري المباشر، واصلت بريطانيا ممارسة المناورات السياسية، فبعد أن تخلت رسمياً عن مشروع التقسيم– أواسط 1937/9، لكونه غير عملي أوفدت لجنة فنية لوضع مشروع تقسيم جديد، وبتوجيه من الهيئة العربية العليا لم يتقدم أحد من القيادات الفلسطينية للإدلاء بشهادته أمام هذه اللجنة، وكان رد الحكومة البريطانية بيان رسمي صدر– أواخر 1938، أنها ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في فلسطين. كما أعلنت دعوتها لمؤتمر ثلاثي بريطاني – عربي– صهيوني يُعقد في لندن.
وقد عقدت اللجنة العربية العليا إجتماعاً في بيروت– منتصف 1939/2، لمناقشة موضوع المؤتمر، وشاركت بمؤتمر في القاهرة حضره مندوبون عن البلدان العربية في النصف الثاني من نفس الشهر، وتقرر فيه المشاركة على الأسس التالية: حكومة عربية في فلسطين، معاهدة بين فلسطين وبريطانيا على غرار المعاهدة البريطانية – العراقية، إعطاء ضمانات سياسية لليهود تثبت في الدستور الفلسطيني، بالإضافة إلى إجازة تعلم العبرية ... الخ.

■ إنتهى **مؤتمر لندن**– أواسط 1939/3 بالفشل. في أواسط 1939/5 أعلنت بريطانيا **الكتاب الأبيض** الشهير، والذي يمكن تلخيصه بالبنود التالية: **1**– ليس من سياسة بريطانيا أن تصبح فلسطين دولة يهودية. **2**– لا تعتبر بريطانيا مراسلات حسين– مكماهون أساساً لحل مشكلة فلسطين. **3**– تعد بتشكيل دولة فلسطينية خلال 5 سنوات بعد فترة إنتقالية. **4**– تسمح بهجرة 75 ألفاً من اليهود خلال 5 سنوات. **5**– تعتبر المفوض السامي مخولاً لمنع بيع الأراضي.
وفي حين أرادت بريطانيا أن يكون الكتاب الأبيض حلاً وسطاً لفظياً بين العرب واليهود، فقد تم رفضه من قبل الطرفين: فقد رفضته اللجنة العربية العليا باعتباره يهدف إلى إجهاض الثورة، ورفضه الصهاينة باعتباره تخلياً عن تعهد بريطانيا بإنشاء الوطن القومي اليهودي بموجب وعد بلفور.

■ وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تناور فيه مع قيادة الحركة الوطنية، كانت تمارس القمع على أبشع ما يكون على الأرض، أملاً بإنهاء الثورة سريعاً في وضع دولي مضطرب كانت تعرف أبعاده، وتقدر تحوله إلى مواجهة عالمية، وبمواجهة هذا القمع سقط أحد قادة الثورة –**عبد الرحيم الحاج محمد**– شهيداً، وتم تسليم الآخر –**يوسف أبو درة**– للبريطانيين من قبل السلطات الأردنية، وانسحب ثالث –**عارف عبد الرزاق**– إلى بغداد، والتحق الرابع –**أبو إبراهيم الكبير**– بقيادة المفتي في لبنان، وانسحب معه لاحقاً إلى العراق. وتوقفت أطول ثورة في تاريخ شعبنا الحديث وشعوب أمتنا العربية حتى ثورة الجزائر– 1954 .

9–■ إثر إنتهاء الحرب العالمية الثانية تشكلت لجنة بريطانية– أمريكية.. 1946/1، وكان هدف اللجنة إيجاد السبل للتملص من النقاط الإيجابية الواردة في الكتاب الأبيض– 1939، وقد ووجهت بمذكرة من الهيئة العربية العليا تؤكد على ضرورة: **1**– الاعتراف باستقلال فلسطين. **2**– العدول عن إنشاء الوطن القومي اليهودي. **3**– وقف الهجرة وبيع الأراضي .. وفي شهاداتهم أمام اللجنة كرر بعض القياديين الفلسطينيين نفس الموقف. وفي 1946/4، أصدرت اللجنة البريطانية – الأمريكية تقريراً يتضمن: **1**– ضرورة إدخال 100 ألف مهاجر جديد. **2**– رفع الحظر عن إنتقال الأراضي لليهود. **3**– بقاء الانتداب حتى يكون ممكناً قيام دولة أو أكثر في فلسطين، وواضح أن هذا التقرير يشكل نكوصاً كاملاً عن الكتاب الأبيض.

■ أبدت الهيئة العربية العليا نشاطاً ملحوظاً منذ النصف الثاني– 1946، فصاغت للحركة الوطنية نظاماً أساسياً ولائحة داخلية، ونظمت اللجان الوطنية داخل فلسطين، وأقرت لوائح الصندوق القومي الذي سمي ببيت المال. وفي ربيع– 1947، أقر مجلس الجامعة العربية مساعدة للهيئة العربية العليا، وفي 1947/4/28 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إجتماعاً خاصاً بمناقشة القضية الفلسطينية، وتكلم المحامي الفلسطيني هنري كتن باسم الهيئة العربية العليا، فطالب بالاستقلال، ووقف الهجرة، ومنع بيع الأرض، وأعلن عن معارضة فلسطين لأي لجنة تتشكل وأية قرارات تؤخذ تتعارض مع هذه المطالب. وفي 1947/6، شكلت الأمم المتحدة لجنة تحقيق من الدول الكبرى، فقررت الهيئة العربية مقاطعتها وطالبت الشعب بالإضراب يوم وصولها.

أما على الأرض فقد قرر مجلس الجامعة العربية – 1947/10، حشد وحدات عسكرية على حدود فلسطين، وأن تقدم دولة الجامعة للهيئة العربية العليا 10 آلاف بندقية مع ذخائرها، وأن تفتح معسكرات للتدريب، وأن تشرف على تخريج الضباط الفلسطينيين في قطنا قرب دمشق. وللإشراف على هذا النشاط تشكلت لجنة عسكرية عربية في دمشق بعضوية العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن، بمسؤولية طه الهاشمي– العراق، وعينت الهيئة العربية العليا **عبد القادر الحسيني** قائداً عاماً **لقوات «الجهاد المقدس».**

■ وتشكلت داخل فلسطين لجان عسكرية محلية، كما تشكلت لجان وطنية محلية على غرار 1936. وأرسلت اللجنة العسكرية **الضابطين إسماعيل صفوت، وفوزي القاوقجي** إلى فلسطين على رأس جماعات من المتطوعين العرب، تشكل ما سمي **بجيش الإنقاذ** الذي لم يكن يتلقى أوامره من الهيئة العربية العليا.

ودارت على أرض فلسطين معارك قاسية شارك فيها بشكل أساسي سكان ومقاتلي القرى والمواقع الأمامية، وكان القتال من الجانب العربي يتخذ منحى دفاعياً عاماً، والمشاركة تتم على شكل نجدات تفتقر إلى التنظيم

الجدي وإلى الاستمرار، وعلى كل حال لم تصل حدة المواجهة من الجانب العربي إلى ما كانت عليه في أعوام 1936–1939 .

10–■ أقرت الأمم المتحدة– 1947/11/29؛ مشروع إنهاء الانتداب البريطاني، وتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية وأخرى يهودية مع تدويل القدس. ورفضت الهيئة العربية العليا قرار التقسيم، وكذلك الجامعة العربية، بينما قبلته الحركة الصهيونية. وعشية إنتهاء الانتداب البريطاني رسمياً على فلسطين أعلنت الحركة الصهيونية ولادة دولة «إسرائيل»، وفي 1948/5/15 دخلت الجيوش العربية فلسطين من جبهات محاذية متعددة، ودارت معارك غير منسقة مع عدو متفوق عددياً وأكثر تنظيماً، ومجرباً في القتال مع جيوش الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية.

رغم البطولات الموقعية والتضحيات، عانت القوات العربية التي دخلت فلسطين من طبيعة الأنظمة التي أرسلتها. وقد لعب الصراع البريطاني – الأمريكي على النفوذ دوراً سلبياً واضحاً، حيث كان الأردن والعراق مواليين لبريطانيا، بينما النفوذ الأمريكي يتصاعد في مصر والسعودية، وقد قاتلت الجيوش العربية بشكل عام ضمن حدود مشروع التقسيم.

■ أما على الصعيد السياسي، ففي 1948/10/1، إنتقل الحاج أمين إلى غزة (سراً) وعقد مؤتمراً، قرر تشكيل **مجلس وطني فلسطيني ومجلس أعلى وحكومة ومجلس دفاع.** وفي اليوم ذاته وبينما المعارك في فلسطين مستمرة، عقد مؤتمر في سينما بترا في عمان ترأسه **سليمان التاجي الفاروقي،** وبويع فيه الملك عبد الله ملكاً على ما تبقى من فلسطين.

وفي 1948/12/1، عقد في أريحا مؤتمر على رأسه **الشيخ محمد علي الجعبري،** واتخذ قرارات تدعو إلى وحدة فلسطين وشرق الأردن، وفي اليوم التالي حيّا رئيس الوزراء الأردني قرارات مؤتمر أريحا، معلناً أن هذه الرغبة تتفق تماماً مع رغبات الحكومة الأردنية، وستبادر إلى اتخاذ الإجراءات الدستورية لتحقيقها[1]. وقد أيد مجلس الوزراء قرارات مؤتمر أريحا دون تأخير، وصادق مجلس الأمة الأردني على قرار مجلس الوزراء– 1948/12/13. **أما ردّ الجامعة العربية على الخطوة الإلحاقية الأردنية، فقد تدرج من رفض الخطوة والتوصية بفصل الأردن من عضوية الجامعة، إلى قبول الخطوة الأردنية «كإجراء مؤقت إقتضته الظروف العملية...».**

[■ إستكمالاً للخطوات الدستورية شكل الملك عبد الله حكومة جديدة في1949/5 أدخل إليها أربعة وزراء فلسطينيين من ضمنهم راغب النشاشيبي. وفي 1950/4/11 أجريت انتخابات نيابية في الضفتين. وفي 1950/4/24 إجتمع مجلس الأمة المنتخب وأعلن تأييد وحدة الضفتين وقيام المملكة الأردنية الهاشمية وعلى رأسها الملك عبد الله– 1950.]

■ وهكذا تم تقسيم فلسطين بين الاحتلال الصهيوني والإلحاق الأردني، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. وأريد بذلك إسدال الستار على الوجود المستقل للشعب الفلسطيني وإنهاء قضيته الوطنية.

1() راجع كتاب د. اميل توما بعنوان «60 عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية» (ص118). مصدر سبق ذكره.

وقد سجل المناضلون الفلسطينيون بعدها داخل الوطن المحتل وعلى حدوده مئات أعمال المقاومة، وانخرط الآلاف في التنظيمات العربية القومية التي كانت برامجها تتمحور حول تحرير فلسطين، وذلك حتى ولادة منظمة التحرير الفلسطينية– 1964، وانطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة– 1965■

(3)

إستعادة واستخلاصات عامة

■ عندما نستعرض التاريخ النضالي للشعب الفلسطيني حتى عام 1948، يشد إنتباهنا بعمق ذلك التناقض الكامل بين حجم التضحيات الهائلة التي ارتضتها الجماهير الفلسطينية وأقبلت عليها بحماس وقناعة، وبين النتائج السلبية التي حصدتها بعد نصف قرن من الكفاح المتعدد الأشكال، والذي أفضى إلى «النكبة»، أي إلى تقاسم الأرض الفلسطينية وجزء من شعبها وتشريد جزئه الآخر، ومحاولة طمس كيانه المستقل نهائياً. ويقفز إلى الذهن السؤال المشروع والجوهري: لماذا حصل ذلك ؟ وتختلف الأجوبة باختلاف الموقع الفكري والطبقي والسياسي بالطبع، وإذا كان لنا أن نسوق أسباباً، **مميزين بين الجوهري والثانوي**، نستنتج التالي:

أولاً–■ كان هناك خلل كبير في ميزان القوى بين **التحالف البريطاني–الصهيوني** من ناحية، **والشعب الفلسطيني** من ناحية أخرى. ويبرز الخلل في التفاوت الهائل بالقوى المحشودة من الجانبين، إذا أخذناها بمعناها الواسع: الإقتصادي، الإجتماعي، العسكري... ولعبت بريطانيا الدور الأساسي في هذا التحالف بجسمها العسكري المباشر، وكذلك بإعطاء وعد بلفور وتوفير الدعم الإمبريالي العام له، وإعطاء الصهيونية «شرعية» دولية. وعلى الأرض حماية الهجرة الصهيونية، وتوفير أسس مصادرة واغتصاب الأرض وحمايتها.

■ على هذه الأرضية لعبت **خصوصية الاستعمار الصهيوني** كاستعمار إستيطاني دوراً شديد التأثير، ليس لجهة الحشد العسكري وغرس مجتمع عدواني على أرض فلسطين فحسب، **بل** أيضاً وخاصة لجهة **خلخلة أسس المجتمع الفلسطيني عبر إحتلال الأرض، ومواقع العمل، وتشكيل السوق المستقل ..**

■ أظهر شعبنا قدرة عالية على استنزاف التجمع الصهيوني والوجود البريطاني المدني والعسكري، وقدرة كذلك على إدامة هذا الاستنزاف لفترات طويلة نسبياً، لحد أجبر المستعمر البريطاني للرضوخ التكتيكي أكثر من مرة، وكان ممكناً أن تعزز معارك الاستنزاف الطويلة حالة أرقى من النضال، تتحول إلى ضغط متعدد الأشكال، يجبر بريطانيا على التراجع عن مشروعها الاستعماري. وهنا تبرز **مسألة القيادة** كعنصر معطل، لعب دوراً حاسماً في الحيلولة دون وصول النضال الوطني الفلسطيني إلى نتائج ملموسة.

■ برز الدور السلبي لقيادة طبقة كبار الملاك– البورجوازية الكبيرة عند كل منعطفات قضيتنا، وخاصة في أحداث 29 و 33 و 36–39، و47–48، حيث بلغ وضعها حدّ التفسخ. وكان التناقض يبرز دوماً بين الاستعداد الكفاحي للجماهير، وقابلية القيادة للمساومة.

ولكن مشكلة القيادة لا تطرح مقتصرة على القيادة السياسية الفاشلة، قيادة طبقة كبار الملاك–البورجوازية الكبيرة، بل إن مسألة القيادة، تطرح بالصلة مع خصوصية الاستعمار الصهيوني وتداخل العناصر الذاتية والموضوعية، وبشكل يتجاوز رجم القيادة المتخلفة والمساومة، إلى مسألة إفتقاد الشعب الفلسطيني إلى قيادة يعترف بها ويحترمها، وتقود نضاله إلى الظفر. فرغم نضاله الشجاع، لم ينجح الحزب الشيوعي الفلسطيني

مثلاً في أن يشكل طليعة النضال الجماهيري ضد الاستعمار والصهيونية، وفشلت الطبقة العاملة الفلسطينية (التي تحولت عددياً إلى طبقة رئيسية في مجتمعنا، وخاضت نضالات باسلة، متعددة الأشكال) في أن تلعب دوراً سياسياً مستقلاً في النضال الوطني. وقد تعدت المسألة الحزب الشيوعي والطبقة العاملة، فالفلاحون الفلسطينيون، رغم أهمية مسألة الأرض التي طرحتها الصهيونية، ورغم أهميتهم العددية، **لم يتمكنوا من بلورة حزب خاص، أو تجمع، أو تحالف يمثل مصالحهم.**

■ كما أن **البورجوازية الوطنية** بفئاتها وشرائحها الواسعة، **لم تتمكن من تشكيل حزبها الخاص، أو التصدي** لقيادة النضال كما حصل في العديد من البلدان العربية وبلدان «العالم الثالث». ومن الملفت للنظر أن **حزب الاستقلال** الذي كان مرشحاً لأن يكون حزب البورجوازية الوطنية في بلادنا مرّ في الحياة السياسية مروراً شديد اللمعان، إنما قصير الأجل، أي أن المعضلة الجدية أنه لم يتشكل لفئتين إجتماعيتين أساسيتين (البورجوازية الوطنية، والطبقة العاملة) حزبهما السياسي، وبالتالي، **لم تتوفر ظروف تشكل قيادة عمالية، فلاحية، بورجوازية وطنية، أكان ذلك بصيغة جبهوية، أم بصيغة حزب يقود المجتمع عبر قيادته لطبقته.**

■ أما السبب الرئيسي على ما نظن، هو ذلك **التحول السريع** الذي كان يعيشه المجتمع الفلسطيني. إنه تحول عنى إنتقالاً سريعاً جداً لمئات الألوف من أبناء شعبنا (أي الأغلبية) وفي فترة قصيرة نسبياً، من موقع طبقي إلى آخر، من شريحة طبقية إلى أخرى، دون أن تكتسب الطبقة الجديدة أو الشرائح الجديدة (بفعل هذا التسارع) ميزاتها الطبقية الجديدة سياسياً وأيديولوجياً، وأن يترسخ ذلك كتراث في النضال والحياة، فتشكل الطبقة حزبها السياسي ويتولد لديها، أو لدى الطليعة فيها الاعتزاز بالانتماء... ونحن إذ نبرز هذه الواقعة عنصراً أساسياً لنؤكد من جديد على التخريب العميق الذي ألحقه الاستعمار الاستيطاني بالمجتمع الفلسطيني، **لسنا نغفل مسألة الخلل في البرامج، ودورها في عرقلة تطور العملية الثورية.**

ثانياً–■ لعب **الوضع العربي** دوراً سلبياً بارزاً في نضال الشعب الفلسطيني، فالمحيط العربي المباشر كان خاضعاً للهيمنة الاستعمارية البريطانية– الفرنسية، وتسيطر على البلدان المجاورة لفلسطين أنظمة تجمع ما بين كبار ملاك الأرض وبورجوازية كبيرة، يتجاور –وأحياناً يتجاوز– تناقضها مع الجماهير وخوفها منها تناقضها مع الاستعمار.

■ ولم يكن تأثير الوضع العربي تأثيراً سلبياً غير مباشر فحسب، بل إتخذ شكل الضغوط المباشرة والتخريب المباشر على الثورة أيضاً. لقد جندت الرجعية نفسها لإيقاف الإضراب الكبير 1936، ومارست كافة الضغوط (بما فيها الحصار) لإجهاض ثورة 1936–1939، ومنعت عمليات التضامن الشعبي العربي المنظم من أن تبلغ مداها المؤثر في بلدانها، وضيقت على المناضلين وقامت –أحياناً– بتسليمهم أو قصفهم كلما استطاعت.

■ وبرزت الحكومة الأردنية في هذا النشاط عندما قمعت الحركة التضامنية الأردنية مع الشعب الفلسطيني بقيادة مثقال الفايز، وكذلك عندما سلّمت القائد الفلسطيني أبو درّه للبريطانيين، وعندما قصفت (في أحراش جرش وعجلون) المناضلين المنسحبين من فلسطين إبان الثورة الكبرى، وإبان نضالات 1947–1948. وتدخلت الأنظمة العربية لتلغيم الثورة فمنعت وحدتها العسكرية، وخلقت إلى جانب **جيش الجهاد المقدس** بقيادة عبد القادر الحسيني، **جيش الإنقاذ**، ليأتمر بأمرها ويقاتل وفقاً لتكتيكاتها السياسية المتساوقة، بالمحصلة

مع الخط الاستعماري العام. لقد طاردت المناضلين، وحجبت السلاح والمال، وشاركت أو صمتت على إلحاق ما تبقى من أرض فلسطين خارج الاحتلال الصهيوني بمصر وشرق الأردن.

ثالثاً–■ بالإضافة إلى الوضع الذاتي بقصوراته المعروفة، وسلبيات الوضع العربي، يمكن القول بأن الوضع الدولي بمجمله لم يكن مؤاتياً. لقد كان الحلف الإمبريالي بأكمله ضد الشعب الفلسطيني، فوعد بلفور لم يكن وعداً بريطانياً فحسب، بل وعداً وافقت عليه كافة الدول الغربية ذات الشأن، وتقاسمت الإمبرياليتان القديمتان –بريطانيا وفرنسا– المنطقة العربية الشرقية بموجب إتفاقية إستعمارية.. «سايكس– بيكو»، وأعطيتا معاً لوعد بلفور شرعية «عصبة الأمم». ورغم تناقضاتهما التي كانت حادة أحياناً، فقد إتفقتا ضد الشعب الفلسطيني سياسياً وعملياً. لقد كانت بريطانيا تقاتل مناضلينا وشعبنا في فلسطين، وكانت قوات فرنسا تطاردهم في سوريا ولبنان، وتفكك شبكات المساندة السياسية والمالية والتسليحية التي تشكلت لدعم النضال الفلسطيني.

رابعاً–■ إذا كانت الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني قد عانت من الخلل على محاور العامل الذاتي، والعربي والدولي، فقد برزت التجليات الشديدة السلبية للوضع الذاتي على الأرض بأشكال صارخة جعلت العديد من المؤرخين والمحللين يتعامل معها كما لو كانت الأسباب نفسها، وليست مظاهر للتخلف الاقتصادي والاجتماعي وإرث العادات والتقاليد والمعتقدات السلفية، والتحول الاجتماعي السريع والمشوه، ودور كل ذلك في إدامة حياة القيادة التقليدية.

فالعفوية النضالية رغم ظهورها سبباً من أسباب الفشل، وهي كذلك في جانب من جوانبها، ولكنها في الأساس مظهر من مظاهر الوضع الطبقي والاجتماعي، والعجز عن تشكيل قيادة مركزية للنضال، ناهيك عن ضعف التجربة التنظيمية، هو أيضاً إنعكاس للواقع الطبقي– الاجتماعي. فالخبرة التنظيمية تكتسب من تنظيم المجتمع نفسه، كما أن الإطلال على الخبرة الثورية العالمية كان ضعيفاً.

■ لقد خاضت الأغلبية الساحقة من الشعب المعارك النضالية العالية الكلفة، بإقبال منقطع النظير، ولكن بكثير من العفوية والتجريب، وافتقرت إلى قيادة وطنية تحدد الحلقة المركزية في النضال للمرحلة التي تعالجها وتصوغ التكتيكات الملائمة لذلك، فهي لم تشخص بريطانيا عدواً رئيسياً، يشكل الانتصار عليه مفتاح الحل للقضية الوطنية، ونتيجة لذلك لم تبلور تكتيكاً يتجاوز سياسة الضغط على بريطانيا عسكرياً وبمختلف الأشكال، كما كانت الجماهير تخوض نضالها العفوي والتجريبي في ظل واقع عربي ودولي غير مؤاتيين.

■■■

■ بالاستناد إلى هذه التجربة النضالية الطويلة، الغنية بالدروس، باشرت الثورة الفلسطينية نضالها الحديث في منتصف ستينيات ق 20، فقد راكمت تجربة غنية وفرزت في داخلها قوى يسارية وديمقراطية تقرأ جيداً دروس التاريخ، وتناضل بجدية لتطوير الوضع الذاتي للثورة ولبناء العلاقات الوطنية مع فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وإقامة علاقة رشيدة مع الأنظمة الوطنية العربية على قاعدة إستقلال القرار الوطني، وتسعى لنسج العلاقات الكفاحية مع قوى التقدم والاشتراكية والتحرر الوطني في العالم، وذلك على قاعدة العداء للإمبريالية، العدو المشترك للشعب الفلسطيني، وشعوب أمتنا العربية، وشعوب العالم■

1985

الفصل الثالث

الصهيونية..
في الخلفية التاريخية والحركة السياسية

- □ مقدمة
- ■ أولاً– في «المسألة اليهودية» ونشوء الصهيونية
- ■ ثانياً– التيارات الصهيونية «العمالية»
- ■ ثالثاً– الصهيونية الرسمية.. الإطار العام والتطبيقات

معهد العلوم الإجتماعية
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مقدمة

■ **«إن الصهيونية هي حركة عنصرية رجعية وثيقة الصلة بالإمبريالية العالمية. وهي تقدم حلاً شوڤينياً، رجعياً وزائفاً للمسألة اليهودية في إطار مشروع إستعماري إستيطاني يشكل نقيضاً للوجود الوطني لشعب فلسطين ويرتهن بقاءه باستمرار تبديد الشعب الفلسطيني واغتصاب أرضه وحقوقه الوطنية».**

بهذ الصيغة المكثفة يتناول البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تعريف **الصهيونية** كحركة سياسية تظللها أيديولوجيا زائفة إستهدفت ومازالت فلسطين أرضاً وشعباً، وتسببت في هذا السياق بنشوء **«المسألة الوطنية الفلسطينية»** بعناصرها المعروفة: الإقتلاع من الوطن واحتلاله، التبديد القومي، الإعدام السياسي، مصادرة الحقوق الوطنية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره بحرية على كامل ترابه الوطني.

■ **«إن الإستعمار الإستيطاني الصهيوني يشكل العقبة الرئيسية في طريق إنجاز حل ديمقراطي جذري للمسألة الوطنية الفلسطينية»** يقرر البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية. وعليه يصبح التوقف أمام «الصهيونية» كأيديولوجيا وسياسة وممارسة عملية ضرورة وشرط رئيسي من شروط تملك الوعي الذي يسمح بالمواجهة الفكرية والسياسية وبالتالي العملية لعنوان ومحور المشروع المعادي الذي أقام كيانه على أنقاض الكيان الوطني الفلسطيني.

■■■

*[■ الدراسة التالية: **«الصهيونية.. في الخلفية التاريخية والحركة السياسية»** تبدأ بإعطاء لمحة عن تاريخ اليهود وصلتهم بفلسطين بفرز الأسطوري عن المثبت علمياً في هذا التاريخ، للإنتقال بعد ذلك إلى التعريف بما يسمى **«المسألة اليهودية»** وكشف جذرها الحقيقي بعيداً عن المزاعم الدينية والإثنية/العرقية، وكذلك بعيداً عن تزوير الأيديولوجيا، وتلقي القبض على هذا الجذر في التطور الإقتصادي والإجتماعي للمجتمعات التي عاش فيها اليهود وفي الحقبات التاريخية المعنية.. بعد هذا تتناول الدراسة مايلي:]*

■ **الصهيونية بمعناها السياسي** (أي بما يتجاوز تعبيرات «الحنين الدائم» لفلسطين) بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر، لتصل إلى حوامل وصيغ تنظيمية ملموسة أهمها ما سمي بالتيارات **«الصهيونية العمالية»** إقتصر عليها البحث بسبب من دورها الأساسي في حركة الإستيطان، وفي التأسيس عموماً، وصولاً إلى إعلان دولة اسرائيل. وهذا ما لا ينطبق بنفس الدرجة على التيارات الصهيونية الأخرى، وبالذات على تيار **«الصهيونية التنقيحية»** الذي نشأ من صلبه حزب حيروت، وتكتل الليكود فيما بعد.

■**الصهيونية الرسمية** وفي إطارها المؤتمرات الصهيونية والمؤسسات التي إنبثقت عنها: المنظمة الصهيونية العالمية، بنك الإستيطان الصهيوني، والصندوق القومي اليهودي بوظيفة إستملاك الأراضي في فلسطين.

وقد لعبت هذه المؤسسات دوراً فائق الأهمية في تأسيس دولة اسرائيل، إن بمتابعة فرض وقائع الإستيطان وتكثيف الهجرة إلى فلسطين أو باتجاه بذل المساعي للحصول على دعم الدول الإستعمارية للمشروع. وهذا ما أثمر عن التبني الإمبريالي الغربي لهذا المشروع من قبل: إيطاليا، فرنسا، الولايات المتحدة، وبخاصة بريطانيا التي أطلقت وعد بلفور.

■ **وعد بلفور** الذي تعهدت فيه بريطانيا بإقامة «**وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين**»، حيث أطلقت سلطات الإنتداب البريطاني العنان للهجرة اليهودية المكثفة ورعت بناء ركائز الدولة الصهيونية ووفرت الحماية لها، الأمر الذي يؤكد **الصلة العضوية** بين الصهيونية والإمبريالية؛ «**لقد وجدت الصهيونية فرصتها لتحويل مشروعها الرجعي إلى وقائع إستيطانية على أرض فلسطين بفضل توافق أهدافها مع مصالح الإمبريالية العالمية ومخططاتها للهيمنة على المنطقة العربية ونهب ثرواتها والسيطرة على أسواقها. لقد نما المشروع الصهيوني وترعرع في ظل الإستعمار البريطاني. وهو يحافظ على كيانه التوسعي وتفوقه النوعي بفضل الدعم المتواصل من قبل الإمبريالية الأمريكية..**» (من البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية).

■■■

■ إن ما تقدمه هذه الدراسة عن الصهيونية يوفر مادة تأسيسية، تساعد على فهم أفضل لما ورد بشأن الصهيونية ومشروعها الإستعماري على أرض فلسطين في البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية..■

المحرر

أولاً– في «المسألة اليهودية» ونشوء الصهيونية

(1)

لمحة عن تاريخ اليهود

1–■ التوراة ليست كتاب تاريخ وعدد من رواياتها ذو مدلول رمزي أو بعد أخلاقي أو وظيفة توجيهية، وهي لا تعكس بالضرورة أحداثاً تاريخية وقعت بالمعنى **التاريخي** المحدد، أو الصارم للكلمة .. وما يقود خطابنا في هذا السياق ليس المحاججة الأكاديمية بشأن تاريخية التوراة أو عدم تاريخيتها، أوصحة هذا الحدث أو ذاك تاريخياً، بل المهم هو أن **الرواية التوراتية تحوَّلت، كما هي، وبالنسبة لملايين الناس، إلى « وعي» معيوش كما لو كان الحقيقة التاريخية بعينها، وهي الرواية التي تمَّ توظيفها أيديولوجياً وسياسياً في ظروف المد الإمبريالي واستكمال تقاسم العالم، في صنع مأساة الشعب الفلسطيني.** إن مواكبتنا لهذه الرواية (مع بعض التصويبات)[1] يعني التعامل مع التجليات العملية لهذا «الوعي».

■ من هذا المنطلق نقول: إذا سلمنا بما تقوله التوراة عن نسب اليهود لإبراهيم، وبما يقال عن كونه الجد المشترك لهم وللمسلمين العرب، فإننا أمام هجرة يتفق المؤرخون أن إبراهيم الخليل سلك خلالها طريق الفرات الأيمن في رحلته من أور (جنوب العراق) إلى حرّان الواقعة على منابع البليخ (أحد روافد الفرات الأوسط). وفي الطريق إلى حرّان مرَّ بمدينة ماري العمورية عبر طريق القوافل، فبعد أن مرَّ بأبي كمال والميادين ودير الزور عبر الفرات عند الرقة، ثم صعد شمالاً مع نهر البليخ إلى حرّان، توجه منها إلى دمشق عبر تدمر ثم إلى نابلس فبئر السبع، قاطعاً مسافة ألف كيلو متر، وكان ذلك حوالي 1850 قبل الميلاد (ق. م).
ويروى أن إبراهيم رزق بولده إسماعيل في فلسطين نحو 1794 ق. م، وبعد مولده بأربع عشرة سنة رزق إبراهيم من زوجته الأولى سارة بولده الثاني إسحق والد يعقوب، الذي نزح مع أولاده إلى مصر نحو 1656 ق.م، بسبب القحط الذي نزل بفلسطين.

■ وبخلاف ما يرد في المراجع الدينية عن أحفاد إبراهيم في مصر، فإن كتب التاريخ والحفريات **لا تلقي أضواء جدية** على حياة هؤلاء المهاجرين، ولا كيف عاشوا واندمجوا في المجتمع الجديد، أي أن تاريخية القصص الدينية غير مؤكدة، وبخلاف هذه القصص لا شيء يثبت صلة موسى بالمهاجرين القادمين من فلسطين.
ويُرجح أن النبي موسى أثناء وجوده في مصر، كان على صلة بعقيدة التوحيد التي اعتنقها أخناتون (عقيدة أخناتون)، فقد حاول هذا الفرعون أن يفرض ديانة التوحيد فرضاً، وناوئ الآلهة الأخرى، وركز عداءه على الإله «أمين» إله طيبة، وهجر المدينة وابتنى عاصمة جديدة في تل العمارنة، وبعد موته تم اضطهاد أتباعه بشدة، وثمة من يتبنى الرأي القائل أن موسى هو أحد أتباع هذه الديانة، وأن هجرته إلى فلسطين كانت تحت

(1) في هذا الموضوع إستفدنا كثيراً مما كتبه د.أحمد سوسة في «تاريخ العرب واليهود»، الصادر عن وزارة الثقافة العراقية – 1961.

وطأة الاضطهاد، وإعادة آلهة مصر السابقة في ظل الفرعون الجديد رمسيس الثاني، الذي تولى عرش مصر بين 1300–1222 ق. م، ويقدر المؤرخون خروج موسى وأتباعه من مصر حوالي 1290 ق. م، وقدر بعض الباحثين أن عدد المهاجرين آنذاك حوالي ستة آلاف دون إبداء أي أساس لتبرير هذا الرقم[1].

2–■ سلك الموسويون في خروجهم الضفة اليمنى للبحر الأحمر باتجاه الجنوب، وعبروا البحر وأكملوا سيرهم جنوباً على ضفته اليسرى، وعند مناطق مناجم النحاس على خليج السويس، انعطفوا شرقاً ومن ثم شمالاً شرقاً بمحاذاة خليج العقبة، ومن العقبة أكملت الحملة سيرها شمالاً ثم شرقاً، حيث دخلت «كنعان الشرقية»، أي الضفة الشرقية لنهر الأردن، ومن شمال البحر الميت تم غزو فلسطين والسيطرة على أجزاء واسعة منها، بدءاً باحتلال أريحا على يد يوشع بن نون.

وتقول التوراة بأن الحملة إستغرقت 40 عاماً، لأن الرب شاء أن يموت الجيل القديم، ولكن الثابت أن صراعاً عنيفاً كان يدور في فلسطين بين أكبر إمبراطوريتين في ذلك الوقت، وهما: الآشورية والمصرية، كما أن الموسويين ترددوا كثيراً في الصحراء، نتيجة قوة الفلسطينيين الوافدين حديثاً إلى أرض كنعان. تشهد بذلك نصوص التوراة نفسها عن التحضيرات الطويلة للغزو، وعمليات الاستطلاع المكررة التي قاموا بها، مما يعني أن المهاجرين أو قادتهم كانوا ملمين بالشؤون العسكرية.

3–■ بعد دخول الموسويين إلى فلسطين ساد بينهم ما عُرف بـ **«حكم القضاة»**، الذين كان أبرزهم يشوع بن نون نفسه قائد الحملة وصموئيل، ولكنهم لم يتمكنوا من السيطرة على عموم فلسطين، وبقي العديد من المدن تحت السيطرة الكنعانية، في حين استقر الفلسطينيون الذي كانوا قد قدموا من البحر (جزيرة كريت) على الساحل الممتد من غزة جنوباً إلى شمال حيفا، وحوالي 1020 ق. م نصَّبت القبائل اليهودية شاوول ملكاً عليها، فتابع القتال ضد الفلسطينيين وقُتل على أيديهم، فخلفه الملك داوود حوالي 1000 ق. م وأدخل أساليب عسكرية مستوحاة من الآشوريين والمصريين وأهمها المركبات الحربية، وتمكن من السيطرة على فلسطين وقسم من شرقي الأردن.

■ تجدر الإشارة إلى أن الملك داوود لم يتمكن من السيطرة على الساحل الفلسطيني الممتد من غزة إلى شمال حيفا، وقد جعل من الخليل عاصمة مملكته في البداية، ثم انتقل إلى القدس بعد السيطرة عليها.

وقد خلف داوود ابنه سليمان، وعرف عهده بالازدهار التجاري والعمراني، وفي عهده بني معبد سليمان الشهير بمساعدة الملك أحيرام الفينيقي، وإثر موت الملك سليمان 926 ق. م **إنقسمت مملكته إلى مملكتين:** واحدة في الشمال وتدعى «**إسرائيل**» وعاصمتها السامرة، وأخرى في الجنوب وتدعى «**اليهودية**» («**يهودا**») وعاصمتها القدس، وبعضهم رجَّحَ أن لفظة اليهود ترد للمرة الأولى نسبة إلى يهوذا الحاكم الأول لمملكة الجنوب.

---

(1) بشأن موضوع التوحيد، وصلته بموسى وأخناتون، وقضايا قد تهم القارىء من نمط تأثر اليهود بعقيدة التوحيد لبعض القبائل العربية. أنظر «موسى والتوحيد» – تأليف: سيغموند فرويد – منشورات غاليمار 1948 بالفرنسية.

4–■ مع نشوء المملكتين بدأت فترة إضطرابات وصراعات داخلية في كل منهما، بالإضافة إلى الصراعات فيما بينهما، والناجمة عن كونهما كانتا عملياً واجهتين أماميتين للصراع بين القوتين المتنافستين مصر وآشور. وفي 722 ق. م تم تدمير مملكة «إسرائيل» على يد القائد الآشوري سرجون الثاني، وتم تهجير نخبة أهل المملكة إلى العراق عملاً بالعرف السائد آنذاك. وأما مملكة الجنوب فقد دمرها القائد الكلداني نبوخذ نصّر، وسحب جزءاً من أهلها إلى بابل– 586 ق. م.

سيطر الآشوريون على فلسطين حتى 539 ق. م، حيث سقطت مملكتهم بيد الفرس (على يد قورش)، الذين أعادوا جزءاً من يهود بابل إلى فلسطين، حيث تمكن هؤلاء من إعادة إحياء المؤسسات الدينية، ووضعوا القوانين الفعلية للديانة اليهودية. وقد وضع الإسكندر المقدوني حداً للسيطرة الفارسية على فلسطين– 332 ق. م وبدأت السيطرة اليونانية، وعند انقسام الإمبراطورية إثر موت الإسكندر كانت فلسطين من تابعية السلوقيين.

■ في عصر السلوقيين نشبت صراعات دينية حادة بين اليهود أنفسهم، حيث تشيع قسم منهم لمعتقدات اليونانيين الوثنيين، ونمط حياتهم، وبقي قسم آخر متشبثاً بتقاليده ومعتقداته الدينية. ونتيجة الضغط اليوناني نشبت 167 ق. م ثورة عرفت بالثورة المكابية، ودامت حالة التمرد هذه فترة طويلة، حيث تمكن المكابيون ما بين 102 – 76 ق. م من فرض سيطرتهم على مناطق غير محددة من فلسطين، ومارسوا سياسة قمعية وعنيفة، وفرضوا الديانة اليهودية بالقوة على سكان مناطق عديدة أبرزها **الجليل**، مما يشرح السهولة النسبية لانتشار المسيحية لاحقاً في هذه المنطقة كردة فعل على التهويد القسري.

■ بدأت السيطرة الرومانية في 63 ق. م، وحاول الرومان في البداية منح إمتيازات خاصة لليهود، فأعفوهم من عبادة الإمبراطور، وأبقوا لهم محاكمهم الخاصة، ولكن السياسة الضرائبية الثقيلة كانت في أساس إنتفاضة يهودية، قمعها الحاكم الروماني طيطس بقسوة– 70م، وما لبثت الانتفاضة أن تجددت على يد متدين يهودي يدعى بركوكا فقمعها الإمبراطور الروماني أدريان– 135م، **وهَدَم الهيكل، وكان هذا الحدث تاريخ آخر محاولة جدية لقيام كيان يهودي متميز على أرض فلسطين حتى ق 20.**

■ بعد قمع أدريان لهذه الانتفاضة، تكثفت الهجرة اليهودية إلى خارج فلسطين، واتخذت الاتجاهات الأساسية التالية: **1**– جنوب وشمال البحر المتوسط، أي شمال إفريقيا وجنوب أوروبا. **2**– إتجاه الجزيرة العربية. **3**– إتجاه البلدان المحاذية لفلسطين. **4**– وإحدى الموجات المهاجرة وصلت إلى وادي الدون في قلب روسيا.

وفي أواسط القرن الثامن الميلادي، إعتنق بولان ملك الخزر في هذه المنطقة الديانة اليهودية، التي أضحت دين الدولة، وبالتالي دين شعب المملكة، ومن الممكن القول إن يهود أوروبا الشرقية والغربية وأمريكا لا علاقة تاريخية لهم بفلسطين■

(2)

المسألة اليهودية

1–■ تدعي الحركة الصهيونية في معرض تبريرها لنفسها «**كحركة تحرر للشعب اليهودي**»، بأن المسألة اليهودية نشأت مع الهجرة القسرية التي تلت أحداث 135م، حيث شتت اليهود في أنحاء العالم المعروف آنذاك (دياسبورا)، ولم يندمجوا بالأغيار (غوييم)، بل حافظوا على خصوصيتهم في ظاهرة شديدة الفرادة،

وأنهم **رغم قسوة التاريخ وجوره**، وكافة محاولات الاضطهاد، حافظوا على وجودهم المستقل المميز، وأنهم في الحالات التي حاولوا فيها الاندماج، رفضتهم الشعوب الأخرى. وأن اليهود لكونهم يهوداً لقوا كل صنوف العذاب والتنكيل، لذا فإن الحل المنطقي والصحيح هو «**عودة**» اليهود إلى فلسطين «موطن آبائهم وأجدادهم»، وبذلك تستقيم الأمور بمعنى يسقط الحيف التاريخي عن «الشعب اليهودي»، وتجد هذه «المأساة» حلاً لها في مجتمع ودولة كالمجتمعات والدول الأخرى. كما تلحّ الصهيونية على أن اليهود حاولوا دوماً «العودة» إلى فلسطين، ولكنهم تمكنوا من ذلك فقط مع نهايات ق 19 وبدايات ق 20.

■ إن في هذه التأكيدات التبسيطية والبريئة ظاهرياً جملة من المغالطات، شكلت نسيج الأيديولوجية الصهيونية، أي الأفكار نفسها التي تسوقها لتبرير سيطرتها الاستعمارية على فلسطين، والتنكيل بالشعب الفلسطيني وتشريده، وتهديد أرض ووجود الشعوب العربية. فالكلام عن هجرة مأسوية وعذاب تاريخي خاص باليهود، وإصرار عنيد للمحافظة على الشخصية المميزة؛ إنما هو إغراق في **التفكير الخيالي** يصل حد اللغو، ويهدف إلى نسج أسطورة تزيد من تماسك الجاليات اليهودية في العالم، وتماسك الجاليات اليهودية المتنوعة الثقافة والتكوين والأصول الإثنية على أرض فلسطين. ولذا فإن كشف زيف هذه الادعاءات مسألة مهمة، ليس لتصليب قناعتنا بقضيتنا، ولتأصيل روايتنا التاريخية، بل لأن هذه الأساطير على قاعدة دعم إمبريالي كثيف ووجود عسكري متفوق تشكل عنصر تماسك لهذا المجتمع العنصري المسؤول عن تشريد الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه الوطنية.

■ من هنا، فنحن معنيون أولياً بتوضيح التالي:

أ) إن ما تورده التوراة عن وعد قطعه الرب لبني إسرائيل بإعطائهم فلسطين، **مسألة غير علمية وساذجة**، والقول بأنه كانت هناك **دائماً** إرادة يهودية مشدودة باتجاه فلسطين، **قول لا يدعمه العلم ولا تدعمه الدراسات التاريخية الجدية ولا المكتشفات الأثرية**، وليس هناك ما يثبت أن وراء إنتقال إبراهيم من جنوب العراق إلى جنوب فلسطين يكمن شيء آخر غير الأسباب المألوفة لهجرات القبائل المثبتة في التاريخ. كما أن هجرة أبناء إبراهيم لمصر ليست ذات صلة بخروج موسى من مصر، هذا الخروج الذي حصل بعد مئات السنين وبظروف سبق الكلام عنها. أي أن الكلام عن جماعة بشرية هاجرت من العراق بدافع إلهي إلى فلسطين، وطردت منها إلى مصر، وبنفس الأمر الإلهي عادت إلى فلسطين ... إن هذا الكلام أسطورة لا علاقة له بالتاريخ والعلم، كما أن صلة يهود العالم اليوم بفلسطين هي أسطورة يراد بها تدعيم حق مزعوم بالسيطرة على فلسطين.

ب) إن هجرة اليهود القسرية بعد 135م، سبقتها هجرات يهودية ذات دوافع إقتصادية، وتشكلت جاليات يهودية كبيرة نسبياً على سواحل المتوسط، هذه الهجرات شبيهة بهجرات الفينيقيين وسواهم، ولا تحمل طابع المأساة التي يراد تكريسها في الذهن، والدفع للاستنتاج بأن هناك عذاباً تاريخياً يطارد اليهود منذ فجر التاريخ، وأنه من باب الإنصاف وإحقاق الحق، إعطاء فلسطين لهم ! ...

ج) إن وجود وبقاء طائفة يهودية عبر مئات السنين، لا يشكل ظاهرة فريدة أو مستعصية على العلم والفهم، والسبب الرئيسي والأساسي لبقاء هذه الطائفة لا يكمن في رغبتها الذاتية أو طاقة إستثنائية كامنة

فيها، بل في التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات التي عاش فيها اليهود، وفي الحقبات التاريخية المعنية. والكلام عن قومية يهودية أزلية أي قديمة وملازمة لطبيعة «الشعب» اليهودي منذ البداية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من جوهره غير الخاضع لتأثير التحولات التي تمر بها المجتمعات البشرية، إن هذا الكلام يشكل إغراقاً في افكر الأسطوري.

2-■ إن التخلف الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات ما قبل الرأسمالية، وعدم المركزة الاقتصادية والسياسية، وحالة الركود الطويلة التي عاشتها هذه المجتمعات، والتي امتدت في بلادنا مثلاً إلى فترات حديثة، إن هذه الأوضاع سمحت للعديد من الأقليات الدينية، أو الإثنية، أو القومية بالبقاء. ولا يشكل اليهود ظاهرة فريدة، أو تتميز كثيراً عن ظاهرة بقاء الكلدان والآشوريين والسريان، وسواهم في بلدان المشرق العربي.

وأما في أوروبا التي شكلت تحديداً رحم المسألة اليهودية، وقابلة الحركة الصهيونية لاحقاً، فقد استمر اليهود كطائفة أو طوائف خاصة شديدة التنوع ليس لأنهم خارج التاريخ، بل لأنهم لعبوا دوراً محدداً في التاريخ، بما هو تاريخ صراع الطبقات. وكما يقول ماركس «**نحن لن نبحث عن سر اليهودي في دينه، بل سنبحث عن سر هذا الدين في اليهودي الواقعي**»، وهذا الكلام ينطبق بدقة على أوروبا في مرحلة ما قبل الرأسمالية.

■ لقد تعاطى اليهود التجارة أسوة بالعديد من الشعوب القديمة الأخرى المهاجرة، وكانت التجارة تنظم عملية التبادل بين المجتمعات الزراعية، وتراكم بذلك «**رأسمالاً بضاعياً**» يتولد عن استغلال طرفي أو أطراف التبادل، عبر استغلال «الفوارق في أسعار الإنتاج السائدة في كل منها، والاستيلاء بذلك على جزء مهم من فائض القيمة عن طريق التعامل مع المالكين الرئيسيين لفائض الإنتاج مثل البلاطات الملكية أو الأسياد الإقطاعيين أو مالكي العبيد»[1].

إن هذه الوظيفة الاجتماعية **وظيفة هامشية** بحد ذاتها، لأن **الرأسمال البضاعي** في الوقت الذي يستغل المجتمع، لا يساهم ولا يهتم أصلاً بتطوير قوى الإنتاج فيه. وهذه الوظيفة هشة أيضاً وسريعة العطب، ولن يكون بإمكانها الصمود أمام تطوير **الرأسمال التجاري البورجوازي** لاحقاً، المستجيب «لحاجة الإنتاج الصناعي المتوسع في المدن، لبيع سلعه ومنتجاته وبخاصة عن طريق تصديرها»[2]، وسوف يحسم هذا الصراع لصالح البورجوازية التجارية الصاعدة لاحقاً، وسوف يتولد عنه مساس جوهري بوضع القيّمين اليهود على هذه الوظيفة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

■ إلى جانب التجارة مارس اليهود في القرون الوسطى **الربا**، ويقول ماركس بهذا الصدد «**إن الرأسمال الربوي هو الأخ التوأم للرأسمال البضاعي**»[3]، ويلعب الرأسمال الربوي دوراً مكملاً للرأسمال البضاعي، ومتداخلاً معه في المجتمع الإقطاعي، وهو يستجيب لحاجة الإقطاعيين ومالكي الأرض من ناحية، والحرفيين والفلاحين من ناحية ثانية، ويمارس الاستغلال لكلا القطبين الاجتماعيين، ويمتلك الرأسمال الربوي سمات

---

(1)«الصهيونية والصراع الطبقي»، صادق جلال العظم، دار العودة/ بيروت (ص 17).

(2)«الصهيونية والصراع الطبقي»، صادق جلال العظم، دار العودة/ بيروت (ص 25).

(3)«رأس المال» ج3، كارل ماركس (ص58)، نقلاً عن المصدر السابق (ص20).

شديدة الشبه بالرأسمال البضاعي، من حيث هو **وظيفة هامشية** تلبي حاجات الاستهلاك ولا تسهم في تطور قوى الإنتاج ووظيفته هشة لن تصمد أمام تطور الرأسمال التجاري ومؤسسات التسليف المتطورة كالبنوك...

■ إن **الوظيفة في رأس المال البضاعي والربوي** التي مارسها اليهود، فرزت ظاهرة مزدوجة، فمن جهة كان التاجر والمرابي اليهوديان **(وبالتالي اليهود)** في حالة عداء وتوتر مع كافة عناصر المجتمع الرئيسية، حيث كان المرابي مثلاً «لا يكتفي بابتزاز فائض العمل من ضحيته، بل كان يستولي تدريجياً حتى على شروط عملها من عقار وسكن ... الخ، أي كان منهمكاً باستمرار بنزع ملكيتها»[1]. ومن جهة ثانية كان التاجر والمرابي اليهوديان ضروريان للمجتمع الإقطاعي ككل، وبفعل هذه الخصوصية إستمر اليهود كطائفة، بينما إنهارت شعوب قديمة تجارية عديدة مع إنهيار الإمبراطورية الرومانية. **لقد كان اليهودي ضرورياً لتجارة المجتمعات الزراعية ما قبل الرأسمالية فيما بينها، وكان ضرورياً في المجتمع الإقطاعي الواحد، ولذا تمت المحافظة عليه.**

■ ومن الطبيعي أن يتبادر إلى الذهن تساؤل محق، **هل كان كل اليهود تجاراً ومرابين؟** والجواب بالنفي طبعاً. «إن هؤلاء كانوا يشكلون أقلية، ولكن إلى جانب التجار الكبار والمرابين ومالكي السفن، وتجار الرقيق وصياغ الذهب والفضة، كانت هناك أغلبية من الحرفيين الصغار والباعة المتجولين، والتجار الصغار ومالكي مشاغل الصناعات اليدوية»[2]، أي أن الأغلبية الساحقة من اليهود كانت تتعاطى مهناً ترتبط أساساً بالتجارة، وتقف في الوسط بين قطبي المجتمع الإقطاعي، أي بين الإقطاعيين والفلاحين.

وقد استمرت هذه الوظيفة الوسيطة بدون منافسة جدية من الفئات المحلية قروناً طويلة، أي منذ ما قبل الميلاد حتى القرن الـ 11 في بلدان أوروبا الغربية، وحتى القرن الـ 18 في بلدان أوروبا الشرقية، نتيجة تأخر تطور الرأسمالية فيها.

وإذا كان لنا أن نجمل، فنحن أمام طائفة و طوائف كان لها بمجملها موقف وسيط بين قطبي المجتمع ما قبل الرأسمالي وكانت شريحة عليا من هذه الطوائف تمسك بأعنة الرأسمالين البضاعي والربوي **الضروريين** للأرستقراطية. وبسبب من هذه الوظيفة، كانت الشرائح اليهودية العليا تلقى الحظوة عند الأمراء والملوك والأسياد الإقطاعيين[3]، وتمتد هذه الحظوة لتتحول إلى حماية تشمل عموم اليهود في المملكة أو الإمارة، ولا تمس خصوصيتهم، بل تحافظ عليها.

3-■ في الوقت نفسه، كانت هذه المهن الطفيلية بغالبيتها تستثير مشاعر العداء والكراهية لدى جموع الفلاحين، وكان الإقطاع يغذي هذه المشاعر لتشويه وعي الجماهير الفلاحية وحرف أنظارها عن عدوها الحقيقي. وكذلك كانت الكنيسة الكاثوليكية تفعل، لأنها بدورها كانت إقطاعية، وكانت ديماغوجية الإقطاع والكنيسة تغذي المشاعر المتحفزة ضد اليهود، دون أن يؤدي ذلك إلى اختراق سقف المحافظة عليهم **كطائفة**

---

(1) «الصهيونية والصراع الطبقي» (ص21) - «رأس المال» (ص582)، المصدر السابق.

(2) المصدر السابق. نقلاً عن مقدمة ناتان وينشتوك للطبعة الإنكليزية لكتاب أبراهام ليون حول «المسألة اليهودية» (ص43).

(3) « ... إن الأسياد والإقطاعيين والملوك استخدموا اليهود كجباة للضرائب وكخبراء في إدارة شؤونهم المالية، كما اعتمدوا عليهم في الحصول على القروض من أجل حروبهم وتأمين ما يريدونه من السلع الثمينة والنادرة (عن طريق التجارة) التي تتطلبها حياة البذخ». عن كتاب «الصهيونية والصراع الطبقي» (ص20).

ضرورية. *[سوف نرى لاحقاً أنه مع تطور الرأسمالية وانتفاء الضرورة لليهود، أن هذا المجتمع اليهودي سوف يتصدع بشكل خطير تحت ثقل الهجرة الواسعة باتجاه البلدان الأقل تطوراً وخاصة أوروبا الشرقية، ومحاولة تجديد نفس نمط الحياة متكئاً على كون هذه البلدان تعيش مرحلة ما قبل الرأسمالية. كما سوف تنفلت موجات العداء للسامية من عقالها في العديد من بلدان أوروبا الغربية.]*

■ وبغض النظر عن الحدود التي رسمتها الأرستقراطية والكنيسة، لانفلات المشاعر الشعبية، فقد ساهمت الكراهية المتقدة ضد اليهود، طيلة قرون، في المحافظة على تماسك التجمعات اليهودية، والتفافها حول شرائحها العليا التي تشكل صلة الوصل بينها وبين مصدر الحماية، ولذا فإن **محافظة اليهود على وضع مميز ليس مرده الأساسي إلى الدين، ولا إلى نزعة مثالية ما باتجاه البقاء، رغماً عن الظروف المحيطة، بل تمّ الحفاظ على اليهود وخصوصيتهم، وتغذية هذه الخصوصية عبر قرون بفعل الظروف المادية المحيطة نفسها.**

أما التجمعات اليهودية التي كانت تتماثل في ظروفها المعيشية مع محيطها، فقد تلاشت مندمجة مع هذا المحيط على مرّ السنين[1]، وهذا ما حصل مثلاً للفلاحين اليهود في الجليل، حيث اندمجوا في المجتمع الفلسطيني ديناً وعادات ووجوداً جسدياً، وهذا ما حصل كذلك مع يهود دلتا النيل، الذين كانوا يتعاطون الزراعة.

■ مع أفول مرحلة ما قبل الرأسمالية، إنتهت مرحلة «الثراء الفاحش لليهود»[2]، وبدأت مرحلة تاريخية طويلة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مَسَّت فيمن مَسَّت ملايين اليهود.

لقد تطورت البورجوازيات المحلية في أوروبا الغربية وأخذت تحل تدريجياً، ولكن بتسارع محل اليهود في التجارة الدولية، ولم تكن هذه العملية مجرد إستبدال فئة من التجار بفئة أخرى، فقد طرأ تغير جوهري على طبيعة الحركة التجارية. **لقد بدأ الرأسمال البضاعي ينهزم أمام الرأسمال التجاري،** فقد نمت البورجوازية التجارية المسيحية (داخل رحم مجتمع الإقطاع) إستجابة لحاجة الإنتاج الصناعي المتوسع في المدن لبيع سلعه ومنتجاته، وبخاصة عن طريق تصديرها. إن ارتباط البورجوازية المسيحية بالإنتاج المحلي وتوسعه، وتحسين أدوات إنتاجه، واعتمادها عليه في عملها وجني أرباحها، يميزها بصورة جذرية عن الرأسمال البضاعي والربوي ومن ضمنه اليهودي...

■ لم تتمكن البورجوازية التجارية من إزاحة الرأسمال البضاعي من طريقها دون صراع عنيف إتخذ أشكالاً دموية ضد اليهود... لقد كان جوهر الصراع يكمن في الانتقال من نمط إنتاج طبيعي (إنتاج القيم الاستعمالية) إلى نمط إنتاج جديد قائم على إنتاج السلع التبادلية. وبطبيعة الحال لم يمس هذا التطور الاقتصادي أوروبا الغربية كلها دفعة واحدة، أو بالتساوي، أو بفترة زمنية قصيرة وفجائية، فقد مسّ بداية بعض المدن المهمة مثل البندقية وبيزا وجنوى في إيطاليا وبروج وغاند وأنفرس وبروكسل في بلجيكا وليل وڤالانسيان في فرنسا...الخ، وبالتالي «إستمر النظام الإقطاعي بالازدهار... ولم تختف سبل الثراء عن اليهود، إذ لا

1() «المفهوم المادي للمسألة اليهودية» لأبراهام ليون، مقدمة مكسيم رودنسون (ص13)، باريس، بالفرنسية.

(2)«المفهوم المادي للمسألة اليهودية» بالعربية (ص33) – «الصهيونية والصراع الطبقي» (ص25).

زالت أملاك الأسياد (الإقطاعيين) تتيح لهم مجالاً عملياً واسعاً»[1]، و«بالتالي تحول الرأسمال البضاعي اليهودي **بمعظمه** إلى رأسمال ربوي مستجيب لحاجة هؤلاء الأسياد».

■ وكما رأينا، فقد مارس اليهود الربا سابقاً، الذي كان على صلة مع الرأسمال التجاري، ويلعب دوراً مكملاً له وبالأساس داخل كل مملكة وإمارة، ولكن إبعاد اليهود عن التجارة أدى إلى **تمركزهم** في إحدى الحرف (الربا) التي كانوا قد مارسوها سابقاً، كما يؤكد أبراهام ليون. إن هذا الكلام لا ينفي بالطبع تحول العديد من المتمولين اليهود إلى النمط التجاري الجديد، ولكنهم كانوا قلة ضئيلة. لقد كانوا الاستثناء الذي يثبت القاعدة. وإذا كان كلامنا يؤكد على مجرى عام للتطور، فهو لا ينفي أيضاً أن العديد من المسيحيين مارسوا أو حاولوا ممارسة الربا مباشرة أو بواسطة اليهود، وتاريخ أوروبا يعج بالأمثلة على هذا الصعيد في هذه المرحلة.
إن القاعدة هنا هي تخصص طائفة بنشاط اقتصادي محدد، تمليه ظروف محددة في كل مرحلة، وأن هذا التخصص الرئيسي وبغض النظر عن كونه لا يمس إلا شريحة، بالنهاية ضئيلة وعليا من الطائفة، فهو يحدد ويملي شروط حياة الأغلبية الساحقة من الطائفة، إن لم يكن الطائفة بأكملها.

■ لقد حصل تطور في وظيفة المرابي نفسه تحت ضغط التطورات الاقتصادية، فلم يعد المرابي مجرد دائن لقاء رهن مساكن، أو عقارات، أو محاصيل... وتطورت هذه العملية البسيطة من شكلها البدائي إلى نظام دائني ذي وظيفة تشبه وظيفة البنوك، حيث كان التاجر يقوم بإيداع مبلغ (وديعة) عند المرابي ويأخذ لقاء ذلك إفادة، وعندما يشتري التاجر بضاعة ما يعطي للتاجر الثاني إفادة قابلة للتداول، أي بإمكان التاجر الثاني أن يشتري بها بضاعة، أو يتم تحصيلها نقداً من عند المرابي الذي أعطى الإفادة الأولى. وتصبح الإفادات صكوك ورقية على المرابي نفسه، الذي أصبح بذلك مستودعاً للودائع المغطاة، أي مستودعاً للنقود[2]. كان ذلك سلوك المرابين الذي تطور وبإتجاه المؤسسات الرأسمالية الحديثة، وأما الأغلبية فميدان نشاطها الرئيس لم يكن التعامل مع التجار، بل النبلاء والأسياد من ناحية، والمزارعين الحرفيين من ناحية أخرى.
«كان المرابي يقرض الإقطاعيين والملوك لرفاهيتهم، ولمصاريف الحرب، ويقرض المزارعين والحرفيين ليتمكنوا من تسديد الرسومات والمدفوعات المستحقة عليهم»[3]. وكما انهزم التاجر اليهودي أمام التاجر المحلي، لحقت الهزيمة بالمرابي اليهودي على يد الصيرفي، الذي «لا يساهم مباشرة في إنتاج فائض القيمة»[4]، عبر تمويل المشاريع التجارية والصناعية الكبيرة.

4-■ لم تقتصر النتيجة على فقدان الدور الاقتصادي البارز في أوروبا الغربية. لقد تمت هذه العملية عبر إحتكاك متوتر بالنبلاء، بسبب مصادرة أجزاء واسعة من أملاكهم المرهونة للمرابين، وكذلك عبر إستغلال فظ للفلاحين والحرفيين، ولذا بالإضافة إلى خسارة موقعهم المتميز، عانى اليهود من موجات إضطهادية عنيفة ودموية في هذه الحقبة[5]. ورغم بشاعته لم يكن الاضطهاد هو المميز الأبرز في حياة اليهود في هذه الحقبة. لقد جرت عملية هجرة واسعة باتجاه أوروبا الوسطى والشرقية، وبشكل خاص بولندا وليتوانيا، كما شملت هذه الهجرة تركيا وبلدان إسلامية أخرى، ومست ملايين اليهود الغربيين. إن هذه الهجرة الكثيفة باتجاه البلدان

1() + (2) + (3) + (4) + (5): «المفهوم المادي للمسألة اليهودية»، ابراهام ليون (ص18) + (ص81) + (ص87) + (ص87) + (ص91-114),

الأكثر تخلفاً، تعبر عن إرادة تجديد الوظيفة التجارية والربوية في بلدان لم يكن قد أصبح نمط الإنتاج الرأسمالي هو النمط السائد فيها، وسوف يجعل من أوروبا الشرقية والوسطى لاحقاً **رحم الحركة الصهيونية.**

[**هذه الهجرة اتخذت في معظم الأحيان الطابع القسري أي الطرد، كما حصل في إسبانيا والبرتغال بين 1492 و1497، وفي ألمانيا بين 1424 و 1519 وفي إيطاليا بين 1492 و 1550. عام 1492 مست الهجرة في إسبانيا 300 ألف من اليهود، استقرت أغلبيتهم في أوروبا الشرقية وتركيا وبلدان إسلامية أخرى- «المفهوم المادي للمسألة اليهودية» (ص118 - 119).]

■ شكل الحرفيون جزءاً هاماً من جيش الهجرة الواسع باتجاه البلدان سالفة الذكر، إذ إن اليهود لم يكونوا فقط ضحية تخصص شرائحهم العليا بالتجارة ما قبل الرأسمالية والربا، بل كانوا أيضاً ضحية تمركزهم الشديد في الحِرَف على اختلافها، وقد أدى التطور الرأسمالي إلى تصدع خطير في مواقعهم، ودفع أغلبية ساحقة منهم إلى الهجرة، خوفاً من البلترة، وعندما تكررت نفس الظاهرة في أوروبا الشرقية والوسطى مع تسارع نمو الرأسمالية، كان وضع هذه الفئة الواسعة من الحرفيين أكثر مأسوية، لأن التطور السريع باتجاه التمركز الرأسمالي والاحتكارات، هدّد مواقعها بشكل حاسم ومتسارع.

وما يمكن إضافته أن هذه التطورات الاقتصادية الكبيرة، قادت كذلك (بالإضافة إلى التمركز في الربا، وضرب الحرفيين وصغار التجار وحركة الهجرة الواسعة...الخ) إلى **إنصهار فئات من اليهود** في المجتمعات الغربية، وإن كان من الصعب التقدير الدقيق لحجم هذا الجسم الاجتماعي المنصهر، فإنه كان بالغ الأهمية من زاوية كونه مسَّ شرائح مهمة من البورجوازية الكبيرة التي إندمجت في محيطها البورجوازي. وقد إتخذ هذا الاندماج مظاهره العديدة على الأصعدة «الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية»[1].

إن حركة الاندماج هذه بلغت مداها مع إنتصار الثورة البورجوازية الفرنسية، وتشريع حقوق الملكية الفردية واعتبار المواطنين متساوين أمام القانون. وسوف يكون لحركة الاندماج هذه، والمأخوذة بمعناها الشمولي، دوراً بارزاً في دفع المشروع الصهيوني باتجاه التحقق، حيث سوف تستعمل البورجوازية اليهودية الكبيرة نفوذها لمنع الجموع اليهودية المهاجرة من أوروبا الشرقية من الاستقرار في أوروبا الغربية، وتدفعها للهجرة باتجاه الأمريكيتين، أو باتجاه فلسطين.

5-■ في حين كانت تتكثف عملية الاندماج في أوروبا الغربية، أو حل «المسألة اليهودية»، كانت الأمور تسوء في أوروبا الشرقية، وتتطور باتجاه إعادة إثارة المسألة وتعقيدها. فمنذ أوائل ق 19 كانت قد أخذت تسوء أوضاع اليهود، بسبب تفسخ المجتمع الإقطاعي والتطور المتسارع للرأسمالية، وفي آلية شديدة الشبه بما حصل في أوروبا الغربية سابقاً. لقد شعر اليهود الذين ألفوا، خلال قرون طويلة، الاقتصاد الطبيعي، الأرض تميد تحت أقدامهم. فقد استأثروا طويلاً بعمليات التبادل، ولكن مع بداية رسملة روسيا وبولندا .. «إنهارت

1() «الصهيونية والصراع الطبقي». انظر التفاصيل (ص38 - 41). الاندماج لم يقتصر على أوروبا، بل مسّ كذلك أمريكا اللاتينية. أنظر «المفهوم المادي للمسألة اليهودية» (ص106).

مواقعهم، ولم تجد سوى أقلية من اليهود الأغنياء مجالاً مناسباً للعمل... »[1]. هذا ما يقوله أبراهام ليون عن روسيا وبولندا.

■ أما د. صادق جلال العظم المثال التالي عن رومانيا: «حين وقعت روسيا معاهدة أدريانوبل– 1829، فتح باب التجارة فجأة على مصراعيه بين رومانيا (التي كانت تتألف من مقاطعتي مولداڤيا و ڤالاشيا) وأوروبا الغربية، علماً بأن التبادل التجاري بينهما كان شبه معدوم قبل ذلك. وربما أن طبقة التجار والحرفيين والصناع المسيحيين في رومانيا كانت صغيرة الحجم وضعيفة، لم تكن في وضع يسمح لها باستغلال الفرص الضخمة للتجارة والإثراء التي ولدها الوضع السياسي الجديد للبلد. وبطبيعة الحال كان اليهود يشكلون الفئة الاجتماعية الوحيدة المؤهلة لاستغلال هذه الفرص والاستفادة منها، بسبب أوضاعهم التاريخية السابقة، وبسبب خبرتهم المالية والتجارية المكتسبة قبلاً، ولذا فقد إندفعت البورجوازية اليهودية لملء الفراغ الاقتصادي والتجاري الناتج عن توقيع المعاهدة، وظلت السوق التجارية محتكرة من قبلهم وبدون أية منافسة تذكر من البورجوازية المحلية الضعيفة لمدة ثلاثين سنة تقريباً. مع نمو الطبقة الوسطى المحلية، وتكوين الدولة القومية الرومانية (من المقاطعتين الإقطاعيتين السابقتين) تحركت البورجوازية المسيحية لتنافس البورجوازية اليهودية بضراوة، بغية الاستيلاء على مواقعها ونزع زمام المبادرة منها. كانت نتيجة هذا التنافس المر والمزاحمة التي لا ترحم حركة العداء السامية في رومانيا»[2]، كما أن حركة العداء هذه عبرت عن نفسها بمظاهر عنيفة عديدة في روسيا القيصرية ذاتها، على امتداد ق 19، وخاصة في النصف الثاني منه.

6–■ لقد دخلت التجمعات اليهودية برمتها في خضم أزمة كبرى، فتصدعت مصالح البورجوازية التجارية اليهودية بفعل تطور ومنافسة البورجوازيات المحلية، وانهارت مواقع الحرفيين أمام تطور الآلة الرأسمالية ومنافسة الحرفيين المحليين المهاجرين من الريف، خاصة، بعد أن حررت إصلاحات– 1863 وإلغاء القنانة في الإمبراطورية القيصرية الروسية ملايين الفلاحين، وألقت بهم في سوق العمل.

عبر آلية شديدة الشبه بما كان قد حصل سابقاً في أوروبا الغربية، تكثفت حملات الاضطهاد، وتسارعت على مرِّ ق 19 عملية الهجرة الداخلية، ومن ثم الخارجية خاصة. وكان ما يحصل في أوروبا الشرقية أكثر تعقيداً، لأنه كان يتم في ظل **ظاهرة متناقضة،** وهي ظاهرة تطور الرأسمالية ودخولها في أزمة مع تطور الرأسمالية إلى إمبريالية.

لقد دخل اليهود في أوروبا الشرقية في **أزمة شاملة،** مَسَّت جميع فئاتهم الاجتماعية البورجوازية، والشرائح الواسعة من البورجوازية الصغيرة والوسطى، وكذلك الفئات «العمالية» كما سوف نرى لاحقاً. وشكلت هذه الأزمة مرجلاً شديد الغليان لعب **الدور الأساسي** في تطور الحركة الصهيونية وتحقق المشروع الصهيوني، حيث شكل اليهود في أوروبا الشرقية رأس الحربة في إنجاز المشروع ميدانياً■

1() «المفهوم المادي للمسألة اليهودية» (ص136).

2() المثال يورده صادق جلال العظم في «دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية»، دار الطليعة، وهو مقتبس عن دراسة غير منشورة للدكتور إدمون بليدو «الأصول الثقافية للصهيونية»، من مقتنيات مركز الأبحاث الفلسطينية (بيروت)، م.ت.ف (ص111 – 115).

(3)

الصهيونية

1-■ إذا أخذنا المعنى الحرفي للكلمة فهي تعني العودة إلى صهيون (هضبة في جوار القدس)، وكان اليهود منذ قرون طويلة يتبادلون في عيد الفصح عبارة: «العام القادم في القدس»، وكان للعبارة معنى دينياً. وقد تواجدت في فلسطين وبشكل دائم جاليات يهودية صغيرة حول المراكز الدينية التقليدية في القدس والخليل وصفد وسبسطية، وتشكلت هذه الجاليات غالباً من المسنين الوافدين لقضاء أيامهم الأخيرة قرب أماكن العبادة، وإذا كانت لهذه التجمعات خصوصيات ما، فإنها لم تكن ترقى لمستوى المجتمع المتكامل، وباستثناء حقوقها الدينية فلم تكن هذه الجاليات تتميز عن محيطها بأكثر مما يسمح به مجتمع ما قبل رأسمالي يتسم بالعجز عن صهر التجمعات الدينية أو الإثنية ودمجها في مجتمع موحد.

■ وإذا كانت هذه الجاليات قد استقرت في أحياء خاصة بها في المدن والمراكز الفلسطينية، فإنها لم تتمكن، ولا هي حاولت إنشاء كيان موحد لها في مختلف المدن، ولم تتطور الأمور باتجاه إكتسابها سمات جالية موحدة أو شبه موحدة. إنها جزر للتعبد والخدمات تلبية لحاجة الحجاج الوافدين من مختلف بلدان التواجد اليهودي، وبالتالي فإن «الحنين الدائم» لفلسطين، وبالإضافة لكونه لا يعطي حقوقاً سياسية، فإنه لم يعبر عن نفسه سياسياً إلا في منتصف ق 19 ومطلع ق 20، أي في ظروف محددة، هذا إذا استثنينا محاولة نابليون الفاشلة، ودعوات أخرى مماثلة، كذلك مثلها وبعدها. لقد فشلت هذه الدعوات لأن الظروف لم تكن قد نضجت بعد.

[■ الاستثناء الوحيد المدون تاريخياً يشكله الإقطاعي اليهودي البرتغالي المتنصر جوزف ناسي، الذي حصل من السلطان العثماني في ق 16- 1565 على حقوق ملكية طبريا وضواحيها، وأنشأ فيها مانيفاكتورة للنسيج، ودعا الحرفيين والعمال اليهود للقدوم إليها، وقد فشلت المؤسسة وفشل جوزف ناسي في أن يعلن نفسه ملكاً على اليهود... عن **«الصهيونية ضد إسرائيل»**، *تأليف ناتان وينشتوك، (ص 43) دار ماسبرو، بالفرنسية.*
في 1799/4 دعا نابليون بونابرت اليهود «الورثة الشرعيين لفلسطين... للتعاون مع فرنسا من أجل إنشاء دولة لليهود في فلسطين». راجع نص النداء في كتاب «البدء كانت الممانعة» - سهيل القش - دار الحداثة/ بيروت. - بالنسبة للمحاولات البريطانية والأمريكية - راجع **«الصهيونية والصراع الطبقي»** *(ص53 - 59).]*

2-■ أما الصهيونية بمعناها السياسي؛ فهي الحركة السياسية التي نشأت في صفوف البورجوازية اليهودية، تحت ستار إنقاذ اليهود من «عذابهم التاريخي»، مقدمة بذلك حلاً زائفاً وعنصرياً لمشكلة اليهود والأوروبيين الشرقيين منهم بصورة أساسية، حيث كانت تجري منذ بدايات ق 19 تغييرات إقتصادية وإجتماعية طاحنة، مسّت طبقات وفئات إجتماعية بكاملها لجهة تبدل موقعها في السلّم الطبقي والاجتماعي. إنها **ردة فعل البورجوازية الوسطى والصغيرة على التطور الرأسمالي المتأخر في أوروبا الشرقية والوسطى، ونمو بورجوازيات وسطى وصغيرة في هذه البلدان، ومحاولة لتشكيل سوق قومية خاصة بالبورجوازية اليهودية، سوق بعيد عن منافسة البورجوازيات المحلية في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى.**

■ كان الوجود اليهودي مركزاً بشكل أساسي في المدن، ولأسباب تاريخية عديدة ومركبة –مرَّ ذكرها– كانت الأغلبية الساحقة منهم تتعاطى التجارة والصرافة والحرف والمهن الحرة، وبالتالي برزت هذه الفئات منافساً ميدانياً للبورجوازية المحلية الناشئة بفعل تفسخ الإقطاع وتطور الرأسمالية، التي دفعت بملايين الفلاحين إلى المدن في المصانع والحرف والمدارس والوظائف ...

وكان من «الطبيعي» أن تلجأ هذه البورجوازية الناشئة والمكافحة **ضد** بقايا أشكال الإقتصاد ما قبل الرأسمالي، (والمكافحة أيضاً **ضد** البورجوازيات الأوروبية التي سبقتها في التطور)، لاستعمال مختلف الأساليب والأسلحة ضد منافستها في الداخل والتي كان أبرزها تسعير مشاعر العداء للسامية، هذه المشاعر التي تجد جذورها العميقة في «الوعي» الجماعي المزيف للجماهير، هذا الوعي الذي تشكل عبر مئات السنين ضد «المرابي اليهودي» المتحكم بأعناق الناس وأرزاقهم، عبر الرهونات ومصادرة المساكن والأرض والغلال ...

■ إن هذا النسق من «الأفكار» كان يتغذى كذلك من الإرث الأيديولوجي للمجتمع الإقطاعي، حيث كان الدين المسيحي يشكل الأيديولوجيا الرسمية لقرون طويلة، وتحمل هذا الدين مؤسسة كنسية ضخمة (كانت واقعياً جزءاً مهماً من نسيج المجتمع الإقطاعي). ولذا، فإن استثارة العوام ضد «صالبي المسيح، مصاصي دماء الشعب، ممارسي الطقوس الدموية...»، كانت تترجم في العقل الباطني الجماعي إلى دعوة للعنف، وكانت هذه الدعوة تلقى «تبريرها» في الواقع اليومي المعاشي، في القلق العميق لمجتمع يعيش تحولات تمس الملايين، وتقذف بهم خارج نسق حياتهم المعتادة فريسة الخوف من المستقبل، فريسة العوز والبؤس الحقيقي، وكانت الشرائح الدنيا للبورجوازية الصغيرة والبروليتاريا الرثة في هذه البلدان تشكل جيشاً جاهزاً للاقتصاص من اليهود.

[■ ليس المقصود بالطبع تحميل التحريض «الديني» المسؤولية الأساسية في حملات الاضطهاد، فلولا الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة، لما تحول التحريض إلى قوة مادية. لقد مارست الكنيسة الربا بدورها طيلة قرون، ولكن دون أن يكون ذلك نشاطها الأساسي أو نشاطاً بني عليه وجودها. وكذلك مارس المجتمع الإسلامي الربا بطرق ملتوية رغم المنع الديني الجازم له... حتى أن أحد المذاهب الإسلامية الرئيسية (المذهب الحنفي) إجتهد باتجاه تحليل بعض أشكال الربا على قاعدة أن «الضرورات تبيح المحظورات»، وأما المذاهب الأخرى فقد اتخذت موقفاً مرناً عملياً، بينما تشددت في تحريم الربا نظرياً – راجع «الإسلام والرأسمالية» لمكسيم رودنسون – ترجمة نزيه الحكيم – دار الطليعة/ بيروت 1965.

إن الفارق الأساسي يبقى أن الرأسمال الربوي لم يكن عماد المؤسسة الكنسية، فهي مالك إقطاعي طيلة القرون الوسطى، وكذلك فإن الربا لم يكن جوهر تنظيم الحياة الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية.]

■ إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى وحملات الإرهاب والتنكيل المعادية لليهود التي رافقتها على خلفية تطور الرأسمالية إلى إمبريالية، دفعت نحو الحركة الصهيونية، أي **الحركة القومية للبورجوازية الصغيرة والوسطى التي تفتش عن سوقها المستقل خارج حدود بلدان أوروبا الشرقية والغربية.** وولدت كذلك حركة هجرة يهودية لم يسبق لها مثيل باتجاه الأمريكيتين وأوروبا الغربية، وقليلاً جداً باتجاه فلسطين حتى ثلاثينيات

ق 20؛ فبين 1880 و1929 –أي خلال 50 سنة– هاجر من روسيا إلى الأمريكيتين 1.930.000 يهودياً، بينما هاجر إلى فلسطين 45 يهودياً فقط(!).

3–■ فيما سبق أشرنا إلى **الاتجاهات العامة للتمايز الاجتماعي في صفوف المجتمع اليهودي في أوروبا الشرقية**، ومن الضروري للابتعاد عن التبسيط المشوه، أن نقرر بأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية فرزت تمايزاً أكثر تعقيداً بصفوف الجاليات اليهودية، وكذلك كانت أكثر تعقيداً ردة الفعل على هذه التطورات. لقد حصل في ق 19 **تمايزاً إجتماعياً بارزاً** داخل صفوف اليهود الشرقيين، فمن جراء المنافسة غير المتكافئة مع البورجوازيات المحلية، حصلت عملية تحول بروليتاري (بلترة) لشرائح هامة من البورجوازية الوسطى والصغيرة اليهوديتين. **إن الإحصاءات الروسية– 1897، تظهر التوزع المهني التالي لليهود مقارنة مع غير اليهود في روسيا القيصرية[1]:**

قطـاع	يهـود	مجموع السكان
زراعة	% 2,5	% 53
صناعات	% 36,2	% 14,6
تجارة ونقل	% 34,6	% 7,4
خدمات شخصية	% 11,9	% 11,8
مهن حرة ووظائف دولة	% 7,2	% 8,2
مهن غير منتجة وغير محددة	% 7,6	% 5,2
المجموع	**% 100**	**% 100**

■ الملفت للنظر في هذه الإحصائية هو حجم العمال اليهود في الصناعات منسوباً إلى حجم العمال بعموم السكان. ولكن الملاحظة تبقى ناقصة إذا لم نتمكن من التدقيق بطبيعة هذه الصناعة وبالتركيب الداخلي للفئات العمالية. ولما كانت تنقصنا التصنيفات الدقيقة للفترة الفترة الزمنية نفسها وفي البلد نفسه، فيمكننا الاستعانة بإحصائية أخرى مقارنة في **بولندا لعام 1931**، منطلقين من تشابه وضع اليهود في كلا البلدين[2]:

1() + (2): راجع اللوحة الكاملة للهجرة في نفس الفترة في كتاب «الصهيونية ضد إسرائيل»، ناتان وينشتوك بالفرنسية (ص26) + (ص 23). مصدر سبق ذكره.

نمط المؤسسة	يهود	غير يهود
مؤسسة صغيرة	% 82	% 37
مؤسسة متوسطة	% 15	% 20
مؤسسة ثقيلة	% 3	% 42
المجموع	**% 100**	**% 99**

■ من هذه اللوحة نستخلص أن بنية الطبقة العاملة اليهودية تختلف عن بنية الطبقات العاملة بشكل عام في البلدان المعنية، وأن غالبية الأجراء اليهود هم حرفيون في مشاغل أرباب العمل اليهود أو في مصانعهم الصغيرة، وبالتالي ممكن أن نستخلص مع الكاتب «جاكوب ليستنسكي» أن بلترة البورجوازيات اليهودية الوسطى، التي كانت تنحدر طبقياً بقيت ظاهرة هامشية، لأن «عملية تحول التاجر اليهودي ما قبل الرأسمالي إلى عامل حرفي، تقاطعت مع عملية أخرى، وهي إزاحة العامل اليهودي بواسطة الآلة، وأصبح محكوماً على الجماهير اليهودية المطرودة من المدن الصغيرة والعاجزة عن التبلتر بالهجرة». وإذا كنا نعيد التطرق للهجرة بنتائجها وانعكاساتها، فإن ما يهمنا الآن هو التأكيد على الاستنتاجات التالية:

أولاً– إن أول ما يلفت النظر هو **هشاشة التكوين العمالي اليهودي**، وهو أقرب إلى الشرائح الدنيا من البورجوازية الصغيرة، وإن هذا التركيب سينعكس على برامج وسياسة الأحزاب «العمالية» اليهودية، التي ستتميز بالتذبذب وشدة التأرجح بين السلوك الطبقي الثوري وبين الصهيونية، لتنجرف **بالمحصلة** نهائياً باتجاه الصهيونية.

ثانياً– إن هذا التركيب الهش بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في صفوف اليهود، وفي سياق تطور الرأسمالية إلى إمبريالية، والتفتيش عن أسواق خارجية بتبريرات أيديولوجية قومية، رمى بشرائح واسعة من الجماهير اليهودية في أحضان البورجوازية الصغيرة وأيديولوجيتها الصهيونية، خاصة وأن هذه التحولات ترافقت مع عداء مستحكم من المحيط، عبّر عن نفسه بموجات عنيفة من العداء للسامية، كانت تتخذ من حين لآخر شكل إنفجارات دموية، إما عفوية أو منظمة من قبل السلطات الحاكمة.

ثالثاً– إن هذا التركيب الطبقي ذاته، سوف يعبر عن نفسه بولادة تيارات صهيونية متعددة، شديدة التلون وبأحزاب ومنظمات صهيونية متعددة، يمينية وذات تلاوين يسارية، تفصلها حدود هلامية فيما بينها، وأن هذه التنظيمات ستلعب دوراً سياسياً تعبوياً هاماً، وسوف يكون لها تأثيراتها على الأحزاب الصهيونية التي سوف تتشكل في فلسطين، أي سوف تترك في هذه الأحزاب العديد من سماتها. وسوف نتعرض الآن لأبرز التيارات المسماة «عمالية» أو يسارية دون غيرها، والتي تغلغلت في أوساط جماهيرية واسعة، شكلت **عماد عملية الاستيطان ورأس الحربة فيه وفي إقامة دولة اسرائيل■**

1985

ثانياً– التيارات الصهيونية «العمالية»

[عند إنتصار الثورة الاشتراكية؛ كان عدد الصهاينة يقدّر بثلاثمائة ألف في روسيا القيصرية[1]، وليس المهم الدقة العلمية للرقم بقدر ما يؤشر إليه من عمق لأزمة اليهودية الروسية. لقد توزع هذا العدد الكبير على مجموعات كثيرة من الأحزاب اليمينية أو اليسارية، والجمعيات والنوادي الفكرية، ولعب صهاينة الإمبراطورية دوراً يمكن أن نسميه حاسماً في عملية الاستيطان في فلسطين، وإنشاء الكيان الصهيوني، وكانت الأسس الفكرية على تنوعها آخذة بالتبلور منذ منتصف ق 19.

وفيما يلي سيجري تناول هذه التيارات التي تحولت إلى قوة مادية عبر أحزاب سياسية «عمالية»، أهمها: البوند (الإتحاد العام للعمال اليهود..)، بوعالي تسيون (عمال صهيون)، وهابوعيل هاتسعير (العامل الشاب)..■]

(1)

البوند أو الاتحاد العام للعمال اليهود في ليتوانيا وبولندا وروسيا

1–■ تأسيس 1897 في مدينة ڤيلنا، وقد تشكل من أنوية عمالية يهودية، كانت قد بدأت تعمل في روسيا قبل ذلك بعشر سنوات تقريباً[2]. بعد هزيمة ثورة 1905، والقمع البوليسي الذي أعقبها تراجع البوند كثيراً، فانخفض عدده من 40 ألفاً– 1903 إلى 500– 1908[3].

وقد كان تشكيل **البوند** سابقاً بعام لتشكيل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي، وتخلف تشكيله بأسابيع عدة عن انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال السويسرية، وعند تأسيسه وضع الحزب لنفسه هدفاً خاصاً يتجسد في الدفاع عن مصالح العمال اليهود، والنضال من أجل إنتزاع حقوقهم المدنية ومحاربة القوانين التمييزية المجحفة بحقهم، حيث أن العمال اليهود لا يعانون فقط من وضعهم **كعمال**، وإنما أيضاً من وضعهم **كيهود**.

وكون البوند «لا يهدف إلى النضال في سبيل المطالب الروسية السياسية العامة»[4]، فقد إنتسب عام 1898 إلى حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي، «بصفته منظمة مستقلة تهتم أساساً بالقضايا التي تخص البروليتاريا اليهودية»، وقد أجيزت للبوند هذه الاستقلالية من قبل الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بهدف تدعيم وحدة الحركة الاشتراكية الديمقراطية في كافة مناطق روسيا القيصرية.

2–■ في بدايات عمله شنَّ البوند حرباً لا هوادة فيها ضد الصهيونية، فقد رفض في مؤتمره– 1899 الدعاوى القومية، واعتبرها خطراً يحرف العمال عن النضال الطبقي، ويكسر التضامن العمالي. وعادت المسألة القومية لتطرح نفسها على الحزب في مؤتمره– 1901، حيث أقرت أغلبيته أن مفهوم القومية ينطبق

1() في كتاب «الأممية الشيوعية وفلسطين..1919 – 1928»، دار ابن خلدون. يقول د. ماهر الشريف: «إن الحزب تشكل في البداية من مجموعة من المثقفين الاشتراكيين اليهود، ومن عناصر شبه بروليتارية من الأوساط الحرفية».

2() + (3) + (4): المصدر نفسه (ص 63 – 64).

أيضاً على اليهود، ولكن دون المطالبة بمنظمة منفصلة للعمال اليهود. وطالب بتشكيل دولة فيدرالية تقوم على قاعدة القوميات التي تشكلها، واعتبار اليهود «قومية» من قوميات هذه الدولة الاتحادية، مع أنهم لا يمتلكون أرضاً خاصة بهم[1]. ورغم أن البوند إنتقد الحركة الصهيونية في هذا المؤتمر، واعتبرها «رد فعل الطبقات البورجوازية اليهودية على ظاهرة العداء السامية»، فقد تأثر الحزب بالنشاط الصهيوني العارم الذي شهدته روسيا في الفترة نفسها، وكان أسير تركيبته الطبقية المشكلة أساساً من الحرفيين والعمال المشتغلين في مؤسسات يهودية صغيرة، وقد جعلت منه هذه التركيبة ميداناً مفتوحاً لمفاهيم البورجوازية الصغيرة وأفكارها.

■ **عام 1903 إنشق البوند عن الحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي الروسي**، لأن الحزب رفض أن يعترف به الممثل الوحيد للطبقة العاملة اليهودية. وقد كان هذا الطلب من جانب البوند مغالياً لحد الادعاء، إذ أن الماركسيين اليهود في مناطق عديدة من روسيا وخاصة الجنوب، كانوا ينتمون مباشرة للحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي الروسي.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الاستجابة لهذا الطلب كانت سوف تقود إلى تثبيت مبدأ التنظيم الفدرالي لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي، خاصة وأن البوند كان قد طرح هذه الصيغة الفيدرالية منذ 1901، وأن هذا الطرح تساوى مع طرح مشابه للاشتراكيين القوقازيين. وقد عاد البونديون إلى صفوف الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي– 1906[2]، ولكن البوند لم يحرص على وحدة الطبقة العاملة الروسية ولا على وحدة الحزب، بل كان أعضاؤه يقفون دائماً إلى جانب القوى والعناصر التصفوية داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي في صراعهم ضد لينين، وارتبطوا بعلاقات وثيقة مع المناشفة، خاصة خلال المرحلة التي أعقبت 1912.

3–■ تفاقمت الأزمة الداخلية للبوند، ومع نشوب الحرب العالمية الأولى ظهر داخله موقفان متعارضان تجاه الحرب الإمبريالية، إتجاه اندفع مع مواقف العديد من قادة الأممية الثانية لجهة تبرير هذه الحرب، واعتبارها كل في بلده، كما لو كانت حرباً دفاعية مشروعة، وإتجاه آخر تبنى موقف البلاشفة الذي يدعو العمال إلى الانهزامية الثورية والنفاذ من هذه الحرب الإمبريالية لانتصار الثورة الاشتراكية. وقد كان الاتجاه الأول هو المنتصر في هذا الصراع في البداية، ولكن الصراع الأيديولوجي إستمر بين التيارين. وقد ساعدت السياسة الأممية للنظام السوفييتي الجديد تجاه القوميات الأقليات، وكذلك نضالها العملي لمحاربة اللاسامية في «خلق الظروف الملائمة لظهور نواة شيوعية حقيقية في صفوفه». وفي 1919 قرر مؤتمر البوند بالأغلبية الانضمام إلى تغيير اسم البوند فأصبح **البوند الشيوعي**.

■ سوف يتبادر إلى الذهن **تساؤل مشروع** حول «إقحام» البوند في سياق الكلام عن التيارات الصهيونية العمالية التي تركت أثراً وساهمت في تحقيق المشروع الصهيوني. وينبع التساؤل من كون البوند إندمج بالمحصلة في الحزب الشيوعي، وأصبح نضاله جزءاً من النضال العام من أجل بناء الاشتراكية، ورغم

1() «الأممية الشيوعية» (ص64 – 65). مصدر سبق ذكره.

2() «الصهيونية ضد إسرائيل» (ص 40). مصدر سبق ذكره

مشروعية التساؤل فإننا ننبه إلى أن الفرع البولندي للبوند لم يشهد مسيرة التطور نفسها، بل رفض شروط الانضمام للأممية الثالثة والتحق بالأممية الثانية.

كما أن مسيرة البوند نفسها اتسمت بالتأرجح بين الأممية والصهيونية، وعشرات الآلاف من الأعضاء دخلوا الحزب وغادروه لمواقع صهيونية طيلة ما يقارب العشرين عاماً، وأصبحوا جزءاً من التيار الصهيوني «العمالي» العام، وغذوا حركة الهجرة إلى فلسطين. فحديثنا إذاً لا يعني مناضلي البوند الذين التحقوا بالحزب الشيوعي السوفييتي واندمجوا فيه، بل تيار عريض ذو صبغة «يسارية» في فترة حاسمة من تاريخ الحركة الصهيونية■

(2)

I – حزب بوعالي تسيون، أو عمال صهيون

[أفكار سيريكين]

1–■ عندما عقد حزب **بوعالي تسيون** مؤتمره التأسيسي– 1906، كان قد سبقه تشكيل مجموعات عديدة له في العديد من المدن الروسية (مينسك، ڤيلنا، أوديسا ... الخ)، كما كان قد إمتد نشاطه التنظيمي باتجاه المجر والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وفلسطين، وبعد التأسيس إمتد نشاطه إلى بلغاريا والأرجنتين. وقد سبق التأسيس ورافقه نشاط أيديولوجي كثيف، كان قطباه الأساسيان **نحمن سيريكين وبار بوروخوف، اللذين دعيا وبذلا الجهد النظري باتجاه التوفيق بين الصهيونية والاشتراكية.**

ونحن لسنا معنيين بمتابعة تطور وصيرورة فروع البوعالي تسيون خارج روسيا القيصرية وفلسطين، كما لسنا معنيين بعلاقات التآلف والتنافر التي سادت علاقة هذا الحزب بالحركة الصهيونية الرسمية، كما تجلت بعد المؤتمر الصهيوني الأول في بال– 1897. إن ما يهمنا أساساً هو الدور الصهيوني التعبوي الذي لعبه هذا الحزب في صفوف الطبقة العاملة اليهودية والدور الاستعماري الاستيطاني المباشر الذي لعبه في فلسطين.

■ لقد كان يدور صراع أيديولوجي جدي داخل التيارات الصهيونية، وكانت حركة الجدل عالية الوتيرة فيما بينها، مسّت كافة هذه التيارات بتلاوينها المختلفة، واحتدم الجدل بين البوند الذي تميز رغم تخبطه بسعيه لتصور وتشكيل موقف طبقي لحل المسألة اليهودية، وبين التيارات الصهيونية التي كانت ترى في البونديين «مجموعة من اليهود المنصهرين المتنكرين لمصالح شعبهم»[1].

وفي المؤتمر الخامس– 1903، كان البوند قد قرر أنه من الضروري محاربة الصهيونية بكل تياراتها واتجاهاتها، فهي ليست إلا حركة البورجوازية الصغيرة والمتوسطة، التي تقاسي من عبء مزدوج: عبء المنافسة من قبل الرأسمال الكبير من جهة، وعبء قوانين التمييز والتحريض من قبل الحكومة والبورجوازية المسيحية من جهة أخرى، وأن الصهيونية التي فرضت على نفسها مهمة إقامة دولة متعددة الطبقات في أرض إسرائيل، من خلال افتراضها أن اللاسامية أبدية، تسعى إلى التعتيم على الصراع بين الطبقات باسم مصالح تزعم أنها يهودية إجمالاً[2].

1() + (2): «تاريخ الحركة الصهيونية» – الجزء الأول (ص224) + (ص 223)، من تأليف صبري جريس، مركز الأبحاث الفلسطينية – بيروت.

■ في الفقرات التالية، وفي سياق تناول مجرى تطور حزب بوعالي تسيون (حزب عمال صهيون) سنتوقف تباعاً أمام أفكار نحمن سيريكين وبار بوروخوف، وهما المنظران الأساسيان في حياة هذا الحزب قبل أن تتناول تطور«حزب عمال صهيون» إلى «حزب عمال إسرائيل» الذي لعب دوراً حاسماً – في صفوف الحركة الصهيونية– بتأسيس دولة اسرائيل.

2–■ سيريكين: الإشتراكية في يد اليهود(!): في هذا المناخ من النقاش المحتدم الذي إمتد سنوات، وعلى خلفية التطورات الاجتماعية الكبيرة في نهاية ق 19، برز تيار فكري أولاً ومن ثم تنظيمي، يحاول التوفيق بين الصهيونية والاشتراكية، وكان أول من نحا هذا المنحى الطبيب اليهودي الروسي نحمن سيريكين في كتابه الذي نشره بالألمانية– 1898 بعنوان «**المسألة اليهودية ودولة اليهود الاشتراكية**». ويقرر سيريكين في بداية كراسه، ككل الصهاينة التقليديين، بأنه «منذ أن فقد اليهودإستقلالهم القومي والسياسي في «أرض إسرائيل»، بدأوا يعيشون حياة عجيبة، وعلى الكره والاضطهاد نما أمل الخلاص، وهو أمل تحرير اليهود من الشعوب وبعثهم قومياً، وعندما أعلنت البورجوازية الحرب من أجل مصالحها الطبقية، التي تستند إلى المطالبة بالحرية، والحصول على الحقوق السياسية ... حررت أيضاً اليهود فجأة وبدون أي مجهود من قبلهم تقريباً، من قيود عبودية القرون الوسطى[1]، وانسجاماً مع الوضع الحقوقي المساواتي الجديد، تحول اليهود إلى مبشر للفكر القومي لا مثيل له ... وبدأ الكنيس يمتزج داخلياً مع بورصة اليهود في فرانكفورت، ويخلقان كياناً واحداً ... **ينطلق من أن اليهود بطبيعتهم أمة طائفة دينية**، خلقها الله منذ البداية عن قصد لكي تحمل مشعل الإيمان بوحدانيته بين الشعوب»[2]. ويقرر سيريكين «أن إصرار اليهود على خصوصيتهم، بالإضافة إلى نشاطهم الاقتصادي، تسبب في نشوء اللاسامية الآخذة في الانتشار **والقوى التي تحارب بعضها بعضاً، ستتكتل في النهاية لشنّ حربها المشتركة ضد اليهود**».

■ إلى هنا يبقى الخطاب السيريكيني خطاباً صهيونياً تقليدياً بخصوص تاريخية «الأمة اليهودية»، ورغبتها الأكيدة بالاستمرار **ورفض الاندماج** الذي فتحت بابه الثورات البورجوازية، واندماج الرأسمال اليهودي بالرأسمال المحلي في أوروبا الغربية، وحتمية اللاسامية المعبر عنها في تكتل كافة القوى لشنّ حربها المشتركة ضد اليهود. وأما **الجديد** عند سريكين فهو تأكيده أن اللاسامية لا يمكن أن تختفي إلا إذا «اختفى صراع الطبقات من جهة، وحصل (اليهود) على كيان قومي خاص بهم، من جهة أخرى»، وإذا تركنا جانباً موضوعة الكيان القومي الخاص التي تشكل القاسم المشترك لكافة التيارات الصهيونية، فإننا أمام محاولة تبيان أن البروليتاريا اليهودية ذات مصلحة حقيقية بتبني الصهيونية والانتصار لها، وبأن البروليتاريا هي رافعة الحل الجذري للمسألة اليهودية، لأنها أداة إنتصار الصهيونية.

يقول سيريكين: «إن على اليهود الانضمام للبروليتاريا، باعتبارها المعسكر الوحيد الذي يغلق الباب أمام حرب الطبقات، ويصبو إلى تقسيم السلطة بالتساوي، وكما كان اليهود حتى الآن من مؤيدي الليبرالية، لأن الليبراليين هم الذين منحوهم المساواة في الحقوق، من خلال الصراع مع قوى المجتمع القديم، عليهم الآن الانضمام إلى المحاربين من أجل الاشتراكية، بعد أن خانت البورجوازية الليبرالية مبادئها السابقة»[2]. ويضيف

1()+(2) +(3): «تاريخ الحركة الصهيونية» (ص225) + (ص225) + (ص226). مصدر سبق ذكره.

الكاتب: «إن الصهيونية باعتبارها حركة اليهود البناءة، لا تتعارض مع صراع الطبقات، بل تقف فوقه، وتستطيع كل الطبقات قبولها دون الاهتمام بالفوارق بينها»[3].

■ إن في هذه النصوص المقتبسة من سيريكين؛ إشارات واضحة للسجال مع البورجوازية اليهودية، كما أن هذا السجال كان إمتداداً يهودياً لسجال واسع في المجتمع الروسي، الذي كان يتمايز طبقياً بتسارع، وقد كثرت أوهام التحليق فوق الطبقات، وكانت اللحمة الأيديولوجية لكافة أحزاب البورجوازية الصغيرة والوسطى في روسيا، وليس هذا ما يهمنا راهناً، بل ما يشد انتباهنا هو فهم سيريكين للاشتراكية من خارجها، كما أنه لا يهمنا أن نساجل مع عبارة ساذجة ومجانية من نمط «تقسيم السلطة بالتساوي»... إن ما يشد إنتباهنا هو **تلك النظرة الغارقة بالمثالية للقضية برمتها، فاليهود هم موضوع التاريخ وشغله الشاغل، وليسوا جزءاً من السياق العام لتاريخ البشرية. العالم يتحالف معهم أو ضدهم، فالقوى التي تحارب بعضها بعضاً ستتكتل في النهاية لشنّ حربها المشتركة ضد اليهود، وهذه القوى في النهاية هي كل شعوب العالم.**

3-■ إن هذا الهذيان يجد جذوره في أجواء اليقظة القومية المتأخرة في أوروبا الشرقية والوسطى، ويندرج في إطار الهذيان القومي الصهيوني العام بالطبع، ولكنه يلقي أضواء قوية ومفيدة على اشتراكية (!) سيريكين. إنه **فهم للاشتراكية من خارجها**، فهم إستخدامي فج، وتبني خارجي يَرْشَح بالمثالية، **فالاشتراكية أداة في خدمة اليهود، تماماً كما كانت «الليبرالية».** ويهرّب سيريكين المشكلة بالكلام العام والفضفاض عن «اليهود» أنهم فوق الطبقات، **والتاريخ إختيار يكاد أن يكون حراً (!).**

لقد إختار «اليهود» الليبرالية فأعطتهم الحقوق المتساوية، وعليهم أن يختاروا الآن البروليتاريا لتعطيهم الوطن القومي. إنه فهم للطبقات ومصالح الطبقات من خارجها. ولأن التاريخ إختيار حر فان سيريكين، يهاجم «الاشتراكيين اليهود المنصهرين»، ويشتم «هذيان الانصهار» (أي الإندماج) في أوروبا الغربية. وعلى قاعدة الاختيار الحر نفسها يقرر الكاتب أنه «رغم **اختفاء** معظم الصفات القومية لدى اليهودية، وتشتتها في بلدان عدة، واستعمال أبنائها للغات عديدة، وانعدام الثروات القومية ...، **تبقى** على الرغم من ذلك أمة متميزة، يمنح مجرد وجودها ضماناً لحاضرها»(!).. إننا أمام نموذج للمثقف البرجوازي الصغير، الذي يسقط خياراته على الطبقات وهو يحلق فوقها.

■ إذا استدرك سيريكين؛ يتذكر بأن «اليهود منقسمون إلى طبقات مختلفة بعضها عن بعضها الآخر» .. فإنه يضيف: «لا تستطيع البروليتاريا والاشتراكيون اليهود، ومن غير المسموح لهم، المساهمة في إقامة جمهورية تولد من خلال معارضة مباديء التعاون الاجتماعي، ولهذا ستضطر الصهيونية أن تأخذ بالحسبان الاتجاهات الاشتراكية لدى البروليتاريا اليهودية ... ومصيرها الاندماج بالاشتراكية، وستكون دولة اليهود بالضرورة إشتراكية»[1].

■ في سياق الفكر العام لسيريكين؛ نفهم كلمة «بالضرورة» بمعنى أن ذلك أكيد وبديهي وليس بمعنى الضرورة التاريخية، **وعندما ينتقل سيريكين من مستوى التحليق النظري إلى مستوى تحديد وسائل إنجاز المشروع**

1() «تاريخ الحركة الصهيونية» (ص227). مصدر سبق ذكره.

الصهيوني، فهو يقترح «الاتصال مع الشعوب المضطهدة الخاضعة لحكم الأتراك، والتعاون معها للتحرر من نيرهم، ويجري بعد ذلك **تبادل السكان بطرق سلمية** من خلال تقسيم الأرض على أسس قومية. وأرض إسرائيل غير المكتظة بالسكان، التي يشكل اليهود فيها الآن نحو عشرة بالمائة من سكانها، **ينبغي أن تفرغ لهم**، ولكن إذا فشلت كل المحاولات للحصول على أرض إسرائيل، يختار اليهود بلداً آخر، يمكن تخصيصه لهم مقابل المال»[1].. هذا باختصار ملخص لأفكار أحد الآباء الروحيين لتنظيم يهودي «عمالي»، سيكون له دور خطير في الاستيطان، ولاحقاً في دولة إسرائيل■

(3)

II -حزب بوعالي تسيون أو عمال صهيون

[أفكار بوروخوف]

1–■ بوروخوف والصهيونية «الماركسية»: الأب الروحي الأساسي الذي لعب دوراً حساساً في نمو وتطور حزب البوعالي تسيون (أو عمال صهيون)، هو **بوروخوف**. وفي خط إشتراكية سيريكين المزعومة ذاته، حاول بوروخوف **التوفيق بين الصهيونية والماركسية**. في حديثه عن يهود الإمبراطورية القيصرية، ينطلق بوروخوف من ملاحظة مستوحاة من ماكس نورداو [Max Nordau] وهي أن اليهود على المستوى الاقتصادي «معلقون في الهواء»، أو وفق عبارة كارل ماركس الشهيرة عن اليهود البولنديين أنهم يعيشون في «مسام المجتمع»[2].

■ ويتابع بوروخوف بأن «الطبقة العاملة اليهودية معاقة بسبب من التركيب المشوه للبنية الاجتماعية اليهودية، فالعمال اليهود الذين يتشكلون من غالبية من الحرفيين المتضررين، ومن أجراء في مؤسسات المانيفكتورة، كانوا شديدي التأثر بأي إنكماش إقتصادي، وأن التطور الرأسمالي يدفع باتجاه تصفية مؤسسات الصناعة الاستهلاكية، بما يضع العمال اليهود بمواجهة منافسة محلية بلا رحمة. وفي هذه الظروف وبسبب من غياب «قاعدة إستراتيجية» ملائمة، فإن البروليتاريا اليهودية لا يمكنها أن تناضل، وليس بإمكان الجماهير البورجوازية الصغيرة أن تتبلتر. ولذا يجب «تطبيع» البنية الاجتماعية اليهودية. وفي هذا السياق فإن الصهيونية ضرورة تاريخية، كما أن تشكيل بروليتاريا صهيونية في الزراعة والصناعة الأساسية، لا يمكن أن يتم إلا «بالاستقلال الإقليمي السياسي في بلد متخلف وعلى أرض نصف زراعية، وفقط على هذه الأرض يمكن للرأسمال المتوسط والصغير اليهودي المهاجر ولقوة العمل اليهودية المهاجرة، أن يدخلا»، وفي بلد كهذا «لم يتشكل بعد كجسم إقتصادي مغلق...» لا يمكن أن نخشى المضاربة، وعندها يمكن للبروليتاريا أن تخوض بشكل طبيعي صراعها الطبقي[3].

1() «تاريخ الحركة الصهيونية» (ص228).

2() «الصهيونية ضد إسرائيل» (ص58).

3() الاقتباسات من بداية هذه الفقرة مأخوذة من كتاب «الصهيونية ضد إسرائيل» (ص58 – 59)، وقد أخذها الكاتب من كراس بوروخوف «برنامجنا»، وكتاب «الأمة والطبقة».

■ وإذا كان مطلوباً «تطبيع» المجتمع اليهودي، أي جعله شبيهاً بالمجتمعات «الطبيعية» الأخرى، فإن المجتمعات الطبيعية تتميز بوجود «طبقة عريضة من العمال والفلاحين في قاعدة الهرم، تأتي فوقها طبقة من مستخدمي الخدمات العامة والنقل، وفئة الحرفيين، وفي قمة الهرم تقوم فئات المالكين وأصحاب الأعمال والمثقفين ...». أما تركيبة اليهود الاجتماعية فهي تبدو في روسيا القيصرية أشبه بـ «هرم معكوس»، حيث تتركز فئات عريضة من الحرفيين مسنودة بفئات ضيقة من العمال، وخاصة من عمال المرافق غير الحيوية التي عليها أن تسند الثقل الكبير لفئة ضخمة من التجار، ويصبح مطلوباً وفق نظرة بوروخوف «**العمل لقلب هذا الهرم، وإقامة المجتمع اليهودي الطبيعي**»[1].

2-■ إن مفتاح أفكار بوروخوف بشأن «الصهيونية الماركسية» نجده في كتابه «**الأمة والطبقات**» تحت عنوان «المصالح الطبقية والقضية الوطنية»- 1905. في هذا الكتاب ينطلق بوروخوف من مقدمة كارل ماركس لكتاب «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»، حيث يحلل ماركس علاقات الإنتاج التي تولد الطبقات الاجتماعية. ويضيف بوروخوف بأنه إذا كانت **المسألة الاجتماعية** تتولد من التناقض بين تطور القوى المنتجة ووضع علاقات الإنتاج، فإن **المسألة الوطنية** تتولد من التناقض بين تطور القوى المنتجة، ووضع **ظروف الإنتاج** (الطبيعية، المناخية، الجغرافية، البشرية، التاريخية). ويقسم الكاتب الظروف التاريخية إلى قسمين: ظروف تاريخية داخلية، أي تتشكل داخل المجموعة البشرية المعنية ذاتها، وظروف تاريخية خارجية تعبر عن ذاتها بالعلاقات بين المجموعات البشرية المتجاورة.

■ وبنفس منطق التوازي نفسه بين الطبقي والقومي، يُميز بوروخوف عند ماركس معنيين مختلفين لمفهوم الطبقة: **الطبقة بذاتها** (an sich)، أي غير الواعية لمصالحها كطبقة، **والطبقة لذاتها** (fuer sich) أي تلك الواعية لمصالحها، ويطبق بوروخوف هذا المفهوم على المجموعات الوطنية، فيجد تمييزاً موضوعياً بين مفهوم «**الشعب**»، الذي يعني مجتمعاً يعيش أعضاؤه ظروف الإنتاج نفسها، وبين «**الأمة**» التي تعني مجتمعاً يرتبط أعضاؤه بمشاعر القرابة المتولدة من الماضي التاريخي المشترك. وبالتالي تصبح **القومية** وعي مشاعر القرابة المتولدة عبر الماضي المشترك. وأن البورجوازية التجارية والصناعية في فترة صعودها التقدمي هي أول من حمل الفكرة القومية، مناضلة ضد العالم القديم، ومن أجل ولادة عالم جديد، ولكن صراع الطبقات جعل التضامن القومي يتحلل، حيث أظهر أن الأمة هي عبارة عن تجمع من الطبقات، وقد إنتصر صراع الطبقات وتحجرت القومية في التراث. ولأن الدعاية القومية تفسد الوعي الطبقي فهي مضرة ومضللة ... **هذا في المجتمعات ذات ظروف الإنتاج «الطبيعي»، وأما في المجتمعات «غير الطبيعية» فإن المصالح القومية لمختلف الطبقات، فيمكن أن تلتقي بحدودها، وكون البروليتاريا تلعب دوراً في الإنتاج، فهي معنية بظروف الإنتاج، ولذا فإن هناك نمطاً من القومية البروليتارية.**

■ ويتبسط بوروخوف في كون **عمال البلدان المختلفة يدخلون مع بعضهم بمنافسة على موقع العمل**، ويبدو أنه يرى هذه الظاهرة **طبيعية**، فالعامل الإنكليزي يقول بوروخوف «يجب ألا يدافع عن موقعه ضد الرأسمالية، وإنما ضد العامل الأجنبي المهاجر... وإن الدفاع عن موقع العمل يهم العامل أكثر من صراع الطبقات ...».

1() انظر «الأممية الشيوعية وفلسطين» (ص72).

وفي المجتمعات «**غير الطبيعية**» فإن المصالح الطبقية تتجانس، لأن المهمة الأساسية للبروليتاريا الثورية هي المطالبة بموقع طبيعي للعمل والنضال، وذلك بتوفير ظروف الإنتاج الطبيعية للأمة[1].

■ وإذا كانت الصهيونية «ضرورة تاريخية»؛ فهذه الضرورة يجب أن تتحقق في ظل «الاستقلال الإقليمي للشعب اليهودي في فلسطين»[2]. ويتجنب بوروخوف الإجابة على السؤال: لماذا فلسطين بالذات ؟! ... قد تكون المجانبة بسبب عدم رغبة بوروخوف «الماركسي» في أن يظهر **مرتكزاً** على الدوافع «العاطفية والدينية»، كما يفترض ناتان وينشتوك ... ولكن إختيار فلسطين يبدو منطقياً مع ما يورده د. ماهر الشريف عن «السكان المولودين في فلسطين» على لسان بوروخوف نفسه، فإنهم (أي الفلسطينيين) لا يمتلكون أية ثقافة قومية خاصة بهم، وليس عندهم أي صفات قومية مميزة، ولذا فسوف يقبلون بأي «ثقافة مستوردة تكون أعلى من ثقافتهم، وسيكونون عاجزين عن إبداء أية مقاومة منظمة ضد التأثيرات الخارجية، ولن يستطيعوا الدخول في منافسة قومية على العمل ...»[3].

3-■ إن هذا التلخيص الدقيق ما أمكن لأفكار بوروخوف يستدعي الاستنتاجات التالية:

أولاً- الخلاف مع بوروخوف ليس حول مضمون إقتباساته الماركسية، سواء تلك الخاصة بالتناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، أم إقتباس مفهوم «الطبقة بنفسها والطبقة لنفسها»، أم تمييزه النظري بين الشعب والأمة ... إن المشكلة تبدأ معه بالمقارنة المنهجية، التي يجريها بين مفاهيم ماركس الطبقية ومفاهيمه هو القومية. فقد تبدو مقارنات بوروخوف غريبة ومستغربة من حيث الشكل، ولكنها تبقى بجوهرها مشوشة ومغالطة، وهي كذلك لأنها **تفتقر للربط الجدلي بين القومي والطبقي**. إن المعضلة الأساسية عند بوروخوف تكمن في كونه **صهيونياً بالأساس ومن حيث المنطلق**، ومن موقعه الصهيوني هذا يقارب الماركسية، ويحاول أن يطوعها لتصبح التبرير النظري لصهيونيته، فهو بالأساس ينطلق من كون اليهود يشكلون قومية، وأن الحل الوحيد لمشكلتهم القومية هو إيجاد وطن قومي لهم، ومن هذا المنطق يتعامل الكاتب مع مقولة ولادة المسألة القومية من التناقض بين القوى المنتجة وظروف الإنتاج الداخلية والخارجية.

فلو أخذنا ظروف الإنتاج مثلاً، لوجدنا الأساسي فيها الظروف التاريخية وليس المناخ أو الجغرافيا، والمقصود بالظرف التاريخي الداخلي هو مسلسل الوقائع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، التي تتطور في ظلها القوى المنتجة، وهذه الوقائع المترابطة والمتفاعلة مع بعضها تشكل بنية المجتمع. ونحن نرى بوروخوف يلجأ إلى **عزل واقعة محددة** تشكل جزءاً من بنية هذا المجتمع، ويعالجها بشكل منفصل، سابغاً عليها ثوب «الماركسية»، وهذه الواقعة هي تطور وضع **اليهود** في روسيا القيصرية.

ثانياً- إن التطور الرأسمالي المتسارع في الإمبراطورية الروسية هزّ أسس المجتمع بأسره، ومع تسارع إنحلال بنية المجتمع الإقطاعي حصل إنقلاب طبقي هائل، مسَّ مصالح عشرات الملايين من البشر مباشرة، وبشكل غير مباشر كل مجتمع الإمبراطورية. وبينما كانت الحركة الثورية تناضل لحل معضلة هذا المجتمع **ككل**

1() الاقتباسات في هذه الفقرة هي تلخيص لما يورده مؤلف «الصهيونية ضد إسرائيل» (ص270 - 278).

2() إقتباس وارد في «الأممية الشيوعية وفلسطين» (ص73).

3() «الأممية الشيوعية وفلسطين» نقلاً عن «الشيوعية في فلسطين، الأمة والطبقة في الثورة المعادية للاستعمار»، م. أوفينبرغ.

باتجاه التغيير الجذري، نرى بوروخوف ينحو بجهده النظري والتنظيمي باتجاه إضعاف الطبقة الاجتماعية الحاملة لرسالة هذا التغيير الثوري، ونقصد الطبقة العاملة. وضمن ما يسميه الظرف التاريخي الخارجي، يلتقط بوروخوف «ظاهرة **التنافس** بين العمال على موقع العمل»، ويرى فيها مبرراً إضافياً لصهيونيته، وهو بذلك يرتكب خطأً مزدوجاً:

أ) رغم تبنيه لمقولة ماركس حول «الطبقة بذاتها» و«الطبقة لذاتها» فإنه يأخذ الطبقة بذاتها كما لو كانت **واقعاً جامداً** لن يدخل فيه عنصر الوعي الطبقي، الذي تصقله النضالات ضد الرأسمالية والتربية الأيديولوجية والسياسية التي تمنح الطبقة العاملة وعياً من خارجها وفق المفهوم اللينيني لدور الحزب. وهو كذلك ينظر إلى الطبقة العاملة نظرة **مثالية** تخلط بين دورها التاريخي الحاسم في التغيير الاجتماعي، وبين واقع الطبقة في مفصل زمني محدد. وبواقع نظرته القومية–الصهيونية المسبقة، فهو ينظر إلى «المنافسة على موقع العمل»، ليس من زاوية كيفية معالجتها، بل من موقع كونها تبريراً إضافياً لصهيونيته. ويريدنا أن نستنتج معه أن كافة الطبقات الاجتماعية معادية لليهود، ولذا فالحل هو «الاستقلال السياسي الإقليمي» لهم. ولذا من المنطقي أن يرى بوروخوف طبيعياً ألا يدافع العامل الإنكليزي عن موقعه ضد الرأسمالية، وإنما ضد العامل الأجنبي المهاجر، وأن الدفاع عن موقع العمل يهم العامل أكثر من التناقض مع رب العمل (صراع الطبقات).

ب) صحيح أن العمال يدخلون مع بعضهم في منافسة على موقع العمل في بعض الفترات التاريخية، لكن هذا السلاح يضعف موقف الطبقة العاملة برمتها، وهو سلاح أجادت البورجوازية إستعماله وخاصة في فترات الانكماش الاقتصادي. وأما منافسة العمال المهاجرين للعمال المحليين، فمسألة نسبية جداً، حيث أن المهاجرين يقومون بأعمال غالباً ما يرفضها العمال المحليون أصلاً، ولكن المسألة الأهم لا بل الحاسمة التي يغفلها بوروخوف؛ هي جوهر ما أكدت عليه الماركسية: إذا كانت المنافسة بين العمال على موقع العمل تشكل **تناقضاً ثانوياً** في صفوفهم، **فإن تناقضهم الأساسي كأجراء يبقى مع الرأسمال**، إنه تناقض العمل مع رأس المال، وهو في جوهر الاقتصاد السياسي للرأسمالية. فعندما يضغط بوروخوف لتحويل التناقض الثانوي إلى تناقض رئيسي، ويبني إستنتاجاً كبيراً على أرضية ذلك، فإنه لا يرتكب خطأ فادحاً فحسب، **بل يمارس عن سابق معرفة وتصميم عملية تضليل تدعم وجهة نظره الصهيونية، بأن لا مناص للعمال اليهود إلا الانفصال عن إخوتهم الطبقيين، والارتماء في أحضان البورجوازية اليهودية.**

وهنا لا يفيد الاستخدام الانتقائي لبعض التعابير الماركسية والاقتصاد السياسي بشكل عام من نمط قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وشروط الإنتاج. لا يهم مدى صدق البوروخوفيين في سجالاتهم مع برجوازيتهم اليهودية بشأن القضايا الثانوية، فالمهم أن هذا التنظير يقود بل قاد إلى «**السلام الطبقي**»، وهو خط مخرب إنتصر داخل صفوف الأممية الثانية، وأدى إلى إفلاسها على حد تعبير لينين الشهير.

ثالثاً– وعند مقاربة بوروخوف للمسألة الفلسطينية، فهو يفعل ذلك من باب عجز الفلسطينيين على الدخول في المنافسة في موقع العمل[1]، إنطلاقاً من إفتراض دونية ثقافتهم، نسبة لثقافة المهاجرين اليهود. وبالتالي فإنهم

(1) لكن التجربة المرة للمهاجرين اليهود إلى فلسطين، والذين عملوا في حقل الزراعة بالتحديد أثبتت عجزهم عن منافسة الفلاحين الفلسطينيين في العمل الزراعي، ما أدى إلى تنامي البطالة بوتائر عالية في صفوفهم، الأمر الذي أثار مخاوف الحركة الصهيونية على

لن يبدوا «أية مقاومة منظمة ضد التأثيرات الخارجية»، ونحن لن نعقب طويلاً على هذه الفكرة، فمقاومة الشعب الفلسطيني وانتفاضاته وثوراته المتلاحقة على امتداد ما يقارب القرن من الزمن، تفند بحد ذاتها هذا الادعاء، ولكن ما يهمنا أن نلفت النظر إليه هو هذا الموقف الشوڤيني لهذا الصهيوني الحقيقي و«الماركسي» المزيف، والأهم من ذلك هو أن هذا الموقف يندرج ضمن موقف إتخذته الأممية الثانية بأحزابها «العمالية» تجاه البلدان المستعمرة منذ مطلع القرن. إن هذه الأحزاب إستعادت بدورها بعض تعابير التراث الماركسي، ونظرت لضرورة سيادة **الإمبريالية – الاشتراكية (!!)** بديلاً **للإمبريالية الرأسمالية**، على اعتبار أنه من الطبيعي أن تكون خيرات العالم لكل العالم، ولما كانت أوروبا هي الأكثر تطوراً وقدرة على استغلال هذه الخيرات، فمن الطبيعي أن تستغلها لصالح البشرية جمعاء، بمن فيها شعوب البلدان المستعمرة. وهنا ليس المهم تفنيد هذا الطرح المبتذل، المهم أن هذه السياسة رمت جزءاً مهماً من الطبقة العاملة في أحضان بورجوازيتها، وجعلت منها وقوداً للحرب الإمبريالية العالمية الأولى، والمهم **أن بوروخوف وأنصاره من البورجوازيين الصغار اليهود كانوا جزءاً من هذا المناخ الفكري، وجزءاً من هذا المعسكر المعادي للثورة■**

(4)

III-من حزب عمال صهيون إلى حزب عمال اسرائيل

1–■ سيريكين وبوروخوف وجهان لعملة واحدة: رغم التباينات فيما بينهما، والتي هي في جوهرها لفظية أو تمس قضايا ليست جوهرية، فإن سيريكين وبوروخوف وجهان لعملة واحدة هي الصهيونية. فحتمية اللاسامية التي لا تجد حلاً لها إلا في وطن قومي يهودي تقابلها حتمية المنافسة (منافسة كافة الطبقات المحلية لكافة الطبقات اليهودية) ولا حل إلا في وطن اليهود القومي. ويساهم كلا الكاتبين في تخريب الوعي الطبقي للعمال اليهود بدفعهم باتجاه المشروع الصهيوني تحت شعار أن البروليتاريا اليهودية هي رافعة الخلاص اليهودي القومي، ويقف الكاتبان موقفاً عنصرياً من الشعب الفلسطيني، فيدعو الأول إلى تفريغه من أرضه، ويراهن الثاني على اندماجه بالثقافة الأرقى ... هذا هو التراث الفكري الذي نهل منه حزب البوعالي تسيون، على لسان إثنين من أبرز مفكريه، فكيف تطور هذا الحزب ؟! ...

2–■ لقد برز في **حزب البوعالي تسيون** منذ بداياته تياران: **تيار مينسك** نسبة إلى جمعية عمال صهيون، التي تزعمته في هذه المدينة، وحدد هذا التيار هدفه المزدوج كالتالي: **1**– الهدف **المحلي الوحيد** هو تحسين وضع العمال اليهود، ورفع مستواهم الثقافي بما يتضمن عدم الاهتمام بالوضع العام للطبقة العاملة الروسية. **2**– الالتزام بالفكرة الصهيونية، كما عبّر عنها برنامج «المؤتمر الأول للحركة الصهيونية» في بازل (بال)/ سويسرا– 1897، وتقوية الشعور القومي لدى العمال اليهود.

■ بالإضافة لتيار «مينسك» تشكلت مجموعات صهيونية «إشتراكية» عديدة كان أبرزها «**مجموعة بوروخوف**» الذي مرّ ذكره، والذي كان عضواً في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي عامي 1900–

مشروعها من تدني الهجرة ومن الهجرة المعاكسة. وكان ذلك دافع أساسي من دوافع رفع شعاري: «العمل العبري» و «الإنتاج العبري» في مطلع ق 20.

1901، ولكنه طرد منه بسبب تأثيره الضار على العمال اليهود، فأسس– 1901 ما أسماه «**جمعية عمال صهيون الاشتراكية**».

وفي فترة التأسيس هذه نشبت صراعات أيديولوجية وسياسية عديدة، بين مجموعات البوعالي تسيون نفسها، وكذلك بينها وبين المجموعات الصهيونية الأخرى، وكان أبرز الصراعات ذلك الذي دار حول ما سمي بمشروع أوغندا، أي مشروع استعمار أوغندا الذي أقره المؤتمر الصهيوني العالمي السادس– 1903.

■ لقد إنقسمت المجموعات الصهيونية الروسية بين مؤيد ومعارض للمشروع، وانعكس هذا الانقسام على مجموعات البوعالي تسيون نفسها، ففي حين أيّد سيريكين مشروع أوغندا، عارضه بوروخوف وجماعته بضراوة. واستمر هذا الصراع حتى المؤتمر الصهيوني السابع الذي تراجع عن هذا المشروع، وكان بوروخوف قد خصص لهذا الصراع مقالات عدة يقول في إحداها: «إن أرض إسرائيل هي المنطقة الوحيدة المطلوبة والموجودة والمخصصة لنا، وسنحتل أرض إسرائيل تدريجياً بقوة الضرورة التاريخية».

وكما سبق وذكرنا عقد البوعالي تسيون مؤتمره التأسيسي– 1906/3 في مدينة بلتاڤا الروسية، وبعد عام ونصف من تأسيسه عقد مؤتمراً في لاهاي، تقرر فيه إقامة إتحاد عالمي: «الاتحاد العالمي للاشتراكيين اليهود» «بوعالي تسيون»، **وفي 1909 عقد الاتحاد العالمي مؤتمره الثاني**، وكان أبرز قراراته: **1**– الانضمام إلى المنظمة الصهيونية العالمية كمنظمة مستقلة. **2**– السعي إلى تركيز أكثرية اليهود في «أرض إسرائيل»، مع ملاحظة المؤتمرين أنهم يعنون بذلك فلسطين والأرض المجاورة. **3**– الاشتراك في كافة المؤسسات الصهيونية.

4–■ أما في فلسطين؛ فكانت قد بدأت 1904 موجة الهجرة المعروفة بالهجرة الثانية (الموجة الأولى 1882)، وتشكلت هذه الموجة بأغلبيتها الساحقة من يهود الإمبراطورية الروسية. وفي 1905/11 إجتمع في يافا تسعون مندوباً من أعضاء البوعالي تسيون، الوافدين من روسيا، وقرروا إقامة فرع لحزبهم في فلسطين، وانتخبوا لجنة لوضع برنامج له، وفي 1906/10 إجتمعت هذه اللجنة في الرملة، ووضعت برنامجاً سمي بـ«برنامج الرملة»، وتم إقرار هذا البرنامج في يافا– 1907 في المؤتمر الأول للحزب، حيث أطلق على نفسه إسم «**حزب العمال اليهودي الاشتراكي الديمقراطي في أرض إسرائيل**». وأبرز ما يهمنا في برنامج الحزب لهذه الفترة، هو تحليله للوضع الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين، ووصفه «بالنظام الإقطاعي مع ظهور بوادر رأسمالية»، وإن بوادر الرأسمالية تظهر بشكل أساسي في القطاع الزراعي، وأن الرأسمالية النامية في «أرض– إسرائيل» تحتاج إلى عمال مثقفين ونشيطين، «وبما أن العمال من أبناء البلد (الفلسطينيين) لا يزالون في الحضيض، فإن التطور الرأسمالي متعلق بهجرة عمال أكثر تطوراً من خارج البلد...».

ويطالب الحزب بإقامة «إستقلال سياسي للشعب اليهودي في فلسطين»، **وكان بذلك أول حزب صهيوني محلي يطالب رسمياً بإقامة دولة يهودية في فلسطين.**

ورغم أن البرنامج يؤكد عراقته الصهيونية من خلال نقطتين أساسيتين: إستعمار فلسطين والموقف العنصري من العمال الفلسطينيين، فقد إعتبر هذا البرنامج «متحجراً» من قبل تيار واسع في الحزب، كان على رأسه داڤيد بن غوريون واسحق بن تسڤي، اللذين ضغطا باتجاه التقارب مع **حزب هابوعيل هاتسعير** لجهة تصفية

اللغو «الماركسي» في أطروحات الحزب، واعتماد العبرية بديلاً لليديش كلغة «قومية»، **والانتقال من الكلام عن صراع الطبقات إلى الصراع من أجل العمل العبري.**

5-■ في هذه الفترة التاريخية الممتدة حتى 1914، كان قد تشكل في فلسطين إذن حزبان صهيونيان هما: **بوعالي تسيون وهابوعيل هاتسعير**، كما كانت هناك مجموعات من المهاجرين تعيش في أجواء الحزبين الفكرية ولكنها لم تنتظم وكانت تسمي نفسها بـ «غير الحزبيين». وفي 1919 إتحد غير الحزبيين هؤلاء مع البوعالي تسيون ليشكلوا معاً **حزب «أحدوت هعفودا»** أو **«إتحاد العمل»**.

وفي 1920 شكل هذا الحزب مع هابوعيل هاتسعير، بالإضافة لمجموعات أخرى صغيرة، **الاتحاد العام للعمال اليهود «الهستدروت»**، وفي 1930 جرى دمج حزبي بوعالي تسيون وهابوعيل هتسعير في حزب موحد دعي باسم **حزب «عمال إسرائيل» (مباي).**

■ **حاشية:** إنشقت عن الحزب الجديد فيما بعد- 1944، كتلة عرفت باسم «الكتلة ب»، وكان لها تأثير واسع في حركة الكيبوتسيم، وشكلت «**الحركة من أجل اتحاد العمل**». وفي 1946 إتحدت هذه المنظمة مع حركة «**عمال صهيون اليساريون**»، وشكل حزب «**الحركة من أجل إتحاد العمال - عمال صهيون**». في 1948 إتحد هذا الحزب مع حزب «**هشومير هاتسعير**» (الحارس الشاب)، وأسسا حزب «**المبام» (حزب العمل الموحد)**. في 1969 شكل حزبا المبام والمباي **تكتل «المعراخ»** محافظين على استقلال كل منهما التنظيمي وفي خطوة لاحقة تطور المعراخ إلى **حزب العمل** بصيغته المعروفة■

(5)

هابوعيل هاتسعير [العامل الشاب]، أو الشعبوية الصهيونية

1-■ تأسس 1905 قبل شهر واحد من تأسيس حزب بوعالي تسيون، وتشكل جوهرياً من بين صفوف أعضاء موجة الهجرة الثانية، التي بدأت 1903، وبدوره كان هذا الحزب إمتداداً لتيارات فكرية إنتشرت في روسيا القيصرية في أواخر ق 19 وأوائل ق 20. وقد تشكل المؤتمر من جمعيات كانت قد تأسست في صفوف المهاجرين اليهود على أرض فلسطين، وفي 1906 عقد الحزب مؤتمره الثاني، حيث رفضت الأغلبية وضع البرنامج العقائدي، وأكدت على ضرورة وضع خطوط عامة تحدد نشاط الحزب. وفي 1906/8 عقد الحزب مؤتمره الثالث في بتاح تكفا، وأقر مبادئه العامة كما يلي: **1-** يلعب إحتلال المواقع الاقتصادية والثقافية في أرض إسرائيل، دوراً حاسماً في تحقيق الصهيونية. **2-** الشرط الضروري للاحتلال الاقتصادي هو تركيز الأملاك والعمل في أيدي اليهود. **3-** مهمة هابوعيل هاتسعير في أرض إسرائيل هي العمل على تحقيق الصهيونية عامة، **والاهتمام الخاص باحتلال العمل من قبل اليهود**[1].

■ وقد حدد الحزب مهامه على أساس: **1-** الدفاع عن العمال اليهود في أرض إسرائيل وزيادة عددهم. **2-** إحتلال العمل من قبل العامل اليهودي. **3-** مساعدة النشاط الاستيطاني الصهيوني بواسطة تقديم المعلومات والوقائع المهمة. **4-** الاهتمام بملائمة المؤسسات في البلد ونشاطها لأهداف وأماني الشعب. **5-** الاهتمام

1() «تاريخ الصهيونية» (ص240). مصدر سبق ذكره.

بتحسين الأوضاع الاقتصادية والثقافية لليهود في أرض إسرائيل. **6**- الاهتمام بسيطرة اللغة العبرية في أرض إسرائيل.

■ وحدد الحزب الوسائل المزمع إتباعها لتحقيق أهدافه، ومنها تأسيس مطاعم مشتركة، وأسواق شعبية، وصناديق للقروض والمساعدة، وإقامة مكاتب إستخدام، وتشجيع الصناعة المحلية والحرف، والاهتمام بتسهيل دخول اليهود إلى فلسطين، ونشر المعلومات عن أوضاع البلد وظروف العمل فيه، والقيام بحملات إعلامية لتشجيع الاستيطان، وإقامة علاقات مع كل المنظمات التي تسعى إلى توطين اليهود في فلسطين.
وتميز حزب هابوعيل هاتسعير بتشديده الخاص على ضرورة إستعمال اللغة العبرية، وبدأ منذ 1907 بإصدار مجلة باللغة العبرية حملت اسمه، واهتمت بنشر الأدب العبري وتشجيع الدراسات الأدبية، بالإضافة لاهتمامها بمعالجة القضايا السياسية والعقائدية.

2-■ أهم وأخطر ما يميز نشاط هذا الحزب الصهيوني، هو كيفية طرحه لمشكلة الأرض وتعاطيه معها كمرتكز لتجسيد المشروع الاستيطاني الصهيوني. وإذا كان هابوعيل هاتسعير متفقاً مع بوعالي تسيون على شعار «**إحتلال العمل**»، أي السعي لفرض نظرية إستخدام اليد العاملة اليهودية في المؤسسات اليهودية، فقد طور هابوعيل هاتسعير هذا الشعار باتجاه صيغة جديدة وهي «**العمل العبري**»، التي تنمو باتجاه **إقتصار** إستخدام المؤسسات اليهودية على العمال اليهود، وخلق المؤسسات الريفية الجماعية **(كيبوتزيم)** والتعاونية **(موشاڤيم)**، والتي تقتصر بطبيعة الحال على اليهود.
وكان من أبرز منظري الحزب وأوسعهم تأثيراً فكرياً، وكذلك إنخراطاً في المشروع الاستيطاني الصهيوني **داڤيد أهارون غوردون.** فقد جاء إلى فلسطين مشبعاً بالفكر الشعبوي الروسي، وكذلك الأدب الشعبوي ذي النزعة الرومانسية المفرطة بالنظرة إلى الأرض والعمل اليدوي في الريف[1]، فالعمل بالنسبة لغوردون - وتحديداً العمل في الأرض - يقوّي الجسم ويصقل الروح. وعندما يخاطب المهاجرين اليهود يقول: «إن أمنا أرض-إسرائيل تطلب منكم الروح والجسد معاً، أو هي لا تطلب شيئاً، وعليكم أن تدركوا أن أمنا أرض إسرائيل تستطيع أن تمنحكم أكثر مما باستطاعتكم منحها ...»[2].

■ لقد أطلق أنصار غوردون على تعاليمه اسم «**دين العمل**»، ودين العمل هذا كان متمحوراً حول الريف والعمل الزراعي الجماعي فيه، فعقب الهجرة الثانية كان حزب هابوعيل هاتسعير يعترض على أي نشاط باتجاه عمال المدن، وكل إتصال مع **نقابات العمال الزراعيين والنقابات المدينية**، وكان يعتبر العمال الزراعيين فقط «صالحين» من وجهة النظر الصهيونية، وكانت هذه المسألة نقطة خلاف جوهري مع حزب بوعالي تسيون[3]، وقد تعدى تأثير غوردون النقدي حزب هابوعيل هاتسعير إلى منظمة «عمالية» صهيونية أخرى، سوف يكون لها تأثير كبير في تكثيف الاستعمار الاستيطاني وحمايته وهي منظمة «**هاشومير هاتسعير**» (الحارس الشاب).

1() «تاريخ الصهيونية» (ص256). مصدر سبق ذكره.

2() «تاريخ الصهيونية» (ص257). مصدر سبق ذكره.

3() «اليسار الإسرائيلي» - ميراهان بيريتز - دار انتروبوس باريس بالفرنسية (ص62).

ولم يقتصر تأثير غوردون وحزبه على النشاط الفكري والنظري، بل كان له تأثير عملي بالغ على عملية إحتلال الأرض نفسها، ويكفي أن نذكر على سبيل المثال أن غوردون وأتباعه أسسوا أول مستعمرة زراعية جماعية (كيبوتز) قرب طبريا، وهي مستعمرة دجانيا، وأنهم وراء تأسيس العديد من الكيبوتزيم والقرى الزراعية التعاونية (الموشاڤيم)، وأنهم أرسوا أسس حركة واسعة نسبياً للشبيبة تدعى «**غوردونيسا**».

3– وإذا كان رفع شعار غزو العمل، ومن ثم العمل العبري يحمل مضموناً عدوانياً تجاه الشعب الفلسطيني، فإن هذه العدوانية **لم تكن مضمرة فقط**، بل تمّ التعبير عنها بوضوح كامل في أدبيات غوردون وهابوعيل هاتسعير، وهم بشكل مبكر حددوا موقفاً من الشعب الفلسطيني، أكان على المستوى النظري قبل الهجرة، أم على المستوى العملي بعدها.

لقد بذل غوردون جهداً نظرياً وكتابياً للتدليل على أهمية غزو العمل وفرض العمل العبري، وأهميته في تكريس «الحق التاريخي للشعب اليهودي» في فلسطين، وكان يعرف جيداً أن هذا الحق المزعوم سوف يصطدم بمقاومة أهل فلسطين، وإذا كان لا يدعو مباشرة إلى «التبادل السلمي للسكان»، على غرار سيريكين، ولا يراهن علناً على عجز الفلسطينيين عن «إبداء أية مقاومة منظمة ضد التأثيرات الخارجية» وبسبب من دونية حضارتهم، كما إعتقد بوروخوڤ، فإن غوردون يتكلم عن «الحق التاريخي لليهود في البلد، والحق في التنافس السلمي، والتوسع في البلد، ليس حق المجموعة (اليهودية) التي تقطن هنا فحسب، ولكن حق اليهود بأسرهم»، وعندما يتطرق إلى ضرورة شراء اليهود للأراضي في فلسطين، فإنه يوصي أن يتم ذلك من خلال «الحذر الشديد في علاقاتنا مع العرب، ومن المستحسن أن نسترضي أصحاب الأرض الحقيقيين الذين يقطنوها عندما نكون بحاجة ماسة لأرضهم»■

(6)

خلاصة

■ هذه هي أبرز التيارات (الاحزاب) الصهونية «العمالية» التي نشأت أساساً على أرض الإمبراطورية الروسية، ونمت على الأرض الفلسطينية كامتداد لها، أو كتشكيلات جديدة عبر حركة معقدة ومتشعبة من الاندماج والانقسام. **وتلتقي كافة هذه التيارات بالمحصلة على قواسم مشتركة أبرزها:**

1– الصهيونية بمعنى التبشير بوجود «شعب يهودي» يمتلك «حق العودة» إلى فلسطين + موقف سلبي من الشعب الفلسطيني يبلغ حد العنصرية، حتى ولو اتخذت هذه العنصرية تلاوين مختلفة ومتفاوتة.

2– لعبت هذه الأحزاب والتيارات دوراً بالغ النشاطية في تشجيع الهجرة، وفي عملية الاستيطان الصهيوني، وفي دمج المستوطنين اليهود في فلسطين، ضمن بنيات من العمل الجماعي والتعاوني، زادت من تماسك التجمع الاستيطاني اليهودي إجتماعياً، وسهلت عملية الانسجام الأيديولوجي الذي يوفر لهذا التجمع إمكانية المصالحة مع الذات، أي التعمية على تناقضات الأيديولوجيا الصهيونية، وإشعار المستوطنين بأنهم لا يقومون بعمل قميء.

3– إلتقط اليمين الصهيوني هذه الظاهرة، ولم يعر إهتماماً كبيراً للغو التيارات «العمالية» عن «الاشتراكية» و«دين العمل»، وشيء ذو دلالة أن يقول **جابوتينسكي** أحد أبرز منظري اليمين الصهيوني (الصهيونية

التنقيحية) بحزب بوعالي تسيون مثلاً، رأياً، ملخصه «أن صهيونية بوعالي تسيون واضحة، بمجرد إعترافهم علناً بضرورة إقامة دولة يهودية .. بينما كانت البروليتاريا اليهودية المنظمة بأسرها حتى ظهورهم ضد دولة يهودية .. رغم أنهم يحتاجون للوقت وحرية التطور الكاملين، حتى تكتسب نظريتهم الجديدة .. مكانها الملائم بين وجهتي النظر القومية والطبقية. **ويجب علينا أن نهيء لهم حرية التطور هذه، بالاعتراف بهم كاتحاد مستقل، له حق الحصول على مبالغ ملائمة من صندوق المنظمة الصهيونية، لتغطية مصاريفه الخاصة».**
وقد أثبت تطور بوعالي تسيون وكذلك التيارات «العمالية» الأخرى دقة توقعات جابوتينسكي، ولعبت هذه التيارات دوراً **تخريبياً** واسعاً في صفوف البروليتاريا اليهودية لجهة صهينتها، وسلخها عن الطبقة العاملة في بلدان تواجدها.

4– لعبت هذه التيارات دوراً تضليلياً على المستوى العالمي، بشأن سلمية وإيجابية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وعبر الترويج الإعلامي الدعاوي لأشكال العمل الجماعي والتعاوني، ساهمت في زرع الأوهام لدى الرأي العام العالمي حول «إشتراكية ما» تُبنى على أرض فلسطين، وقد ساعدهم في ذلك الانحراف الخطير داخل الأممية الثانية، والذي بدأ يذر بقرنه منذ أواخر ق 19، فقد تبلور تيار مؤثر داخل الأحزاب الاشتراكية – الديمقراطية الأوروبية، يقف من مسألة المستعمرات موقفاً رجعياً يتساوى مع موقف البورجوازيات الأوروبية في فترة تحول الرأسمالية إلى الطور الإمبريالي■

1985

ثالثاً– الصهيونية الرسمية.. الإطار العام والتطبيقات

(1)

خامساً – الصهيونية الرسمية والإطار العام لحركتها

1–■ يمكن الكلام عن بداية تاريخ **الصهيونية الرسمية** مع صدور كتاب تيودور هرتسل «**دولة اليهود**»– 1896، وبدء مساعي المؤلف **التنظيمية** من أجل عقد المؤتمر الصهيوني الأول للحركة، ومساعيه السياسية في السنة نفسها مع الإمبراطوريات التركية والألمانية والبريطانية، من أجل إيجاد سند إستعماري يضفي على الحركة الصهيونية صفة «الشرعية»، ويوفر لها سبل النجاح عبر إعطائها مرتكزاً مادياً، لا يمكن أن تحصل عليه إلا ضمن الاندراج في سياق نشاط إحدى الإمبراطوريات التي ترى في الصهيونية عاملاً مؤازراً في تثبيت هيمنتها على المشرق العربي عبر السيطرة على فلسطين.

■ عندما كتب هرتسل مؤلفه «**دولة اليهود**» لم يكن يحرث في أرض بكر، فقد سبقه كتاب صهاينة عديدون منذ النصف الثاني من ق 19، وعبروا بدرجات متفاوتة الوضوح عن ضرورة تجميع اليهود في دولة قومية. ففي 1862 وضع الحاخام زئيف هيرش كاليشر كتاباً بعنوان «**السعي إلى صهيون**»، وقال «إن خلاص اليهود لا يكون على يد مسيح منتظر، وإنما عن طريق الجهد البشري اليهودي لتخصيص (اليهود) أنفسهم بالمبادرة إلى بناء مجتمع يعتمد على إرتباط اليهودي بأرض يزرعها، تكون بمثابة وطن قومي له، ولا يتم إلا في فلسطين»[(1)].

وقد طالب كاليشر المتمولين اليهود بالمساهمة في تكوين جمعية هدفها إستعمار فلسطين، وإقامة مدارس زراعية لتدريب المهاجرين اليهود على الأعمال الزراعية، وضرورة تكوين حرس من الشباب اليهودي لحماية المستوطنات اليهودية[(2)]. وقد أسس كاليشر «جمعية إستعمار فلسطين»– 1864، وبالتعاون الوثيق مع «الألیانس الإسرائيلي العالمي»، تم إنشاء أول مدرسة زراعية يهودية في فلسطين عند مدخل مدينة يافا– 1870.

■ كذلك، أصدر موسى هس كتابه «**روما والقدس**»– 1862، دعا فيه إلى «إيجاد قومية يهودية تحرر القدس، وتكون بداية عهد الانبثاق الجديد على غرار (المدينة الخالدة روما)، وطالب فرنسا بإقامة مستوطنات يهودية تمتد من السويس إلى القدس، ومن الأردن إلى البحر المتوسط، مع إحتلال شبه جزيرة سيناء».. ونادى هس بأن «الجنس اليهودي من أقدم وأعرق الأجناس البشرية، وإليه ترجع وحدة اليهود، لأن الجنس اليهودي حفظ صفاءه عبر مئات السنين، وعلى ذلك يجب أن يكون اليهود أحراراً، ولا يتحقق ذلك إلا في فلسطين الأرض الموعودة»[(3)].

1() + (2) + (3): «موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية.. 1897 – 1908» – جامعة بيروت العربية – حسان حلاق (ص35) + (ص36 – 37).

■ في 1875 عرض بيريتز سمولنسكن آراء صهيونية في كتابه «**فلنبحث عن الطريق**»، حيث عاب على اليهود عدم شعورهم بقوميتهم، ثم دعا إلى الهجرة الجماعية إلى أرض إسرائيل، وقال «إن فكرة استيطان اليهود في أرض– إسرائيل، ينبغي أن تكون منذ الآن الموضوع الرئيسي للجدل والحوار بين الذين يحبون شعبهم..»، وهاجم سمولنسكن التيارات الداعية **لاندماج اليهود** بمجتمعاتهم، وخاصة حركة «التنوير– هاسكله»، التي قال فيها أنها «تقوم على فكرة شريرة فاسدة، هدفها ليس مجرد بعث المعرفة، بل هدفها الأساسي هو إجتثاث اليهودية»[1].

■ في 1882 وضع ليو بنسكر كتاب «**التحرر الذاتي**» على شكل نداء من يهودي روسي إلى بني قومه، يدعو فيها إلى حل قومي «للمشكلة اليهودية عن طريق خروج اليهود من البلاد التي يعيشون فيها مضطهدين إلى أي بلد (دون أن يحدد فلسطين بالذات)، على أن يكون بلداً يهودياً مستقلاً، يعيش فيه اليهود بعيدين عن الاضطهاد، وأن يكونوا أمة واحدة تجمع بينهم لغة وعادات مشتركة»..

وقال بنسكر «إن اليهود أينما وجدوا ينظر إليهم على أنهم غرباء، ومن أجل ذلك كانوا يحتقرون، وأن التحرر الحقيقي هو في خلق قومية يهودية للشعب اليهودي ليعيش هذا الشعب على أرض موحدة ومحددة، يجب أن يكون لهم مأوى إن لم يكن بلد خاص بهم».

وكي يضع بنسكر أفكاره في مجال التطبيق العملي طالب «بعقد مؤتمر صهيوني هدفه شراء أرض تستوعب إستيطان عدة ملايين من اليهود»[2]، ونظراً لأهمية كراس «التحرر الذاتي»، إعترف هرتسل بأنه لو اطلع عليه قبل كتابة «دولة اليهود»، لما وجد مبرراً لإعادة نشر آراء مشابهة[3].

لقد تزعم بنسكر فيما بعد حركة «أحباء صهيون» التي نشطت في استيطان فلسطين، وبتأييد منه تأسست في روسيا «جمعية تأييد المزارعين وأصحاب الحرف اليدوية اليهود في كل من سوريا وفلسطين»– 1878، وهي اللجنة المعروفة بلجنة أوديسا.

2–■ نحن، الآن، لسنا بصدد تفنيد الادعاءات حول القومية اليهودية والشعب اليهودي، ولسنا بحاجة لدحض مقولة «حق العودة» المتهافت أو السجال مع هذه الأفكار من زاوية تاريخية وحقوقية، ولكننا نكرر الإشارة إلى أن **هذه الأفكار نشأت مع تطور الفكر القومي في أوروبا وتبلوره على الأرض في وحدات قومية محددة الأطر الدستورية**. وفي سياق هذا التطور جاء الفكر الصهيوني شديد التشابه مع تلاوين الفكر القومي، كما تجلَّت بالتحديد في وسط وشرق أوروبا.

وعندما بدأ هرتسل نشاطه الصهيوني الفكري والعملي، فهو كان يستوحي تراثاً صهيونياً موجوداً، وكان يستوحي أفكار القوميين الأوروبيين، محاولاً تطبيقها على الواقع اليهودي شديد التأزم في أواخر ق 19. وإن كان هرتسل قد شكل **البداية الفعلية للحركة الصهيونية الرسمية**، فلأن نشاطه لم يقتصر على الإنتاج الفكري، ولا هو اكتفى بالنشاطات المجزوءة والمتقطعة، بل لأنه إكتشف ومارس بلا مواربة، بأن المشروع الصهيوني مشروع استعماري، وهو بحاجة كي يتحقق **إلى دعم إحدى القوى الاستعمارية الأوروبية الرئيسية**

1() + (2) + (3): «موقف الدولة العثمانية» (ص37) + (ص38). مصدر سبق ذكره.

في عصر تحول الرأسمالية إلى إمبريالية، وما عناه ذلك من تقاسم للعالم، ومن صراع دبلوماسي وسياسي وعسكري لإعادة تقاسم تركة الرجل المريض أي الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأدنى.

3-■ عقدت في حياة هرتسل **ستة مؤتمرات صهيونية** (آخرها في 1903) متفاوتة في أهميتها، ولكنها أرست على مستوى التوجهات العامة والتنظيمية المحددة الأساس السياسي والمادي لحركة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين من جهة، وأكدت على ربط نجاح هذا المشروع بتبني قوة إستعمارية له، تجعله قابلاً للتنفيذ. وعلى الصعيد الصهيوني التنظيمي كانت المحطات البارزة هي التالية:

أ) في المؤتمر الصهيوني الأول، تم تأسيس «**المنظمة الصهيونية العالمية**»، وانتخاب لجنة تنفيذية للمنظمة أصبح هرتسل رئيسها، وركزّ هرتسل في المؤتمر على مسألتين: **1**- ضرورة تصليب أوضاع المنظمة بدورية المؤتمرات وتقوية الأجهزة التابعة لها. **2**- مقابلة زعماء وحكام العصر، أي الاتصال بالقوى الإمبريالية لاكتساب التبني للمشروع الصهيوني.

ب) بعد المؤتمر الأول إعتبر هرتسل أن المؤتمر هو «الجمعية اليهودية» ويبقى عليه تأسيس الشركة اليهودية، وقدم المشروع فعلاً إلى المؤتمر الثاني عند تأسيس بنك باسم «**بنك الاستيطان الصهيوني**»، فتمت الموافقة عليه وطرحت أسهمه للبيع فيما بعد. وكذلك إقترح في نفس المؤتمر تشكيل المؤسسة الصهيونية الثالثة بعد المنظمة والبنك، وهي «**شركة كيرين كايميت ليسرائيل**»، أو «**الصندوق القومي اليهودي**»، ومهمتها **إستملاك الأراضي في فلسطين**. وقد أقر المؤتمر الصهيوني الرابع- 1900 الفكرة من حيث المبدأ، وأصبح القرار نهائياً في المؤتمر الخامس.
وقد باشر الصندوق القومي نشاطه في فلسطين- 1905 وسجل الصندوق كشركة مساهمة في بريطانيا في 1907، وأعلنت المادة الأولى من عقد التأسيس أن الهدف هو «العمل على استملاك الأراضي أو أية حقوق فيها، في المنطقة التي تضم فلسطين وسوريا، وأية أجزاء من تركيا الآسيوية وشبه جزيرة سيناء أو أي جزء منها، وذلك بغية توطين اليهود في تلك الأراضي».

■ تميَّزت هذه المؤتمرات بالصراع الحاد الذي دار بين تيارين: تيار «**العمليين**» وتيار «**السياسيين**»، وجوهر الموضوع أن «العمليين» وهم من حيث الأساس الذين أسميناهم بالتيارات الصهيونية «العمالية» كانوا يعطون **الأولوية للنشاط الاستيطاني**، ويعتقدون بنجاح المشروع الصهيوني عبر فرض الوقائع على الأرض، بينما كان «السياسيون» وعلى رأسهم هرتسل ووايزمن وماكس نورداو يعتقدون **بالأهمية الحاسمة للعمل السياسي الدبلوماسي**، أي بإيجاد قوة إمبريالية تتبنى المشروع الصهيوني، فتعطيه فرص التحقيق.
إن جزءاً من الصراع كان **مفتعلاً** فوجها النشاط يكملان بعضهما، ولكن التجربة التاريخية حسمت بأن هرتسل وتياره كانا على حق، فلولا تبني بريطانيا لمشروع الدولة الصهيونية، لانتهى المشروع بغض النظر عن بعض نجاحات الاستيطان هنا وهناك.

وقد فشلت المساعي التي قام بها هرتسل باتجاه الإمبراطوريات العثمانية والألمانية والبريطانية، بالحصول على تبني رسمي للمشروع الصهيوني[1]، ولكن الغزوة الصهيونية على أرض الواقع، كانت تستفيد كثيراً من تقاليد الفساد في الإدارة العثمانية لجهة الالتفاف على القوانين والقرارات السلطانية أو الحكومية المعلنة باتجاه منع اليهود من استيطان فلسطين، أكان ذلك من ناحية منع الهجرة أو التضييق الجدي عليها، أو من ناحية منع اليهود من تملك الأراضي في فلسطين[2].

[■ إستعمل هرتسل في مساعيه مع الدول المعنية مبررات مختلفة، فقد وعد الأتراك بتصفية الدين العام للإمبراطورية، والألمان والبريطانيين، بأن الدولة العبرية ستكون مخفراً أوروبياً متقدماً في وجه بربرية آسيا. وإذا أردنا أن نلخص بكلمات سبب فشل هرتسل في تلك الفترة فيمكن القول: إن تركيا كانت تنظر بعين القلق لأي تغلغل أوروبي يهدد وحدة الإمبراطوية. كان الأتراك يخشون تكرار النموذج اللبناني، حيث فرضت الامتيازات للدول الأوروبية، وتقلصت صلاحيات العثمانيين. أما الألمان فكانوا شديدي الحذر من كل ما يمكن أن يثير حساسية الأتراك. وأما البريطانيون فقد أبلغوا هرتسل موافقتهم رسمياً على مشروع الاستيطان في أوغندا، بعد فشل فكرة سيناء وقبرص، ولكن فكرة «أوغندا» لقيت معارضة قوية في صفوف المعمرين البريطانيين فيها، وكذلك معارضة من الصهاينة أنفسهم، ولذلك فبعد أن أقر المؤتمر السادس الصهيوني مشروع أوغندا أعيد النظر فيه، وتم إلغاؤه في المؤتمر السابع.]

■ بعد وفاة هرتسل وفشل مشروع أوغندا تابعت الحركة الصهيونية في مؤتمراتها وعبر اللجان المنبثقة عن المؤتمرات، العمل على **محورين:** متابعة فرض الوقائع على الأرض الفلسطينية من خلال محاولات تكثيف الهجرة وبناء المستوطنات؛ ومن ناحية أخرى، مواصلة محاولات هرتسل باتجاه الدول الاستعمارية للحصول على شرعية ودعم هذه الدول أو إحداها، للوجود الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، إلى أن حصلت الحركة الصهيونية من بريطانيا على **وعد بلفور** في 1917/11/2■

(2)

وعد بلفور، أو التبني البريطاني الإمبريالي الرسمي للصهيونية

1-■ أربكت الحرب العالمية الأولى عند نشوبها «**المنظمة الصهيونية العالمية**»، لقد كان مركز نشاطها الأساسي في ألمانيا التي دخلت في حرب مع روسيا القيصرية، حيث تعيش غالبية اليهود، ومع بريطانيا التي تشكل مركزاً آخر للنشاط الصهيوني الرسمي، فنقلت المنظمة الصهيونية بهدوء مقرها إلى كوبنهاجن عاصمة الدانمارك المحايدة، ومن أجل عدم إستفزاز روسيا أمرت المنظمة بحل «إتحاد المنظمات اليهودية في ألمانيا من أجل المحافظة على حقوق يهود الشرق»، وتابعت ضغوطها باتجاه ألمانيا مصورة لها المزايا السياسية الإيجابية التي يمكن أن تحصل عليها من جراء دعم المشروع الصهيوني في فلسطين.

1() «تاريخ الصهيونية» (ص163). مصدر سبق ذكره.

2() انظر الأمثلة العديدة التي يوردها حسان حلاق في كتابه «موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية.. 1897-1906»، وقد استفادت المستعمرات الألمانية في فلسطين من عناصر الفساد نفسها في أجهزة الدولة العثمانية.

بعد ثورة 1908، وخلع السلطان عبد الحميد، ووصول جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم، أصبحت السلطة العثمانية أكثر ممالأة للصهيونية (راجع كتاب حسان حلاق السابق ذكره) .

■ وكانت الحركة الصهيونية تمارس النشاط نفسه باتجاه الإمبريالية البريطانية، ولم تسفر المساعي باتجاه ألمانيا عن نتائج ملموسة تتجاوز التعبير عن المشاعر الإيجابية. **فالموقف الألماني كان بالمحصلة، مرتهناً لموقف الحليف التركي.** ولم تُجْدِ كافة الضغوط التي مارستها ألمانيا، وتحديداً هيئة أركان الحرب الألمانية على تركيا التي كانت بدورها تخشى ردة الفعل العربية على استجابتها للمشروع الصهيوني، خاصة وأن تركيا لم تكن تجهل الاتصالات البريطانية العربية، ولا المفاوضات الجارية بين الشريف حسين في مكة والسير هنرى مكماهون المفوض البريطاني في مصر بين 1914/7–1916/3، رغم ذلك لن تتوقف الضغوط الصهيونية باتجاه ألمانيا طيلة فترة الحرب، وفي الوقت نفسه كان مركز الثقل في النشاط الصهيوني ينتقل تدريجياً باتجاه الحلفاء (بريطانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، وبدرجة ما إيطاليا)، كما شملت هذه الاتصالات كذلك دولة الڤاتيكان.

■ إحتلت بريطانيا المركز الأول في إهتمامات المنظمة الصهيونية. وفي تعاطيها مع المشروع الصهيوني كانت الإمبريالية البريطانية تنطلق من نظرتها إلى مصالحها الشاملة في المنطقة، واتخذ إهتمامها بالمشروع بالتدريج منحى إيجابياً. فقبل الحرب ومنذ 1882، كانت قد بسطت هيمنتها على مصر، محتفظة للدولة العثمانية بموقع شكلي فيها، كما كانت بريطانيا تراقب عن قرب نشاط الدول الغربية الأخرى، وتنامي نفوذها في القسم الشرقي من الإمبراطورية العثمانية، وعلى قاعدة أنها أمَّنت عبر إحتلال مصر طريقها إلى الهند، فقد كان مطلوباً عدم تنامي نفوذ أية دولة أوروبية لحد يهدد مواصلاتها ونفوذها وبالتالي سياستها. ومع نشوب الحرب أصبحت تركيا عدواً وكذلك ألمانيا، وأما فرنسا وإن بقيت معنية بعملية التنافس الإمبريالي مع بريطانيا، فقد أصبحت حليفاً في حرب شاملة.

2–■ من هذه الخلفية إنطلقت بريطانيا للتعاطي مع المطالب الصهيونية، ففي مفاوضات سايكس– بيكو قبلت بريطانيا بمساومة مع فرنسا، جوهرها إخضاع القسم الشمالي من فلسطين وخط القدس (غزة جنوباً) لإدارة دولية، مقابل إخضاع مينائي حيفا وعكا للسيطرة البريطانية المباشرة، لقاء تخلي الأخيرة عن المطالبة بفلسطين. وأما روسيا القيصرية فقد إكتفت بالحصول على تعهد بالمحافظة على الحقوق الدينية للطائفة الأرثوذكسية في فلسطين، بالإضافة لحصولها على مكاسب في تركيا نفسها.

■ وقد لعب الوزير البريطاني الصهيوني هربرت صموئيل دوراً نشطاً، فمنذ 1915 تقدم بمذكرة لرئيس وزراء بريطانيا أتبعها بمذكرة أخرى وزعت على الوزراء، وتقترح إقامة محمية بريطانية في فلسطين، يسمح لليهود بالهجرة إليها، لإقامة مركز ثقافي وروحي لليهودية، مما ستكون له نتائج حميدة على موقف اليهود في العالم من بريطانيا، كما اقترح صموئيل أيضاً أن يمنح اليهود الوافدون إلى فلسطين حكماً محلياً قد يتطور مع الزمن إلى دولة تكون موالية لبريطانيا[1].

3–■ في مجرى الحرب، وضمن منطق التنافس الاستعماري، كانت بريطانيا تحاول التملص من تعهداتها لحلفائها (وخاصة فرنسا)، كي تصبح فلسطين تحت سيطرتها المباشرة بعد الحرب. ولذلك عندما وصل لويد

1() «تاريخ الصهيونية» (ص274). مصدر سبق ذكره.

جورج لرئاسة الحكومة وبلفور إلى وزارة الخارجية في 1916، جرت سلسلة من المفاوضات الرسمية أبدى فيها البريطانيون «تفهماً» أكبر للمشروع الصهيوني، ونصحوا الصهاينة ببحث القضية مع الحكومة الفرنسية، وبدء مفاوضات طويلة ومتقطعة مع الفرنسيين ونصائح فرنسية للصهاينة، للاتصال بالإيطاليين. وبعد إتصال هؤلاء بإيطاليا والبابا، إستحصل الصهيوني سوكولوف على رسالة من كيون السكرتير الأول في وزارة الخارجية الفرنسية في 1917/6/4 شكلت **أول تعهد خطي** يحصل عليه الصهاينة من إحدى دول الحلفاء.

■ وقد نصَّت الرسالة على التالي:**«إذا كانت الظروف مناسبة، وإذا أصبح بالإمكان تحرير الأماكن المقدسة، سيكون من العدل أن تؤيد دول الحلفاء بعث الشعب اليهودي في البلد، الذي نفي منه منذ مئات السنين. إن الحكومة الفرنسية التي دخلت هذه الحرب، لتدافع عن شعب هوجم ظلماً، وهي مستمرة فيها لتأمين إنتصار العدل على القوة، لا تستطيع إلا أن تشعر بالعطف على طلباتكم، التي يتوقف نجاحها على إنتصار الحلفاء، ويسعدني أنه باستطاعتي تقديم تأكيد على ذلك»**[1].

■ في 1917/9/3 إجتمعت الحكومة البريطانية وبحثت الطلبات الصهيونية، وبلورت مشروعها الذي سوف يعرف بوعد بلفور، وأبلغت الصهاينة إقتراحها بإصدار تصريح يتبنى طلباتهم.

وفي 1917/9/4 إتصل البريطانيون بالرئيس الأمريكي ولسون لاستطلاع رأيه، وكان ذلك على شكل مذكرة تتضمن نص المشروع البريطاني، وأعطى ولسون موافقته في 1917/10/13، كما أعلن في بيان للشعب الأمريكي عن موافقته على إرساء «**أسس كومنولث يهودي في فلسطين**».

وفي 1917/10/31 إجتمعت الحكومة البريطانية لتقر موقفها النهائي من المطالب الصهيونية، وفي 1917/11/2 أصدرت على لسان وزير خارجيتها اللورد بلفور رسالة موجهة إلى اللورد روتشيلد[2]:

«وزارة الخارجية – 2 نوفمبر (تشرين الثاني) 1917

عزيزي اللورد روتشيلد

إنه من دواعي سروري الكبير أن أنقل إليكم باسم حكومة صاحب الجلالة الإعلان التالي عن التعاطف مع الأماني اليهودية والصهيونية الذي تم عرضه وإقراره بواسطة مجلس الوزراء. ونصه كما يلي:

إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بالعطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وسوف تبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذا الهدف. ومن المفهوم أن هذا الإعلان لا يجحف بالحقوق المدنية والدينية لطوائف غير يهودية موجودة في فلسطين. كما أنه لا يؤثر على الأوضاع القانونية أو السياسية التي يتمتع بها اليهود في البلاد الأخرى. وسأكون شاكراً لكم إذا تفضلتم وأبلغتم هذا الإعلان لعلم الإتحاد الصهيوني.

المخلص

آرثر بلفور»

1() «تاريخ الصهيونية» (ص285). مصدر سبق ذكره.

2() هو اللورد ليونيل روتشيلد (1968–1937) من الفرع الإنجليزي من هذه العائلة اليهودية المتحدرة من أصول ألمانية (مدينة فرانكفورت). وهو غير إدموند روتشيلد (1845–1934) من الفرع الفرنسي للعائلة الذي مول النشاط اليهودي الإستيطاني في فلسطين الذي أتينا على ذكره في موقع آخر من هذا الكتاب.

وبذلك تثبت بريطانيا بشكل رسمي المشروع الصهيوني، وسوف تعمل كل جهدها على تحقيقه بما يتلاءم مع مصالحها، ضاربة بعرض الحائط المصالح البديهية للشعب الفلسطيني.

4-■ اذا كنا قد تعرضنا بإيجاز شديد للملابسات التاريخية والدبلوماسية التي مهدت لصدور هذه الوثيقة، فكيف نفهم كوطنيين فلسطينيين هذه الوثيقة المشؤومة:

أولاً- ليست لهذه الوثيقة أية قيمة من وجهة نظر القانون الدولي، ففلسطين ليست بريطانية ولا تحت السيطرة البريطانية إستعماراً أو إنتداباً. والوثيقة موجهة من دولة إلى شخص لا يمثل أية هيئة رسمية قانونية، والوثيقة بالتالي تتصرف بما لا تملك عليه حق التصرف أو الوصاية، **وجوهر الموضوع ليس إنتفاء القاعدة الحقوقية لهذه الوثيقة، بل جوهرها الاستعماري بما هي تعبير عن إعادة تقسيم واستكمال تقسيم العالم الذي تم بين ضواري الإمبريالية في الحرب العالمية الأولى**، وأن هذه الوثيقة أعطت شرعية واقعية، قاعدتها النفوذ البريطاني، وحفرت مجرى شرعياً للنشاط البريطاني الصهيوني المشترك الموجه ضد أماني وطموحات وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

ثانياً- **إن وعد بلفور لم يكن وعداً بريطانياً وحسب**، فقد حرص البريطانيون أشد الحرص في مجرى الحرب، على الحصول على ضمانات فرنسية وأمريكية وإيطالية، وبالتالي ضمنوا تأييد حلفائهم السياسي والمعنوي، وبالحدود الدنيا عدم معارضتهم، وتحول الوعد بذلك إلى **وثيقة ملزمة للحلفاء**، مما وفر لبريطانيا فرصة الاندفاع باتجاه الصهاينة دون حرج مع الحلفاء، ووفر للصهاينة ظروف عمل شرعي واسع في بريطانيا والبلدان الحليفة من أجل تكثيف عمليات الهجرة والدعم المادي، والدعاية السياسية الواسعة لمشروعهم.

ثالثاً- إن هذا الإجماع الحليف على وعد بلفور، الذي شكل «عملياً» ملحقاً لاتفاقية سايكس- بيكو، شأنه شأن الاتفاقية المذكورة لم ينفِ الصراعات بين الحلفاء قبل الحرب أو بعدها، ولكن الملفت للنظر أن الاتفاقات، رغم الصراع طبقت على الأرض، وبشكل عام كما هو مرسوم وتحديداً في منطقتنا، وبالتالي فإن قضية الشعب الفلسطيني الوطنية كانت ضحية تآمر إمبريالي عام في عصر الإمبريالية، عصر إستكمال تقاسم البلدان والنفوذ.

رابعاً- إذا كان وعد بلفور قد شكل بالنسبة للإمبريالية أداة هيمنة ملموسة للتصرف بفلسطين والسيطرة عليها، فقد كان يجسد مضموناً طبقياً شديد الوضوح والملموسية على الصعيد اليهودي. فالبروليتاريا اليهودية الواعية والمنظمة قاومته في أحزابها الاشتراكية الديمقراطية، ومن ثم الشيوعية لاحقاً؛ والبورجوازية اليهودية الكبيرة عارضته كمشروع لإقامة دولة يهودية، فهي كانت في طور الاندماج في مجتمعاتها وخاصة الغربية المتطورة، وكانت تخشى أن تلحق هذه الدولة المساس بمصالحها الاقتصادية والسياسية لجهة بعث «المسألة اليهودية» في هذه البلدان، بما يضع مكاسبها على بساط البحث من جديد.

خامساً- لذلك نرى ممثلين مرموقين للبورجوازية اليهودية الكبيرة في بريطانيا، يعلنون تحفظهم على مشروع إقامة دولة يهودية في فلسطين: فإدوين مونتاغو حاكم الهند وعضو مجلس الحرب البريطاني، يعلن معارضته الشديدة للمطالب الصهيونية قائلاً إنه «قد قضى حياته كلها في السعي للخروج من الغيتو»، ولا يريد العودة إليه ثانية.

كما أن داڤيد الكسندر رئيس لجنة المبعوثين اليهودية الإنكليزية وكلود مونتيفيوري رئيس الجمعية اليهودية الإنكليزية أصدرا بياناً في 1917/5، يعارضان فيه المطالب الصهيونية حول نقطتين: **أ)** لا يجوز إضفاء طابع قومي– سياسي على اليهود في فلسطين، وخلق قومية يهودية علمانية، لأن اليهود ليسوا إلا طائفة دينية. **ب)** لا يجوز منح الشركة الاستيطانية التي قد يؤسسها الصهاينة، إمتيازات سياسية وإقتصادية، لأن هذا يضر **بمبدأ المساواة**، وقد يؤثر على الحقوق المدنية والسياسية التي اكتسبها اليهود في البلدان التي حررتهم[1].

3–■ إذا كانت الضغوطات البورجوازية اليهودية الكبيرة لم تثنِ الحكومة البريطانية عن عزمها باتجاه إنجاز ما، يتلاءم مع مصالحها في فلسطين، فقد أثمرت هذه الضغوطات باتجاه إدخال تعديلات على مطالب الحركة الصهيونية[2]، بمثال إدخال فقرة على الوثيقة المتمثلة بوعد بلفور تنصّ على عدم المساس بالحقوق والأوضاع السياسية، التي يتمتع بها اليهود في أية بلاد أخرى.

وفي الواقع إمتاز سلوك البورجوازية اليهودية الكبيرة في بريطانيا وسواها من البلدان الأوروبية المتطورة وخاصة فرنسا، تجاه «المسألة اليهودية» **بازدواجية ظاهرة**، فمن ناحية كانت الرأسمالية اليهودية تدعم المستعمرات اليهودية في فلسطين، بالمشاركة مع الرأسمالية الأم المحلية (فرنسية–بريطانية...الخ)؛ ومن ناحية ثانية وقفت موقف المعارض من المشروع الصهيوني منذ البداية. ولم تكن هذه الازدواجية متناقضة، من حيث الجوهر، بل كان لها جذر طبقي شديد الوضوح..

■ لقد واجهت البورجوازية الكبيرة مشكلة جدية مع سيل الهجرة اليهودية المتدفق من أوروبا الوسطى، وخاصة الشرقية منذ الثلث الأخير للقرن الـ 19، فدعمها للمستعمرات اليهودية كان من ناحية دعماً للغزو الرأسمالي الأم، الذي كانت البورجوازية اليهودية جزءاً لا يتجزأ منه، ووجها من أوجه التصارع على النفوذ بين الدول الاستعمارية في المنطقة. ومن ناحية أخرى، تعبير عن إرادة عدم رؤية اليهود المهاجرين يستقرون في أوروبا الغربية، بما يحيي المسألة اليهودية من جديد.

وفي السياق نفسه يندرج الدعم الكبير الذي قدمته البورجوازية لتسهيل هجرة اليهود إلى الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. فالمهم بالنسبة لها أن يبتعد اليهود عن أوروبا، عن مجال عملها الحيوي، حيث بدأت عملية إندماجها الواسعة، وبدأت تبهت «يهوديتها». وضمن نفس النظرة الطبقية للأمر، خشيت البورجوازية أن تلحق الدولة اليهودية ضرراً بمصالحها لجهة المساس بالمساواة التي حصلت عليها عبر إندماجها، وذلك من جراء إعادة طرح «المسألة اليهودية»، وتذكير البورجوازيات المحلية والفئات الشعبية الأخرى بـ «يهوديتها»■

(3)

الصهيونية في فلسطين

1–■ يصعب التحديد الدقيق لبداية الهجرة اليهودية الحديثة إلى فلسطين، فقد كانت تتواجد دائماً جاليات يهودية قليلة العدد حول الأماكن المقدسة اليهودية في القدس وصفد والخليل. أما الهجرة الاستيطانية ذات الأهداف السياسية، فيمكن أن يبدأ تاريخها 1882 مع قدوم الطلائع الأولى من جمعية «أحباء صهيون»،

1() + (2) «تاريخ الصهيونية» (ص287) + (ص 289). مصدر سبق ذكره.

التي تأسست وشكلت فروعاً لها في الإمبراطورية القيصرية (الروسية) ورومانيا، وأنشأت ما أسمته «جمعية مساعدة المزارعين والحرفيين اليهود في فلسطين وسوريا». (بتشجيع من الإدارة الفرنسية في عهد نابليون الثالث، كانت قد تأسست في فلسطين مدرسة زراعية بواسطة الألیانس اليهودي العالمي، وبمساعدة وإشراف الحاخام زئيف هيرش كاليشر).

■ واجه المهاجرون الجدد مصاعب كبيرة وصلت حدود الإفلاس لطموحاتهم الاستيطانية، فوجهوا نداء لطلب المعونة اليهودية الخارجية، ووجدوا في البارون روتشيلد الرأسمالي اليهودي الفرنسي الاستجابة الفورية، فأدخل غالبية المعمرين اليهود تحت وصايته بدءاً من 1882–1883. واستمرت مرحلة وصاية روتشيلد على هؤلاء المهاجرين الذين وفدوا لاحقاً حتى عام 1899، وكانت حصيلة هذه المرحلة إنشاء 19 مستعمرة يهودية يسكنها 360 عائلة وجالية، وصل تعدادها إلى 4.983 نسمة تحتل مساحة 275 ألف هكتاراً.

في مطلع هذا القرن تخلى روتشيلد عن هذه الأملاك المدارة لصالح «شركة الاستعمار اليهودية» التي كان يديرها البارون موريس دوهيرش. ومنذ 1900 وحتى 1914 إستمر الاستيطان الصهيوني تحت الأشكال الثلاثة التالية: **1**– غرس المستعمرات الجديدة وتوجيهها نحو إنتاج الحبوب بتمويل مباشر من شركة الاستعمار اليهودية. **2**– بداية بناء المستعمرات الخاضعة مباشرة للمنظمة الصهيونية العالمية. **3**– تطوير البيارات وإنتاج الحمضيات بواسطة الرأسمال اليهودي الخاص.

■ إذا أردنا تصنيف هذه المرحلة لجهة تحديد **نمط الاستيطان الصهيوني السائد**، فيمكن تسميتها بمرحلة **الاستعمار الصهيوني التقليدي**، أو **مرحلة روتشيلد**. صحيح أنها مرحلة إستقدام مهاجرين، ولكنها مفتوحة على إستغلال جهد المواطنين الفلسطينيين، والمرحلة التي كان مسموحاً فيها للقوانين الرأسمالية (الربح، العرض والطلب...) أن تسير وفق آليتها الخاصة. لقد كان الرأسمال المعد للاستيطان يهودياً والمعمرون يهود كذلك، ولكنهم قلة ضئيلة ولا خبرة سابقة لأغلبيتهم الساحقة بالزراعة، وكانت كلفة إستقدام العائلة الواحدة وتوطينها تصل إلى عدة آلاف من الفرنكات الذهبية، وكان المعمرون مواطنين أوروبيين ينتمون أساساً لأوساط البورجوازية الصغيرة والمثقفة ويتمتعون بالتالي بمستوى معيشي أعلى من مستوى معيشة السكان الفلسطينيين، وبالتالي لا يرتضون بمستوى مخصصات البؤس التي كان مجبراً عليها الفلاح الفلسطيني.

وقد إرتسمت على الأرض بسرعة نسبية لوحة تقليدية حيث تحول المعمرون اليهود إلى مدراء وناظرين وأرباب عمل يستغلون (أسوة بغيرهم من المعمرين الإنكليز والفرنسيين والبرتغاليون...الخ) جهد وعرق الفلاحين الفلسطينيين. فقد سجل أحد الصهاينة (أحاد عام) الذي زار المزارع اليهودية عام 1900، أنه شاهد في إحداها 32 معمراً يهودياً يستغلون عرق خمسين عائلة فلاحية عربية[1].

2–■ إضطُرت إدارة مستعمرات روتشيلد لاستقدام عمال مصريين بالمئات من أجل تجفيف مستنقعات الخضيرة، وحاولت أن تحل مشكلة العمال من منظور وتيرة الاستغلال الرأسمالي، دون أن تضطر لتشغيل المزيد من العمالة الفلسطينية، فبدأت باستقدام مهاجرين يهود يمنيين، ووصل عددهم في 1914 إلى 1.500 مهاجراً، وكان المهاجرون اليمنيون يوفرون للمستعمرات ميزة مزدوجة، فهم من ناحية أيدي عاملة رخيصة،

1() «الصهيونية ضد إسرائيل» (ص78). مصدر سبق ذكره.

ومن ناحية أخرى يهود. و«يهودية هؤلاء المهاجرين كانت تمتاز بأهمية خاصة في إطار تلك المرحلة، لأن استقدامهم عدا عن كونه يدخل في إطار تشجيع الهجرة اليهودية»، فقد كان وسيلة للالتفاف على التناقضات التي بدأت تبرز بحدة في مستعمرات روتشيلد بين الإدارة والعمال واليهود، بسبب تشغيل العمال العرب في هذه المزارع، فلم يكن ممكناً تحويل جميع المهاجرين من اليهود الأوروبيين إلى أرباب عمل ومدراء وناظرين، إذ كانت قد تخصصت أقلية مهمة منهم بهذه الوظائف، فإنه كان على غالبية المهاجرين أن يتحولوا إلى عمال زراعيين.

■ على هذا الصعيد كان من الأجدى للرأسمال اليهودي إستخدام العمال الزراعيين المحليين، فهم أبناء هذه الأرض، وبالتالي الأقدر على تحمل قسوة ظروفها الطبيعية، وهم فلاحون عريقون، وبالتالي الأكثر دراية في أعمال الزراعة، فضلاً عن كونهم أقل تطلباً من العامل الزراعي الأوروبي.

قادت آلية الاستغلال الرأسمالي إلى «عدم حماس أرباب العمل اليهود لتشغيل العمال اليهود، وتفضيل العمال العرب عليهم، وقد ترك أحد المهاجرين الصهاينة وصفاً لما كانت عليه الأمور في السنوات العشر الأولى من هذا القرن: «في الساحة العامة كان يتجمع مئات العمال العرب، وكذلك العمال العرب الدائمون الذين كانوا يسكنون مزرعة المعمر، ويتوجهون مباشرة إلى البيارات. معاً كانوا ما يقارب 1.500 عاملاً، وأما نحن وقد كنا بضع عشرات من العمال اليهود، فكنا نبقى غالباً بدون عمل، وهكذا كنت ترى رب العمل واحداً من أبناء شعبك، يركب بغلة شبعاناً ومنشرحاً، يمسك بيده سوطاً، مرتدياً الأبيض، ويتكلم بفظاظة»[1].

■ تطور التوتر متصاعداً بين المعمرين اليهود، فقد أعلن أرباب العمل في بتاح تكفا مثلاً– 1906 المقاطعة العامة للعمال اليهود، ولو قدر لهذه الظاهرة أن تستمر وتتكثف لكان منطقياً أن ينتج عنها مسألتان:**1**– تطور الأوضاع في فلسطين باتجاه إستعماري تقليدي، يرتكز على إستغلال جهد السكان المحليين. **2**–بقاء المشروع الاستيطاني الصهيوني حلماً غير قابل للتحقيق.

3–■ لكن تطور الأمور بهذا الاتجاه كان يتعارض جذرياً مع سياسة المنظمة الصهيونية، فالاستعمار على طريقة روتشيلد يستغل السكان، ولم يكن يهمها إستغلال السكان بقدر ما كان يهمها طردهم من مواقع العمل، وبالتالي عملياً من البلاد. ولذا طرحت الحركة الصهيونية بدءاً من 1904، ومع قدوم الموجة الثانية من الهجرة اليهودية شعار «**العمل العبري**»، ومن ثم شعار «**الإنتاج العبري**»، وكان الشعاران متكاملين ويعنيان بوضوح مقاطعة اليد العاملة العربية والإنتاج العربي، وخلق دائرة مغلقة لسوق العمل اليهودي والتأسيس للسوق المستقلة حلم البورجوازية الصغيرة والوسطى اليهودية.

إن الأسباب الاقتصادية لهذين الشعارين كانت واضحة، وملخصها أن المهاجر اليهودي لا يمكن أن يكون منافساً على مستوى المردود الاقتصادي للعامل العربي، إذا تركت قوانين العرض والطلب تفعل فعلها الاعتيادي. الكلام نفسه ينطبق على الإنتاج، فأغلبية المهاجرين كانوا ينتمون إلى **البورجوازية الصغيرة المتعلمة**. وهذا الكلام ينطبق على موجة الهجرة الأولى والثانية، وكذلك الموجات التي تلتها.

1() «الصهيونية ضد إسرائيل» (ص80). مصدر سبق ذكره

إن إحصاء جرى عام 1927 للعمال في صفوف المهاجرين اليهود، تبين منه أن 44% منهم درسوا في الجامعات، أو المدارس الثانوية، أو الفنية الأوروبية، وأن هذه النسبة ترتفع إلى 57% في صفوف العاملين بالزراعة.

■ وجد هذا الشعار العنصري (العمل العبري ولاحقاً الإنتاج العبري) من يبرره على صعيدين، فعلى **الصعيد الصهيوني الداخلي**، لعبت الصهيونية «العمالية»، وتحديداً كتابات بوروخوف وداڤيد غوردون، وأتباعهما دور التضليل الأيديولوجي حول «إحتلال العمل.. ودين العمل». **وعلى الصعيد الخارجي** لعب الشعار دوراً تضليلياً في صفوف الرأي العام العالمي، وتحديداً أوساط الاشتراكية الديمقراطية، التي ساهمت بطرح مبتذل مضمونه أن الصهيونية التي لا تمارس إستغلال العمال العرب الفلسطينيين، تشكل نقيضاً للرأسمالية التي تقوم على استغلال الإنسان للإنسان.

وبالتلازم مع هذا الغطاء الأيديولوجي المضلل والضروري للصهيونية، بدأت المنظمة الصهيونية بتشغيل مؤسساتها، معطية لهذه المؤسسة صلاحيات محددة في خدمة الشعار المركزي للحركة الصهيونية. فالصندوق القومي اليهودي (الذي تأسس كما مرَّ معنا في المؤتمر الخامس للمنظمة الصهيونية) أسس بدوره «**بنك الاستعمار اليهودي**»، وأخذ الصندوق على عاتقه تغطية الفارق بين المردود الفعلي للعامل اليهودي في فلسطين، وبين ما يسمح له بمستوى حياة يقترب إلى مستوى حياته السابقة في أوروبا، ولعب هذا الإجراء دوراً هاماً في تثبيت المهاجرين.

■ كما نَصَّت تشريعات الصندوق على أن المعمرين يستغلون الأراضي بعقود توارثية، والأرض التي يتم شراؤها من قبل الصندوق تبقى ملكية له، ولا يمكن أن تكون موضوع بيع وشراء. ونصت المادة الرابعة من القانون الأساس للصندوق على منع تشغيل العمال العرب على الأرض التي يمتلكها، وبدءاً من 1907–1908 تعاون الصندوق مع مؤسسات صهيونية أخرى بنفس الاتجاه ولنفس الأغراض (مثل البنك البريطاني–الفلسطيني، شركة تطوير الأرض الفلسطينية، صندوق إعادة الإعمار... الخ).

إن كلامنا لا يعني إنتفاء الصيغة السابقة في إستغلال الأرض، فلم تتم تصفية تركة روتشيلد المجسمة بالفرع الفلسطيني لشركة الاستعمار اليهودية إلا عام 1957، عندما سيطر الصندوق القومي على الشركة نهائياً، ولكننا نتكلم عن مرحلتين مختلفتين جذرياً، مارست الصهيونية إبانهما سلوكاً رئيساً واضحاً: ففي مرحلة روتشيلد كان الاستعمار الصهيوني يقوم بشراء الأرض، واستغلال العمال الفلسطينيين... أما في مرحلة شعار العمل العبري، فالاستعمار يقوم بشراء الأرض وحرمان العمال من حق العمل.

■■■

■ إن هذه التطورات التي حصلت في العقد الأول من القرن العشرين، سوف تأخذ منحى تصاعدياً ثابتاً، وسوف يكون من نتائجها إرساء الأسس الفعلية للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وسوف تلعب دوراً مهماً وبتزايد في تهميش المنتجين العرب، وتدفع قسماً متعاظماً منهم إلى الهجرة من الريف والتجمع في المدن وضواحيها في مهن هامشية وطفيلية، وسوف يلعب تشكيل السوق اليهودي ونموه دوراً سلبياً مهماً في **شل فعالية** بعض الأشكال النضالية الجماعية (الإضرابات مثلاً)، التي أثبت التاريخ فعاليتها، كما سوف تعمل من مشكلتي الهجرة الصهيونية والأرض حجر الزاوية في تطور الحركة الوطنية الفلسطينية وبلورة أهدافها. وفي

العمل من أجل إقتناص الأرض سوف تفيد الحركة الصهيونية من وضع كبار الملاكين الفلسطينيين والعرب (اللبنانيين بشكل أساسي)، ومن فساد الإدارة العثمانية للإحتيال على القوانين، كما سوف تفيد إبان الانتداب البريطاني، من تواطؤ الإدارة البريطانية وتسهيلاتها. وأما بعد تأسيس دولة إسرائيل، فقد لجأ العدو إلى ترسانة من القوانين الاحتيالية المرتكزة إلى قوة الدولة لمصادرة المزيد من أرض فلسطين■

(4)

إستعادة سريعة

■ لقد توخينا من هذه الدراسة التوكيد على القضايا التالية:

1- رغم الالتباسات بين التاريخ والأساطير الدينية، ورغم الفجوات في التوثيق التي امتدت أحياناً لمئات السنين، فإن اليهود كغيرهم من الجماعات البشرية، كانوا من التاريخ القديم لهذه المنطقة ولم يكونوا خارج التاريخ، لم يكونوا إستثناء سلبياً أو إيجابياً إلا بقدر ما يشكل تاريخ أي تجمع بشري خصائص إستثنائية بارزة بهذا القدر أو ذاك.

2- إذا كانت هناك مسألة يهودية، ولهذه المسألة خصوصيتها، فإن هذه الخصوصية تنبع من الموقع الخاص، وتحديداً الدور الاقتصادي الذي لعبته التجمعات اليهودية في مرحلة ما قبل الرأسمالية الطويلة. وإذا كانت هذه التجمعات لم تندمج في مجتمعاتها، فلأن الوظيفة الاقتصادية التي كانت تشغلها كانت تعزز عدم الاندماج. وكذلك لأن التجمعات ما قبل الرأسمالية، والتي كانت تفتقر للمركزة الاقتصادية وما نتج عنها على الصعيد الاجتماعي والسياسي والقانوني، سمحت لليهود والعديد من الأقليات الإثنية والدينية، بالاستمرار داخل مسام المجتمع الإقطاعي، تقوم بوظائفها المحددة في جزر شبه منعزلة، تربطها بباقي أطراف المجتمع وظيفتها المحددة. كما أنه في كل مجتمع من المجتمعات، كانت الطائفة اليهودية تختلف عنها في مجتمع آخر، وبالتالي فالكلام عن قومية يهودية أزلية يشكل إغراقاً في المثالية، والأسطرة.

3- الصهيونية هي الحركة السياسية للبورجوازية الصغيرة والوسطى، وهي لا تعبر عن كيان قومي أزلي مزعوم لليهود، بل نشأت في نفس مناخ نشوء القوميات الأوروبية مع تطور الرأسمالية، وأتت نشأة القومية الصهيونية متأخرة، وفي سياق اليقظة القومية في أوروبا الوسطى والشرقية، وكردة فعل عليها في آن واحد.

4- في عصر تحول الرأسمالية إلى إمبريالية، والصراع على اقتسام العالم، كانت الصهيونية جزءاً من الهجوم الإمبريالي العام على منطقتنا وأداة من أدواته، واستعملت في السيطرة على بلادنا أساليب متميزة في قسوتها وإيذائها لشعبنا، نابعة من الطبيعة العنصرية للصهيونية والمشروع الصهيوني ذاته.

5- تميز التيار «العمالي» في الحركة الصهيونية بنشاطية خاصة نظرية وعملية، أي أنه قام وبكفاءة عالية بوظيفة التضليل الأيديولوجي في صفوف التجمعات اليهودية خارج فلسطين وداخلها، ومارس دوراً تخريبياً وتضليلياً واضحاً على المستوى الأممي، وخاصة داخل التيارات الاشتراكية الديمقراطية الواسعة، مما استدعى إدانات متعددة ومكررة للصهيونية من قبل الأممية الشيوعية مشفوعة بمواقف مساندة لنضال الشعب الفلسطيني والشعوب العربية. وعلى **المستوى العملي** شكل التيار العمالي رأس الحربة في عملية الاستيطان،

ولعب دوراً متكاملاً مع الصهيونية السياسية، التي ركزت نشاطها على التساوق مع قوة إمبريالية أو أكثر، تعطي للمشروع فرص التحقيق على الأرض.

إن خصوصية الاستعمار الصهيوني، بما هو إستعمار استيطاني متعايش ومتسق مع الاستعمار البريطاني على أرض فلسطين، جعل من مهمات التحرر الوطني للشعب الفلسطيني مهمات مركبة ومعقدة شديدة القسوة. وقد فاقم الوضع الطبيعة المساومة للقيادة الإقطاعية البورجوازية الفلسطينية، والتي بلغت في العديد من المنعطفات حد التواطؤ بضغط من الرجعيات العربية، وبتنسيق معها■

1985

الفصل الرابع

التيارات السياسية في المؤسسة الصهيونية
1897-1948

أولاً- المشهد السياسي الحزبي اليهودي والصهيوني.. 1897-1948

ثانياً- ثبت بالمصطلحات والأحزاب والهيئات اليهودية والصهيونية

معهد العلوم الإجتماعية

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

أولاً- المشهد السياسي - الحزبي

اليهودي والصهيوني.. 1897-1948

[■ أدت عوامل عدة إلى قيام الدولة العبرية في فلسطين بعد نحو 51 عاماً على انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول-1897، شهد العالم خلالها حربين عالميتين غَيَّرت نتائج الأولى خريطة المنطقة العربية، مع إنهيار الأمبراطورية العثمانية، فيما رسَّمت نتائج الثانية نظاماً عالمياً بقطبين جديدين بقيادة كل من الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

لقد إستمد المشروع الصهيوني مصادر قوته الموضوعية من التقاء أهدافه مع مصالح الدول الإستعمارية الكبرى، وفي المقدمة بريطانيا التي تبنته سياسياً عبر وعد بلفور-1917، وميدانياً منذ إنتدابها على فلسطين-1922. كما استمد قوته الذاتية من قدرته على استقطاب تيارات سياسية ومراكز ثقل إقتصادية يهودية تبنت حل «المسألة اليهودية» وفق شعارات الحركة الصهيونية، التي وظفت ماتعرض له اليهود في عدد من مواطنهم الأوروبية، لصالح تسويق «حل قومي» زائف عبر إقامة «دولة اليهود» في فلسطين.

■ شهد عمل المنظمة الصهيونية نقلة مفصلية، عندما انتقلت من مرحلة تثبيت هيكليتها وبلورة برنامجها («برنامج مؤتمر بازل»-1897)، إلى مرحلة تكثيف نشاطها في فلسطين، على يد الأحزاب والتيارات الصهيونية. وفي هذا السياق، تشكلت في فلسطين هيئات، ومؤسسات، وأطر يهودية وصهيونية «مشتركة»، مثلثة الأهداف:

***أ)** تنفيذ توجهات المؤسسات الصهيونية العالمية، من زاوية استيعاب المهاجرين اليهود، وتمكينهم، وتفعيل دورهم في تحقيق هدف «قيام دولة اليهود».*

***ب)** تقديم «الحالة اليهودية» في فلسطين، أمام سلطات الإنتداب، كجسم موحد يغطي على واقع «التجميع»، متعدد المنابع. كما يغطي على الخلافات حول مسألة «قيام الدولة»، على خلفية رفضها من قبل التيار الديني الحريدي المتشدد.*

***ج)** مأسسة الحالة اليهودية في فلسطين(القائمة والوافدة)، وتوحيد دور الحركات والأحزاب اليهودية والصهيونية في هذا الاتجاه، لخلق نواة «منظومة سياسية-حزبية وتمثيلية»، تتولى مهام إدارة «الدولة» عند قيامها.*

■ مع كل خطوة من هذه الخطوات كانت ترتسم في فلسطين ملامح نظام سياسي - حزبي صهيوني ويهودي. وبلغت هذه العملية ذروتها خلال فترة الإنتداب البريطاني، الذي ما أن أعلن عن نهايته حتى كانت هناك منظومة عسكرية وسياسية وحزبية صهيونية حاضرة للإستيلاء على فلسطين، وإقامة الدولة العبرية.

يتضمن هنا الفصل عرضاً مكثفاً لمسار تشكل الأحزاب والأطر التمثيلية والتنظيمات العسكرية الصهيونية في فلسطين منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول-1897، حتى إنتهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين، وقيام الدولة العبرية-1948. مع الإشارة إلى أنه تم التركيز على الأحزاب والأطر فحسب، التي لعبت دوراً بارزاً في تشكيل المشهد السياسي - الحزبي اليهودي والصهيوني في فلسطين:]

(1)

«المؤسسات القومية للشعب اليهودي»..

آليات التشكيل ونسب التمثيل

■ حضر المؤتمر الصهيوني الأول 204 مندوبين مثلوا 117 جمعية صهيونية، منهم 70 مندوباً من روسيا وحدها. ووضع المؤتمر لائحة تنظيمية نَصَّت على تشكيل المؤتمر بالإنتخاب، وحددت نسبة تمثيل الجمعيات الصهيونية فيه بـ1%. ونَصَّت على انتخاب لجنة تنفيذية (موسعة) من بين أعضائه من 15 عضواً بالإقتراع السري، من بينهم 5 أعضاء (لجنة مصغرة)، يشكلون فعلياً القيادة اليومية للمنظمة الصهيونية العالمية، التي تم الإعلان عن تشكيلها في هذا المؤتمر.

■ في الهرم التنظيمي للمنظمة يقع أولاً المؤتمر: «برلمان الشعب اليهودي»، كما يطلقون عليه، ثم اللجنة التنفيذية (الموسعة ومن ضمنها المصغرة)، وبعدهما اللجان «الإقليمية»، التي تتولى إدارة عمل الإتحادات والجمعيات الصهيونية المنتسبة للمنظمة والمنتشرة في عدد من البلدان.

وقد ساهم نشوء الأحزاب الصهيونية واتساع صفوف المنظمة في إجراء تعديلات على اللائحة التنظيمية، من بينها إعطاء الحق لكل 50 جمعية صهيونية في تشكيل إتحاد خاص بها، بعد أن كان ممنوعاً تشكيل أكثر من إتحاد في البلد الواحد، وقد سعت الأحزاب الصهيونية لذلك كي تعزز تمثيلها في المؤتمر في مواجهة خصومها ومنافسيها.

■ إنعقد المؤتمر في دوراته الخمس الأولى مرة كل عام، ثم مرة كل عامين منذ المؤتمر السادس–1903، ثم مرة كل 5 سنوات منذ المؤتمر الـ22– 1946. وقد توقف إنعقاده ما بين العامين 1913–1921 بسبب الحرب العالمية الأولى بشكل أساسي (عقدت ثلاثة لقاءات صهيونية موسعة خلال هذه الفترة). وقد إختلفت نسب تمثيل التجمعات الصهيونية في المؤتمر بعد قيام الدولة العبرية، إذ تحددت في السنوات الأخيرة بواقع 39% من المندوبين من إسرائيل، 29% من الولايات المتحدة، 33% من الدول الأخرى.

■ شكلت المنظمة الصهيونية العالمية مؤسسات مالية وإدارية لتنفيذ أهدافها، أبرزها:

1–«الصندوق القومي اليهودي»/«كيرين كيميت»– 1901

ويتولى تمويل الإستيطان الصهيوني عبر شراء الأراضي وإقامة المشاريع الإستيطانية في فلسطين، وقد أقر تشكيله في المؤتمر الصهيوني الخامس–1901. وبعد قيام الدولة العبرية، قرر الكنيست–1954، إخضاع الصندوق للقوانين الإسرائيلية، فلم يعد يقوم بشراء الأراضي بل استصلاحها وتشجيرها، بالإضافة إلى رعاية المهاجرين اليهود. وتم إبرام إتفاق– 1960، بين الحكومة الإسرائيلية وبين الصندوق، بحيث سُلمت الأراضي الخاضعة له إلى «دائرة أراضي إسرائيل»، على أن يكون نصف أعضاء مجلس ادارة الدائرة من مندوبي الصندوق.

2- «الصندوق التأسيسي»،«كيرين هايسود»- 1920

تأسس في العام 1920، بهدف تمويل الهجرة والاستيطان في فلسطين. وقام الصندوق بجمع الأموال لهذا الغرض من كل أرجاء العالم، واستمر بذلك بعد قيام الدولة العبرية. يُدار الصندوق من قبل مجلس إدارة يتم تعيينه من قبل الإدارة الصهيونية وإدارة الوكالة اليهودية.

من نشاطات الصندوق أنه أقام أكثر من 250 مستوطنة زراعية في مواقع مختلفة من فلسطين، وساهم في إقامة شركات متنوعة مثل شركة المياه- «مكوروت»، وشركة النقل البحري- «تسيم»، وشركة النقل الجوي- «العال»، بالإضافة إلى دعم مشاريع تعليمية وصحية وإجتماعية متنوعة.وبعد أن تم توحيد الجباية إثر قيام الدولة العبرية تحت اسم «الجباية الموحدة لاسرائيل»، حدد المؤتمر الصهيوني مهمة «الكيرن هايسود» بجمع الأموال من خارج اسرائيل، وسُجل الصندوق رسميا كشركة إسرائيلية.

3- «الوكالة اليهودية»- 1929

تأسست في العام 1929.كان اسمها في فترة الانتداب البريطاني «الوكالة اليهودية لأرض اسرائيل». وهي هيئة عامة مشتركة بين المنظمة الصهيونية وتيارات خارجها، وظهر اسمها لأوّل مرة في «صك الانتداب»، الذي أشار في مادته الرابعة إلى «أن وكالة يهودية مناسبة سوف يُعترف بها كهيئة إستشارية لإدارة فلسطين والتعاون معها في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ما قد يؤثر في إقامة وطن قومي يهودي وحماية مصالح السكان اليهود في فلسطين».

إعترفت الحكومة البريطانية و«عصبة الأمم» بهذه الوكالة، وعملت أقسام ومؤسسات المنظمة الصهيونية في فلسطين تحت إدارة الوكالة اليهودية. وأصبح استخدام إسمي المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية مترادفين في «اليشوف اليهودي» في فلسطين لهيئة واحدة. وتركزت مهامها على توسيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشراء الأراضي وتحويلها إلى ملكية يهودية، وإقامة استيطان زراعي أساسه العمل العبري، وبعث اللغة والأدب العبريين. وكانت هذه الوكالة خلال فترة الانتداب أشبه بـ«حكومة يهودية مستقلة»، وتمتعت بصلاحيات واسعة من قبل سلطات الإنتداب لتشرف بنفسها على المرافق التعليمية والاقتصادية اليهودية في فلسطين■

(2)

تبلور التيارات السياسية في المنظمة الصهيونية، وتشكل الأحزاب

[■ لم ينظر مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية، تيودور هرتزل، ومؤيدوه بعين الرضى إلى نشوء تيارات سياسية وأحزاب في إطار المنظمة الصهيونية العالمية، لأن الحفاظ على وحدة المنظمة برأيهم يتعارض مع «وجود أحزاب وتيارات متصارعة». لكن مكونات المؤتمر الصهيوني الأول كانت تنتمي بالأساس إلى منابع فكرية واتجاهات سياسية مختلفة، أدى احتدام السجال فيما بينها حول الكثير من القضايا، إلى بلورة إتجاهات وتيارات وأطر وأحزاب صهيونية وحريدية في صفوف المنظمة.. وخارجها:]

■ أُطلق على الاتجاه الذي يقوده وينظِّر له هرتزل بـ **«الصهيونية السياسية»**، ويعتمد النشاط السياسي - الديبلوماسي لكسب موافقة الدول المؤثرة على قيام الدولة العبرية، واعترافها بها، ويقلل من أهمية الإستيطان

في فلسطين لتحقيق هذه الغاية ويعتبره «تسللاً لايقيم دولة»، في حين يولي معارضوه الاستيطان اليهودي أهمية كبرى إلى جانب الإتصالات السياسية، وأطلق على هذا الإتجاه **«الصهيونية العملية»**.

■ وفي سياق معارضة الأسلوب الفردي لهرتزل في قيادة المنظمة الصهيونية العالمية، وتجاهله فئة الشباب لصالح تمسكه بالحاخامات، وفشله في تحقيق أي إنجاز سياسي، تشكلت **«الكتلة الديمقراطية»** على يد مجموعة من الشباب الأكاديميين عشية المؤتمر الصهيوني الخامس–1901، كأول كيان صهيوني ضمن المنظمة. من بين المؤسسين حاييم وايزمان، الذي أصبح رئيساً للمنظمة الصهيونية وأول رئيس للدولة العبرية. وقد دمج وايزمن ما بين الصهيونية السياسية والعملية في إطار ما سمي بـ **«الصهيونية التوفيقية»** أو**«الصهيونية المركبة»**، التي جمعت ما بين النشاط السياسي – الديبلوماسي، وما بين المباشرة على الأرض في خطوات عملية تمثلت في تحفيز الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتوطين المهاجرين وتنظيم صفوفهم.

■ وحول هوية «ثقافة الشعب اليهودي»، المفترض نشرها بين صفوف اليهود، نشأ صراع ما بين «الكتلة الديمقراطية» العلمانية وما بين التيار الديني الصهيوني. فقد أرادها الطرف الأول «قومية علمانية»، فيما أصر الثاني على أن تكون «قومية دينية»، وعندما انحازت قرارات المؤتمر الخامس للطرف الأول، رد المتدينون الصهيونيون بتأسيس حركة «مزراحي» (المركز الروحي)– 1902، وفق شعار «توحيد شعب إسرائيل في أرض إسرائيل تحت سلطة توراة إسرائيل».

■ هدأ الخلاف ما بين التيارين العلماني والديني حول هوية النشاط الثقافي اليهودي، بعدما قرر المؤتمر الصهيوني السادس–1903، تشكيل لجنتين للنشاط الثقافي الصهيوني، إحداهما بيد العلمانيين، والثانية بيد المتدينين. لكن الخلاف عاد للإشتعال إثر قرار المؤتمر العاشر–1911، تكليف اللجنة التنفيذية الصهيونية (أعضاؤها من العلمانيين) بتنظيم النشاط الثقافي العبري، الأمر الذي دفع «مزراحي» لعقد اجتماع لمندوبيها رفضت الأغلبية فيه إقتراح الإنفصال عن المنظمة الصهيونية، مما دفع أصحاب الإقتراح لإعلان إنشقاقهم عن المنظمة الصهيونية و«مزراحي» معاً، وعقدوا– 1912 مع بعض الحاخامات ومتدينين آخرين مؤتمر «المتدينيين الورعين»، تشكلت فيه منظمة «أغودات إسرائيل» (رابطة اليهود).

■ تشكلت حركة «تساعيري تسيون» (شباب صهيون) في أوروبا– 1903. وهي حركة شبابية صهيونية ضمت تيارات مختلفة ومتناقضة، ربطتها علاقات قوية مع حزب «هبوعيل هاتسعير» لاحق الذكر.

■ تمثل حزب«هبوعيل هاتسعير»، (العامل الشاب)، في المؤتمر الصهيوني الثامن–1907. تأسس الحزب– 1905 في فلسطين. وهو حزب صهيوني عمالي يرفض مباديء الإشتراكية، من موقع إنكاره للصراع الطبقي بين اليهود.

■ تأخر التمثيل الحزبي للتيار العمالي «الصهيوني الإشتراكي» في المنظمة حتى المؤتمر التاسع–1909، عندما حضره مندوبون عن «بوعالي تسيون» (عمال صهيون). وهو حزب تأسس في روسيا– 1906، وأقام له فرعاً في فلسطين العام ذاته، من بين مؤسسيه ديڤيد بن غوريون. وقد تبنى ما يسمى بـ **«الصهيونية**

الإشتراكية». وسيكون لهذا الحزب والتغيرات الهيكلية والبرنامجية التي مر بها دوراً فاعلاً وقيادياً في تأسيس مقومات الكيانية الصهيونية في فلسطين.

■ تأسست حركة «هاشومير هاتسعير» (الحارس الشاب)–1913، وهي منظمة شبابية إشتراكية – صهيونية، هاجرت مجموعة من أعضائها إلى فلسطين– 1919، وتحولت إلى حزب سياسي– 1946، بعد إتحادها مع مجموعة أخرى.

■ في العام 1925 أسس ڤلاديمير جابوتنسكي حركة «الصهيونية التنقيحية»، أو«التصحيحية». وتطلق عليها بعض المصادر «حزب الإصلاح»، وهي تعبر عن التيار اليميني الصهيوني.

■ وقعت تطورات على خريطة الأحزاب المذكورة سابقاً تحت تأثير تطورات سياسية وميدانية مفصلية، منها إطلاق وعد بلفور–1917 والاحتلال العسكري البريطاني لفلسطين– 1917/18، وبتأثير الموجة الثانية من الهجرة اليهودية الثانية بين 1904–1914، والتي قدم من خلالها إلى فلسطين مجموعة واسعة نشطاء أحزاب التيار العمالي الصهيوني في روسيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية، وخاصة من «بوعالي تسيون» و«تساعيري تسيون»، ولعبت دوراً حاسماً في الحراك الحزبي– السياسي الصهيوني، وتوحيد عدد من الأحزاب والحركات العمالية، وإقامة النقابات والجمعيات والأطر التمثيلة.

1– تأسيس «أحدوت هعفودا»

■ جرت محاولات توحيد الكتل والجمعيات العمالية الصهيونية في فلسطين منذ العام 1918، إنطلاقاً من قناعة الحركات العمالية بالدور المركزي الذي ينبغي أن يلعبه العمال وأحزابهم في رسم مستقبل النشاط الصهيوني في فلسطين وإقامة «الوطن القومي». بدأت المحاولات عملياً خلال المؤتمر السابع للمنظمة الزراعية، الذي خَلُصَ إلى أن مركز الثقل في النشاط الصهيوني هو «العمل على تحرير الأرض وتأمينها وخلق ظروف سياسية واستيطانية واقتصادية تشجع على هجرة شعبية واسعة»، وطالب المؤتمر المنظمة الصهيونية بإنشاء مؤسسة مالية تخصص لإستصلاح الأراضي ومنح القروض الزراعية للمستوطنين اليهود.

■ لكن النقاشات الرئيسية التي دارت في المؤتمر تمحورت حول نقد ظاهرة التناحر الحزبي في صفوف المنظمة خاصة بين حزبي «بوعالي تسيون» و«هبوعيل هاتسعير». واستمرت النقاشات، بعد انفضاض المؤتمر، بين الكتل والأحزاب العمالية حول مسألة الوحدة وبرز خلالها ثلاث نقاط طُرحت للحسم: **1**– دور العمال في بناء «الوطن القومي». **2**– طبيعة العلاقات بين أرض إسرائيل والمهجر عموماً، وبين الحركة العمالية اليهودية في فلسطين والمهجر خصوصاً. **3**– هل يتم تنظيم العمال على أساس سياسي – حزبي، أم على أساس طبقي شامل غير حزبي؟

■ ودعت خلال النقاشات مجموعة من اللاحزبين لإلغاء الأحزاب السياسية واستبدالها بتنظيم شامل يوحد العمال على أسس طبقية. وفي تلك الفترة كان حزب «بوعالي تسيون» قد غَيَّرَ من مواقفه خاصة عندما استبدل صراع الطبقات بالعمل من أجل «العمل العبري» وتبني اللغة العبرية بدلا من اليديشية.

وبذلك إقترب من مواقف منافسه «هبوعيل هاتسعير»، وهو ماخلق مناخاً مؤاتياً لإستئناف محاولات الوحدة، خاصة بعد موافقة «بوعالي تسيون» على مبادرة اللاحزبيين لإنجاز وحدة الحركات العمالية. وبالفعل عقد مؤتمر عام للعمال الزراعيين– 1919/3/26، قرر إقامة الحزب الموحد، دون موافقة مندوبي «هبوعيل هاتسعير» الذي طالب بأن يكون الحزب «إتحاد عمالي فيدرالي» وليس حزباً إندماجياً، وبالتالي رفضوا المشاركة في الحزب الجديد. ومع ذلك عقد في اليوم الثالث للمؤتمر مؤتمر عمالي عام ضم أيضاً عمال المدن وأعضاء نقابات مهنية ومندوبين عن الكتائب اليهودية، وأعلن عن تشكيل «الإتحاد الصهيوني– الإشتراكي لعمال أرض– إسرائيل»، واختصاره «أحدوت هعفودا» (وحدة العمل).

■ على الرغم من عدم دخول «هبوعيل هاتسعير» إلى الحزب «الجديد»، إلا أن محاولات توحيد النشاط العمالي الصهيوني لم تتوقف، ولكن هذه المرة عبر إطار مهني نقابي يحافظ على إستقلال الأحزاب. وأدى ذلك إلى إتفاق بين الحزبين– 1920 على «تأسيس الإتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل» (الهستدروت) بمشاركة قوائم وأحزاب عمالية أخرى. شارك في الإنتخابات التمهيدية لعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد الذي عقد في حيفا، 4.433 عاملاً إنتخبوا 87 مندوباً كانت حصة «أحدوت هعفودا» 37 مندوباً، وحصة «هبوعيل هاتسعير» 16، وتوزع المندوبون الثمانية على قوائم عمالية أخرى. وتعمقت قوة الهستدروت في الأوساط العمالية اليهودية، وغدا من أقوى الهيئات الداعمة للمشروع الصهيوني.

2– تأسيس «ماباي»

■ تفاقم التناحر بين «هبوعيل هاتسعير» و«أحدوت هعفودا»، وإنعكس ذلك سلباً على دور «الهستدروت» والحركة العمالية، وهو ما دفع لتجديد المحاولات لتوحيد الحزبين. وقد أثار تدفق رأس المال اليهودي الخاص إلى فلسطين مخاوف قيادات الأحزاب العمالية من إضعاف دور العمال وأحزابهم في توجيه مسار إقامة «الدولة»، وساهم ذلك في نجاح مساعي الوحدة بين الحزبين بعدما أظهر إستفتاء حزبي جرى في كل منهما موافقة أغلبية الأعضاء على توحيد الحزبين. وفعلا عُقد المؤتمر التأسيسي للحزب الجديد– 1930/1/5 وأعلن عن قيام حزب «عمال أرض إسرائيل» (ماباي).

■ لاحظ باحثون أنه إضافة إلى التطورات التي طرأت على موازين القوى داخل المنظمة الصهيونية ، فإن أسباباً ذاتية لدى الحزبين أدت إلى إتمام الوحدة بينهما، فحزب«هبوعيل هاتسعير» بات «أقل يمينية» في نظر «أحدوت هعفودا» على خلفية موقفه الرافض لتزايد نفوذ «البورجوازية اليهودية»، عبر ضخ المال في فلسطين لصالح مشاريع تهدد مكانة الحركات العمالية وسيطرتها على جمهورها العمالي، والتالي إقترب من موقف «أحدوت هعفودا» في هذا المجال. كما أن تزايد قوة الأخير وبسط نفوذه على معظم المؤسسات والهيئات ذات الصلة بمصالح العمال المهنية والمعيشية أزال تحفظ غالبية قيادة «هبوعيل هاتسعير» على مبدأ الوحدة الإندماجية، من زاوية تفضيل مشاركة «أحدوت هعفودا» في مكاسبه عبر الوحدة معه، على الاستمرار في التناحر معه في معركة غير مضمونة النتائج، عدا عن ضررها على مصالح العمال وموقعهم في المشروع الصهيوني.

■ بالمقابل، يلحظ الباحثون أن «أحدوت هعفودا» مارس وهو على رأس «الهستدروت» سياسات وسطية في تعامله مع أوساط يمينية نافذة في المنظمة الصهيونية، وعقد معها صفقات وفق قاعدة «الحلول الوسط»، وهذا يعكس ميله العملي «للتخفيف من يساريته»، ما جعله أقرب إلى مواقف «هبوعيل هاتسعير» من الناحية العملية». وهذا الجنوح التدريجي نحو اليمين بدأ بالأساس منذ تأسيس الحركة الأم «بوعالي تسيون»، التي نظَّرت للجمع مابين الإشتراكية والصهيونية النقيضتين. كما أن المتابع للمشهد الحزبي والسياسي الإسرائيلي يخلص إلى تأكيد هذا الجنوح نحو اليمين من خلال التدقيق في مواقف حزب العمل الحالي، والذي تعود جذوره إلى هذه الحركة والأطر الحزبية التي شكلتها منذ تاسيسها وقدومها إلى فلسطين، وتخليه بالتدريج عن برنامجه الإقتصادي – الإجتماعي الذي رفع عناوينه منذ تأسيسه ووضع نفسه وفق ذلك في خانة «اليسار الصهيوني».

■ ونلحظ أيضا من خلال دراسة خطوتي الوحدة اللتين تم عرضهما في المسار الحزبي للحركات العمالية الصهيونية في فلسطين، أن قيام حزب موحد بين حركتين أو أكثر لايؤدي إلى إنصهار مكوناته مع بعض. بل تبقى كتيارات داخل الحزب الواحد، وهذا يفسر الإنشقاقات المتتالية التي باتت سمة من سمات المشهد الحزبي الصهيوني في فلسطين، إستمر حتى بعد قيام الدولة العبرية. ويعود عدم الإنصهار هذا برأينا إلى عدة أسباب أبرزها أن الحزب الأكبر في إطار هذه الوحدة، إنما يسعى إليها من زاوية التخلص من منافسة الأحزاب الصغيرة، التي تعمل في صفوف التيار الذي يقوده، ووضعها تحت هيمنته. كما أن الأحزاب والحركات الصغيرة تدخل في إطار هذه الوحدة لأسباب مصلحية مباشرة، وليس وفق أسس مبدئية، وبالتالي تحافظ على كيانتها الخاصة داخل الحزب الموحد، وفي حال رأت أن مصلحتها لم تتحقق كما سعت، فهي تنشق وتبحث عن مصلحتها في إطار آخر. وهذه السمة لا تقتصر على الحركات والجماعات الحزبية بل تنطبق على الأفراد أيضا، كما أنها لا تقتصر على التيار العمالي، بل تشمل جميع التيارات الصهيونية.

3- تأسيس«مابام»

■ تزايدت قوة «ماباي»، وأصبحت له الحصة الأكبر من المندوبين المنتخبين من فلسطين إلى المؤتمرات الصهيونية في ثلاثينيات ق 20، وأحكم سيطرته على معظم فروع ومؤسسات المنظمة الصهيونية العاملة في فلسطين. لكن تعارضات نشأت داخل الحزب- 1941، وتبلورت داخل الحزب مجموعة أطلقت على نفسها «المجموعة ب»، عارضت سياسات الحزب بشأن «قيام دولة صهيونية في فلسطين تكون جزءاً من العالم الغربي». ومع اتخاذ الحزب بقيادة بن غوريون قراراً يمنع التكتلات داخله، إنشقت الكتلة واتخذت لنفسها إسم «أحدوت هعفودا» على إسم الحزب الذي اتحد مع اللاحزبيين و«هابوعيل هاتسعير» عند تأسيس «ماباي». واتحدت هذه المجموعة مع مجموعة «بوعالي تسيون/يسار» التي إنشقت عن الحزب الأم، إعتراضاً على سياساته التي وصفتها بـ«اليمينية»، والتي تخالف برأيها الأسس التي تشكل وفقها الحزب، وشكلت المجموعتان- 1946 إطاراً حزبياً حمل إسم «أحدوت هعفودا-بوعالي تسيون» (الحزب الصهيوني الموحد)، ورفع شعار إقامة «الدولة اليهودية الإشتراكية»، ثم إتحد هذا الحزب مع «هاشومير هاتسعير» (الحارس الشاب)، وشكلوا معاً «مابام» (حزب العمال الموحد)- 1948.

■ عارض حزب «مابام» الخطوط السياسية لحزب «ماباي» بزعامة بن غوريون، ونادى بضرورة سيطرة العمال على إدارة الدولة، والغاء الحكم العسكري، وفصل الدين عن الدولة ووضع دستور، وإلغاء الفوارق الطبقية داخل المجتمع الإسرائيلي، وتوفير أماكن عمل لجميع العمال، وتقوية «الهستدروت». لكن المفارقة، أن «مابام» شارك معظم الائتلافات التي شكلها حزب «مباي»، ولاحقاً «المعراخ»، الذين يعترض على سياساتهما، وهو ما افقده الشعبية التي كان يتمتع بها عند تأسيسه.

■ إستقال ڤلاديمير جابوتنسكي من المنظمة الصهيونية لأسباب متعددة أبرزها عدم قناعته بالأساليب «اللينة» التي تتبعها المنظمة لإقامة «الوطن القومي» لليهود، وكان هو من الأقلية التي رفضت «خيار أوغندا»، كمكان لتنفيذ المشروع الصهيوني. خلاصة أفكاره تدعو إلى إقامة دولة اليهود في فلسطين عبر خطين متكاملين ومتزامنين: تكثيف الإستيطان وتشكيل قوة عسكرية صهيونية ضاربة. وكان من أوائل الذين دعوا لتشكيل كتائب عسكرية يهودية تقاتل إلى جانب البريطانيين بهدف الإستفادة منها بعد الحرب في فرض قيام «الوطن القومي» لليهود.

شكل جابوتنسكي– 1925، حزب «هتسومر» (إتحاد الصهيونيين التصحيحيين) في باريس، ولم تطل فترة إستقالته من المنظمة الصهيونية، فحضر المؤتمر الصهيوني الـ 14 بنفسه، مع ممثلي حزبه الجديد، كما شارك الحزب في إنتخابات جمعية النواب «أسڤات هانڤاخريم» في فلسطين. تجاوز جابوتنسكي «برنامج بازل» معبراً عن «رؤية توسعية» خاصة به ، عندما أعلن في أحد مؤتمرات حزبه عن تطلعه إلى قيام الوطن القومي لليهود في فلسطين وشرق الأردن، قائلاً «إن فلسطين بالكاد ستكفي لثلاثة، أو أربعة أجيال قادمة».

■ هاجم جابوتنسكي الجميع، أولا الحركات العمالية الصهيونية و«الهستدروت»، واعتبرهم «بوقاً للماركسية». ورأى في التيار العمالي «حجر عثرة أمام تحقيق المشروع الصهيوني». فيما إتهمه التيار العمالي بأنه «فاشي وديماغوجي وعدو للعمال». وهاجم قيادة المنظمة الصهيونية، واتهمها بالتراخي والمهادنة مع سلطات الإنتداب البريطاني، التي نالت نصيبها أيضاً من الهجوم بسبب ما وصفه بالإجراءات التي تؤخر تحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين. ونظر جابوتنسكي بعنصرية إلى الفلسطينيين ودعا إلى طردهم. تحولت الحركة إلى حزب «حيروت» (الحرية)–1948، على يد مناحيم بيغن، وتعود إليها بشكل أساسي جذور حزب «الليكود»، الحالي.

وربما تخرج المقارنة مابين تصريحات ومواقف جابوتنسكي في تلك الفترة، وبين ماينفذ من سياسات على يد الليكود ومعسكره اليوم، باستخلاص يشير إلى أن حقبة حكم نتنياهو تمثل إلى حد كبير إستعادة للسياسات العنصرية والعدوانية والتوسعية، التي سعى جابوتنسكي لتطبيقها على الأرض، ولم يسعفه الوقت والظروف لفعل ذلك■

(3)

التياران الدينيان الصهيوني والحريدي..

تحت سقف «الدولة القومية»

■ مثلت حركة «أغودات إسرائيل»، التيار الديني الحريدي بشكل رئيسي. وهي حركة يهودية عالمية للمتدينين المتزمتين. أنشأت فرعها في فلسطين– 1918. ترى الحركة أن «التوراة والتراث اليهودي هما الأساس في وجود وديمومة شعب اسرائيل».

أعلنت الحركة عداءها للمنظمة الصهيونية بكافة تياراتها، لكنها مع ذلك تفاعلت مع الأطر والجمعيات اليهودية والصهيونية «المشتركة» ،التي أقيمت في فلسطين بإشراف المنظمة الصهيونية وشاركت في بعضها، كما أن موقفها العدائي من الصهيونية تلاشى وانضمت الحركة– 1947 إلى المطالبين بإقامة دولة يهودية في فلسطين. وجرى في أعقاب هذا الانضمام، التوقيع على اتفاق «ستاتوس كو» في الشؤون والقضايا الدينية بين الحركة وبين مؤسسات «اليشوف» (التجمع اليهودي الصهيوني في فلسطين)، قضى باحترام التقاليد الدينية. وتمثلت الحركة بعضوين في «مجلس الشعب» و«مجلس الدولة المؤقت»، وشاركت في إنتخابات الكنيست الأولى في إطار «الجبهة الدينية المتحدة». وتعود لهذه الحركة جذور كل من «يهودوت هاتوراة» (يهودية التوراة)، و«شاس» («حراس التوراة الشرقيين») الحاليتين.

■ تشكل «بوعالي أغودات إسرائيل» (عمال أغودات إسرائيل)–1922، كجناح عمالي ديني للحركة، وأنشأ فرعاً له في فلسطين– 1923، لكن مرونة هذا الجناح مع الأطروحات الصهيونية أدخله في صراع مع الحركة الأم التي توقفت عن تقديم المساعدات المالية له. أعيد تأسيسه– 1933، وتحول إلى حزب سياسي عند قيام الدولة العبرية، وشارك في إنتخابات الكنيست منذ الدورة الأولى.

تقف الحركة ضد تجنيد الفتيات اليهوديات والشبان اليهود المتدينين الذين يدرسون الدين اليهودي، واهتمت بإقامة معاهد تعليمية مستقلة وخاصة بها، وعملت وما زالت، من أجل نيل مخصصات وميزانيات لدعم استمرار عمل هذه المعاهد الدينية. وهذا من أهم أسباب مشاركتها في الإئتلافات الحكومية في إسرائيل. وعلى الرغم من نظرتها غير الودية إلى التيار العلماني وأحزابه، إلا أنها تفضل التعامل من بين أحزاب هذا التيار مع معسكر اليمين، وخاصة الليكود الذي «يحترم التراث الديني اليهودي»، ويدعو إلى إحيائه والحفاظ عليه، بخلاف الأحزاب العلمانية اليسارية التي تنظر إليها الحركة بعين الشك «لجرأتها على تعاليم التوراة»، وهذا ما يُعتبر من دوافع تفضيل التيار الحريدي، ومعه التيار الديني الصهيوني، التحالف مع الليكود في إطار الحكومة.

■ ومثلت حركة «همزراحي» بشكل أساسي التيار الديني الصهيوني في المنظمة الصهيونية. ولا تختلف عن «أغودات إسرائيل» من ناحية التمسك بتعاليم التوارة والتقاليد الدينية اليهودية، لكنها تختلف معها من ناحية قناعتها بأن تشكيل المنظمة الصهيونية لايتعارض مع التعاليم الدينية، التي تربط خلاص اليهود بالمشيئة الإلهية، وهي ترى أن الصهيونية تأتي في سياق رسم الطريق نحو هذا الخلاص.

■ مع تقدم المشروع الصهيوني في فلسطين وقيام الدولة العبرية لم يعد هناك خلاف جدي بين التيارين، وهما يعملان اليوم معاً في إطار حكومة نتنياهو من خلال الأحزاب التي تناسلت منهما، وكانت الحركتان شاركتا معا في إنتخابات الكنيست الأولى في إطار «الجبهة الدينية المتحدة».

شكلت الحركة عدداً من الأطر المهنية أبرزها «هبوعيل مزراحي» (عمال مزراحي)، الذي عمل بشكل مستقل، وخاض إنتخابات الكنيست الأولى، إلى جانب الحركة، ثم توحدا معاً عام 1956 في إطار حزب «المفدال»، (حزب المتدينين الوطنيين)،الذي إندمج بدوره لاحقاً في إطار حزب «البيت اليهودي»■

(4)

«جمعية النواب»..

صيغة «الكنيست» في فترة الإنتداب

■ «الكنيست»، أو «جمعية المنتخبين»، اسمها بالعبرية «أسيڤات هانڤخاريم». وهي الهيئة التي كانت تمثل ما يشبه «برلمان اليهود في فلسطين» في فترة الانتداب البريطاني. فبعد صدور وعد بلفور، وإثر دخول الجيش البريطاني الأجزاء الجنوبية من فلسطين– أواخر 1917، جرت محاولات أولى لم تكتمل لإقامة مؤسسات تمثيلية لليهود في فلسطين .

وفي 1918/1/2، إجتمع ممثلون عن الأحزاب السياسية والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية الصهيونية واليهودية في يافا وقرروا إقامة «لجنة مؤقتة ليهود أرض إسرائيل»، أنيطت بها معالجة المسائل الداخلية والخارجية للجالية اليهودية في فلسطين، والإعداد لإجراء انتخابات لإقامة إطار تمثيلي لليهود.

وبعد أن تم استيلاء القوات البريطانية على جميع أراضي فلسطين عقد اجتماع تحضيري آخر في يافا– 1918/6/17، لمناقشة موضوع إقامة جمعية تأسيسية. وفي هذا الاجتماع ظهر إختلاف بين ممثلي الأحزاب الصهيونية وممثلي المتدينين من حركة «أغودات يسرائيل»، الذين رفضوا منح النساء حق التصويت والترشيح في الانتخابات.

■ جرت أول انتخابات للجمعية– 1920/4/19، وفق التمثيل النسبي، وقد شاركت فيها 20 قائمة حزبية ومهنية وطائفية. وقد صوت في هذه الإنتخابات 22.200 يهودي يشكلون 70% من أصحاب حق الإنتخاب. وقد أقام المتدينون صناديق خاصة بهم منعوا فيها المرأة من التصويت. واجتمعت الجمعية (314 عضواً) في القدس– 1920/10/7، وانتخبت «لجنة قومية»، (قاعاد ليئومي) من 38 عضوا، إنتخبوا بدورهم لجنة تنفيذية مصغرة من 11 عضواً. وتكون اللجنة بمثابة الجهاز التنفيذي لجمعية النواب، ينوب عنها في إدارة شؤون اليهود في فلسطين بين دورات إنعقاد الجمعية. كما أُنيط باللجنة مهمة إعداد مشروع دستور لـ«الإدارة الذاتية اليهودية في فلسطين».

وفي هذه الدورة، أعلنت الجمعية نفسها السلطة العليا التي تتولى إدارة الشؤون العامة لليهود في فلسطين، والممثل الوحيد لهم في المسائل الداخلية. وكلفت «جمعية النواب» جهازها التنفيذي بالعمل على نيل إعتراف حكومة الإنتداب بالمقررات والاجراءات التي تم اتخاذها.

■ ناقشت الجمعية في دورة إنعقادها الثانية– 1922/3 مشروع الدستور، الذي نص على أن كل يهودي في فلسطين ملزم بالخضوع لمؤسسات الجالية اليهودية التي لها الحق في فرض ضرائب على اليهود لكي تتمكن من تقديم الخدمات لهم. وقد تضمن مشروع الدستور كذلك نظام الانتخابات المقبلة.

وفي 1925/12/6، جرت انتخابات جمعية النواب الثانية، وتشكلت من 221 عضواً. وفي 1926/2 أصدرت حكومة الانتداب الأنظمة المتعلقة بإدارة الطوائف الدينية في فلسطين، وبموجبها إعتبرت الجالية اليهودية فيها طائفة دينية. ثم نشرت حكومة الانتداب– 1928/1/1 الأنظمة المتعلقة بإدارة شؤون الطائفة اليهودية في فلسطين، واعترفت بموجبها بجمعية النواب كأعلى سلطة في الطائفة اليهودية، لجهة توليها الإشراف على المؤسسات التعليمية والصحية اليهودية في فلسطين .

■ وفي 1930/3/3، صدرت أنظمة تحدد طريقة إنتخاب أعضاء الجمعية، وبموجبها تجري الانتخابات بطريقة الاقتراع السري النسبي المباشر. ويحق لكل يهودي بلغ العشرين من عمره، ذكراً كان أو أنثى، الإشتراك في الاقتراع وترشيح نفسه لعضوية المجلس التمثيلي شريطة أن يكون ملماً باللغة العبرية قراءة وكتابة. وتقرر كذلك أن تكون ولاية الجمعية ثلاث سنوات، وأن تعقد إجتماعاتها مرة كل سنة، وتم تحديد عدد أعضائها بـ 71 عضواً.

وفي 1931/1/5 جرت ثالث إنتخابات للجمعية، ثم توقفت الإنتخابات بسبب أحداث الثورة العربية في فلسطين.. 1933–1939، ثم بسبب الحرب العالمية الثانية. وفي 1944/1/1، جرت الإنتخابات الرابعة للجمعية، ورفع عدد أعضائها إلى 171 عضواً. وظلت الجمعية تمارس دورها حتى نهاية فترة الانتداب البريطاني، وألغيت رسمياً– 1949/2/13، موعد تنصيب الكنيست الإسرائيلي الأول الذي إنتخب– 1949/1/25■

(5)

من «حراسة المستوطنات»

إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه

■ عملت الأحزاب الصهيونية بمختلف تياراتها على تشكيل تنظيمات عسكرية. وكان حزب «بوعالي تسيون» أول من بدأ في هذا المجال عندما شكل منظمة «هاشومير»(الحارس)– 1909، للقيام بأعمال الحراسة، ثم تحوَّلت إلى قوة محاربة منظمة؛ كانت مهمتها الدفاع عن المستوطنات الصهيونية في الجليل، ثم في مختلف أنحاء فلسطين. إنضمت في وقت لاحق إلى «الهاغاناة»(الدفاع الذاتي) عند تشكيلها– 1920 على يد «أحدوت هعفودا»، وكانت بمثابة الذراع العسكري للوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية.

■ قام جابوتنسكي بتشكيل منظمة «بيتار»–1935، لتي عرفت فيما بعد باسم «الإرغون» وكان يرأسها مناحيم بيغن، إنشقت عنها منظمة «شتيرن»–1939. وقد وافقت سلطات الإنتداب على تشكيل هذه المنظمات العسكرية على الرغم من معرفتها بطبيعتها الإرهابية، وعدم صحة الإدعاء بأنها تشكلت بهدف الدفاع عن المستوطنات اليهودية، وهو ما يتناقض مع نص صك الإنتداب الذي صدر عن عصبة الأمم.

وقد نفذت هذه العصابات المسلحة سلسلة واسعة من المجازر بحق أبناء الشعب الفلسطيني في سياق خطة «دالت» التي وضعتها القيادة الصهيونية لإقتلاعه من أرضه، وقد إمتلكت من عناصر القوة والتنظيم ما مكنها من هزيمة الجيوش العربية التي شاركت في حرب 1948.

■ عشية قيام الدولة العبرية، وصل عدد أعضاء «الهاغاناة» وحدها نحو 36.000 عنصر، بالإضافة إلى3.000 من «البالماخ» (سرايا الصاعقة) التابعة لها، وكان بناؤها التنظيمي قد إكتمل، الأمر الذي سهل عملية تحويلها إلى جيش موحد ومحترف للدولة الصهيونية، فقرر بن غوريون– 1948/5/31، حل الإطار التنظيمي للهاغاناه وتحويلها إلى «جيش الدفاع الإسرائيلي»، الذي إنضمت إليه أيضاً جميع المنظمات العسكرية الصهيونية التي سبق ذكرها■

(6)

المشهد الحزبي والسياسي في الكنيست الأول–1949

■ كشفت الفترة الأولى من تشكيل مؤسسات الدولة العبرية بعيد قيامها الأشواط الواسعة التي قطعتها عملية بناء ملامح الكيانية اليهودية والصهيونية في فلسطين التي إشتغلت عليها المنظمة الصهيونية وأحزابها.وساهمت نسبة الحسم المنخفضة في إنتخابات الكنيست الأول(1%) في تظهير الجانب الحزبي من هذه المكونات. كما كشف الإجماع الحزبي الصهيوني واليهودي على المشاركة في الإنتخابات إلتقاء «الجميع» تحت سقف بناء مؤسسات الدولة العبرية.

■ يمكن القول، إن تشكيلة الكنيست الأول ضمت جميع الأحزاب الصهيونية الرئيسية التي تشكلت في فلسطين، والتي تم عرض مسار تبلورها، وأظهر موقع حزب «ماباي» القيادي في المشهد الحزبي السياسي الإسرائيلي والذي حصل على 46 مقعداً في الكنيست من أصل 120، تلاه «مابام» بـ19، ثم «الجبهة الدينية الموحدة» بـ16، وبعدها «حيروت» بـ14 مقعداً. أي أن مربع القوى هذه التي تصدرت عملية تأسسيس مكونات الكيانية اليهودية والصهيونية في فلسطين قد تصدرت أيضاً قيادة العمل السياسي والإداري في الدولة العبرية في العقدين الأولين من تأسيسها.

■ وماتزال معظم هذه القوى في واجهة المشهد الإسرائيلي اليوم باستثناء التبدل الكبير الذي وقع منذ 1977، بتقدم الليكود إلى مقدمة هذا المشهد وتراجع «ماباي» (حزب «العمل» اليوم)، إثر انحسار البرنامج الإجتماعي – الإقتصادي والسياسي الذي رفع يافطته منذ تأسيسه. وهذا تعبير عن المسار الذي يتجه نحوه بسرعة المشهد الحزبي والسياسي والمجتمعي الصهيوني في إسرائيل، بما يعني المزيد من العنصرية والعدوانية والتوسعية على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني■

2021/1/11

ثانياً- ثبت بالمصطلحات والأحزاب والهيئات اليهودية والصهيونية

[■ نقدم فيما يلي ثبتاً بمصلحات وأسماء أحزاب ومؤسسات يهودية وصهيونية وردت فيما سبق. ونود الإشارة إلى أننا، ومن موقع تعميق الفائدة، تجاوزنا وظيفة التعريف بالأحزاب كما هو معتاد عند وضع ثبت بأسمائها، باتجاه صياغة خريطة بالتشكيلات التي مر بها المشهد الحزبي اليهودي والصهيوني، ليصل إلى وضعه الراهن.

كما نود الإشارة إلى أننا حاولنا قدر الإمكان عند ترتيب الأحزاب في الجدول المرفق أن نوفق ما بين مراعاة التسلسل الزمني في تأسيسها، وما بين تظهير مسار حراكها ضمن سلسلة طويلة من الإنشقاقات .. والإئتلافات:]

ا- مصطلحات		
1	**المؤتمر الصهيوني**	هو المؤسسة العليا للمنظمة الصهيونية العالمية، إنعقد للمرة الأولى في مدينة بازل /سويسرا- 1897. يتشكل بالإنتخاب المباشر من أعضاء الإتحادات والجمعيات الصهيونية المنتشرة في العالم.
2	**المنظمة الصهيونية**	تشكلت في المؤتمر الصهيوني الأول. تقودها لجنة تنفيذية موسعة منتخبة من المؤتمر، ومن بين أعضائها لجنة مصغرة تشكل القيادة الفعلية للمنظمة. تتبع للمنظمة أجهزة إدارية ومؤسسات مالية.
3	**الصهيونية السياسية**	إتجاه داخل المنظمة يعتمد النشاط السياسي – الدبلوماسي لكسب موافقة الدول المؤثرة على قيام دولة اليهود واعترافها بها، ويقلل قادتها (ومنهم هرتزل) من أهمية الإستيطان في فلسطين لتحقيق هذه الغاية ، ويعتبرونه «تسللاً لايقيم دولة».
4	**الصهيونية العملية**	يعارض أصحاب هذا الإتجاه أولويات «الصهيونية السياسية»، ويركزون على أولوية الاستيطان اليهودي في فلسطين وإقامة مؤسسات صهيونية فيها، دون إنتظار موافقة الدول الكبرى.
5	**الصهيونية التوفيقية**	دمج حاييم وايزمان، رئيس المنظمة الصهيونية.. 1920-1946، ما بين الصهيونية العملية والصهيونية السياسية، ليشكل تيار الصهيونية التوفيقية، التي تجمع ما بين أولويات التيارين المذكورين في تحقيق قيام دولة اليهود في فلسطين.

ا – مصطلحات		
6	**الصهيونية الإشتراكية**	تيار دعا إلى ربط تحقيق المشروع الصهيوني بإقامة نظام إشتراكي في فلسطين. وظهرت هذه الأفكار في برامج أحزاب عمالية، منها: «بوعالي تسيون»، «أحدوت هعفودا»، «مباي»، «مابام»، لكن هذه البرامج تآكلت وتخلى عنها أصحابها في مجرى التوافق الصهيوني حول هدف إقتلاع الشعب الفلسطيني، ونهب أرضه.
7	**الصهيونية التنقيحية**	أسسها ڤلاديمير جابوتنسكي– 1925، وهي حركة صهيونية يمينية تدعو إلى تكثيف الإستيطان وتشكيل قوة عسكرية صهيونية ضاربة، كطريق أقصر لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين. وتعطي الحركة الأولوية لدور رأس المال الخاص في تحقيق هذا الهدف. وهي الجذر الذي نبتت منه «حيروت»، ومن ثم «الليكود».
8	**الصهيونية الدينية**	حركة صهيونية دينية معارضة للتيار الصهيوني العلماني. تحولت الى حزب سياسي باسم «همزراحي». تعتقد الحركة أن «اتحاد الكيان اليهودي الحقيقي يكون فقط بتوجيه الفكر اليهودي نحو التوراة وفلسطين باعتبارهما ركنين مهمين للغاية في تاريخ وحياة الأُمة اليهودية».
9	**الحريدية**	حركة يهودية عالمية للمتدينين اليهود المتزمتين. أنشأت فرعها في فلسطين– 1918. أعلنت عداءها للمنظمة الصهيونية بكافة تياراتها، لكنها تعاونت لاحقاً مع المؤسسات الصهيونية لتحقيق مكاسب، وتشارك تعبيراتها السياسية الأساسية في إنتخابات الكنيست والإئتلاف الحكومي حتى اليوم.
10	**ييشوڤ**	مصطلح استعمل للدلالة على تجمع اليهود ومنظماتهم في فلسطين منذ الهجرة اليهودية الأولى– 1882، وحتى الإعلان عن إقامة اسرائيل– 1948، وعرفت هذه الفترة بـ «فترة الييشوڤ».
11	**سفارديم**	مصطلح يطلق على اليهود من أصول شرقية.
12	**إشكناز**	مصطلح يطلق على اليهود من أصول غربية.

II- مؤسسات وهيئات		
1	**كيرين كيميت/ الصندوق القومي**	يتولى تمويل الإستيطان الصهيوني عبر شراء الأراضي وإقامة المشاريع الإستيطانية في فلسطين، أقر تشكيله في المؤتمر الصهيوني الخامس- 1901.
2	**كيرين هايسود/ الصندوق التأسيسي**	تأسس- 1920، بهدف تمويل الهجرة اليهودية وتعزيز الإستيطان في فلسطين. قام بجمع الأموال لهذا الغرض من كل أرجاء العالم، واستمر بذلك بعد قيام الدولة العبرية.
3	**الوكالة اليهودية**	تأسست- 1929. نشطت في توسيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشراء الأراضي. ورد إسمها في البند الرابع من «صك الإنتداب». وكانت أشبه بـ«حكومة يهودية مستقلة»، خلال فترة الانتداب البريطاني.
4	**أسفات هانڤاخريم/ جمعية النواب**	مثلت ما يشبه «برلمان اليهود في فلسطين»، خلال فترة الانتداب البريطاني. تشكلت بالإنتخاب المباشر بدئاً من العام 1920، وفق التمثيل النسبي. ألغيت رسمياً في 1949/2/13، موعد تنصيب الكنيست الإسرائيلية الأولى.
5	**ڤاعاد ليئومي/ اللجنة القومية**	هي الجهاز التنفيذي لجمعية النواب، ويتم إنتخاب أعضاء اللجنة من بين أعضاء مؤتمر الجمعية، وتنوب عنها في إدارة شؤون اليهود في فلسطين بين دورات إنعقاد مؤتمرات الجمعية.
6	**مجلس الشعب**	هيئة سياسية تمثيلية أُقيمت بقرار من «اللجنة القومية»- 1948. تولت في آخر إجتماعاتها الإعلان عن قيام دولة اسرائيل، من خلال «وثيقة الاستقلال».
7	**هستدروت/ إتحاد العمال اليهود في أرض إسرائيل**	تأسس- 1920، ضم نقابات عمالية ومهنية. واعتبر بمثابة حكومة إسرائيلية ثانية، له هيئاته التشريعية والتنفيذية والقضائية. تراجع دوره كثيراً بسبب تبني سياسة الخصخصة في إسرائيل. سيطر على قيادته بشكل أساسي حزب «ماباي»، ومن ثم «العمل».
8	**الكنيست/ المَجمع**	هو البرلمان الإسرائيلي، والمصدر الوحيد للتشريع. عدد أعضائه 120، وينتخب كل 4 سنوات، إلا إذا حل نفسه، فتجري إنتخابات مبكرة. وتكون الانتخابات للكنيست عامة وقطرية ومباشرة ومتساوية وسرية ونسبية.

III- حركات وأحزاب		
1	**هبوعيل هاتسعير/ العامل الشاب**	حزب صهيوني عمالي تأسس- 1905 في فلسطين، رفض مبادىء الإشتراكية، من موقع إنكاره للصراع الطبقي بين اليهود، وهو مع تغليب الخطاب القومي في صفوف أحزاب «الصهيونية - الإشتراكية»، وافق على المشاركة في تأسيس «ماباي»/العمل حالياً.
2	**بوعالي تسيون/ عمال صهيون**	حزب «صهيوني إشتراكي»، تأسس في روسيا- 1906، نشط في فلسطين العام ذاته. لعب دوراً فاعلاً وقيادياً في تأسيس مقومات الكيانية الصهيونية في فلسطين. وهو أبرز جذور حزب «ماباي»/«العمل» حالياً. إنشقت عنه مجموعة «بوعالي تسيون/يسار»، إحتجاجاً على جنوح سياساته نحو اليمين.
3	**هاشومير هاتسعير/ الحارس الشاب**	منظمة شبابية «صهيونية - إشتراكية» هاجر مؤسسوها إلى فلسطين- 1919، وتحولت إلى حزب سياسي- 1946 بعد إتحادها مع مجموعة أخرى.
4	**همزراحي/ المركز الروحي**	منظمة دينية صهيونية تأسست-1902، ردأ على الإتجاه السائد في المؤتمر الصهيوني بتعميم الثقافة «القومية العلمانية» في أوساط اليهود.
5	**هبوعيل مزراحي/ عمال مزراحي**	تأسس- 1922 برعاية الحزب الأم «همزراحي»، ثم بدأ يقوم بنشاطات مستقلة تدريجياً. أنشأ في فلسطين شبكة مستوطنات زراعية وكيبوتس ديني.
6	**يغودات يسرائيل/ رابطة اليهود**	حركة دينية «حريدية»، إنشقت- 1912 عن «همزراحي» والمنظمة الصهيونية، بسبب خطة تعميم الثقافة العلمانية بين اليهود، وعدم إنسحاب «همزراحي» من المنظمة الصهيونية رداً على ذلك. تعود إليها أصول كل من«شاس» و«يهودوت هاتوراة».
7	**بوعالي يغودات يسرائيل/ عمال رابطة اليهود.**	تأسس- 1922 ، كإطار عمالي لـ«يغودات يسرائيل»، نشط في فلسطين منذ 1925. إنشق لاحقاً عن الحزب الأم.
8	**أحدوت هعفودا/ وحدة العمل**	إسمه «الإتحاد الصهيوني - الإشتراكي لعمال أرض - إسرائيل». تأسس في فلسطين - 1919، وضم إلى جانب «بوعالي تسيون»، مجموعة من العمال الزراعيين غير الحزبيين، وعمال مدن وأعضاء نقابات ومجموعة من «الكتائب اليهودية».

III- حركات وأحزاب		
9	**ماباي/ عمال أرض إسرائيل**	تأسس- 1930 بإتحاد «أحدوت هعفودا» و«هبوعيل هاتسعير». لعب دوراً قيادياً في صفوف التيار الصهيوني العمالي، والمنظمة الصهيونية، وفي قيادة الهستدروت، خلال فترة الإنتداب. تولى قيادة مؤسسات الحكم بعد قيام الدولة العبرية، بما فيها الكنيست والحكومة.
10	**الحزب الصهيوني الموحد**	تأسس- 1946 من إتحاد مجموعتين: الأولى إنشقت عن «ماباي» تحت إسم حزبها القديم «أحدوت هعفودا»، ومجموعة «بوعالي تسيون/يسار»، التي إنشقت أيضاً عن حزبها الأم. رفع الحزب شعار إقامة «الدولة اليهودية الإشتراكية».
11	**مابام/ حزب العمال الموحد**	تأسس- 1948 من إتحاد «الحزب الصهيوني الموحد» مع «هاشومير هاتسعير». عارض الحزب سياسات «ماباي»، ودعا إلى إلغاء الفوارق الطبقية. إحتل المرتبة الثانية بعد «ماباي» في الكنيست الأولى- 19 مقعداً، لكن تحالفاته اللاحقة مع «ماباي» ومن ثم العمل، أضعفت جماهيريته، وتراجع تدريجياً إلى أن حاز على 3 مقاعد فقط- 1984. وفي 1992، إندمج ضمن «ميرتس».
12	**أحدوت هعفودا - بوعالي تسيون**	حزب عمالي «صهيوني إشتراكي»، نشط بين 1954 - 1968. إنشق مؤسسوه عن حزب«مابام». تقاربت مواقفه بالتدريج مع حزب «ماباي» الحاكم. من بين قادته: يسرائيل غاليلي ويغال آلون.
13	**رافي/ قائمة عمال إسرائيل**	حزب شكلته مجموعة بقيادة بن غوريون إنسحبت من «ماباي» برئاسة ليڤي إشكول - 1965، بسبب خلافات داخلية. حاز «رافي» على 10 مقاعد في ذلك العام. من قياداته: شمعون بيريس، موشي دايان. شارك في حكومة الوحدة- 1967.

III- حركات وأحزاب		
14	**العمل**	تأسس الحزب تتويجاً لمباحثات بين «ماباي» و«أحدوت هعفوداة – بوعالي تسيون» لتوحيد الحركات العمالية في مواجهة صعود أحزاب اليمين. وتجاوب «رافي» مع ذلك (ماعدا بن غوريون). أعلن عن تأسيس الحزب بمكوناته الثلاثة – 1968. نادى الحزب بـ«الإشتراكية الديمقراطية»، ولكنه لاحقاً أيد الإقتصاد التنافسي بين القطاعين الخاص والعام. تعرض لهزيمة على يد الليكود– 1977 ختمت مرحلة إستمراره على رأس الحكم منذ 1948. كما وتراجعت قوته وتأثيره في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي بشكل متسارع منذ انتخابات الكنيست الـ 16–2003/1/28.
15	**المعراخ/ التجمع**	تجمع حزبي إنتخابي تم مرتين بين أحزاب عمالية: • تشكل في 1965/5/19، مابين «ماباي» و«أحدوت هعفودا – بوعالي تسيون»، وخاضا في إطاره إنتخابات الكنيست السادسة– 1965 بقائمة واحدة. • وتشكل مابين «العمل» و«مابام»– 1969، وخاضا الإنتخابات بقائمة واحدة. وإستمر هذا التحالف الإنتخابي حتى الكنيست العاشرة – 1981.
16	**حيروت/ الحرية**	حزب سياسي يميني أسسه مناحيم بيغن في العام 1948. حصل على 26 مقعداً بتحالفه مع الحزب الليبرالي ضمن تكتل «جاحال»..1965 – 1969.
17	**الحزب الليبرالي**	حزب سياسي يميني تأسس–1961، نتيجة إتحاد «الصهيونيين العموميين» و«الحزب التقدمي» لمواجهة تفوق «ماباي»، وحاز على 17 مقعداً– 1961.
18	**المركز الحر**	حزب سياسي يميني أسسه شموئيل تامير– 1967 بعد طرده من «حيروت»، على يد مناحيم بيغن. فاز الحزب في انتخابات الكنيست السابعة– 1969 بمقعدين.
19	**الليكود/ التكتل**	تأسس–1973 باتحاد كل من: «حيروت» + «الحزب الليبرالي» + «المركز الحرّ»+ «حركة العمل من أجل أرض إسرائيل الكاملة»، وهي أحزاب وحركات متقاربة في برامجها السياسية والإقتصادية، وتنطلق من مباديء وأفكار مؤسس الصهيونية التنقيحية ڤلاديمير جابوتنسكي. إستطاع التكتل– 1977 إقصاء «العمل» عن رئاسة الحكومة، وأصبح حزباً واحداً – 1988، برئاسة مناحيم بيغن. يواصل الليكود حالياً قيادة الحكومة منذ 2009 .

III- حركات وأحزاب		
20	**مفدال/ الحزب الديني الوطني**	حزب صهيوني ديني تأسس- 1956، نتيجة إتحاد حزبي «همزراحي»، و«هبوعيل همزراحي». أسس حركتان استيطانيتان: «الكيبوتس الديني» و«اتحاد المستوطنات التابعة لهبوعيل همزراحي».
21	**كاخ/ هكذا**	حركة عنصرية صهيونية إرهابية أسسها الحاخام مئير كاهانا-1971. و«كاخ» بالعبرية تعني (هكذا)، وكتبت فوق شعار مرسوم فيه يد تمسك بالتوراة، وأخرى بالسيف. بمعنى أن السبيل الوحيد لتحقيق المشروع الصهيوني هو التوراة والسيف. فاز كاهانا بمقعد في الكنيست- 1984، ثم حُظرت الحركة في إسرائيل بعد إرتكاب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل- 1994.
22	**شينوي/ التغيير**	حزب صهيوني علماني تأسس- 1974. دعا إلى محاربة الإكراه الديني. مر بتجارب وحدة وإنشقاق مع كل من «داش» و«ميرتس». تعزز دوره- 1999 على يد رئيسه الجديد يوسيف لبيد (طومي)، فحصل على 15 مقعداً في إنتخابات- 2003. شارك في حكومة شارون، الذي أقال وزراء الحزب لإعتراضهم على تمويل المؤسسات الدينية-2004. إعتزل لبيد العمل السياسي - 2005.
23	**شاس/ حراس التوراة الشرقيين**	حزب ديني حريدي أسسه الحاخام عوفاديا يوسف- 1984، ويمثل الحزب المتدينين الشرقيين(سفارديم)، وتعود أصوله إلى «يغودات يسرائيل». يشارك منذ تأسيسة في إنتخابات الكنيست، وهو اليوم من الأركان الثابتة في معسكر نتنياهو.
24	**يهودوت هاتوراة/ يهودية التوراة الموحدة**	حزب ديني حريدي تأسس رسميا- 1992 من إتحاد ثلاث حركات: «يغودات يسرائيل» + «ديغل هتوراه»/ راية التوراة + و«موريا». ويمثل المتدينين الغربيين- إشكناز. يشارك في الإنتخابات ، وهو اليوم في معسكر نتنياهو.
25	**ميرتس**	تشكل 1992 من إئتلاف «مابام» + «راتس» (حركة حقوق المواطن) +«شينوي»، وحصل حينها على 12 مقعداً. دعا إلى قيام «نظام إشتراكي ديمقراطي في إسرائيل»، وإلى إنهاء الإحتلال، وأيد «حل الدولتين»، لكنه بقي تحت سقف الإجماع الصهيوني تجاه حق عودة اللاجئين الفلسطينيين. تراجعت قوته لاحقاً بشكل كبير.
26	**يسرائيل بعلياه/ صعود إسرائيل**	حزب صهيوني يميني، أنشأه ناتان تشارنسكي- 1996، واستقطب المهاجرين الروس. فاز بـ7 مقاعد في عام تأسيسه. تعرض لعدة إنشقاقات أضعفت قوته، ثم أعلن رئيسه حل الحزب عقب إنتخابات- 2003، وإنضمام نائبيه في الكنيست إلى كتلة «الليكود».

III- حركات وأحزاب		
27	**يسرائيل بيتينو/ إسرائيل بيتنا**	حزب صهيوني يميني متطرف أنشأه الليكودي السابق أڤيغدور ليبرمان- 1999. نافس بقوة حزب «يسرائيل بعلياه» على إستقطاب المهاجرين الروس، وبات تقريباً حزبهم الوحيد بعد تلاشي منافسه. رفع رئيسه شعارات عنصرية ضد الفلسطينيين والعرب. شكل ليبرمان الساعد الأيمن لنتنياهو، لكنه إنقلب عليه منذ 2014، بسبب إمتيازات الأحزاب الحريدية، وعلى خلفية فشل أهداف العدوان على غزة.
28	**إيحود ليئومي/ الإتحاد الوطني**	حزب يميني إستيطاني تأسس عشية إنتخابات الكنيست الـ15- 1999. ضم أحزاب: «موليدت» (الوطن)+«هتكفا»+«تكوما»(النهضة)+«آرتس» (الأرض) + «يسرائيل شيلانو» (إسرائيل لنا). عشية إنتخابات-2013، إنشق عدد واسع من أعضاء أحزاب الإتحاد(باستثناء «تكوما»)، وانضموا لحزب «قوة يهودية». وبات إسمه «الإتحاد الوطني - تكوما».
29	**هبايت هيهودي/ البيت اليهودي**	تحالف ضم المفدال والاتحاد الوطني، تأسس- 2009. ترأسه نفتالي بينيت- 2013 وحصل حينها على 12 مقعداً. تراجع الحزب لاحقاً بسبب إنزياح قواعد انتخابية منه إلى الليكود.
30	**كاديما/ إلى الأمام**	أسسه أرئييل شارون- 2005، بعدما إنشق عن «الليكود»، بسبب الخلاف داخل الحزب حول خطة الإنسحاب من غزة. إستقطب الحزب قيادات وأعضاء من حزبي الليكود والعمل. تولى تشكيل الحكومة عقب إنتخابات- 2006، لكنه لم يتمكن من ذلك برئاسة تسيبي ليڤني- 2009، بسبب إنحياز غالبية أعضاء الكنيست لنتنياهو بتشكيل الحكومة. ساهم غياب شارون بسبب المرض، وإستقالة خليفته إيهود أولمرت على خلفية قضايا فساد، بتراجع الحزب، إلى أن غاب نهائياً عشية إنتخابات- 2015.
31	**هاتنوعاه/ الحركة**	حزب سياسي شكلته تسيبي ليڤني- 2012، إثر هزيمتها أمام شاؤول موفاز في إنتخابات رئاسة «كاديما». خاض الحزب إنتخابات-2013 بشكل مستقل، ثم في قائمة «المعسكر الصهيوني» مع حزب العمل-2015. وبعد فض هذه الشراكة أعلنت ليڤني إنسحابها من العمل السياسي.
32	**عوتسما يهوديت/ قوة يهودية**	تنظيم ديني صهيوني عنصري تأسس- 2013، وهو إمتداد أيديولوجي لحركة «كاخ». لم يحصل على مقاعد في الكنيست إلا عند دخوله ضمن قائمة «إتحاد أحزاب اليمين» في انتخابات الكنيست الـ 21- 2019/4، وضمن قائمة «الصهيونية الدينية»- 2021.

III- حركات وأحزاب		
33	**يش عتيد/ يوجد مستقبل**	أسسه الإعلامي يئير لبيد عشية إنتخابات- 2013، وحصل في العام نفسه على 19 مقعداً. رفع الحزب شعارات إقتصادية-إجتماعية تقارب مشاكل الطبقة الوسطى. شارك في حكومة نتنياهو الثالثة، وتمت إقالته نتيجة خلافات مع رئيس الحكومة. تراجعت قوة الحزب نسبياً مع تشكل حزب «كولانو»، الذي نافسه على إستقطاب قواعده الإنتخابية. إستعاد قوته في إنتخابات 2021- 17 مقعداً، وكلف بتشكيل الحكومة بعد فشل نتنياهو بذلك.
34	**كولانو/ كلنا**	أسسه الليكودي السابق موشيه كحلون عشية إنتخابات- 2015، رفع شعارات إقتصادية - إجتماعية قريبة من أطروحات «يوجد مستقبل». حصل على 11 مقعداً في تلك الإنتخابات، لكنه تراجع إلى 4 مقاعد في انتخابات 2019/4، ثم إنضم إلى الليكود، واعتزل رئيسه لاحقاً العمل السياسي.
35	**اليمين الجديد**	أسسه نفتالي بينيت وإيليت شاكيد- 2018 بعد إنشقاقهما عن «البيت اليهودي». فشل الحزب في تجاوز نسبة الحسم في انتخابات شهر 2019/4.
36	**يمينا/ إلى اليمين**	تحالف إنتخابي جمع 3 أحزاب يمينية إستيطانية: تشكل عشية إنتخابات- 2019/9، برئاسة نفتالي بينيت، وضم أحزاب: «البيت اليهودي» + «الاتحاد الوطني» + «اليمين الجديد».
37	**غيشر/ الجسر**	حزب سياسي أسسته- 2019 عضو الكنيست أورلي ليفي- أبكسيس التي انشقت عن حزب «إسرائيل بيتنا». تنقل الحزب في تحالفاته ليستقر مؤخراً في حكومة نتنياهو الخامسة بعدما غادر تحالف «العمل - غيشر - ميرتس».
38	**تلم/ حركة وطنية رسمية**	أسسه موشيه يعلون، رئيس هيئة الأركان، ووزير الدفاع الأسرائيلي الأسبق، عشية إنتخابات- 2019، وإنضم الحزب إلى تحالف «أزرق-أبيض». بعد إنتهاء التحالف- 2020، إنشق الحزب، ثم تلاشى بعد إنسحاب مؤسسه من الحياة السياسية.
39	**حوسن يسرائيل/ مناعة لإسرائيل**	أسسه بيني غانتس، رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، عشية إنتخابات- 2019، وإنضم إلى تحالف «أبيض - أزرق».
40	**كاحول - لافان/ أزرق - أبيض**	تشكل التحالف برئاسة غانتس عشية إنتخابات 2019/4، وضم «يش عتيد» + «حوسن يسرائيل» + «تلم»، ومعهم رئيس هيئة الأركان السابق غابي أشكنازي وشخصيات أخرى. حقق التحالف نتائج كبيرة في 3 دورات إنتخابية مبكرة ومتعاقبة وشكل تحدياً جديا لنتيناهو ومعسكره. لكنه تفكك في 2020/4،بعدما وافق رئيسه على تشكيل حكومة مع نتنياهو.

III- حركات وأحزاب		
41	**تيكڤا حداشا/ أمل جديد**	أسسه جدعون ساعر المنشق عن الليكود عشية إنتخابات الكنيست الـ24- 2021، وحاز فيها على 7 مقاعد. يرفع الحزب شعارات اليمين الإستيطاني.
42	**الصهيونية الدينية**	تشكلت بضغط من نتنياهو عشية إنتخابات الكنيست الـ24- 2021. تضم ثلاثة أحزاب صهيونية يمينية فاشية: حزب «الاتحاد الوطني- تكوما» بقيادة بتسلئيل سموتريتش الذي يرأس القائمة + حزب «عوتسما يهوديت»، بقيادة إيتمار بن غفير، + حزب «نوعام» بقيادة آفي ماعوز.

IV- عصابات مسلحة		
1	**هشومير/ الحارس**	تأسست- 1909 على يد مجموعة من المهاجرين اليهود بدعوى حراسة المستوطنات، لكنها تجاوزت هذا الهدف واشتركت في الإعتداء على الفلسطينيين.
2	**هاغاناة/ الدفاع الذاتي**	عصابة عسكرية يهودية - صهيونية، تأسست- 1920 في مؤتمر حزب «أحدوت هعفودا». وهي امتداد لـ«هشومير».
3	**إرغون/ المنظمة العسكرية القومية**	منظمة إرهابية مسلحة تأسست- 1931. عملت تحت إمرة ڤلاديمير جابوتينسكي، ثم مناحيم بيغن. إرتكبت عشرات المجازر من بينها مجزرة دير ياسين.
4	**ليحي/ المحاربون من أجل حرية إسرائيل**	أسسها البولندي أبراهام شتيرن في العام 1940. قامت باغتيال الوزير البريطاني اللورد موين- 1944، ونسفت «سرايا يافا»- 1947، واشتركت فى اغتيال الكونت برنادوت- 1948/9/17.
5	**بالماخ/ سرايا الصاعقة**	عصابة صهيونية مسلحة عالية التدريب تشكلت- 1941. إرتكبت عشرات المجازر بحق الشعب الفلسطيني.
6	**الناحال/ الشباب الطلائعي المحارب**	كتيبة شبابية تشكلت- 1948، مهمتها تهيئة المجندين للخدمة في الجيش الأسرائيلي. جمعت مابين الخدمة العسكرية والعمل الزراعي في الكيبوتسات.

V- الكنيست			
دورات الكنيست	تاريخ الإنتخاب	دورات الكنيست	تاريخ الإنتخاب
الكنيست -1	1949/1/25	الكنيست-2	1951/7/30
الكنيست-3	1955/7/26	الكنيست-4	1959/11/3
الكنيست-5	1961/8/15	الكنيست-6	1965/11/1
الكنيست-7	1969/11/28	الكنيست-8	1973/1/31
الكنيست-9	1977/5/17	الكنيست-10	1981/6/30
الكنيست-11	1984/7/23	الكنيست-12	1988/11/1
الكنيست-13	1992/5/23	الكنيست-14	1996/5/29
الكنيست-15	1999/5/19	الكنيست-16	2003/1/28
الكنيست-17	2006/3/28	الكنيست-18	2009/2/10
الكنيست-19	2013/2/22	الكنيست-20	2015/3/17
الكنيست-21	2019/4/9	الكنيست-22	2019/9/17
الكنيست-23	2020/3/2	الكنيست-24	2021/3/23

- إنتهى -

الفصل الخامس

موضوعات في القضية الوطنية

1- المقدمات

2- مرحلة الانتداب البريطاني

3- 15 أيار 1948 وأفول الحركة الوطنية المستقلة

4- إنبثاق الحركة والكيانية الفلسطينية

5- حزيران 67.. المسألة الوطنية في إطار استراتيجي جديد

6- نمو حركة المقاومة بين حربين.. 1967-1973

7- حرب تشرين (أكتوبر) 1973

8- إتفاقيات كمب ديڤيد – 1978

□ ملحق: بين حربي 1967-1973

معهد العلوم الإجتماعية

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

(1)

المقدمـات

1-■ مع مطلع القرن العشرين كانت الرأسمالية العالمية قد دخلت مرحلتها العليا «مرحلة الإمبريالية»، وتميزت هذه المرحلة باحتدام وتفاقم الأزمة التي يعاني منها النظام الرأسمالي العالمي. فقد صحب تطور الإمبريالية اشتداد التناقضات بين الدول الرأسمالية الكبرى وتفاقم التنافس بينها للسيطرة على المستعمرات، إلى جانب احتدام التناقض والصراع الطبقي داخل البلدان الرأسمالية نفسها. وأدى تصاعد الاستغلال والنهب الاستعماري للبلدان المستعمرة والتابعة إلى تسارع نمو الحركة الوطنية التحررية لشعوب هذه البلدان والتعاظم المضطرد لنضالها المناهض للإمبريالية والهادف إلى التحرر الوطني، والوحدة القومية، والتطور الاجتماعي، والتخلص من بقايا البنى ما قبل الرأسمالية.

■ شكلت الإمبراطورية العثمانية بنظامها شبه الإقطاعي، من جهة، وبممتلكاتها الشاسعة والغنية بأسواقها وثرواتها وموقعها الاستراتيجي، من جهة أخرى، محط أنظار ومطامح الدول الرأسمالية الأوروبية وأحد المحاور الرئيسية للتنافس والصراع فيما بينها لاقتسام النفوذ والهيمنة في هذه البلدان التي كانت تنوء بنير الحكم العثماني الآيل إلى التآكل. وكانت البلدان العربية وفلسطين بشكل خاص، من أبرز المواقع التي شهدت صراعاً عنيفاً من قبل الدول الاستعمارية الكبرى لبسط نفوذها فيها، والتمهيد لفرض هيمنتها الكاملة عليها.

■ نشأت الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر كتعبير سياسي قومي زائف عن طموح البورجوازية المتوسطة والصغيرة اليهودية، الحرفية والصيرفية، إلى تفادي الاندماج في المجتمعات الرأسمالية القومية الناهضة، التي كانت تهدد بتدهور أوضاعها إلى مصاف البروليتاريا.

وفي ظل التحول الإمبريالي للرأسمالية العالمية وجدت الحركة الصهيونية فرصتها الجدية الأولى لتحول أحلامها الطوباوية الرجعية إلى وقائع استيطانية على أرض فلسطين، حيث توافقت هذه المخططات الاستيطانية للمرة الأولى مع مصالح الرأسمال الأوروبي الكبير، وحاجته لاكتساب مواقع وضمانات أفضل في المنافسة على احتلال مواطيء قدم للاستثمار والتصدير إلى المستعمرات، كما توافقت أيضاً مع حاجات الدول الاستعمارية وبشكل خاص بريطانيا، لبناء قواعد إستراتيجية ثابتة تُمكن من صيانة مشاريعها الاستعمارية في المنطقة.

2-■ كانت الحرب العالمية الأولى التعبير الدرامي الأكثر عنفاً عن تفاقم أزمة الرأسمالية العالمية، وأدت الحرب إلى دخول النظام الرأسمالي عصراً من التراجع المتسارع على نطاق دولي، قابلها مرحلة من تعاظم نضالات الطبقة العاملة وحلفائها بأفق ورؤية إجتماعية جذرية، والنهوض المضطرد لنضال الشعوب المناهض للإمبريالية. فقد أسفرت الحرب عن انتصار ثورة أكتوبر 1917 الاشتراكية في روسيا القيصرية، وتعزز نضال الطبقات العاملة الأوروبية ضد بورجوازياتها الإمبريالية، واكتسب أشكالاً إنتفاضية متصاعدة، وابتدأت الحركات الوطنية في كثير من الأقطار المستعمرة والتابعة تنمو وتنهض في تيار عارم نحو التحرر القومي.

■ لم تكن منطقتنا العربية بمنأى عن مجموع هذه التطورات، فلقد شهدت سنوات الحرب والسنوات القليلة التي سبقتها يقظة قومية واسعة النطاق، إستهدفت التخلص من النير العثماني وإنجاز استقلال البلدان العربية ووحدتها. إلا أن القيادة «الأرستقراطية» العشائرية التي فرضت زعامتها على الحركة القومية الناشئة لم تلبث أن قادتها إلى الإحباط والانتكاس، وتبديد الأماني القومية، بانتهاجها سياسة التحالف مع بريطانيا، التي دخلت بجيوشها إلى مشرقنا العربي – بدءاً من عام 1917– تحت ستار التحالف مع الثورة العربية الكبرى ضد الحكم العثماني، تهيء الشروط لتنفيذ مخططات إحتلال المشرق العربي وتجزئة وحدته القومية، واقتسام النفوذ فيه مع حليفتها فرنسا.

3–■ قدمت ثورة أكتوبر الاشتراكية خدمتها الأولى إلى النضال الوطني والقومي لشعوبنا العربية حينذاك، بإقدامها على فضح رياء الحلف الإمبريالي البريطاني– الفرنسي وخداعه، وكشف حقيقة وعوده الزائفة، بنشرها المعاهدات السرية التي كانت قد عقدتها خلال الحرب العالمية الأولى أطراف التحالف الإمبريالي، من أجل اقتسام العالم، وفرض هيمنتها الاستعمارية عليه.

■ وكان من أبرز معاهدات الضواري الإمبرياليين **إتفاقية سايكس– بيكو**، والتي تضمنت تقسيم المشرق العربي إلى منطقتي احتلال وفقاً لخط يأخذ بعين الاعتبار مصالح الحليفتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا، ويتجاهل حقائق الوحدة والتكامل القومي، والحاجة إلى الاستقلال والتطور لدى شعوب منطقتنا العربية. وبموجب هذا الاتفاق الذي تكرس في مؤتمر **سان ريمو– 1920**، فرضت بريطانيا سيطرتها على فلسطين وشرقي الأردن والعراق، بينما احتلت فرنسا سوريا ولبنان، مستفيدتين من ضعف الحركة القومية وتفككها وخضوعها للزعامة الأرستقراطية العشائرية بخطها القائم على استمرار التحالف مع بريطانيا.

■ وفي 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1917، قبل أيام قليلة من إنتصار ثورة أكتوبر في روسيا القيصرية التي وجهت ضربة قاسية إلى النظام الرأسمالي– الإمبريالي العالمي، أعلنت بريطانيا نواياها العدوانية بالنسبة لمستقبل بلادنا فلسطين، بإصدارها **وعد بلفور** الذي تعهد للحركة الصهيونية العالمية بإقامة **«وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»**. وفي السنوات اللاحقة، إستكملت السياسة الاستعمارية البريطانية مخططاتها الرامية إلى تبديد الوجود الوطني لشعب فلسطين، وإحلال الكيان الصهيوني الاستيطاني على أرضه، بدعمها إنشاء إمارة شرقي الأردن ككيان أُريد له أيضاً أن يستوعب عرب فلسطين، ويطمس هويتهم الوطنية، ويشكل منطقة فاصلة بين الكيان الصهيوني وبين المحيط العربي شرقاً■

(2)

مرحلة الانتداب البريطاني ... في النضال الوطني التحرري

1–■ تابعت بريطانيا في ظل حكم الانتداب الذي فرضته على بلادنا بالرغم من إرادة الشعب الفلسطيني ومطامحه الوطنية في الاستقلال والوحدة، إستكمال وتنفيذ مخططها بالتحالف مع الحركة الصهيونية، فقد جرى تشجيع الهجرة اليهودية على نطاق واسع، والاستيلاء على أراضي الفلاحين وطردهم منها، وإقامة المستعمرات اليهودية عليها، ورعاية نمو إقتصاد يهودي مغلق باستثمار رؤوس أموال أجنبية صهيونية على

حساب تدمير واحتجاز نمو الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتشجيع بناء المؤسسات العسكرية الصهيونية في ظل سلطات الانتداب، وتحت رعايتها.

■ دخلت هذه السياسة في تناقض حاد مع مصالح كافة طبقات شعبنا: مع **الفلاحين** الذين انتزعت أرضهم وأُجبروا على الهجرة منها لينضموا إلى جيش البطالة في المدن؛ مع **البورجوازية الحرفية** المتطلعة إلى النمو والتي قاست من منافسة رأس المال الصهيوني، ودُمرت صناعاتها الناشئة؛ مع **الطبقة العاملة** النامية التي أجبرت أوسع قطاعاتها على البطالة بسبب سياسة «العمل العبري» الصهيونية؛ مع **المطامح القومية** لشعبنا بكامله الذي وجد في السياسة الانتدابية والغزو الصهيوني تهديداً بطمس وجوده القومي، وتشريده من وطنه، وانتهاكاً لحقه في تقرير المصير، والاستقلال.

2-■ قاوم شعبنا الفلسطيني هذه المخططات الاستعمارية- الصهيونية منذ بداية عهد الانتداب وتبلورت مقاومته في انتفاضات متوالية توجت بإعلان الثورة المسلحة الشاملة.. 1936-1939، ولكن زعامة **كبار الملاك/ البورجوازية الكبيرة المدينية** التي تولت قيادة هذا النضال لم تلبث أن أدت به إلى الفشل بسبب من سياسة المساومة والتواطؤ الضمني التي انتهجتها مع الانتداب، وبسبب من تذبذبها وتخوفها من إمكان التحرك المستقل للفلاحين والعمال وسائر الجماهير الشعبية الكادحة.

■ إضطلعت الطبقة العاملة النامية وجماهير الفلاحين الفقراء بدور هام في هذا النضال الوطني الهادف إلى نيل الاستقلال وإحباط المشروع الصهيوني، وعلى أكتافها قام الإضراب العام الذي استمر ستة أشهر، والثورة المسلحة بين 1936-1939. إلا أن ضعف وتفكك الطبقة العاملة العربية الفتية، نتيجة حداثة نشوئها وانتشار البطالة الواسعة في صفوفها بفعل المنافسة الصهيونية، وافتقار الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى التوجه البرنامجي الواضح والملائم، وإهمال قيادته في فترات حاسمة لتوجيهات الأممية الثالثة بشأن أولوية المسألة القومية العربية، ومعالم حلها الديمقراطي، وما أدى إليه ذلك من عزلته عن الجماهير العمالية والفلاحية الكادحة... مجموع هذه العوامل حالت دون تقدم الطبقة العاملة للإضطلاع بدورها القيادي المنشود■

(3)

15 أيار(مايو) 1948، وأفول الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة

1-■ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بينما كانت شمس الاشتراكية تشرق على بقاع تتسع باستمرار في عالمنا في أوروبا وآسيا، وبينما شقت شعوب عديدة طريقها إلى الاستقلال والتحرر، وتسارع انحسار الاستعمار والإمبريالية عن الكثير من أقطار الأرض، سَرَّعت الحركة الصهيونية تحت رعاية وتغاضي سلطات الانتداب، وفي تحالفها الناشيء مع الإمبريالية الأمريكية، التي ابتدأت شهيتها الاستعمارية الجديدة تخطط للتمدد في المشرق العربي، سَرَّعت من وتيرة استعداداتها لتتويج مشروعها الاستيطاني باغتصاب الجزء الأكبر من ارض فلسطين، وتشريد شعبنا من دياره، وتجريده من ممتلكاته.

■ كان إعلان دولة إسرائيل- 15 أيار 1948 ذروة المشروع الصهيوني، حيث أُقيمت الدولة اليهودية على أنقاض الكيان الوطني للشعب الفلسطيني، التي ارتهن بقاؤها باستمرار تبديد شخصيته واقتلاعه من أرضه. وصاحب ذلك حملة صهيونية واسعة من أجل طرد الفلسطينيين العرب من الأراضي الخاضعة للاحتلال بما

يضمن اغتصابها بشكل كامل، وأنجزت هكذا عملية تشريد الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني خارج أرضه، وتوزعه في الأقطار العربية المحيطة، فضلاً عن الضفة الغربية وقطاع غزة.

■ إستغلت إسرائيل تدخل الجيوش العربية في الحرب، فتجاوزت الحدود التي رسمها لها قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، واستولت على مساحات واسعة جديدة من الأرض الفلسطينية، ورفضت بإصرار تنفيذ القرارات الأممية المتكررة القاضية بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

2-■ ترتب على قيام دولة إسرائيل وضم الأجزاء الشرقية غير المحتلة من فلسطين إلى الأردن وضع المسألة الوطنية الفلسطينية في إطار جديد محوره النضال من أجل استعادة الهوية الوطنية المتميزة لشعب فلسطين، وإعادته إلى أرضه، وضمان حقه في تقرير مصيره، بما يكفل إعادة توحيد وطنه في ظل دولة ديمقراطية مستقلة.

■ ولكن ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية وتشتتها وتفسخ قيادتها من كبار الملاك/ البورجوازية المدينية الكبيرة لم يمكن من استئناف النضال فوراً من أجل هذا **الحل الديمقراطي الجذري للمسألة الفلسطينية**، فقد تم تشتيت مئات الألوف من أبناء الشعب الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا والعراق، وغيرها من البلدان. وفي منافي الشتات عاشت جماهير اللاجئين في ظل شروط، إقتصادية واجتماعية صعبة، وأخضعت تجمعات شعبنا لظروف سياسية وقانونية متباينة، وحُرمت في عديد الحالات من حقوق المواطنة والعمل والتنقل. وأدى واقع التوزع الجغرافي هذا إلى تمزيق قاسٍ للمجتمع الفلسطيني، وإخلال وتباين في تكوينه الطبقي، وتفاوت في أنماطه بتجمعاته المختلفة.

3-■ طوال فترة ليست قصيرة أدى هذا الواقع إلى ذوبان للحركة الوطنية الفلسطينية في إطار الحركة القومية العربية الناهضة آنذاك، الأمر الذي كاد يستكمل بشكل نهائي عملية **طمس الهوية الوطنية الفلسطينية**. ففي الأردن والضفة الغربية **تكيَّفت** القوى الوطنية الفلسطينية مع الواقع الإقليمي الجديد، وفقدت هويتها الفلسطينية المتميزة، واندمجت في الحركة الوطنية الأردنية، وشكلت جزءاً هاماً من قاعدتها الجماهيرية في النضال من أجل التحرر والديمقراطية في الأردن. وبالرغم من ضرورات هذا التوجه من حيث المبدأ، فقد عجزت تلك القوى الوطنية الفلسطينية، بما فيها التنظيمات التي تنتمي أيديولوجياً إلى الطبقة العاملة، عن إدراك الضرورة المقابلة للحفاظ على شخصيتها الوطنية الفلسطينية، وتضمين برنامجها حلولاً للمسألة الوطنية الفلسطينية، بما هي أولاً صراع ضد الغزو والاستيطان الصهيوني، إلى جانب الانخراط في النضال الديمقراطي كجزء عضوي من الحركة الوطنية في الأردن.

■ وفي الأقطار العربية الأخرى استطاعت البورجوازية القومية الناهضة أن **تدمج** في إطار حركاتها الوطنية القطرية، أو القومية العامة كل القوى الحيّة والفاعلة بين جماهير شعب فلسطين مروجة للنظرة القومية الشائعة التي تلقي مهمة حل المسألة الوطنية الفلسطينية على عاتق الأنظمة البورجوازية الناشئة. وإزاء رواج هذه النظرية بنتائجها الإتكالية والانتظارية التي زرعت في أذهان الجماهير الفلسطينية المشردة، جرى إهمال ضرورة تمكين شعب فلسطين من أخذ قضيته الوطنية بيديه، وصيانة هويته، وحركته الوطنية المستقلة■

(4)
إنبثاق الحركة والكيانية الفلسطينية

1-■ إلا أن مأزق العجز الذي عانت منه الطبقات الحاكمة العربية في صراعها مع إسرائيل، وما أدى إليه من افتضاح متسارع للأفكار البورجوازية القومية بشأن انتظار استكمال الأنظمة العربية «إعدادها» للمعركة، بالإضافة إلى الانتصارات الباهرة التي حققتها الشعوب التي أخذت زمام نضالها التحرري بأيديها، لم يلبث أن قاد إلى يقظة جديدة للوعي الوطني الفلسطيني، وانبعاث جديد لشعوره بالانتماء الوطني المتميز ونهوض متجدد لحركته الوطنية المستقلة. تحت ضغط هذه اليقظة، وتجاوباً معها من جهة، وسعياً إلى تطويقها من جهة أخرى، صادقت الدول العربية على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية- 1964، وبفعل هذه اليقظة بدأت - بشكل خاص - في مطلع 1965 مقدمات المقاومة الفلسطينية المسلحة.

2-■ لقد توافقت هذه اليقظة الوطنية الفلسطينية مع مرحلة من النهوض الواسع لحركة التحرر الوطني العربية في ظل القيادات البورجوازية القومية الجديدة، فقد احتدم الصراع ضد الهيمنة الإمبريالية الأمريكية الساعية إلى بسط هيمنتها الكاملة على المنطقة، وأنجزت العديد من البلدان العربية إستقلالها السياسي ووطدته، وجرت تصفية نسبية لنفوذ الطبقات الرجعية شبه الإقطاعية والرأسمالية التقليدية، وأنجزت تحولات إجتماعية ديمقراطية واسعة النطاق في البلدان العربية المتحررة. ورغم أن مجموع هذه التحولات بقيت أسيرة الحدود التي فرضتها الطبيعة البورجوازية للقيادات القومية الناهضة آنذاك، إلا أنها قادت إلى اشتداد التناقض والصراع مع الاستعمار الجديد، وفي طليعته الإمبريالية الأمريكية وتصعيد حاجتها إلى هجوم عدواني يضمن إيقاف مجموع هذه التطورات■

(5)
حزيران 1967 ... المسألة الوطنية في إطار استراتيجي مرحلي جديد

1-■ تلبية لهذه الحاجة الإمبريالية، وإزاء تصاعد وعي الشعوب العربية لحقيقة المطامح التوسعية الإسرائيلية كما تمثلت في أزمة تحويل مجرى نهر الأردن، مترافقاً مع تصاعد العمليات المسلحة للمقاومة الفلسطينية، ونتيجة تفاقم الأزمة الداخلية الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية، إندفعت إسرائيل إلى شن عدوانها ضد البلدان العربية المحيطة- حزيران (يونيو) 1967، بهدف التوسع في الأرض العربية، وفرض حل استسلامي للصراع العربي- الإسرائيلي يضمن تصفية نهائية للقضية الفلسطينية، إلى جانب ضرب وإضعاف حركة التحرر العربية وإيقاف تطورها الناهض آنذاك، والعودة بالمنطقة إلى فلك النفوذ الإمبريالي.

نجحت إسرائيل في هذه الحرب باحتلال ما تبقى من أرض فلسطين إلى جانب أراضٍ عربية أخرى، وأدت الهزيمة إلى الانهيار النهائي لادعاءات أنظمة البورجوازية الوطنية بشأن «الإعداد للمعركة» وفضحت عجزها عن تلبية متطلبات مجابهة حقيقية وحاسمة مع الإمبريالية والعدو الإسرائيلي، بسبب إحجام هذه القيادات البورجوازية عن إنجاز تعبئة ديمقراطية واسعة لجماهير الشعوب العربية، وعجزها عن استكمال مهمات الثورة

الوطنية الديمقراطية، وترددها في إنجاز تصفية نهائية للمصالح الإمبريالية في المنطقة، وحفاظها على وشائج متصلة مع الرجعيات المحلية والعربية.

2–■ أدت هزيمة 1967 إلى اختلال واسع في ميزان القوى في المنطقة لصالح إسرائيل والإمبريالية العالمية عامة والأمريكية خاصة، وطرحت للمرة الأولى منذ 1948 خطر التوصل إلى حل تصفوي صهيوني – إمبريالي للمسألة الوطنية الفلسطينية، يتضمن التكريس النهائي لعملية تذويب وتبديد الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني، وإلغاء حقه في وطنه، كما هددت بفرض المطامع التوسعية الإسرائيلية على سائر الشعوب والأقطار العربية المحيطة بفلسطين. لقد أصبح الطموح التوسعي – الإلحاقي الإسرائيلي، ومحاولات فرض التصفية النهائية للوجود الوطني الفلسطيني هو الخطر المباشر الداهم الذي ينبغي تجنيد كل القوى من أجل دحره وإحباطه.

■ مرة أخرى، وضعت حرب 5 حزيران(يونيو) 1967 المسألة الوطنية الفلسطيني في إطار إستراتيجي مرحلي جديد، يملي كمهمة مباشرة النضال من أجل تحرير المناطق المحتلة عام 67 وانتزاع الحق في الاستقلال الوطني وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة للشعب الفلسطيني. ونتيجة لذلك توطد الترابط أكثر فأكثر بين نضال الشعوب العربية في الأقطار المحيطة، الهادف إلى استعادة أرضها المحتلة وإحباط المساعي التوسعية الإسرائيلية، وبين نضال الشعب الفلسطيني الرامي كخطوة مرحلية إلى إحباط المخطط التصفوي الإمبريالي – الإسرائيلي، ودحر الاحتلال وإعادة تأسيس الكيان الوطني لشعب فلسطين على أرضه في إطار دولة مستقلة ذات سيادة تكون الخطوة الأولى على طريق الدحر الكامل للمشروع الصهيوني.

أدت نتائج الحرب بما فضحته من عجز الطبقات الحاكمة العربية البورجوازية والرجعية، إلى **قفزة نوعية** في اليقظة الوطنية الفلسطينية ونهوض جماهيري واسع للحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة التي وجدت في فصائل المقاومة المسلحة تعبيرها السياسي الجديد، والتي سرعان ما انخرطت في منظمة التحرير الفلسطينية كإطار سياسي يجسد وحدة الكيان الوطني الفلسطيني واستقلال هويته■

(6)

حركة المقاومة الفلسطينية بين حربيّ 1967–1973[1]

1() هذه الفقرة حول الفترة الزمنية.. 1967–1973 من مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية، لا تفي هذه المرحلة حقها، لصياغتها المركزة، إنسجاماً مع الأسلوب المتبع في هذا الفصل من الكتاب الذي يستعيد مقدمة البرنامج السياسي– 1975 للجبهة الديمقراطية. من هنا الإحالة إلى الملحق في نهاية الفصل: «بين حربي 67–73» الذي يتناول بمزيد من التحديد لعدد من القضايا الواردة في الفقرة 6 بموضوعاتها الثلاث.

■ ولمزيد من التوسع في تناول هذه المرحلة المفصلية من عمر الحركة الفلسطينية نحيل القارىء المهتم إلى «ثلاثية المقاومة في الأردن» ضمن سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»– 3+4+5، الصادرة عن «دار التقدم العربي»– بيروت، و«الدار الوطنية الجديدة»– دمشق، بالعناوين التالية:

1– «المقاومة الفلسطينية.. 1970/ في ظل إزدواج السلطة» (ط1: 2007/6).

2– «حملة أيلول وما بعدها.. 1970–1971/ في المراجعة النقدية للبدايات» (ط1: 2007/6).

3– «النهوض مرة أخرى.. 1972–1973/ في المراجعة النقدية للبدايات» (ط1: 2007/7).

1-■ نمت حركة المقاومة الفلسطينية واكتسبت أحجاماً غير مسبوقة في أعقاب حرب الـ 67، ورسّخت جذورها في أعماق الجماهير الشعبية الفلسطينية، ولعبت دوراً هاماً في تنظيمها وتعبئتها وتسليحها وزجها بشكل مستقل في المعركة ضد الاحتلال. وتعمقت شيئاً فشيئاً المضامين الاجتماعية الديمقراطية للحركة بتزايد الدور الذي لعبته الطبقات الكادحة وتنامي ثقلها الاجتماعي داخل صفوفها، وبفعل النفوذ المتزايد للتيار الديمقراطي الثوري في المقاومة وللأفكار اليسارية الجذرية في أوساط الجماهير.

إكتسبت المقاومة الفلسطينية إحتراماً عميقاً في صفوف الجماهير العربية، ولعبت دوراً هاماً في إذكاء نضالها من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني والوحدة القومية. وبفضل ذلك، شكلت المقاومة عاملاً هاماً في مقاومة الاختلال الواسع في ميزان القوى الذي أحدثته الحرب لصالح إسرائيل، وعرقلت محاولات فرض تسوية تصفوية على حساب شعب فلسطين وحقوقه الوطنية الثابتة.

2-■ في **الأردن**، شكلت المقاومة تعبيراً متقدماً عن نضال الجماهير الفلسطينية الرامي إلى الانعتاق من سياسة مصادرة الشخصية الوطنية لشعب فلسطين. وبالرغم من الأوهام السائدة في بعض الصفوف القيادية للمقاومة الفلسطينية بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية، فإن التداخل الموضوعي بين مهمات التحرر الوطني الفلسطيني وبين سائر معضلات الثورة الوطنية الديمقراطية في الأردن، قد فرض نفسه عفوياً على وجود ومهمات المقاومة في البلاد، حيث أصبحت تشكل تعبيراً عن المصالح المباشرة الوطنية والطبقية لمختلف شرائح الجماهير الفلسطينية في الأردن.

■ أدى هذا التطور العفوي إلى انخراط معظم قوى الحركة الوطنية الأردنية في إطار حركة المقاومة، الأمر الذي قاد إلى إهمال التمايز الموضوعي القائم فعلاً، بالرغم من التداخل الوثيق، بين مهمات التحرر الوطني الديمقراطي الأردني، وبين مهمات المقاومة على صعيد النضال ضد الاحتلال. فرغم صحة التوجه المبدئي القائل بضرورة اضطلاع منظمات المقاومة في الأردن بمهمات الدفاع عن المصالح الحيوية المباشرة لجماهير الشعب الفلسطيني هناك، ومساهمتها بالتالي في النضال من أجل نظام وطني ديمقراطي، إلا أن هذا التوجه لم يكن ينبغي أن يقود إلى إحلال المقاومة محل الحركة الوطنية الأردنية، بل إلى بناء **جبهة وطنية متحدة** تعبيء الطبقات الوطنية من كلا الشعبين لإنجاز مهمات التحرر الوطني الديمقراطي للأردن، وتعبئة طاقات الأردن للدعم وللمساهمة في النضال الفلسطيني المناهض للاحتلال.

3-■ وفرت ظروف **إزدواجية السلطة** في الأردن فرصة لنجاح النضال من أجل نظام وطني ديمقراطي يشكل ركيزة هامة للثورة الوطنية الفلسطينية المناهضة للاحتلال. وأكدت الأحداث صحة برنامج النضال من أجل حل إزدواجية السلطة لصالح إقامة سلطة وطنية ديمقراطية في البلاد، إلا أن نهج القيادات البورجوازية الوطنية للمقاومة، المتأرجح بين إحلال المقاومة عملياً بديلاً للحركة الوطنية الأردنية، وبين ترويج أوهام عدم التدخل في الشؤون الداخلية، أدى إلى تمكين السلطة القائمة من توفير الظروف لنجاح هجمتها لحل إزدواجية السلطة لصالحها، وتصفية الوجود العلني للمقاومة في الأردن، واستعادة دور النظام في ادعاء حق تمثيل الشعب الفلسطيني، ما يقود – بالنتيجة – إلى مصادرة حقوقه الوطنية.

رغم الانعطاف العام نحو اليمين الذي ساد المنطقة العربية إثر تصفية الوجود العلني للمقاومة الفلسطينية في الأردن، وتوقف حرب الاستنزاف على الجبهات العربية في أعقاب مشروع روجرز، وغياب عبد الناصر– 1970/9/28، إلا أن المقاومة الفلسطينية واجهت هذا الانحسار المؤقت باستراتيجية دفاعية استطاعت عبرها أن تضمن الحفاظ على الحد الأدنى من مكاسب شعب فلسطين، وتحبط محاولات التصفية لحركته والتعبير السياسي عن شخصيته الوطنية المستقلة■

(7)

حرب تشرين (أكتوبر)– 1973

1–■ ساعد في نجاح هذا النضال الاحتدام الشديد للتناقض القومي بين المصالح الوطنية للشعوب العربية، وبين المطامع التوسعية الإلحاقية للعدو الإسرائيلي، والتأييد الإمبريالي الأمريكي الواسع لهذه المطامح.
أدى هذا التناقض المحتدم إلى نشوب حرب تشرين– 1973 التي شنتها مصر وسوريا وساهمت فيها الثورة الفلسطينية. ورغم الأهداف السياسية المحدودة التي رُسِمَت لهذه الحرب، إلا أن استبسال الشعوب العربية وقواتها المسلحة قد ألحق بالحلف الإمبريالي– الصهيوني خسائر حطمت أسطورة «**تفوق الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر**»، وزعزعت أركان نظرية الأمن الإسرائيلية القائمة على تفوق الردع، وولدت أزمة متعددة الأوجه داخل الكيان الصهيوني، وأكدت أهمية التضامن العربي على أسس المجابهة الوطنية الجادة للاحتلال وللإمبريالية، وأظهرت القدرة العربية على تسديد ضربات للنفوذ والمصالح الإمبريالية في المنطقة، وأثبتت فعالية التحالف والصداقة بين حركة التحرر الوطني العربية وبين الدول الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفييتي.

2–■ لقد أدت حرب تشرين– 73 إلى **تحسين جزئي لموازين القوى** التي تحكم الصراع العربي – الإسرائيلي لصالح حركة التحرر الوطني العربية، وأرست **الإمكانية الموضوعية** لإنهاض النضال من أجل إجبار العدو على الانسحاب الكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة– 1967، وانتزاع حق تقرير المصير والاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني في إطار دولة وطنية مستقلة كاملة السيادة، غير أن تَسَرُع النظام في مصر على استثمار نتائج الحرب لصالح حل ثنائي مصري – إسرائيلي عبر التساوق مع السياسة الأمريكية، سهَّل للهجمة المضادة التي أعقبت الحرب تحقيق عدد من أهدافها عبر الحلول الثنائية وصولاً إلى إتفاقيات كامب ديفيد– 1978/9، والمعاهدة المصرية / الإسرائيلية– 1979/3■

(8)

إتفاقيات كامب ديفيد– 1978

1–■ جاءت إتفاقيات كامب ديفيد لكي تجسد بشكل دقيق أسس ومعالم الحل الذي سعت الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل إلى فرضه على الشعوب العربية، وهو الحل الذي يتمثل بإجهاض الحركة الوطنية الفلسطينية ومحاصرة قضيتها الوطنية، وتكريس الاحتلال الإسرائيلي لقسم هام من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، و«تطبيع» العلاقات العربية – الإسرائيلية، وإحكام السيطرة على المنطقة العربية والهيمنة على مقدراتها عسكرياً واقتصادياً وثقافياً، وبذلك أصبح العمل من أجل محاصرة إتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية–

الإسرائيلية، وإفشال المشاريع المكملة لها هو **مهمة رئيسية** في نضال شعبنا الفلسطيني وعموم حركة التحرر الوطني العربية.

■ لقد تمكنت حركة المقاومة الفلسطينية في الفترة التي أعقبت حرب تشرين–73 من إنجاز انتصارات سياسية ودبلوماسية بارزة على الصعيدين العربي والدولي، ساهمت في فرض مزيد من العزلة على العدو الإسرائيلي وحلفائه، وأدت إلى كسب الاعتراف شبه الشامل بالحقوق الوطنية الفلسطينية كما حددها البرنامج المرحلي، وكَرَّست الاعتراف بـ م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كما تصاعد الكفاح الفلسطيني المسلح والنضال الجماهيري الذي اتخذ في بعض الأحيان طابع الانتفاضة الشعبية الشاملة، وتعمقت وحدة الشعب في الأرض المحتلة وخارجها من إطار منظمة التحرير، وازداد الالتفاف حول فصائل المقاومة والانخراط في صفوفها. ولعب النهوض الوطني المتعاظم في الأراضي المحتلة في مواجهة نتائج إتفاقيات كامب ديڤيد دوراً حاسماً في إحباط **الحلقة الثانية** من هذه الاتفاقيات المتمثلة بمشروع **الحكم الذاتي**، ما أدى إلى محاصرة هذه الإتفاقيات على الصعيد الفلسطيني، والعربي الرسمي، ولو إلى حين.

2–■ لمواجهة هذا الصمود الفلسطيني من جهة، وإضعاف جبهة المواجهة العربية للمخططات الإمبريالية، شجعت واشنطن تفجير الحرب الأهلية في لبنان مراهنة، إلى جانب استكمال عملية استنزاف قوى المقاومة الفلسطينية، على حسم مسألة السلطة في لبنان لصالح القوى المستعدة للسير على طريق حلول كامب ديڤيد، لكن هذه الأهداف لم تتحقق بفعل الصمود الوطني اللبناني والفلسطيني.

إن الحصار الذي فرض على اتفاقيات كامب ديڤيد يدفع الإمبريالية الأمريكية وحلفائها للبحث عن مخارج للإفراج عن هذه الاتفاقيات، وذلك عبر محاولات تفتيت الصف العربي المناهض لها، وإشعال المزيد من الحروب المحلية والإقليمية، ومواصلة هجمة التصفية العسكرية على الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة في الأرض المحتلة وفي لبنان، والسعي إلى جر أنظمة عربية أخرى إلى دائرة الإتفاقيات الثنائية.

■ رغم ذلك، فقد فرضت الإنجازات النضالية التي حققتها المقاومة الفلسطينية، الاعتراف بـ م.ت.ف على أوسع نطاق، وبكون قضية فلسطين تشكل محور الصراع الدائر في المنطقة ضد العدو الإسرائيلي والإمبريالية الأمريكية، وعلى الرغم من تراجعات جناح معيّن من النظام الرسمي العربي، فإن حركة المقاومة الفلسطينية تابعت كفاحها في سائر الميادين، وتحولت إلى قوة استقطاب للجماهير العربية وقواها الوطنية المعادية للحلول المتراجعة عن الحقوق القومية والوطنية، وبخاصة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين■

1979

ملحق

بين حربي 1967–1973

***[■** تحلل «ثلاثية المقاومة في الأردن»– الآنف ذكرها في هامش الفقرة 6 من هذا الفصل– أهم أحداث الفترة الزمنية الواقعة بين حربي 67 و 73، والتي تستمد أهميتها من موقعها الإنتقالي، الوسيط بين مرحلتين، لكل منهما استراتيجيته الخاصة: مرحلة العمل العلني في الأردن، ومرحلة إعادة التموضع خارجه، تمهيداً لاستئناف الجهد لتوطيد أركان مبنى الحركة الوطنية – متعددة أشكال النضال – المناهضة للإحتلال والاستعمار الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة– 67، تحت راية البرنامج المرحلي على طريق الحل الديمقراطي الجذري للمسألة الفلسطينية على كامل التراب الوطني، وهو البرنامج الذي كانت عناصره تتجمع، قبل أن تتشكل برنامجياً وتشق طريقها في صفوف الحركة الوطنية، بجهد بذلته – إلى جانب قوى أخرى – وعلى نحو خاص الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.*

*وفيما يلي موضوعات تلقي الضوء على قضايا مفصلية طرحت نفسها في المرحلة المذكورة:**]***

(1)

إستراتيجيتان: عربية رسمية وفلسطينية

■ نشأت مرحلة العمل العلني للمقاومة الفلسطينية في الأردن إثر هزيمة حرب– 67، ونمت وتطورت في البلاد، إلى أن إقتربت من مستوى «إزدواج السلطة» بين النظام الرسمي والمقاومة في مطلع 1970، حيث تبنت الأخيرة – بدرجات متفاوتة من الوعي والنضج – إستراتيجية إفترضت، وعملت على أن يكون الأردن ساحة رئيسية، قاعدة آمنة، تنطلق منها «حرب الشعب طويلة الأمد» لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني.

■ قدمت هذه الاستراتيجية نفسها بموازاة – وأحياناً على المستوى الدعاوي بالتصادم مع – الإستراتيجية العربية الرسمية المعتمدة في ذلك الوقت، بقيادة مصر، والهادفة إلى «إزالة آثار العدوان»، أي إلى استعادة الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بعدوان 67، من خلال الصمود وحرب الإستنزاف – على جبهة قناة السويس بشكل رئيسي، ولكن أيضاً على جبهة المقاومة الفلسطينية – وإعادة بناء القوة العسكرية، الخ.. لتوفير شروط تطبيق قرار مجلس الأمن الرقم 242.

■ تجاورت هاتان الاستراتيجيتان دون اختراق سقف التعايش بينهما، إلى أن تم تظهير التباين، أو الخلاف بينهما، سجالاً حاداً، عندما وافقت القاهرة– 7/23، ثم عمّان– 1970/7/26، على مبادرة وزير الخارجية الأميركي روجرز، آلية لتطبيق القرار 242 من بوابة وقف مؤقت لإطلاق النار.. ما وفَّر الشرط الإقليمي المساعد للإفراج عن قرار النظام في عمّان– المستبطن أصلاً – باحتواء وجود المقاومة في الأردن، على طريق إلغائها، فجرَّد عليها حملة أيلول (سبتمبر)– 1970، التي نجمت عنها سلسلة من الخطوات المتلاحقة أفضت إلى استكمال إنهاء وجود المقاومة الفلسطينية كظاهرة علنية – 1971/7، في سياق أحداث جرش وعجلون.

[■ تضمنت مبادرة روجرز أن توافق مصر وإسرائيل على العودة إلى وقف إطلاق النار ولو لفترة محدودة – وبالتالي وقف حرب الإستنزاف على جبهة قناة السويس– وأن توافق الأطراف المعنية على تصريح يصدره غونار يارنغ، مبعوث الأمم المتحدة – بشأن مشاورات تتم بإشرافه من أجل إقامة السلام العادل والدائم بناء على قرار مجلس الأمن 242 على أساس إحترام الطرفين لوقف إطلاق النار – من 7/1 ←1970/10/1 – أي لمدة 3 شهور. وترتب على قبول مصر لهذه المبادرة توقف حرب الإستنزاف على الجبهة المصرية مع استمرار العمل العسكري على جبهة المقاومة الفلسطينية، وبذلك تركزت الأعمال العدائية لإسرائيل على جبهة المواجهة الفلسطينية:]

■ فشلت الاستراتيجية الفلسطينية العائدة لتلك المرحلة، لاصطدام المقاومة بعدد من المعضلات لم تجد لها حلاً يشق طريقه في الحياة العملية، ولعل أهم هذه المعضلات تمثل فيما يلي:

1– في المدى المباشر، لم تقدم المقاومة إجابة واضحة – لا بل إرتبكت وتطرفت – على احتمال أن تترجم مساعي الحل السلمي القائمة على تطبيق القرار 242 بخطوات عملية بغض النظر عن مداها. وما هي إنعكاسات هذا الإحتمال على التجاور/التعايش القائم بين استراتيجيتين: استراتيجية المقاومة الفلسطينية، واستراتيجية الإتجاه المقرر – بالمحصلة – في النظام السياسي الرسمي العربي. وما هي الخيارات المتاحة لتجنب الصدام مع الحالة الإقليمية العربية التي توفر للمقاومة غطاءً يحميها–من بين أمور أخرى– من النزوع المعروف للنظام الأردني لإلغاء وجودها في البلاد.

2– فيما هو أبعد من ذلك، لم تَنْفَذْ المقاومة الفلسطينية، من زاوية الوعي والممارسة العملية، إلى عمق الواقع المعقد للعلاقات الأردنية – الفلسطينية، وبخاصة واقع الإنقسام العامودي في المجتمع الأردني، وجذوره الكامنة في الموقع الذي يحتله الأردن على خط تقاطع وصراع المصالح الكبرى في الإقليم.

3– وفي كل الأحوال، لم تستند هذه الاستراتيجية إلى عمق عربي جاهز للتعاطي – بالحدود الدنيا – مع موجبات «حرب الشعب طويلة الأمد»، ما أدى إلى كشف ظهر المقاومة الفلسطينية رغم التعاطف الشعبي الواسع الذي حظيت به■

(2)

إعادة التموضع

■ قاد انفجار التناقض بين الحركة الفلسطينية والنظام في الأردن، في مواجهة سياسية – عسكرية إمتدت فصولاً، قاد –بالنتيجة– إلى خسارة المقاومة الفلسطينية لوجودها العلني في الأردن... فإلى إعادة تموضعها خارجه، ما جعلها تواجه إستحقاق إجتراح استراتيجية أخرى تستوعب واقع خسارتها الفادحة (بكل الأبعاد) لساحة عملها الإرتكازية الرئيسية والأهم، وما يجب أن يقرأ أيضاً على خلفية سلسلة من التطورات الإقليمية غير المؤاتية على امتداد العام 1971، وبخاصة بعد وفاة جمال عبد الناصر، فاقمت من سلبيات فقدان المقاومة لملاذها الآمن غير القابل للتعويض، وعمقها الأهم لمقارعة الإحتلال.

■ مرحلة إعادة تموضع الثورة الفلسطينية خارج الأردن، وفي لبنان بشكل خاص، وكذلك في سوريا، بدأت في نهاية 1971 بشكل جدي. لكن الطابع الغالب لهذه العملية لم يخرج عن الخطوط الرئيسية للاستراتيجية السابقة، رغم فقدانها للقاعدة المادية – السياسية – الديمغرافية الرئيسية التي كان بالإمكان أن تُبنى عليها. ومع ذلك، فقد إغتنت الساحة الفلسطينية في ذلك الحين بحوارات سياسية ذات مغزى طالت بالتقييم تجربة المقاومة في الأردن، والعلاقات الأردنية – الفلسطينية، وقضايا الوحدة الوطنية، وشئون الإقليم، ومشاريع التسوية موضع التداول، الخ..

■ من أجل بلورة استراتيجية جديدة، تستند إلى الوقائع الجديدة التي فرضت نفسها بعد الخروج من الأردن، كان لا بد من انقضاء فترة من الزمن، ساهمت في إطالته عوامل عدة، من بينها التحسب من أن تتعرض المقاومة في لبنان، لما سبق أن تعرضت له في الأردن، ما استوجب التعامل مع أولويات، لم تكن مطروحة فيما مضى بنفس المستوى من الإلحاحية؛ إذن، كان لا بد من بعض الوقت حتى يتبلور ويشيع فهم على المستوى القيادي للتعاطي أيضاً، مع مشاريع التسوية المطروحة – مستفيدين من التجارب السابقة باتباع أسلوب الإنخراط الإعتراضي عليها، والإشتباك المدروس معها، وليس مجرد إدانتها، وذلك من موقع شرعية التمثيل ووحدانيته في إطار منظمة التحرير الفلسطينية في كل ما يتصل بالشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.
ومما لا شك فيه أن حالة الإختمار هذه، لعناصر الفكر السياسي الواقعي والثوري في آن، كانت من متطلبات الوصول إلى اجتراح فكر سياسي فلسطيني متجدد، محوره الاستراتيجية المرحلية، باعتبارها الشرط اللازم، الممر الإنتقالي الإجباري، للدفاع عن المنظمة برنامجاً وتمثيلاً ومكانة، ولتعزيز نضال الشعب الفلسطيني من أجل إدراك حقوقه الوطنية الثابتة، وفي المقدمة حقه في تقرير مصيره بحرية على كامل ترابه الوطني■

(3)

الإستراتيجية المرحلية

■ البحث عن إستراتيجية أخرى بعد الخروج من الأردن، شعار يسهل رفعه، وليس من السهل تحديد مضمونه في الظرف الصعب الذي أرخى بظلاله على الوضع الفلسطيني بأسره في تلك الفترة.. فهذه الإستراتيجية لم تكن قد توفرت بعد مقوماتها الأساس. وكان لابد من انتظار إطلالة العام 1973 لإنعقاد شرطها كرؤية سياسية متكاملة، بادرت إليها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قبل إندلاع حرب تشرين (أكتوبر)– 1973، فاجتازت مخاضاً عسيراً قبل أن تُعتمد رسمياً من المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الـ 12–1974/6، في إطار ما إصطلح على تسميته بالبرنامج المرحلي، برنامج العودة والدولة المستقلة وحق تقرير المصير.

■ ولكن، قبل أن ينفتح هذا الأفق التاريخي أمام الحركة الفلسطينية، فقد كانت مضطرة أن تتحرك ضمن مُعطى إلغاء وجودها العلني في البلد الذي احتضنها بدفء ومحبة وتضحيات غالية، وفتح أوسع الآفاق أمام نضالها الوطني– أي الأردن.
وكان هذا يرتب على المقاومة الفلسطينية في المقام الأول، إحباط محاولات الاحتلال لإقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة وأية أطر أخرى تتجاوز منظمة التحرير، والتركيز على بناء الحركة الجماهيرية ومؤسساتها المناهضة للإحتلال، والدفاع عن حق م.ت.ف في التحرك والعمل وتعبئة طاقات الشعب

الفلسطيني في جميع أماكن تواجده وتوحيدها تحت راية م.ت.ف، وما ينجم عن كل هذا من مهام داخلية ذات طابع وطني جامع، وما يفترضه من علاقات وتحالفات إقليمية ودولية دفعت إلى الواجهة مهام تطوير علاقة الثورة الفلسطينية مع الإتحاد السوفييتي وحركة التحرر العربية بجناحيها الرسمي (على مستوى الدول) والشعبي (على مستوى الأحزاب والنقابات وسائر الأطر الفاعلة).

■ كما كان يرتب على المقاومة الفلسطينية أيضاً تقوية حضورها في مخيمات سوريا ولبنان، وعلى جبهتي الجنوب المحتل وجنوب لبنان، تطويراً للعمل المسلح عبر الحدود المتاحة، وفي عمق الوطن المحتل بوظيفة إثبات الوجود، وتأكيد مقولة أن لا أمن ولا استقرار للإحتلال ولإسرائيل طالما لم تسلم بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين.

لقد كان كل هذا يملي على المقاومة، بعد خروجها من الأردن مثخنة بالجراح، تركيز جهدها – بداية– على مسألتين رئيسيتين: الوحدة الوطنية + العلاقات الفلسطينية– الأردنية■

(4)

الوحدة الوطنية

■ في موضوع **الوحدة الوطنية**، كان المطلوب تركيز الجهد من أجل التقدم نحو صيغة الجبهة الوطنية المتحدة، التي من المفترض أن تتحول إليها منظمة التحرير. وفي هذا السياق شهدت الساحة الفلسطينية حيوية حوارية مثمرة، لكنها لم ترقَ إلى مستوى توليد دينامية سياسية تفضي إلى الجبهة المتحدة، وإن وضعت الحركة الفلسطينية على سكة تحويل م.ت.ف وتطويرها، إلى إطار مسلم به للجبهة العتيدة.

■ وفي السياق ذاته، تعززت مشاركة القوى في الهيئات القيادية للمنظمة التي جرى توسيع هياكلها وتنويعها وتسليحها ببرنامج سياسي، ما أدى إلى إرتقاء العلاقات الداخلية وحدوياً، إنما.. دون مستوى اللقاء والتجمع في جبهة متحدة يجري في إطارها توحيد الأداء الوظيفي والتعامل مع ما يُشتق من البرنامج المشترك.

■ ومع ذلك، فما يُحتسب ضمن خانة الإنجاز السياسي في تلك الفترة، هو الإدراك الفلسطيني المتزايد بأن تعزيز الوحدة الوطنية سياسياً ومؤسسياً يتخطى الضرورة الوطنية الداخلية، إلى الضرورة السياسية الكيانية من زاوية تحصين التمثيل السياسي للشعب – القضية والحقوق الوطنية في إطار م.ت.ف، خاصة في ضوء النزاع المتجدد بين المنظمة والنظام الأردني على هذا الملف بكل ما ينطوي عليه من أبعاد، بعد إعلان عمان عن مشروع «المملكة العربية المتحدة» – 1972/3/15، والرفض الذي جوبه به هذا المشروع فلسطينياً، كونه – من بين أمور أخرى – يشطب التمثيل الفلسطيني المستقل من خلال منظمة التحرير. ***[*** *راجع نص المشروع والموقف الفلسطيني منه، (ص289–323) من كتاب* ***«النهوض مرة أخرى..1972–1973».*** *مصدر سبق ذكره****]***.

(5)

العلاقات الفلسطينية – الأردنية

■ ما سبق يقود إلى المسألة الثانية التي ترتب على المقاومة الدخول فيها بالعمق – في مرحلة إعادة التموضع آنفة الذكر– وهي: مسألة العلاقات الفلسطينية – الأردنية، وهي مسألة شائكة بكل المقاييس، وذات

وجهين: **الأول**، هو سعي النظام إلى مصادرة التمثيل الفلسطيني على العنوان الأردني الرسمي. **والثاني**، هو إنزلاق المقاومة الفلسطينية – عملياً– في فترة الوجود العلني في الأردن إلى إعتبار نفسها بديلاً للحركة الوطنية الأردنية، كأداة لإحداث التغيير في البلاد.

■ وإذا كان من المفروغ منه –بنظرة إسترجاعية للأمور– أن مسألة بحجم تعقيدات العلاقات الفلسطينية – الأردنية لم تكن أدواتها المفاهيمية – السياسية متوفرة – بالمستوى المطلوب – لدى الحركة الفلسطينية في فترة ما بعد الخروج من الأردن، أي عملياً منذ الدورة 8 للمجلس الوطني– 1971/2 وحتى ما قبل إنعقاد الدورة 12–1974/6...

وإذا كان من المفروغ منه أن مسألة بهذ المستوى من التداخل والتشابك (ومن هنا صعوبتها) لم يكن بالإمكان أن تُحل على قاعدة سليمة إلا من خلال رؤية أعمق للأمور، رؤية تتسم بدرجة أعلى من الملموسية والواقعية الثورية، أتت قرارات المجلس الوطني في دورته الـ 12 لتعبر عنها في إطار ما سمي بالبرنامج المرحلي... وهو البرنامج الذي إنبنت عليه – في مجرى التعاطي مع نتائج حرب تشرين (أكتوبر)– 1973، قرارات القمة العربية السابعة في الرباط– 1974/10/29 في إعتبار «م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

■ كما ترتب عليه في سياق تفعيلات الإنتفاضة الكبرى التي إنفجرت بوجه الإحتلال في نهاية 1987، صدور قرارات فك الإرتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية– 1988/7.. التي تبعها قرار الأردن الإعتراف بدولة فلسطين، فتطبعت العلاقات الفلسطينية – الأردنية على المستوى البرنامجي السياسي والتنظيمي العملي. وبات بالإمكان أن تعلن الحركة الفلسطينية إنسحابها السياسي والتنظيمي من الشأن الأردني بالتوازي مع إعلان النظام الأردني عن إنسحابه القانوني والإداري – وإستطراداً السياسي– من الشأن الفلسطيني الداخلي.

■ في هذا الإطار يُصبح مفهوماً حجم المشكلة التي واجهتها الحركة الفلسطينية في تلك الفترة عند مناقشة العلاقات الفلسطينية – الأردنية.. فهي من جهة – لامست من حيث الجوهر– أهمية العلاقة بين الشعبين والبلدين والحركتين الوطنيتين، ولكنها لم تخطُ الخطوة الحاسمة، أي أحجمت عن التعاطي مع الحركة الوطنية الأردنية من موقع إستقلالها السياسي والتنظيمي. من هنا، كان لا بد أن تأخذ مسألة العلاقات الفلسطينية – الأردنية الوقت اللازم لإنضاجها، كي ترسو على **قاعدة منتجة** بإلتقاء الشرط السياسي الموضوعي (الإنتفاضة الأولى+ قرار فك الإرتباط والإعتراف بدولة فلسطين بعاصمتها وحدودها)، مع الشرط السياسي الذاتي الفلسطيني – الأردني المشترك، كما تعبر عنه الوثيقة بعنوان: **«في العلاقات الأردنية – الفلسطينية»** في الفصل التالي من هذا الكتاب، آخذين بالإعتبار أن الكلام هو عن «قاعدة منتجة» لهذه العلاقات، أي قاعدة تملك القابلية الداخلية وبدوافعها الذاتية للتطور والإرتقاء تبعاً لما يفرضه الواقع السياسي بديناميته المعروفة، بعيداً عن مظاهر ومسلكيات الجمود والتَحَجُّر■

وثيقة

في العلاقات الأردنية – الفلسطينية[1]

- العلاقات الأردنية – الفلسطينية
- في العلاقة الكفاحية بين الحركتين الوطنيتين.. التمايز والتداخل في المهمات
- إطار العمل المشترك
- ملحق: ترجمات إطار العمل المشترك في أدبيات الجبهة الديمقراطية

معهد العلوم الإجتماعية
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

(1) وثيقة صادرة عن المؤتمر الوطني الثاني لحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) – 1994/1.

العلاقات الأردنية – الفلسطينية

أولاً– في إشكالية العلاقات وجدليتها

(1)

مقدمات

■ تقوم بين شعبينا الشقيقين الأردني والفلسطيني، علاقات خاصة ومميزة تستمد عناصرها من عمق الأواصر القومية والتاريخية والحضارية والإجتماعية والإقتصادية والجغرافية التي تربط بين الأردن وفلسطين، أرضاً وشعباً، وقد تعززت العوامل الموضوعية لهذه العلاقة المميزة إثر قيام دولة العدوان الصهيوني على معظم الأرض الفلسطينية– 1948، وتشريد الغالبية من أبناء الشعب الفلسطيني الذي لجأ القسم الأكبر منهم الى الأردن. وجاء ضم الضفة الفلسطينية– 1950 ليشكل عاملاً موضوعياً إضافياً لتوطيد عناصر التداخل بين القضية الوطنية لكل من الشعبين، وإن يكن هذا الإجراء الذي قام على قاعدة الإلحاق والضم المترافق مع نهج قام على طمس الهوية الوطنية المتميزة للشعب الفلسطيني، قد ساهم في زرع بذور التوتر والإنقسام التي تنامت لاحقاً لتشكل محوراً رئيسياً من محاور الأزمة المتفاقمة في حياة البلاد.

■ أنتجت هذه الحقائق وضعاً فريداً من التداخل مع الحركة الوطنية الفلسطينية ليس في المهمات النضالية المشتركة فحسب، بل أيضاً في التكوين البشري، ومنذ إنطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في أواسط ستينيات ق 20، وتطوير الشخصية الوطنية المتميزة للشعب الفلسطيني التي أضفت العنصر الرئيسي في إنهاض نضاله ضد المشروع الصهيوني، ومنذ أن وجدت هذه الشخصية المتميزة إطارها الكياني الموحد والمجسد في منظمة التحرير الفلسطينية، بدأت تتجلى عناصر التمايز في العلاقة مع الحركة الوطنية الفلسطينية وتعززت هذه العناصر مع نهوض النضال الوطني لشعب فلسطين، والمنجزات التي حققها، كما شكلت هذه العناصر بذاتها عوامل غذت هذا النهوض وعززت زخمه.

■ إن الخصائص الفريدة لهذا الوضع طرحت على مدى العقود الماضية، مسألة العلاقة مع الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني باعتبارها إحدى أبرز المعضلات الإستراتيجية التي تملي على القوى الوطنية لشعبينا بلورة الحلول المبدئية السليمة لها، وتطوير هذه الحلول وترجمتها العملية بما يتلاءم مع تطور النضال الوطني لشعبينا والمنجزات التي تحققها. ولكن معالجة هذه المسألة الحيوية، والحلول المقترحة لها سواء في النظرية أو في الممارسة العملية، كانت وما تزال تتعرض للكثير من التشويش والتشويه ورواج النزعات الخاطئة التي ألحقت أضراراً ملموسة بالنضال الوطني لشعبينا، وعرقلت مسيرته الظافرة.

■ إنبثقت هذه النزعات الخاطئة وحلولها القاصرة من الأوهام الأيديولوجية للإتجاهات القومية البورجوازية بمختلف تلاوينها، والتي تتأرجح بين النزعة الكيانية القطرية الإقليمية الضيقة، وبين المقولات العروبية المسطحة والمعممة لدرجة التجريد، بل وتمزج بينهما أحياناً في خليط متنافر من المقولات المتناقضة شكلاً، وإن تكن منسجمة في المضمون بما تعبر عنه من مصالح طبقية ضيقة، فلقد كانت تلك الأوهام الأيديولوجية

تعكس المصالح الخاصة لشرائح طبقية بعينها، من البورجوازية الوطنية ومن الفئات الوسطى (البورجوازية الصغيرة)، وتعبر عن التنافر والتعارض بين هذه الشرائح ومصالحها الطبقية الضيقة التي تسعى، بأيديولوجيتها القومية، على إسقاطها على مجموع الشعب وتقديمها بصورة التعبير الزائف عن مصلحته الوطنية العامة.

ولأنها تنطلق من رؤيتها الخاصة لمصالحها الطبقية الضيقة وتسعى إلى تعميمها، أي «تجريدها» وتحويلها الى «قيم أيديولوجية مطلقة»، فإن الحلول التي تطرحها هذه الشرائح الإجتماعية تبقى مجتزأة، أحادية الجانب، وعاجزة عن الإحاطة بالخصائص الفريدة للواقع الموضوعي في العلاقة بين الشعبين بتعقيداتها الملموسة.

■ إن الطبقة العاملة بمنظورها التقدمي، ومنهجها المادي – الجدلي، العلمي هي من بين طبقات المجتمع كلها المؤهلة موضوعياً لبلورة الحلول الصائبة لهذه المسألة الحيوية. فهي الطبقة التي تنسجم مصالحها وتتطابق مع مصالح التحرر الوطني والديمقراطي الناجز للشعب كله، ولذلك، فإن برنامجها، في مرحلة التحرر الوطني أو الثورة الوطنية الديمقراطية، هو برنامج التحرر لمجموع الشعب، المعبر بدقة عن المصلحة الوطنية والقومية العليا، المصلحة المشتركة لطبقاته الوطنية كافة.

ولا يقلل من شأن هذه الحقيقة إن العديد من القوى التي تنتمي إلى حركة الطبقة العاملة قد إرتكبت أخطاء جسيمة في معالجتها لمسألة العلاقة بين الشعبين وحركتهما الوطنيتين. إن تلك الأخطاء هي إنعكاس للتأثيرات الأيديولوجية للبورجوازية الوطنية والصغيرة وتسرب قيمها ومفاهيمها إلى صفوف الحركة العمالية، ويبين الإتجاه الموضوعي لتطور الحركة، أنه بقدر ما يتقدم النضال من أجل نبذ هذه التأثيرات الأيديولوجية الغريبة وتبديد أوهامها، أي بقدر ما يتطور وعي الطبقة العاملة لذاتها كطبقة مستقلة ولدورها الطليعي – موضوعياً– في حركة الشعب الوطنية، بقدر ما تنجح فصائلها في بلورة الحلول الصائبة لهذه المعضلة، ولغيرها من المعضلات التي تبرزها مسيرة النضال الوطني التحرري والديمقراطي، وفي إجتذاب دعم الجماهير الشعبية لهذه الحلول، تعبيراً عن مصالحها الحقيقية، وطرحها نموذجاً يُحتذى لمجموع الحركة الوطنية، بعيداً عن الأوهام القومية ونزعات التعصب الإقليمي التي تغذيها الرجعية. وبذلك تعزز الطبقة العاملة حقاً دورها الطليعي بين صفوف الشعب وحركته الوطنية■

(2)

أسس مبدئية

■ من هذا المنطلق لا بد أن نشير إلى أن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كانت السباقة إلى معالجة هذا الأمر ولتصحيح الأخطاء منذ إقرارها للبرنامج المرحلي في آب (أغسطس) 1973 حيث بلورت الأسس المبدئية لمنظور سليم في معالجة مسألة العلاقة بين الشعبين وحركتيهما الوطنيتين: حركة وطنية ديمقراطية أردنية موحدة تُعبيء وتوحد جماهير الشعبين في الأردن على أساس برنامج للتحرر الوطني الديمقراطي الأردني يتضمن مهمة النضال ضد الإحتلال والتوسع الإسرائيلي، والإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في الدولة المستقلة والتمثيل المستقل عبر منظمة التحرير الفلسطينية – م.ت.ف، ودعم نضاله من أجل العودة والإستقلال الوطني، باعتبارها مهمة مشتركة لكلا الشعبين وإحدى أبرز محاور تقدم النضال الوطني

الديمقراطي للشعب الأردني، في إطار حركة وطنية أردنية موحدة ترتبط، من موقع الإستقلال والتكافؤ، بعلاقات كفاحية وثيقة ومتميزة مع الحركة الوطنية الفلسطينية الموحدة تحت راية م.ت.ف ؛ ويأخذ هذا الحل بعين الإعتبار عناصر التداخل الموضوعي في التكوين والمهمات بين الحركتين الوطنيتين، إنعكاساً لواقع العلاقة الوثيقة بين الشعبين. ولكنه يأخذ أيضاً بعين الإعتبار عناصر التمايز بينهما والضرورات النضالية لإبراز هذا التمايز.

■ إنطلاقاً من العناصر الأساسية لهذا المنظور المبدئي الديمقراطي، تم شن نضال فكري دؤوب ومثابر يهدف إلى نقد وتصحيح المفاهيم والنزعات الخاطئة في معالجة مسألة العلاقة بين الشعبين وحركتيهما الوطنيتين، وإلى إبراز وتوضيح الحلول السليمة لهذه المعضلة وإغناء ترجماتها في الممارسة العملية. فإلى جانب نقد الإتجاه الخاطيء الذي يميل نحو طمس إستقلالية الحركة الوطنية الفلسطينية وإخضاعها لصيغة عمل «أردنية» محضة تهمل الضرورة القصوى لإبراز وصون الشخصية الوطنية والفلسطينية المستقلة في مجابهة المشروع الصهيوني والسياسة الإلحاقية، وهو إتجاه ساد في صفوف الحركة الوطنية قبل إنطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة واستمرت بقاياه تترك بصماتها وتأثيراتها في صفوف الحركة الوطنية حتى بعد ذلك؛ إلى جانب نقد هذا الإتجاه، شن حزب الشعب الديمقراطي –إلى جانب الجبهة الديمقراطية– نضالاً نقدياً دؤوباً، كل من موقعه، لرفض الإتجاهات والنزعات الخاطئة الأخرى التي برزت منذ أواخر ستينيات ق 20، على وجه الخصوص، وأثارت البلبلة والإرتباك في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، كما الأردنية على إمتداد سبعينياته وثمانينياته.

(3)

إتجاهات خاطئة

■ ناضل حزبنا بحزم ضد الإتجاه الخاطيء في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية الذي يميل نحو فرض الوصاية على الحركة الوطنية الأردنية وطمس إستقلالها والتعامل معها بأسلوب الإلحاق بالثورة الفلسطينية، وهو إتجاه يمثل نقطة تقاطع في الفكر والممارسة، بين توجهين طبقيين:

– **الأول**، يعبر عن ميل يمين البورجوازية الوطنية الفلسطينية نحو استتباع الحركة الوطنية الأردنية والتدخل في شؤونها –رغم كونه يرفع راية «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأردن»–، ويطمح إلى استخدامها كورقة ضاغطة في المساومة معه.

– **والثاني**، يعكس نزوع شرائح من البورجوازية الصغيرة نحو إحلال الثورة الفلسطينية بديلاً عن الحركة الوطنية الأردنية في النضال من أجل التحرر الوطني الديمقراطي والنظر في الساحة الأردنية بصفتها مجرد **«قاعدة إنطلاق»** للثورة الفلسطينية ضد الإحتلال.

■ رغم التباين في الموقع الطبقي لكل من هذين التوجهين ، وفي أطروحاتهما البرنامجية وممارستهما السياسية، فإن هذين الإتجاهين يتكاملان، يغذي أحدهما اخر، ويلتقيان عند نقطة تقاطع رئيسية هي **طمس إستقلالية الحركة الوطنية الأردنية**، وتجاهل الحاجة الى إبراز شخصيتها المتميزة، وإخضاع مسيرة النضال الوطني الديمقراطي الأردني حصراً لاعتبارات النضال الوطني الفلسطيني. وينطوي هذا المنزع (الإتجاه) على

إهمال خصوصية العمل الوطني الأردني والتعاطي معه بروح إستعمالية محضة، والإستهانة بطاقاته وآفاقه، والإستخفاف بأهمية المصالح الطبقية، الوطنية والديمقراطية الملموسة لجماهير الشعب الأردني، كما لجماهير الشعب الفلسطيني المقيم في الأردن. ويلحق هذا الإتجاه ضرراً فادحاً بالحركة الوطنية لكلا الشعبين، إذ يضعف من متانة الإلتفاف الشعبي حولها، المؤسس على قاعدة تعبيرها بالممارسة عن المصالح الملموسة المباشرة للجماهير، وإذ يغذي مناخات الإنقسام الإقليمي بين الشعبين، فهو يصب الماء في طاحونة المحاولات الرجعية الهادفة الى تعميق هذا الإنقسام وتأجيج نعرات التعصب الإقليمي واستغلالها لتبرير سياسة التمييز الإقليمي بالضرب على أوتار معزوفة «**الوطن البديل**» و«**التوطين**»■

(4)

نزعة إستنكافية

■ يعبر هذا الإتجاه عن نفسه أحياناً، في الممارسة العملية في بلادنا، بتوجهات برنامجية وتنظيمية يترتب عليها شق الحركة الوطنية والجماهيرية في البلاد وتقسيمها إلى تنظيمات فلسطينية يقتصر خطابها وبرنامجها الممارس على مهمات دعم النضال ضد الإحتلال، وتنظيمات شرق أردنية يركز برنامجها على مهمات التحرر الوطني والديمقراطي الأردني. ويؤدي هذا إلى ترويج النزعة الإستنكافية في صفوف الجماهير الفلسطينية في الأردن واجتذابها بعيداً عن الإنخراط المنظم في النضال الوطني الديمقراطي الجاري في البلاد، وهو النضال الذي يلبي مصالحها المباشرة، الحياتية والديمقراطية، كما يلبي مصلحتها الوطنية في تعزيز دور الأردن في المجابهة المناهضة للإحتلال.

■ يجد هذا الإتجاه نظيره في صفوف بعض القوى الوطنية الأردنية في الميل إلى إخراج الجماهير الفلسطينية في الأردن، والأطر المعبرة عنها، من دائرة القوى المحركة للنضال الوطني الديمقراطي في البلاد، والتقليل من شأن مهمات النضال ضد الإحتلال والإلحاق بصفتها مهمات مشتركة لكلا الشعبين تقع موضوعياً في صلب برنامج الحركة الوطنية الأردنية، أو السعي إلى تجاهل الهوية الوطنية المتميزة لفلسطينيي الأردن وضرورة صونها وحقهم في التعبير عنها، وصولاً في بعض الحالات إلى معاداة مطلب الإستقلال الوطني الفلسطيني.
وإذا كانت بعض هذه الميول تغلف نفسها ببراقع أيديولوجية قومية عروبية أو أصولية متطرفة، وبعضها الآخر يخلط في مزيج غريب بين هذه الشعارات وبين نزعة كيانية أردنية نافرة، فإنها جميعاً تعبر في الجوهر عن ميل شرائح من البورجوازية الوطنية الوسطى الأردنية إلى تلوين تعارضاتها مع نظيرتها الفلسطينية بصيغة «إقليمية» تجد جذورها في التشوهات التكوينية التي يتسم بها الهيكل الإقتصادي – الإجتماعي للبلاد في ظل التبعية للإقتصاد الرأسمالي العالمي.

■ لقد خاض حزبنا تحت رايات «**مجد**» (منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن) في صفوف الحركة الوطنية الأردنية وكجزء عضوي منها، وفي صفوف الجماهير الفلسطينية في الأردن، نضالاً مريراً ومظفراً ضد كلتا هاتين النزعتين اللتين تغذيان بعضهما بعضاً، واللتين تقيم كل منهما فصلاً قسرياً مصطنعاً بين مهمات الحركة الوطنية لكل من الشعبين وتتجاهل حقائق التداخل والترابط الوثيق بينهما، كما تتجاهل وحدة مصالح الطبقات الوطنية في البلاد، من أبناء الشعبين، وخصوصاً الطبقة العاملة وسائر الكادحين في التحرر من

الهيمنة الإمبريالية والقمع الرجعي وعبء السياسية الإلحاقية، وتلحق هذه النزعات ضرراً فادحاً بالحركة الوطنية، إذ تشق صفوفها وتفتت قاعدتها الجماهيرية وتضعف طاقاتها في مواجهة القوى الرجعية■

(5)

شخصية مميزة

■ في سياق النضال ضد هذه النزعات الخاطئة، وبلورة وإغناء الحلول الصائبة في العلاقة بين الشعبين، إكتسبت **«مجد»** استقلالها البرنامجي والسياسي، وطورت شخصيتها المتميزة باعتبارها جزءاً عضوياً من الحركة الوطنية الأردنية، وبصفتها تنظيماً سياسياً تقدمياً يشكل جزءاً من حركة الطبقة العاملة الأردنية، ويوحد المناضلين الطليعيين من أبناء الطبقات الكادحة للشعبين الأردني والفلسطيني في الأردن، ولقد مزج برنامج **«مجد»** على نحو مبدع ودقيق، التطابق مع المصالح الوطنية الشاملة لطبقات الشعب الوطنية، بين مهمات النضال من أجل التحرر الوطني الديمقراطي والدفاع عن المصالح الملحة لجماهير الشعب، وبين مهمات النضال ضد الإحتلال والإلحاق، وأبرز بشكل خاص المطالب المتعلقة بدحر سياسة الإلحاق والتمييز الإقليمي، وتأمين الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في التمثيل المستقل والدولة المستقلة■

ثانياً– منعطف قرار «فك الإرتباط»

[■** منذ أن أعلنت الحكومة الاردنية في 1988/7/31 قرارها بفك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية المحتلة، بدأت تتفتح للعيان الحاجة الموضوعية إلى تجاوز صيغة العلاقة القديمة بين الشعبين وإعادة إرسائها على أسس جديدة تنسجم وتتوافق مع الوضع الجديد المتولدِ بعد فك الإرتباط، بما ينطوي عليه من تحول نوعي في طبيعة العلاقة بين البلدين والشعبين. فقد أطلق قرار فك الإرتباط، على خلفية النهوض المتواصل للإنتفاضة الشعبية الكبرى داخل الأرض المحتلة، سلسلة من التطورات المتلاحقة التي كرست هزيمة نهج الضم والإلحاق، وتوجت هذه التطورات بإعلان استقلال دولة فلسطين في 1988/11/15، واعتراف الأردن رسمياً، في اليوم نفسه، باستقلال الدولة المعلنة وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها:]

(1)

قرار فك الإرتباط

■ جاء قرار فك الإرتباط والإعتراف باستقلال دولة فلسطين بمثابة إعتراف بعقم سياسة الضم والإلحاق، كما شكل إنتصاراً للنضال المشترك للشعبين الشقيقين ضد هذه السياسة، ووفر هذا الإنتصار قاعدة جديدة لإعادة صياغة العلاقات بين الشعبين وإرسائها على أساس متين من الإستقلال والمساواة والتضامن في النضال المشترك ضد الإحتلال والتوسع الإسرائيلي. وكان مرئياً أن هذا الإنتصار يفتح الباب لتحولات جوهرية في حياة الأردن السياسية نحو آفاق رحبة لصالح نضال الجماهير الوطني والديمقراطي.

■ خلقت هذه التطورات ظرفاً جديداً يملي تغييرات جوهرية في صيغة العمل الوطني الأردني واستراتيجيته وأولوياته البرنامجية، وفي علاقتها مع العمل الوطني الفلسطيني. وكانت هذه التغيرات موضع بحث معمق في **الإجتماع المشترك للمكتب السياسي للجبهة الديمقراطية وقيادة «مجد»** في كانون الأول (ديسمبر) 1988،

حيث تمت بلورة موقف مشترك إزاء مغزى هذه التطورات الجارية والمتوقعة وانعكاساتها على صيغة عمل حزبنا وبرنامجه وعلاقته بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وأقر الإجتماع المشترك الإتجاهات الرئيسية لعملية التطوير والتجديد المطلوب على هذا الصعيد، وضرورة فتح حوار داخلي ديمقراطي مكثف حولها داخل منظمة «مجد» وفي الهيئات القيادية للجبهة الديمقراطية، وأبرزت تلك التوجهات النقاط التالية:

أ) إن قرار فك الإرتباط والإعتراف باستقلال دولة فلسطين يملي تغييراً جوهرياً في استراتيجية النضال الوطني الديمقراطي الأردني وإعادة صوغ برنامجه وتدقيق أولويات مهماته النضالية؛ فإذا كان النضال ضد سياسة الضم والإلحاق، ومن أجل الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في التمثيل المستقل والدولة المستقلة، قد شكل حتى وقت قريب أحد أبرز المحاور الرئيسية للنضال الوطني الديمقراطي في الأردن، فإن الهزيمة التي منيت بها تلك السياسة الإلحاقية باتت تدفع إلى المقدمة بمهمات النضال من أجل التحولات الديمقراطية، ومن أجل حماية المصالح الملحة للجماهير الشعبية وتوفير مقومات النهوض الإقتصادي المستقل وإنهاء التبعية وفك الإرتهان بالإمبريالية والإستعمار الجديد.

إن هذا لا يعني تراجعاً في دور الحركة الوطنية الأردنية ومهماتها في تعبئة الجماهير للنضال من أجل درء وإحباط المطامع التوسعية الإسرائيلية والإنخراط في المعركة الوطنية والقومية ضد الإحتلال الإسرائيلي ومساندة كفاح الشعب الفلسطيني وانتفاضته. ولكنه يملي إعادة صياغة هذا الدور، وتدقيق تلك المهمات والمطالب والشعارات التي تعبر عنها، ووسائل أدائها، في إطار جديد يأخذ بعين الإعتبار الإنتصارات التي أحرزها النضال المشترك للشعبين الشقيقين ضد سياسة الضم والإلحاق.

ب) إن قرار فك الإرتباط والإعتراف باستقلال دولة فلسطين يرسي أساساً جديداً للعلاقة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، إنه لا يعني فصم أواصر الأخوة والوحدة المصيرية بينهما، بل يعني بالعكس إرساءها على قاعدة متينة من الإستقلال والمساواة والإختيار الطوعي والتضامن في النضال المشترك ضد الإحتلال والتوسع الإسرائيلي. وهذا الأساس الجديد يعكس نفسه على العلاقة بين الحركة الوطنية الأردنية وقواها وبين الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني وفصائلها المناضلة، بما يملي تطويرها باتجاه تعزيز وإبراز عناصر التمايز والإستقلال والتكافؤ والإحترام المتبادل للشخصية الوطنية المتميزة لكل منهما. وإذا كان هذا التطور يعزز ويبرز عناصر التمايز في العلاقة، إلا أنه لا يعني زوال ونهاية عناصر التداخل الموضوعي التي ما يزال بعضها مستمراً بما يملي الحفاظ على علاقة كفاحية مميزة بينهما وبلورة الصيغ المؤطرة لها في نطاق يتناسب مع الوضع الجديد.

ج) إن هذه التطورات تتطلب إعادة النظر في صيغة عمل «مجد» وإحداث تطوير جوهري في برنامجها وخطتها النضالية وفي علاقتها مع الجبهة الديمقراطية، بما يعزز ويبرز إستقلالها ويُظهِر شخصيتها الوطنية المستقلة كحزب أردني■

(2)

تطورات تنظيمية حاسمة

■ ساهم الحوار الداخلي الذي انخرطت فيه منظمات «مجد» وهيئاتها الكادرية مساهمة جوهرية في إثراء وتدقيق هذه التوجهات وإغناء مضامينها. وجاءت هبّة نيسان (إبريل) 1989 بما انطوت عليه من دلالات عميقة، وما أعقبها من نهوض متواصل للحركة الجماهيرية ومن بروز للإمكانيات الفعلية لبدء مسيرة التحولات الديمقراطية في البلاد، جاءت لتؤكد أهمية هذه التوجهات، وتستعجل بلورة صيغتها النهائية، وتبرز ضرورتها الملحة من أجل توطيد مكانة حزبنا في حياة البلاد السياسية وتعزيز دوره الطليعي في الحركة الجماهيرية الناهضة، وتمكينها من إرتياد الآفاق الرحبة التي تفتحها، في مقدمة صفوف الحركة الوطنية الأردنية بسائر قواها.

■ **في منتصف حزيران (يونيو) 1989** إتخذت اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، في إطار الصلاحيات التي يتيحها لها النظام الداخلي، قرارها التاريخي بالبت ايجاباً في هذه التوجهات، وخوّلت كونفرنس «مجد» بصوغ حصيلة الحوار الداخلي حولها وبلورة صيغتها النهائية وإعلانها. وبعد ذلك بأسابيع قليلة، إتخذ كونفرنس «مجد» قراره بالإجماع بإنهاء العمل بصيغة منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن «مجد» ودعوة مناضليها الى الإنخراط في تأسيس حزب الشعب الديمقراطي الأردني، حزباً أردنياً مستقلاً، وطليعة كفاحية لجماهير العمال والفلاحين وسائر الكادحين والمثقفين التقدميين من أبناء الشعبين الأردني والفلسطيني في الأردن.

■ **في 25 تموز (يوليو) 1989 أنهى المؤتمر الوطني الأول لحزب الشعب الديمقراطي الأردني أعماله بنجاح** بإعلان تأسيس الحزب وإقرار وثيقته البرنامجية ونظامه الداخلي ووضع الأسس لانتخاب هيئاته القيادية، وبروح أممية عالية ووطنية وقومية حقة، إتخذ قراراً جماعياً بأن الحزب ومن موقع الإستقلال والتكافؤ وبالإرادة الطوعية الحرة لمناضليه، **سوف يحافظ على العلاقة الكفاحية الوثيقة والمتميزة بينه وبين الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ويعمل على صونها وتطويرها■**

في العلاقة الكفاحية بين الحركتين الوطنيتين..
التمايز والتداخل في المهمات

[■ الإنفراج السياسي الذي شهده الأردن في أعقاب الإنتخابات النيابية في أواخر 1989، والنهوض المتعاظم للحركة الجماهيرية وتسارع التحولات الديمقراطية في البلاد، وصولاً إلى الإقرار الواقعي بالتعددية الحزبية، أبرزت أهمية القرارات التي اتخذها المؤتمر الأول للحزب، والسمة المبادرة لهذه التوجهات، ودقتها في تجديد صيغة عمل حزب الشعب الديمقراطي – حشد، وبرنامجه، وعلاقته بالجبهة الديمقراطية، وبما يمكنه من إعداد نفسه لمواكبة التطورات المتلاحقة في حياة البلاد وتعزيز دوره الطليعي في سياقها. وبفضل هذه التوجهات الصائبة التي استندت إلى رؤية ثاقبة لاتجاهات التطور الموضوعي في حياة البلاد السياسية باعتباره من ضمن القوى الوطنية ذات النفوذ وحسن التنظيم والإمتداد الجماهيري في البلاد:]

(1)
إستقلال أم إنفصال

■ على قاعدة هذه القرارات، وفي سياق التطورات العاصفة التي شهدتها البلاد والآفاق الرحبة التي فتحتها، عزز حشد إستقلاله وتمكن من صقل وبلورة وإبراز شخصيته المتميزة بصفته حزباً أردنياً ذا كيان مستقل. وكان من الطبيعي أن تطرح هذه التطورات مجدداً، الحاجة الموضوعية إلى تطوير الصيغة المنظمة للعلاقة بين حشد والجبهة الديمقراطية بما يجعلها تنسجم وتتلاءم مع الواقع الفعلي القائم للعلاقة بين الطرفين.

■ إن قرار فك الإرتباط السياسي والقانوني والإعتراف باستقلال دولة فلسطين لا يعني تلقائياً **«الإنفصال التام»** بين الشعبين الذي لا يمكن أن يصبح واقعاً قائماً على الأرض، بالمعنى السياسي– الكياني على الأقل، إلا على قاعدة الإنجاز الفعلي للحل الشامل للقضية الوطنية الفلسطينية بكافة جوانبها، بما فيها حق اللاجئين في العودة. وحتى ذلك الحين فإن ثلث الشعب الفلسطيني، إن لم يكن أكثر، يبقى يقيم في الأردن ويشكل قسماً كبيراً من سكان البلاد، ويندمج إندماجاً عضوياً في النسيج الإجتماعي– الإقتصادي للشعب الأردني، وجزءاً عضوياً من نسيج الحياة السياسية للبلاد، كونه يتمتع بحقوق المواطنة الكاملة في الدولة الأردنية.

■ إذا كانت صيغ التنظيم الحزبي والسياسي تتعلق بدرجة رئيسية بتوفير الإطار المناسب لتعبئة وتنظيم قوى إجتماعية، قوى جماهيرية شعبية، موجودة كواقع مادي واجتماعي، لا مفترض في الذهن، وتعبئتها وتنظيمها إنطلاقاً من مصالحها ودفاعاً عن هذه المصالح، فإن أية صيغة منظمة لحزب طليعي، أو لحركة طليعية، أو لحركة وطنية جادة، في هذا الوضع الفريد ينبغي أن تأخذ بعين الإعتبار هذا التداخل الوثيق الديمقراطي والإجتماعي– الإقتصادي– السياسي بين الشعبين وأن تضع له الحلول المناسبة، في برامجها النضالية وفي صيغها التنظيمية المعتمدة أيضاً وفي الحلول التي تنبثق من المصالح الملموسة للشعبين، للطبقات الوطنية من الشعبين، وتسعى الى تأمينها وتوفير الأطر الملائمة من أجلها■

(2)

يافطة الإنفصال التام

■ في ظل هذا الواقع فإن الإنفصال التام بين الشعبين وبالتالي بين حركتيهما الوطنيتين وفصائلهما إفتراضاً عن مصالح طبقاتهما الوطنية، ليس سوى وهم طوباوي، وسوف نوضّح بعد قليل كيف أن الوهم عندما يرفع الى مرتبة «المقولة الأيديولوجية» ويصبح شعاراً، أو إطاراً نظرياً، لا يؤدي فعلاً في الممارسة إلى الإنفصال التام بين الحركتين، المستحيل واقعياً، بقدر ما يخدم كوسيلة أيديولوجية تزيّف وعي الجماهير لتجييره في خدمة مصالح طبقة، أو شريحة طبقية بعينها، ويتحول ستاراً يخفي في طياته ممارسة عملية تنطوي على أسوأ أنماط التدخل.

■ إن البورجوازية عموماً، والبورجوازية البيروقراطية الفلسطينية بالتحديد، تطرح حلها الخاص لصوغ هذه العلاقة، وهو يقوم على التلويح بيافطة **«الإنفصال التام»**، و**«عدم التدخل في الشؤون الداخلية»** في الموقف النظري المعلن، بينما تعمل في الممارسة العملية في إتجاهين متكاملين:

– فهي من جهة، تشجع أصدقاءها من الوجوه الوطنية الأردنية على تشكيل تجمع سياسي خاص يمثل عملياً واجهة تنظيمية لها داخل صفوف الحركة الوطنية الأردنية؛

– وهي من جهة أخرى، تبني منظمتها الفلسطينية الخاصة بين صفوف الجماهير الفلسطينية في الأردن ببرنامج فلسطيني خالص يقوم على الترويج لنزعة الإستنكاف عن الإنخراط في النضال الوطني الديمقراطي الأردني واللامبالاة إزاء مهماته.

– وهي بذلك تجمع المجد من طرفيه: فهي ترضي النظام بسعيها إلى تحييد طاقة الجماهير الفلسطينية بعيداً عن النضال الديمقراطي، وهي في الوقت نفسه تواصل التدخل في شؤون الحركة الوطنية الأردنية ومحاولة فرض الوصاية عليها.

■ وهكذا، فإن الدعوة إلى **«الإنفصال التام»** عن الحركة الوطنية الأردنية ليس سوى الوجه الآخر من العملة المكمل لنهج فرض الوصاية عليها، وكلاهما ينطلق، كما سنوضح بعد قليل من الإستهانة بالمصالح الملموسة الملحة للجماهير الفلسطينية في الأردن، ويسعى إلى إخضاعها لهيمنة الفكر البورجوازي والقيادة الطبقية البورجوازية. وبينما تخدم يافطة **«الإنفصال التام»** ستاراً للتنصل من واجبات التساند النضالي، مع الحركة الوطنية الأردنية وتبييض الصفحة في العلاقة مع الحكم، تتواصل من جهة أخرى، ممارسات التدخل في قضايا الحركة الوطنية الأردنية بهدف إستخدامها كورقة ضغط في المساومة مع النظام■

(3)

وحدة المصالح

■ البورجوازية الأردنية، بمختلف شرائحها بما فيها الوطنية، تطرح، بدورها أيضاً حلها الخاص لهذه المسألة، وهو حل يفترض أيضاً **«الانفصال التام»**، ولكنه يسعى الى فك ذلك التداخل الواقعي من خلال الدعوة إلى **«الأردنة القسرية»** لفلسطينيي الأردن ورفض الإعتراف بهويتهم الوطنية المستقلة، كجزء من الشعب

الفلسطيني الموحد، وإنكار حقه في التعبير عنها من خلال الإنخراط في نضال شعبهم والمشاركة في صوغ مصيره الوطني عبر إطاره التمثيلي الموحد، الشرعي والوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية. إن هذا الحل يشكل بدوره تدخلاً في شؤون الحركة الوطنية الفلسطينية، ومحاولة لفرض الوصاية عليها، فهو يقوم على تمزيق وحدة شعبها وحرمانها من طاقات أحد تجمعاته الرئيسية، والتشكيك العملي بصفة م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

■ إن أي من الحلين، بينما يعبر عن المصالح الخاصة للشرائح الطبقية التي تطرحه، يتعارض في الصميم مع المصالح الملموسة، الوطنية والمباشرة، لأوسع جماهير الشعبين، والمصالح الحقيقية لكلتا الحركتين الوطنيتين:

أ) فالدعوة الى إقامة منظمات فلسطينية خالصة في الأردن هي دعوة إلى شق صفوف الحركة الوطنية في البلاد وتقسيمها على أسس إقليمية، مما يؤدي إلى تفتيتها وإضعافها وتقليص قدرتها على تحقيق أهدافها المعبرة عن مصالح جماهير الشعب بأردنييه وفلسطينييه، فضلاً عن كون هذه الدعوة تتجاهل حقيقة الإندماج الوثيق بين الشعبين على أرض الأردن، في نسيج إجتماعي إقتصادي واحد لا يمكن فصمه، وتجاهل ما يترتب على ذلك من وحدة في المصالح بين الطبقات الوطنية من أبناء الشعبين.
وإذ تقترن هذه الدعوة بتبني «برنامج فلسطيني» يقتصر على مهمات دعم النضال ضد الإحتلال، فإنها تعبر بذلك عن إستهانة صارخة بالمصالح الملموسة للجماهير الفلسطينية في الأردن، سواء المصالح المباشرة الحياتية والديمقراطية التي لا يجوز أن تبقى مهملة بانتظار حل المسألة الوطنية الفلسطينية، أو حتى مصالحهم الوطنية الراهنة في تقريب ساعة دحر الإحتلال، فالدعم السياسي والمادي للإنتفاضة ليس سوى جانب من جوانب برنامج النضال من أجل هذا الهدف. أما الجانب الأكثر حسماً فهو النضال من أجل تحقيق التحولات الديمقراطية في الأردن، مما يكرس ويصون منجزات الإنتفاضة، ويوفر عمقاً إستراتيجياً للنضال الوطني المناهض للإحتلال. ومن جهة أخرى، فإن هذه الدعوة لا تنسجم مع المصالح الحقيقية للشعب الأردني، بطبقاته الوطنية، ذلك أن الإنخراط الفعّال للجماهير الفلسطينية في حركة النضال الوطني الديمقراطي الجاري في البلاد، إنما يضفي زخماً هائلاً على هذه الحركة ويضاعف قواها، ويعزز قدرتها على إنجاز أهدافها في التحرر الوطني والتحول الديمقراطي، وفك إرتهان البلاد للإمبريالية، وتحقيق التنمية الإنتاجية المستقلة، والتوزيع العادل لثمارها بما ينهض بمستوى معيشة جماهير الشعب.

ب) في المقابل فإن الدعوة الى **«الأردنة القسرية»** لفلسطينيي الأردن وطمس هويتهم الوطنية المتميزة وإنكار حقهم في التعبير عنها، بينما تتعارض بوضوح مع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الأردن ومصالحه، فهي تتناقض أيضاً مع المصلحة الوطنية الحقيقية للشعب الأردني، إذ تفتح الأبواب مُشرعة أمام مشاريع التوطين وتستثير شهية المطامع التوسعية الإسرائيلية التي تهدد ليس سيادة البلاد وسلامة أراضيها فحسب، بل أيضاً وجودها وكيانها الوطني فضلاً عن كونها بسبب طبيعتها القسرية تؤدي الى تصديع الوحدة الوطنية واستثارة التوتر والإنقسام الإقليمي، فهذه الدعوة لا تعني في الممارسة العملية سوى إجبار فلسطينيي الأردن على الإختيار الفوري بين حقوق المواطنة وبين هويتهم الوطنية الفلسطينية، وفي غياب الحل الوطني العادل

والشامل ممثلاً بالإستقلال الناجز وحق اللاجئين والنازحين في العودة وحرية حق تقرير المصير، فإن الدعوة القسرية إلى الإختيار الفوري تشكل إجحافاً بحقوقهم، وتصب في طاحونة مشاريع التوطين القسري■

(4)

وحدة الشعب الفلسطيني

■ فضلاً عن ذلك، فإن الثابت أن إبراز وتبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة في مجابهة المشروع الصهيوني شكل وما يزال أحد أبرز العوامل الحاسمة في نهوض وتقدم الكفاح من أجل إستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حق العودة.

كما أن وحدة الشعب الفلسطيني بكافة تجمعاته في الوطن والشتات، ووحدة واستقلال تمثيله السياسي عبر م.ت.ف شكلت، وما تزال أحد أبرز الأسلحة النضالية في الكفاح من أجل هذه الحقوق. إن تفتيت وحدة هذا الشعب، أو طمس هويته الوطنية المستقلة سوف يضعف نضاله وينال من قدرته على دحر الإحتلال واستعادة حق العودة.

وإذا كان النجاح في دحر الإحتلال ضماناً لمصلحة الأردن الوطنية في لجم التوسعية الإسرائيلية التي تهدد سيادته وكيانه الوطني. وإذا كان صون الحق الفلسطيني في العودة ضماناً لإحباط المخطط الإسرائيلي الذي يصر على حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً تصفوياً على حساب البلدان العربية المضيفة وشعوبها، وفي مقدمتها الأردن، فمن البديهي إذن، أنه ليس من المصلحة الوطنية الأردنية في شيء أن يتم تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني أو طمس الهوية الوطنية المستقلة لأبرز تجمعاته المقيمة خارج وطنه■

(5)

المصلحة الوطنية الأردنية

■ وهكذا يتأكد أن المصلحة الحقيقية للشعب الأردني، كما تتطلب الدفاع عن حقوق المواطنة للجماهير الفلسطينية في الأردن وحثهم على ممارستها بما يعني الإنخراط الفعّال في النضال الوطني الديمقراطي الجاري في البلاد، فهي أيضاً تتطلب الدفاع عن حق فلسطينيي الأردن في صون هويتهم الوطنية وحقهم في التعبير عنها من خلال م.ت.ف، إلى أن تتوفر لهم فرصة الإختيار الحرّ في الإلتحاق بالدولة الفلسطينية عند قيامها على أرض وطنهم. هذه المعادلة المتوازنة بحديها المتكاملين هي التي تضمن حصانة الأردن ضد خيار **«التوطين القسري»** المرفوض، ذلك أن ممارسة فلسطينيي الأردن لحقوق المواطنة لا تبتعد عن هذا الخيار التصفوي، إلا إذا اقترنت بصون هويتهم المستقلة وممارسة حقهم في التعبير عنها بما يحفظ إنتماءهم الوطني وحقهم في العودة.

■ إن الدعوات التي تتعارض مع هذه المعادلة بأي من طرفيها، تتناقض بوضوح تام مع المصالح الملموسة لجماهير الشعبين، ويمكن لهذه الدعوات التي ترفع (كل منها بطريقته الخاصة) يافطة **«الإنفصال التام»** أن توفر حلاً براغماتياً لصيغة العلاقة بالنسبة لحركات وأحزاب تعبر عن مصالح شرائح من البورجوازية الوطنية، بحيث تكون العلاقة فيما بينها هي علاقة نفي متبادل، وعلاقاتها مع الجماهير تقوم على تزييف وعي الأخيرة لمصالحها الحقيقية، لا على شحذ هذا الوعي كعامل إستنهاض وتعبئة.

■ أما القوى الديمقراطية، التي يكمن مبرر وجودها المستقل في كونها تسعى للتعبير والذود عن المصالح الملموسة للجماهير الشعبية بمعزل عن تأثيرات التزييف الأيديولوجي البورجوازي، فإن انزلاقها الى الأخذ بهذه الحلول المنبثقة من أوهام **«الإنفصال التام»** لا يؤدي بها سوى إلى التخبط والتفتت، والتآكل والإضمحلال، أو الإنضواء الذيلي تحت راية البورجوازية الوطنية والتماهي معها، وما التخبط الدائم الذي تعاني منه بعض القوى بسبب عجزها عن توفير الحلول الصائبة لهذه المسألة بالذات، سوى الدليل على صحة هذا الحكم.

من الأمثلة الساطعة التي ينطبق عليها هذا الحكم هو ما آل اليه حال الإنقسامات التي وقعت في أحزاب الحركتين الوطنيتين الأردنية والفلسطينية عبر السنوات الماضية التي قامت على أساس أن مقولة **«الإنفصال التام»** من شأنها أن تعزز الهوية الفلسطينية للأحزاب الفلسطينية الديمقراطية، والشخصية الوطنية الأردنية المتميزة لأحزاب الحركة الوطنية الأردنية، وتوطيد مكانة كل منهما في صفوف حركتها الوطنية ونفوذها بين جماهيرها. إن تفحص هذا الإدعاء على محك الواقع والممارسة العملية، سرعان ما يكشف مثالبه ونواقصه، بل وتهافت أبرز ركائزه■

(6)

المصلحة الوطنية الفلسطينية

[■ من زاوية الحركة الوطنية الفلسطينية ومكوناتها المختلفة فإن أي منها لا يشكو من الحاجة الى إبراز وتعزيز شخصيته الوطنية الفلسطينية، فهذه الشخصية مبرزة ومعترف بها على أوسع نطاق فلسطينياً وعربياً ودولياً، رسمياً وشعبياً، وبالتالي فإن مواصلة رفع هذا الشعار والطرب على نبراته خصوصاً بعد قرار فك الإرتباط لا قيمة له سياسياً وعملياً. ومن الدلائل على ذلك أن تعبير القرار الوطني المستقل – لبداهته – لم يعد يستخدم في الأدبيات السياسية الفلسطينية والعربية؛ من جهة أخرى، علينا أن نلاحظ أن فصم العلاقة الكفاحية فيما بين الحركتين الوطنيتين الأردنية والفلسطينية يضع الأخيرة أمام خيارين:]

■ **الخيار الأول:** الإنعزال عن أكبر تجمع فلسطيني خارج فلسطين، يمثل ثلث مجموع الشعب الفلسطيني وتخلي الحركة الوطنية الفلسطينية الطوعي عن تحمل قسطها من المسؤولية عن تمثيل الهم الوطني والحقوق الوطنية لهذا الجزء الهام من الشعب الفلسطيني. ولا يؤدي هذا إلى تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية لأي فصيل، كحزب أو إطار سياسي فلسطيني شامل، بل إلى ثلمها والنيل منها، كما لا يقود إلى تعزيز مكانتها الجماهيرية ودورها في الحركة الوطنية الفلسطينية، بل إلى إضعافها ودفع جمهورها الفلسطيني في الأردن إلى أحضان الفصائل البورجوازية التي تعمل في الأردن تحت رايات فلسطينية خاصة.

فضلاً عن ذلك، فإن هذا الموقف ينطوي على دلالات سياسية خطيرة، فهو يعني في الممارسة وبصرف النظر عن الأقوال، التسليم بسياسة **«الأردنة القسرية»** لفلسطينيي الأردن. وإذا كان هذا ينسجم مع أطروحات بعض الإتجاهات ومفهومها التصفوي لمقولة **«إنتقال مركز الثقل إلى الداخل»** (ذلك المفهوم الذي يدعي أن الداخل هو الذي يملك حق تقرير حل القضية الوطنية بمعزل عن الخارج)، فإنه يتعارض مع تمسك الفصائل الفلسطينية بوحدة الشعب الفلسطيني بكل تجمعاته، وبوحدانية تمثيله عبر م.ت.ف ويتعارض مع الحرص

على صون الهوية الفلسطينية المستقلة لفلسطينيي الأردن وممارسة حقهم في التعبير عنها بالإنخراط في م.ت.ف والمشاركة في صوغ مصيرهم الوطني عبر مؤسساتها.

إن التخلي عن أية صلة منظمة لفلسطينيي الأردن، يجعل هذا الشعار كلاماً فارغاً ومقولة جوفاء لا ترجمة لها في الممارسة العملية، ولا يجدي هنا القول «إن لا شيء يمنع الشعب الفلسطيني في الأردن من المشاركة في هيئات ومؤسسات م.ت.ف وهو يقوم بذلك على كل الأحوال». نعم، هو يقوم بذلك الآن عبر الصلة المنظمة للقوى الوطنية الفلسطينية، ولكن إذا قطعت الفصائل الفلسطينية أي صلة معهم، وإذا ما كان هذا سيمثل نموذجاً تدعى اليه سائر القوى الديمقراطية والوطنية، فأين هي الوسائل والقنوات التي يمكن لهذا الشعب أن يمارس من خلالها حقه في المشاركة بتقرير مصيره ومستقبله، خصوصاً في الظروف الراهنة التي دمر فيها الجناح البورجوازي الليبرالي المتنفذ في المنظمة، الائتلاف الوطني وجزء هام من مؤسسات م.ت.ف.

■ **الخيار الثاني:** إذا أراد أي فصيل وطني فلسطيني أن يتفادى هذا الخيار الخاطيء الذي يعزله عن ثلث الشعب الفلسطيني، فإن الخيار الصائب هو أن تقوم علاقات كفاحية منظمة ما بين فصائل فلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية وبعبر عن مصالحها الشاملة. أما الخيار الآخر فهو أن تعمل الفصائل الفلسطينية على بناء منظمات فلسطينية في الأردن بموازاة أحزاب الحركة الوطنية الأردنية بما يحمله من نتائج سلبية يؤدي إليها هذا الخيار على صعيد شق صفوف الحركة الوطنية والجماهيرية في البلاد وتمزيق وحدتها والتدخل الفظ في شؤونها وفرض الوصاية والتبعية عليها■

(7)

علاقة كفاحية

■ أما حزبنا –حشد– فإن استقلاله يؤدي فعلاً إلى إبراز وتعزيز شخصيته الوطنية المتميزة كحزب أردني ذي كيان مستقل، ويساعد هذا، بلا شك في توطيد مكانة الحزب في حياة البلاد السياسية ودوره المتقدم في صفوف الحركة الوطنية والجماهيرية.

ولكن إذا اقترن ذلك بفصم **العلاقة الكفاحية المنظمة** بينه وبين الجبهة، فإنه ينطوي على مخاطر لا تقل خطورة وتدميراً. **فالعلاقة الكفاحية المنظمة بين حشد والجبهة الديمقراطية هي القناة التي من خلالها يترجم الحزب «في الممارسة العملية» إعترافه بحق فلسطينيي الأردن في صون هويتهم المستقلة والتعبير عنها.** وبدون هذه العلاقة يتحول إعترافه البرنامجي بهذا الحق الى مقولة لفظية بلا معنى، ذلك أن البرنامج بمعزل عن الصيغ المنظمة لوضعه موضع الممارسة العملية وتأطير الجماهير للنضال من أجل مهماته، هو ليس سوى رزمة من الشعارات المعلقة في الهواء، التي لا تترك فعلاً وتأثيراً في صفوف الجماهير.

ومهما يكن برنامج الحزب دقيقاً وأميناً في تشخيصه لحقوق ومصالح الجماهير الفلسطينية في الأردن ومدافعاً عنها، فإن غياب الصيغ المناسبة التي توفرها العلاقة المنظمة بين «حشد» والجبهة الديمقراطية يهدد بفقدان الحزب نفوذه بين صفوف الجماهير الفلسطينية، أو تراجع هذا النفوذ وضعف قدرته على اجتذابها وتأطيرها تحت قيادته. ويؤدي ذلك إلى النيل من جماهيرية الحزب وإضعاف طاقاته وتراجع دوره الوطني■

(8)

إستخلاص الدروس من التجارب

■ إن استخلاص الدروس من جميع محطات العلاقات التاريخية بين الشعبين الشقيقين، يقودنا إلى تأكيد الإستنتاج بأن الحل الصائب لمسألة العلاقة بين الحركة الوطنية الأردنية وقواها، وبين الحركة الوطنية الفلسطينية وفصائلها، بما فيها صيغة العلاقة بين حزبنا والجبهة الديمقراطية ينبغي أن ينبثق من تحليل شامل للواقع الموضوعي القائم فعلاً في العلاقة بين الشعبين يحيط بجميع عناصر التمايز والتداخل بينهما، بمختلف جوانبها وتعقيداتها، والتي يمكن تلخيص نقاطها الرئيسية في الفقرة التالية:

إن فك الإرتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الفلسطينية، والإعتراف الأردني الرسمي باستقلال دولة فلسطين يشكل إنتصاراً للنضال المشترك للشعبين الشقيقين وقواهما الوطنية ضد سياسة الضم والإلحاق ومن أجل حق الشعب الفلسطيني في التمثيل المستقل والدولة المستقلة. وإذا كان هذا النضال المشترك قد مَثَّل، في السابق، أحد أبرز عناصر التداخل الموضوعي في المهمات بين الحركة الوطنية الأردنية والحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، فإن المنجزات الجوهرية التي أحرزها هذا النضال والهزيمة التي ألحقها بسياسة الضم والإلحاق، إذ تفتح الباب لإرساء قاعدة جديدة متينة للعلاقات بين الشعبين والبلدين تقوم على مباديء الإستقلال والمساواة والأخوة والتضامن المشترك ضد الإحتلال والتوسع الإسرائيلي، فإنها تزيد من تعزيز وإبراز عناصر التمايز بين الحركتين الوطنيتين وتمهد الشروط للعلاقة بينهما على أسس تعزيز الإستقلال والتكافؤ والإحترام المتبادل للشخصية الوطنية المتميزة لكل منهما، بعيداً عن التبعية، أو الوصاية من أي منهما على الأخرى مما يوطد التحالف المتين بينهما للنهوض بالمهمات المشتركة التي تستجيب للمصلحة الوطنية لكلا الشعبين.

■ إن هذه التطورات، مع ذلك، لا تلغي سائر عناصر التداخل الموضوعي في التكوين والمهمات بين الحركتين الوطنيتين، وما تزال هذه العناصر تتجلى في نقطتين رئيسيتين:

أ) وضع الأردن كدولة مواجهة مع العدو الإسرائيلي، وتفاقم المطامع التوسعية الإسرائيلية التي تهدد ليس وحسب إستقلاله وسيادته، بل أيضاً وجوده وكيانه الوطني. إن نجاح النضال الوطني للشعب الفلسطيني في دحر الإحتلال وانتزاع حقه في العودة وتقرير المصير والإستقلال الوطني، يمثل مصلحة وطنية ثابتة للشعب الأردني، ويلجم مخاطر التوسع الإسرائيلي والدفاع عن سلامة أراضي الأردن وسيادته وكيانه الوطني، كما يمثل مصلحة أكيدة للشعب الفلسطيني ويوفر عمقاً إستراتيجياً لانتفاضته. ويملي هذا على الحركة الوطنية الأردنية واجبات مميزة في تعبئة الجماهير من أبناء الشعبين للإنخراط الفعّال في النضال المناهض للإحتلال والتوسع الإسرائيلي، ذوداً عن إستقلال وسيادة البلاد، وإسناداً لكفاح الشعب الفلسطيني وانتفاضته من أجل حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، ويتطلب النهوض بهذه المهمات تحالفاً نضالياً متيناً وتساندا متبادلاً مع الحركة الوطنية الفلسطينية وقواها.

ب) فرادة وضع الشعب الفلسطيني في الأردن الذي هو جزء عضوي لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الموحد، بكافة تجمعاته في الوطن والشتات، الذي تشكل وحدته وتبلور وإبراز شخصيته الوطنية المستقلة عاملاً حاسماً في نهوض نضاله الوطني وصون حقوقه الوطنية في مواجهة المشروع الصهيوني، وفي الوقت نفسه فإن فلسطينيي الأردن، هم جزء من النسيج الإجتماعي للشعب الأردني يندمجون معه إندماجاً وثيقاً في حياته السياسية والإقتصادية والإجتماعية والحضارية كمواطنين في الدولة متساوين في الحقوق والواجبات■

(9)

المصلحة الوطنية المشتركة

إنطلاقاً من هذا، فإن المصلحة الوطنية لكلا الشعبين وحركتهما الوطنية تتطلب:

■ صون الهوية الوطنية المستقلة لفلسطينيي الأردن وحماية حقهم في الحفاظ عليها والتعبير عنها بالممارسة، بما يعني الإنخراط في النضال الوطني للشعب الفلسطيني الذي تؤطره وتمثله م.ت.ف ومشاركتهم في صوغ مصيرهم الوطني عبر مؤسساتها.

■ ممارسة الجماهير الفلسطينية في الأردن كامل حقوق المواطنة دفاعاً عن حقوقها ومصالحها الحياتية والديمقراطية الملحة، بما يعني إنخراطها الفعّال في النضال الوطني الديمقراطي الجاري في البلاد وفي الحركة الوطنية الأردنية وأحزابها السياسية التي هي أداة هذا النضال وقيادته.

إن هذا الوضع بما ينطوي عليه من تداخل يفرضه واقع التطور الموضوعي للعلاقة بين الشعبين يملي إقامة علاقة وثيقة مميزة، من موقع الإستقلال والتكافؤ والإحترام المتبادل بين الحركة الوطنية الأردنية وقواها، وبين الحركة الوطنية الفلسطينية وفصائلها، وبلورة **الصيغ المؤطرة للعمل المشترك** بينهما في نطاق يلبي النهوض بالمهمات الكفاحية المتداخلة – التي هي مهمات مشتركة –، ويؤمن تبادل المساندة والتعاون في أدائها، ويضمن مشاركة فلسطينيي الأردن في صوغ مصيرهم الوطني دون المساس بوحدة أداة النضال الوطني الديمقراطي في البلاد، أو إستقلالها.

■ إن هذه الأسس في العلاقة بين الحركتين الوطنيتين هي القاعدة التي ننطلق منها لبلورة الصيغة الجديدة المتطورة لتنظيم العلاقة الكفاحية بين حشد والجبهة الديمقراطية، ونحن ندرك أن حلاً حاسماً لمسألة العلاقة بين الحركتين الوطنيتين لا يمكن التوصل إليه بإجراءات إرادية يتخذها أي حزب بمفرده، بل فقط في إطار حل وطني شامل يرسي صيغة التحالف والعلاقة المتميزة على قاعدة متينة وراسخة، ولكننا ندرك أيضاً أن الصيغة الجديدة المطورة للعلاقة بين حزبينا الشقيقين باستجابتها الدقيقة للحاجات الموضوعية التي يبرزها تطور النضال الوطني التحرري والديمقراطي لشعبينا، وبمواكبتها وانسجامها مع الواقع الموضوعي لتطور العلاقات بينهما، يمكن أن تشكل نموذجاً متقدماً يُحتذى به من قبل سائر القوى الوطنية، وأن تترك آثارها الإيجابية على الرؤية الوطنية العامة لهذه المسألة المفصلية.

■ إن استلهام هذه الأسس يعني إرساء العلاقة الكفاحية مع الجبهة الديمقراطية على أساس الإستقلال السياسي والتنظيمي والتكافؤ والإحترام المتبادل للشخصية الوطنية المتميزة لكل من حزبينا بما ينفي أي شكل من أشكال الوصاية من أحدهما على الآخر، ويكرس كيانيهما كحزبين مستقلين لا يشكل أي منهما إمتداداً

تنظيمياً تابعاً للآخر. وفي الوقت نفسه، وبنفس التصميم نقرر كحزبين، ومن موقع الإستقلال والتكافؤ وتجسيداً لإرادتنا الطوعية الحرة صون وتطوير العلاقة الكفاحية الوثيقة المنظمة بين حزبين شقيقين في صيغة تستند إلى، وتصون التماثل في التكوين الطبقي والفكري والتنظيمي بينهما، وتؤمن التنسيق والتكامل في السياسات وتبادل التساند الفعّال في الجهود النضالية بما يخدم القضايا الوطنية المشتركة للشعبين الشقيقين، وتكفل قراراً مشتركاً في القضايا التي تقع في نطاق التداخل والمساحة المشتركة بين الحركتين الوطنيتين، وتنهض بدور موحد في تعزيز التحالف بينهما.

■ إنطلاقاً من هذه المباديء والاعتبارات، وفي ضوء التحولات المتسارعة الجارية والمتوقعة في تطور الوضع في بلادنا وفي العلاقة بين البلدين والشعبين وعلى الصعيدين العربي والدولي، ومن أجل إعداد حزبينا الشقيقين لمواكبة هذه التحولات والتأثير فيها بدور طليعي مبادر، فإن حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد اتفقا على **إطار العمل المشترك** التالي فيما بينهما، كما اتفقا على إعلانه باعتباره الأساس الذي تُبنى عليه العلاقة بينهما، حتى إنجاز الحل التاريخي الوطني للمسألة الفلسطينية■

أيلول (سبتمبر) 1994

إطار العمل المشترك

بين حزب الشعب الديمقراطي الأردني والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

أولاً- المنطلقات والأهداف

إن حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، يقران تبني هذا الإطار للعمل المشترك لتنظيم العلاقة الكفاحية الوثيقة والمميزة بينهما في خدمة النضال من أجل الأهداف النبيلة المشتركة للشعبين وتعزيز التحالف بين الحركة الوطنية الأردنية والحركة الوطنية للشعب الفلسطيني. وتكون منطلقات وأهداف العمل المشترك كما يلي:

1- الإيمان بعمق روابط الأخوة القومية والتاريخ والمصير المشترك التي تجمع بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني وتعزيز العلاقة الخاصة والمميزة بينهما.

2- إدراك الترابط والتأثير المتبادل بين نضال الشعب الأردني من أجل التحرر الوطني والتحول الديمقراطي والإستقلال والتقدم الإقتصادي والإجتماعي، وبين نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه واستعادة حقوقه الوطنية الكاملة في العودة وحرية تقرير المصير والإستقلال الوطني الناجز.

3- الحرص المشترك على تكريس المنجزات التي تحققت، إثر فك الإرتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الفلسطينية واعترافه الرسمي باستقلال دولة فلسطين، في إرساء العلاقة بين الشعبين والبلدين على أساس من الإستقلال والمساواة والأخوة والتضامن في النضال من أجل الأهداف المشتركة، مما يلبي المصلحة الوطنية الحقيقية لكلا الشعبين.

4- النهوض بالمهمة الوطنية المشتركة في التصدي للإحتلال والتوسع الاسرائيلي دفاعاً عن سيادة الأردن واستقلاله وسلامة أراضيه وكيانه الوطني ومن أجل إنهاء الإحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية في العودة وتقرير المصير وتجسيد سيادة دولته المستقلة، دولة فلسطين، على أرضه الوطنية.

5- تأكيد الإعتراف بوحدة الشعب الفلسطيني ووحدانية تمثيله السياسي عبر منظمة التحرير الفلسطينية، الإطار الموحد لنضاله الوطني والمجسد لهويته المستقلة والمعبر عن حقوقه الوطنية في فلسطين، وباعتبارها ممثله الشرعي والوحيد في أي بحث يتناول حل قضيته بمختلف جوانبها.

ويؤكد الحزبان أن هذا يتطلب إحترام الهوية الوطنية المتميزة لأبناء الشعب الفلسطيني في الأردن وصونها وحماية حقه في التعبير عنها والمشاركة في صوغ مصيرهم الوطني في إطار م.ت.ف؛ ويرى الحزبان أن الوحدة الوطنية الراسخة بين أبناء الشعبين في الأردن واندماجهما في نسيج إقتصادي-إجتماعي موحد لا ينفصم، والتجانس في مصالح الطبقة العاملة وسائر الطبقات الشعبية في البلاد بمعزل عن نزعات التعصب والتمييز الإقليمي التي تروج لها القوى الرجعية، تملي ممارسة فلسطينيي الأردن حقوق المواطنة وواجباتها على قدم المساواة مع سائر إخوتهم من أبناء الشعب الأردني ومشاركتهم في مسيرة التحول الديمقراطي والتحرر والبناء والوطني، إلى أن يستردوا حقهم في العودة إلى أرض وطنهم بعد زوال الإحتلال، ويؤمن

الحزبان أن هذا يلبي المصلحة المشتركة لكلا الشعبين في إحباط مخططات العدو الإسرائيلي الهادفة الى فرض مشروع «التوطين».

6– يناضل الحزبان من أجل إرساء العلاقة بين الشعبين على قاعدة راسخة من الإعتراف المتبادل بحق كل منهما في تطوير هويته الوطنية المتميزة وتجسيدها في دولته المستقلة كاملة السيادة على أرضه، ويؤكدان أن هذا يفتح الطريق أمام إمكانية إرساء الوحدة المستقبلية بين الشعبين ودولتيهما المستقلتين على أساس من الديمقراطية والتكافؤ والإختيار الشعبي الطوعي الحر.

7– يناضل الحزبان من أجل تعزيز التحالف الكفاحي المتين بين الحركة الوطنية الأردنية والحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، بحيث تستند العلاقة بينهما إلى مباديء الإستقلال والتكافؤ والإحترام المتبادل للشخصية الوطنية المتميزة لكل منهما، وتأخذ بعين الاعتبار واقع التداخل في التكوين والمهمات بينهما أساساً لبلورة الصيغ المؤطرة للنهوض بالمهمات الكفاحية المشتركة في إطار الإحترام المتبادل لوحدة واستقلال وتمايز كل من الحركتين، وبما يعزز التساند النضالي المتبادل بينهما.

8– ويسعى الحزبان الى النهوض بدور مشترك في العمل من أجل تعزيز التحالف بين فصائل حركة التحرير الوطني العربية في الكفاح ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية في سبيل التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الإجتماعي وبناء الوحدة العربية على أساس من الديمقراطية والمساواة والإختيار الشعبي والطوعي الحر، وفي السعي لتعزيز أواصر الأخوة والتساند الكفاحي بين الشعوب العربية وسائر شعوب العالم المناضلة من أجل التحرر والإستقلال والديمقراطية والسلم العالمي، وتوطيد التضامن الأممي بين الطبقات العاملة في كل البلدان في النضال من أجل إنتصار الإشتراكية.

9– ويقوم العمل المشترك بين الحزبين على قاعدة التجانس بينهما في الإنتماء الطبقي والتكوين الفكري والبنية التنظيمية، حيث يشكل كل منهما حزباً ديمقراطياً جذرياً ينتمي إلى حركة الطبقة العاملة لشعبه، ويسعى الى توحيد فصائلها المتقدمة في حزب طليعي جماهيري موحد، ويتبنى نظريتها الإشتراكية العلمية، ليس بصفتها عقيدة جامدة، بل منهجاً لتحليل وفهم الواقع الإجتماعي، ودليلاً للعمل، ومرشداً للنضال.

ثانياً– أسس العمل المشترك

1– حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حزبان مستقلان يتفقان من موقع الإستقلال والتكافؤ والإرادة الطوعية والحرة على إقامة وصون العلاقة الكفاحية الوثيقة والمميّزة بينهما وتنظيمها وفقاً لإطار العمل المشترك هذا بما يكفل:

أ) النهوض بالمهمات الكفاحية المشتركة والتساند النضالي الفعلي في أدائها خدمة لأهداف النضال الوطني التحرري والديمقراطي لجماهير الشعبين.

ب) تبادل الخبرات وتنظيم التفاعل والحوار الفكري بينهما إنطلاقاً من التجانس في الإنتماء الطبقي وفي البنية الفكرية والتنظيمية، وصوناً لها.

ج) تبادل المساندة في تعزيز أواصر التعاون مع سائر فصائل حركة التحرر العربية والعالمية وتنسيق سياسات وجهود الحزبين على هذا الصعيد.

د) تنسيق وتكامل السياسات في مجالات الإهتمام المشترك، على قاعدة إحترام حق كل من الحزبين في رسم سياسته وخطته النضالية، وفي نطاق حركته الوطنية المستقلة.

هـ) الإقرار المشترك للتوجهات الرئيسية بشأن القضايا التي تمس العلاقة بين الشعبين ومصيرهما الوطني، وتنعكس على مصالحهما الوطنية المشتركة والتي تقع في نطاق التداخل في المهمات بين حركتيهما الوطنيتين.

2– يقر المؤتمر الوطني لحشد والمؤتمر الوطني العام للجبهة الديمقراطية بشكل مشترك تشكيل الأطر الضرورية لتنظيم العمل المشترك وفق مباديء هذا الإطار■

أيلول (سبتمبر) 1994

ملحق

ترجمات إطار العمل المشترك
في أدبيات الجبهة الديمقراطية

أولاً– في النظام الداخلي– 2018، الذي ينص في الفقرة 12 من «3– مكونات التنظيم»، على مايلي: «إنطلاقاً من أواصر الأخوة والوحدة المصيرية التي تربط بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، وإدراكاً لخصوصية الوضع الذي يعيشه أبناء الشعب الفلسطيني في الأردن، كونهم جزء من الشعب الفلسطيني الموحد في إطار حركته الوطنية المستقلة، وهم في الوقت نفسه يندمجون إندماجاً عضوياً في المجتمع الأردني كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، ما يملي إنخراطهم في النضال الوطني الديمقراطي في إطار الحركة الوطنية الأردنية، فإن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تحتفظ بعلاقة كفاحية مع حزب الشعب الديمقراطي – حشد – تكفل قراراً مشتركاً في القضايا التي تشكل عناصر التداخل بين الحركتين الوطنيتين، وفقاً لإطار العمل المشترك المقر ما بين الحزبين.»

ثانياً– في البرنامج السياسي– 2018، الذي ينص في الفقرة «3– الأردن»، من الفصل الثاني، على ما يلي: **أ)** «إن الفلسطينيين في **الأردن** هم، من جهة، جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الموحد، في جميع أماكن تواجده، الذي تتجسد وحدة واستقلالية كيانه الوطني في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة وفصائلها؛ كما أنهم، من جهة أخرى، يندمجون مع أبناء الشعب الأردني إندماجاً وثيقاً في نسيج إقتصادي – إجتماعي واحد ويتمتعون قانونياً بحقوق المواطنة في الدولة الأردنية على قدم المساواة مع سائر المواطنين.

ب) إدراكاً منها لخصائص هذا الواقع الفريد وما يترتب عليه من علاقة تقوم على التداخل والتمايز في التكوين والمهمات بين الحركة الوطنية المستقلة لكل من الشعبين، **فإن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تمارس مسؤولياتها الوطنية إزاء الجماهير الفلسطينية في الأردن من خلال العلاقة الكفاحية التي تربطها مع حزب الشعب الديمقراطي الأردني –حشد– على قاعدة الوحدة الفكرية والنضالية وتطابق الرؤية البرنامجية بينهما إزاء الحقوق الوطنية والديمقراطية للفلسطينيين في الأردن ومستقبل العلاقة بين الشعبين، والتي تتمثل في النقاط التالية:**

1– صون المنجزات التي تحققت في إرساء العلاقة الأردنية–الفلسطينية على قاعدة راسخة ووطيدة، على أساس قرارات فك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية المحتلة واعتراف الأردن باستقلال دولة فلسطين، وتكريس الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في الوطن وبجميع تجمعاته في الشتات، وتطوير العلاقة الأخوية بين الطرفين على أساس من الإستقلال والمساواة والإحترام المتبادل ولحق كل من الشعبين في التعبير الحر المستقل عن هويته وحقوقه الوطنية، والتضامن بينهما في النضال المشترك ضد الإحتلال والتوسعية الإسرائيلية.

2– حماية حقوق الفلسطينيين في الأردن في الحفاظ على شخصيتهم الوطنية المتميزة، وحقهم في التعبير عنها والمشاركة بصوغ مصيرهم الوطني من خلال المشاركة في نضال الشعب الفلسطني وإطاره السياسي الموحد، **م.ت.ف الإئتلافية التي تمثل حقوق جميع الفلسطينيين وتعبر عنها.** إن وحدة الشعب الفلسطيني وتبلور هويته الوطنية المستقلة يشكلان عاملاً حاسماً في نهوض ونجاح نضاله من أجل استعادة حقوقه الوطنية المسلوبة، بما فيها حقه في العودة إلى دياره وممتلكاته الذي يكفلها القرار 194، ورفض وإحباط مشاريع «**التوطين**» ومخططات «**الوطن البديل**» وسائر الحلول التصفوية.

3– دعم وإسناد كفاح الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة ضد الإحتلال والتوسع الصهيوني، من أجل الجلاء الإسرائيلي الكامل عن جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني، وإقرار حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الديار والممتلكات الذي يكفله القرار 194، ورفض ومقاومة الحلول الجزئية والمنفردة التي تقوم على تطبيع العلاقات مع العدو الإسرائيلي رغم إستمرار إحتلاله للأرض الفلسطينية والعربية وتنكره للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

4– إن المصالح الحياتية والديمقراطية المباشرة للجماهير الفلسطينية في الأردن، وكذلك مصلحتها الوطنية في تأمين مستلزمات إنتصار النضال من أجل ضمان حقها في العودة، تتطلب صون حقوقها في المواطنة على قدم المساواة مع سائر المواطنين، وممارستها الكاملة لهذه الحقوق بالإنخراط في الحركة الوطنية الأردنية التي هي أداة التعبير عن وحدة مصالح الطبقات الوطنية من أبناء الشعبين في البلاد، وأداة تأطير نضالها من أجل التحرر الوطني الديمقراطي■

إصدارات سلسلة «دليل المعرفة»

1- من الإنتداب إلى النكبة.. 1919-1948

2- في المسألة الوطنية

3- في العلمانية والدولة المدنية

معهد العلوم الإجتماعية

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين